



المفتش العام الخاص لإعادة

إعمار العراق

تقرير ربع سنوي

وتقرير نصف سنوي

إلى كونغرس الولايات المتحدة

30 كانون الثاني/يناير 2008



رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يُعدني أن أقدم إلى الكونغرس، وإلى الوزيرة رايس، والوزير غيتس، وإلى الشعب الأميركي التقرير ربع السنوي السادس عشر من مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR). في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، سافرت إلى العراق لمواصلة إشراف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على برنامج الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركي. كانت هذه زيارتي الثامنة عشرة خلال السنوات الأربع الماضية وسأقوم برحلاتي التاسعة عشرة في أواسط شباط/فبراير.

سوف تكون سنة 2008، "سنة الانتقال" في العراق وسوف يأتي معها استمرار التطوير للبرنامج الأميركي. هذا التطوير يعني أن على الحكومة العراقية (GOI) أن تتحمل مسؤولية تستمر في الازدياد بالنسبة للتخطيط الأمني والاقتصادي، بما في ذلك التمويل والدعم الكاملين للجهود الحالية للإغاثة وإعادة الإعمار. دور الولايات المتحدة، في هذه المرحلة، هو دور مساند ويهدف بصورة رئيسية إلى مبادرات بناء القدرات ضمن المجالات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية.

ثمة ثلاث قضايا قد تؤثر على سنة الانتقال هذه، وهي: (1) إمكانية الكسب غير المتوقع للموازنة العامة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، (2) نتائج التطورات القانونية والتشريعية المستمرة المتعلقة بطريقة حكم العراق، و(3) التحول المتواصل في المسؤوليات الأمنية الأولية في المحافظات إلى السيطرة العراقية. لقد بلغ متوسط إنتاج النفط في العراق خلال ربع السنة هذا أعلى نسبة لما بعد الحرب إذ بلغ 2.38 مليون برميل في اليوم، معزراً احتمال أن يتعدى الدخل القومي سنة 2008 التوقعات بدرجة كبيرة.

يحتوي القسم 3 من هذا التقرير على مُلخصات عن سبع منتجات تدقيق جديدة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، تقوم إثنان منها بمواصلة مراجعة مكتب المفتش العام المبرمجة للعقود الرئيسية في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). يستمر أحد التقارير بالتدقيق في أعمال شركة بارسونز ديلاوير بموجب عقد التصحيح والبناء لمشاريع في قطاعات المباني، والصحة،

والتعليم. يكشف التقرير أن بارسونز أنجزت 3 أوامر مهمة فقط من أصل 11 أمر مهمة صدرت بموجب العقد المذكور. درست مراجعة العقود الأخرى أشغال إعادة الإعمار التي قامت بها مجموعة بارسونز للبنية التحتية والتكنولوجيا، ضمن مشروع يديره مركز سلاح الجو للهندسة والبيئة، ووجدت أن أهداف العقد قد تحققت إلى حد كبير. وسوف ينشر تدقيق ثالث حول بارسونز في ربيع السنة القادم.

قيمت فرق مكتب المفتش العام ورفعت تقارير حول ستة مشاريع خلال ربيع السنة هذا. ممول أربعة من المشاريع السنة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وممول المشروعين الآخرين صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF). كشفت مراجعة أكاديمية الشرطة في أربيل - مرة أخرى - أن برنامج ضمان النوعية الفعلية من جانب الحكومة أساسي لضمان نجاح المشروع. منذ بداية برنامج عمليات التفتيش سنة 2005، أنجز مكتب المفتش العام 108 تقارير تقييم، و 96 تفتيشاً على الموقع، و 425 تقييماً جويًا.

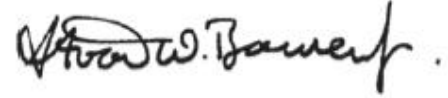
يوصل محققو مكتب المفتش العام التقدم في 56 تحقيقاً مفتوحاً، أحيل 36 منها إلى وزارة العدل. حتى تاريخه، أنتجت إحالات مكتب المفتش العام 14 اعتقالاً، و 14 اتهاماً، و 5 إدانات، و 5 أحكام سجن، و 17.2 مليون دولار من أوامر الاستعادة والمصادرة والاسترجاع صادرة عن المحاكم. وهناك خمسة أفراد سوف يقدمون إلى المحاكمة في آذار/مارس 2008 وثلاثة آخرون في نيسان/إبريل.

على الجبهة التشريعية، وافق الكونغرس على قانون تفويض الدفاع القومي، معطياً مكتب المفتش العام صلاحيات إشراف موسّعة وفترة استمرار أطول. تبعاً لهذا التشريع، بات لمكتب المفتش العام الآن صلاحيات، من جملة أشياء أخرى، تشمل كافة أموال إعادة الإعمار المخصصة لصندوق قوات الأمن العراقية، ولبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ولصندوق دعم الاقتصاد. فلقد عمل مكتب المفتش العام، وهو منظمة إشراف مؤقتة، في ظل إمكانية الانتهاء الوشيك لعمله، الأمر الذي شكل تحديات إدارية متواصلة. عمل الكونغرس، خلال ربيع السنة هذا لتخفيف هذه التحديات، وسمح بأن يواصل مكتب المفتش العام عمله لفترة 180 يوماً تعقب بقاء أقل من 250 مليون دولار متبقية من التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق. وهذا يُمدّد عملياً عمل مكتب المفتش العام لعدة سنوات.

في ضوء هذه الصلاحيات الموسّعة والمثبتة، يدخل مكتب المفتش العام مرحلة جديدة من التخطيط الاستراتيجي لمهمة إشرافه. صندوق قوات الأمن العراقية سيكون نقطة التركيز الرئيسية بالنسبة للمخصصات الجديدة التي سوف يقررها الكونغرس للعراق. لذلك، سوف يواصل مكتب

المفتش العام توسيع مراجعاته لهذا الصندوق الكبير. يدعو التشريع الجديد أيضاً إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين مختلف كيانات الإشراف التي تراجع الإنفاق في العراق. اني آمل في مواصلة العمل مع زملائي لتطوير خطط التدقيق التي تلبي التفويض الرسمي الهام الذي أصدره الكونغرس.

قُدّم في 30 كانون الثاني/يناير 2008



ستيوارت دبليو بووين جونيور

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007

التدقيق

108	التقارير الصادرة
315	التوصيات الصادرة
57,900,000	الأموال التي تم توفيرها واسترجاعها دولار
40,000,000	الأموال التي استخدمت بصورة أفضل دولار
7,560,000	المدفوعات غير الموافق عليها دولار

التفتيش

108	التقييمات الصادرة حول المشروع
96	التقييمات المحدودة الصادرة التي جرت من المواقع
425	ممنجات صور الأقمار الصناعية

التحقيقات

3336	التحقيقات التي أجريت
280	التحقيقات التي أفلتت أو أحييت
56	التحقيقات المفتوحة
14	الاعتقالات
14	الاتهامات الموجهة
5	الإدانات القضائية
17,242,000	قيمة الأصول المسترجعة أو المصادرة بأوامر قضائية دولار

الاتصالات عبر الخط المباشر

15	فاكس
68	هاتف
110	حضور شخصي
371	رسائل إلكترونية
26	الإحالات
618	مجموع الاتصالات عبر الخط المباشر

منتجات غير تدفيفية

25

شهادات أمام الكونغرس

3

التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة

القسم الأول:

ملاحظات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

القسم الثاني:

تحديث معلومات حول إعادة إعمار العراق
نظرة عامة

أ2- التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

ب2- الدعم الأميركي لتنمية العراق
إدارة إعادة الإعمار
فرق إعادة إعمار المحافظات
التنمية الاقتصادية

اللاجئون، المهجرون في الداخل (IDPs)،
وحقوق الإنسان
الخدمات

ج2- نشاطات الحكم في العراق
تنمية القدرات

القسم الثالث:

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تدقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

تحقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

خط الاتصال المباشر للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

مواقع الإنترنت للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

تحديث التشريعات

القسم الرابع:

الإشراف العام للوكالات الأخرى
مقدمة

تدقيقات الوكالات الأخرى

تحقيقات الوكالات الأخرى

الهوامش
1- هوامش

لائحة الملاحق
1- الملاحق

المختصرات وتعريف المصطلحات

المختصرات-1

الموازنة العراقية
السيطرة الإقليمية العراقية
الديمقراطية والمجتمع المدني
2د - الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق



ملاحظات

مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

مقدمة: سنة الانتقال

ارتفاع الدخل

الحكم في العراق

توسيع السلطة الأمنية العراقية

تحديث معلومات إعادة إعمار العراق

تدقيقات مكتب المفتش العام

تفتيشات مكتب المفتش العام

تطور برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

تحسين خدمات البنية التحتية

التقدم الذي حققته فرق إعادة إعمار المحافظات

دور المجتمع الدولي

جهود مكافحة الفساد

الأمن

لا تزال الظروف الأمنية تعيق نشاطات إعادة الإعمار

مبادرة المواطنين المحليين المعنيين

التطورات التشريعية

الكلفة البشرية

القسم 1

مقدمة: سنة الانتقال

سوف تكون سنة 2008، سنة الانتقال في العراق. هناك عدد من المعالم الهامة التي تحتاج إلى التلبية خلال السنة القادمة، من بينها:

- نقل مسؤوليات تخطيط وإدارة وتمويل إعادة الإعمار إلى السيطرة العراقية⁽¹⁾.
- مواصلة تحسين نقل برامج إعادة الإعمار الأميركية والمشاريع والأصول من السيطرة الأميركية إلى السيطرة العراقية.
- استكمال نقل مسؤوليات الأمن في المحافظات من التحالف إلى القوات العراقية.

سيواصل مكتب المفتش العام رصد ورفع التقارير حول هذه القضايا المختلفة مع تركيز خاص على وضعية الأصول المساندة المقدمة من الولايات المتحدة. إن الاستجابة بنجاح على تحديات الاستدامة سوف يضمن نجاح الاستثمارات الهامة لأموال مكلفي دافع الضرائب الأميركية في إنتاج فوائد بعيدة المدى للشعب العراقي.

ثمة ثلاثة تطورات ستؤثر على سنة الانتقال:

- الدخل القومي للعراق قد يرتفع في العام 2008 إلى أعلى من التوقعات بسبب الزيادات الأخيرة في أسعار النفط وفي إنتاج النفط.
- "قانون المناطق" العراقي، المبرمج لكي يصبح فعالاً في منتصف نيسان/إبريل، قد يُغيّر بصورة ذات شأن طريقة حكم العراق وهيكلياته القانونية.
- تعزيز القوات العراقية بنجاح قد يُمكن العراق من تولّي استلام المسؤوليات الأمنية المدنية والعسكرية الأولية في كل المحافظات الثمانية عشرة.

يتوقف نجاح جهود الإغاثة وإعادة الإعمار المتواصلة إلى حد كبير على قدرة حكومة العراق في تحمل مسؤولية استخدام مواردها الخاصة بصورة فعالة دعماً للخطة الوطنية العراقية لاستعادة العراق لعافيته. وعلى الرغم من أن حكومة العراق تقود الآن هذه الجهود الحيوية، فإن الولايات المتحدة تواصل تقديم الدعم المستهدف لأجل استعادة العراق عافيته الوطنية في المجالات الأمنية، والاقتصادية والسياسية.

ارتفاع الدخل

بلغ متوسط إنتاج النفط، خلال ربع السنة هذا، رقماً قياسياً لفترة ما بعد الحرب، أي 2.38 مليون برميل في اليوم (MBPD)، في حين حافظ متوسط الصادرات اليومي على الرقم القياسي لربع السنة السابق، وهو 1.94 مليون برميل في اليوم. هذه التطورات مجتمعة قد تسبب ارتفاعاً هاماً في العائدات المتوفرة للحكومة العراقية سنة 2008 كما أنها تزيد الحاجة أيضاً إلى إصدار الحكومة العراقية قانون الهيدروكربون المتوقف.

تبلغ موازنة العراق لسنة 2008 حوالي 48 مليار دولار أي بزيادة حوالي 18% عن سنة 2007، حيث أكثر من 84% منها تموله عائدات النفط⁽²⁾. لأجل احتساب موازنة هذه السنة، قدّرت الحكومة العراقية سعر النفط بـ 57 دولار للبرميل. لكن تُقدّر وزارة الطاقة الأميركية الآن أن متوسط السعر سيكون 85 دولاراً للبرميل الواحد في العام 2008. الزيادة المحتملة للعائدات التي جاءت بها الأسعار الأعلى للنفط يمكن أن تولّد زيادات غير متوقعة في الدخل القومي للعراق، وبذلك توفر أموالاً جديدة لإغاثة وإعادة إعمار العراق.



أطلقت الحكومة العراقية على سنة 2008 اسم سنة إعادة الإعمار ومكافحة الفساد

هناك رصيد من الموازنة العراقية تُموله الأموال التي لم تنفق في السنوات السابقة والمتبقية في حساب صندوق تنمية العراق (DFI) كما الأموال المنقولة من السنوات الماضية. حدّدت موازنة 2008 حوالي 6 مليارات من الدولارات سوف تنقل من موازنة العام 2007. علاوة على ذلك، تحتفظ الحكومة العراقية باحتياطي كبير في البنك المركزي، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ هذا حوالي 27 مليار دولار⁽³⁾.

الارتفاع المحتمل في الواردات المالية للعراق يؤكد على حاجة الحكومة العراقية إلى مواصلة كفاحها ضد الفساد بقوة متجددة. لقد أطلق رئيس الوزراء نوري المالكي على العام 2008 أسم عام إعادة الإعمار ومكافحة الفساد. المؤتمر الذي نظّمته الحكومة العراقية مؤخراً في بغداد لمدة ثلاثة أيام حول مكافحة الفساد قدم إشارة أمل بأن قيادة الحكومة العراقية سوف تعالج هذه القضية الأساسية بصورة جديّة. القسم 3 من هذا التقرير يورد المعلومات المحدثة حول الإشراف المتواصل لمكتب المفتش العام للدعم الأميركي للجهود العراقية في مكافحة الفساد.

الحكم في العراق

في 12 كانون الثاني/يناير 2008، لَبّى مجلس النواب العراقي مَعلم حكم أساسي عندما أصدر قانون العدل والمحاسبة. يعالج هذا القانون إصلاح اجتثاث البعث معطياً إطار عمل قانوني يستطيع من خلاله الأعضاء السابقون في حزب البعث الاندماج من جديد في الحياة العامة في العراق. لقد حصل العديد من أعضاء حزب البعث السابقين على إعفاءات من جانب الحكومة العراقية وبات بإمكانهم العمل في الحكومة أو تلقي معاشات تقاعد⁽⁴⁾، لكن إصدار هذا التشريع الهام يُنشئ عملية رسمية لإعادة الاندماج ويشجع المصالحة بشكل أكبر.

ثمة أربعة إجراءات تشريعية ودستورية عالقة من شأنها أن تؤثر بصورة كبيرة على نظام الحكم في العراق هذا العام:

- قانون المناطق
- قانون السلطات في المحافظات
- قانون الانتخابات
- المادة 140 من الدستور العراقي

قانون المناطق المُجدول ليصبح نافذاً في نيسان/إبريل، سوف يسمح لمحافظة أو أكثر من المحافظات العراقية بأن تشكل منطقة يحكمها مجلس تشريعي يملك سلطات قانونية ذات شأن في حكم الأراضي التي تتكون منها المنطقة. إنشاء مناطق جديدة في العراق يمكن أن يبذل موازين السلطة في الدولة، ويحول السلطة من أيدي الحكومة المركزية. مثلاً، في حال تناقض القانون إقليمي مع القانون الفدرالي، فإن القانون الإقليمي سوف يسود، باستثناء الأمور التي يمنحها الدستور للسيطرة الفدرالية. لقد أعطى الدستور العراقي وضعاً إقليمياً لكرديستان لكن تشكيل محافظات أخرى مشابهة في وقت لاحق هذه السنة يمكن أن يفتح ميادين جديدة من الجدل الفدرالي بما في ذلك سلطات فرض الضرائب، وتوفير الأمن، وإدارة أصول النفط والغاز.

إن إصدار **قانون السلطات في المحافظات** الذي طال انتظاره، والذي يُشكّل معلماً عراقياً هاماً، سوف يوضح العلاقات بين الحكومات المحلية والحكومات في المحافظات وبين هذه الحكومات والحكومة الفدرالية، وعلى وجه التحديد فيما له علاقة بسلطة حكم المجالس المحلية. وجد تدقيق لمكتب المفتش العام حول فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) أن "العقبة الأساسية بوجه تطوير قدرات الحكم، غياب قانون للسلطات في المحافظات يُحدّد حقوق ومسؤوليات مكاتب الحكومات ويجعل المسؤولين في المحافظات خاضعين للمساءلة حول أعمالهم". من المتوقع، أن يخضع هذا القانون في 22 شباط/فبراير، لقراءة ثانية في مجلس النواب.

قانون الانتخابات المعلق في العراق، الذي هو معلم هام آخر، بقي لمدة طويلة قيد التطوير لدى الحكومة العراقية. فهو قد يسمح بإجراء انتخابات جديدة في المحافظات من شأنها أن تصحح انعدام التوازن التمثيلي الحالي داخل بعض اللجان في المحافظات. انعدام التوازنات هذه، التي سببته جزئياً المقاطعة السنوية للانتخابات في 30 كانون الثاني/يناير 2005، أصبح حاداً بصورة خاصة في محافظة ديالى ونيوى. وقد أعلنت الحكومة العراقية مؤخراً أنها سوف تجري "انتخابات دوّارة" عبر مجمل البلاد سنة 2008.

المادة 140 من الدستور العراقي تعالج النزاعات حول المصالح الجغرافية والمعدنية في كركوك والمناطق المحيطة. الموعد الجديد الأخير لحل تلك النزاعات هو 30 حزيران/يونيو 2008، وهو التاريخ الذي سوف تنظم فيه الحكومة العراقية إحصاء لتقدير التوزيع الإثني في المنطقة، وتنظم استفتاء لتقييم رغبة المواطنين حول نظام حكمهم.

أن حلّ القضايا الدستورية والتشريعية السالفة الذكر سوف يؤثر على الطريقة التي سيواصل فيها العراق إدارة برنامج الإغاثة وإعادة الإعمار، وإلى حدّ أقل، على كيف يمكن للولايات المتحدة أن تواصل تقديم الدعم.

توسيع السلطة الأمنية العراقية

من المُرجّح أن يكون شهر تموز/يوليو 2008 شهر الحدّ الفاصل بالنسبة للأمن في العراق. ففي هذا التاريخ، من المتوقع أن يبدأ دفع الوجود العسكري الأميركي في التراجع، كما أن نقل المسؤولية الأمنية الأولية إلى قوات الأمن العراقية أصبح في طريقه إلى الاستكمال. انتقال مسؤوليات الأمن في المحافظات إلى الحكومة العراقية الذي كان إنجازهُ مُبرمجاً أصلاً لكي يتحقق في حزيران/يونيو 2006، قد تم تأجيله مرات عدة، كما أن إنجاز العملية هو الآن "يعتمد على الظروف". فتحويل مسؤولية الأمن في المحافظات إلى السلطات العراقية السيادية يُثير مسائل هامة حول الحماية المتواصلة للموظفين الأميركيين الذين يدعمون جهود إعادة الإعمار، وعلى وجه التحديد المنتشرون منهم في فرق إعادة إعمار المحافظات.

ومن المتوقع أيضاً، أن تتوصل الولايات المتحدة والعراق في تموز/يوليو، إلى اتفاق حول مواصلة الترتيبات المتعلقة بالدعم الأمني على المدى الطويل. سوف يعالج هذا الاتفاق الحصانات القانونية ووضعية ومهمة القوات الأميركية في العراق⁽⁵⁾. أن كيفية حل مسألة الحصانة سوف يؤثر على قدرة الولايات المتحدة على مواصلة تقديم الدعم الفعال.

تحديث معلومات إعادة إعمار العراق

لقد أخذت الحكومة العراقية على عاتقها العبء الأكبر في تمويل نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق، وهكذا فإن السلطات العراقية هي التي تقود عملية صنع القرارات بالنسبة للعقود وتطوير مبادرات إعادة الإعمار. في تطابق مع هذا التطور، لاحظ الجنرال ديفيد بتريوس، الجنرال القائد العام في العراق، مؤخراً أن على العراقيين أن يقدموا الحلول للمشاكل العراقية. من جهتها تدعم الولايات المتحدة تطبيق هذه الحلول وتقدم دعماً هاماً للإغاثة وإعادة الإعمار. خلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام سبعة تدقيقات وقام بسبع عمليات تفتيش وراجع أوجه مختلفة من هذا الدعم.

تدقيقات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

باشراً مكتب المفتش العام، العام الفاتت، سلسلة من تقارير التدقيق حول عقود هامة متعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق لأجل درس الحصيلة الإدارية وممارستها، مع عين على تحديد تلك البنود التي تحتاج إلى إجراء مزيد من التحقيقات حولها. التقريران اللذان صدرتا سابقاً في هذه السلسلة هما:

- تقرير SIGIR 07-009، مراجعة إنفاقات شركة بكتل ضمن مرحلتها الثانية من مشروع إعادة إعمار العراق.
- تقرير SIGIR 07-016، المراجعة المؤقتة لإنفاقات شركة داين كورب انترناشونال، ضمن عقدها الخاص ببرنامج تدريب الشرطة العراقية. وخلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام تقريرين آخرين ضمن هذه السلسلة:
- تقرير SIGIR 08-010، الحصيلة، والكلفة، والإشراف على عقد إعادة الإعمار W914NS-04-D-0006.
- تقرير SIGIR 08-004، حصيلة، كلفة والإشراف على إعادة إعمار قاعدة تاجي العسكرية ومركز التعبئة في بغداد.

في تقريره الأول، راجع مكتب المفتش العام الأشغال التي أدتها شركة بارسونز ديلاوير إنك، بموجب واحد من أصل عشرة عقود تصميم وبناء مُنحت سنة 2004 للعمل في البنية التحتية في

العراق. لقد صدرت عقود تعود إلى التصميم والبناء في قطاعات مُحدّدة مثل قطاعات الكهرباء وموارد المياه. وقد تلقت بارسونز العقد المخصص لمشاريع في قطاعات المباني، والصحة، والتعليم.

من أصل 11 أمر مهمة صدرت بموجب العقد البالغة قيمته 500 مليون دولار، تم إنجاز 3، وألغي العمل في 8 مهام لملائمتها ذلك، وحيث كان قد تمّ إنجاز درجات متفاوتة من الأشغال فيها. أنجزت بارسونز الأشغال بنجاح في تجديد ثلاثة مباني وزارية عراقية وإعادة تأهيل ثمانية مستشفيات توليد ومستشفيات للأطفال، لكن أربعة أوامر مهمة لإعادة تأهيل 12 مستشفى توليد ومستشفيات للأطفال تم إلغاء العمل فيها للملائمة مع الحكومة مع بقاء أشغال لم تنجز فيها. أكثر المشاكل خطورة حصلت في 3 أوامر مهمة لبناء 141 مركزاً للعناية الصحية الأولية (PHCs) في مختلف أرجاء العراق. لقد سبق لمكتب المفتش العام أن أجرى تدقيقاً حول هذا البرنامج، وأشار في تقرير قُدّم في نيسان/إبريل 2006 إلى أن حوالي 186 مليون دولار أميركي قد أنفقت على مشروع مراكز العناية الصحية الأولية خلال فترة سنتين مع نجاح محدود.

مراجعة العقود الأخرى التي أجراها مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا نظرت في أشغال إعادة الإعمار التي قامت بها مجموعة بارسونز للبنية التحتية والتكنولوجيا إنك، بموجب عقد إداره مركز سلاح الجو للامتياز البيئي، المعروف الآن بمركز القوات الجوية للهندسة والبيئة (AFCEE). استخدمت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) المركز للقيام بإنشاء المرافق وإعمار الإصلاح في قاعدة تاجي العسكرية ولتجديد مركز التجنيد في بغداد. لقد أعربت الحكومة عن رضاها حول المشروع بوجه عام، وعلى الأخص في ما يتعلق بأعمال الإشراف التي قام بها المركز. صحيح أن هذين المشروعين كلفا 11.1 مليون دولار أكثر مما كان مقدراً أصلاً، إلا أن المسؤولين في مركز سلاح الجو المذكور برّرا هذه الزيادة بسبب التغييرات في نطاق الأشغال والمسائل الأمنية.

لقد تمّ إنجاز الأشغال في هذا العقد بصورة فعالة لكن مدققي مكتب المفتش العام اكتشفوا عدة مشاكل تتعلق بعملية التعاقد، من ضمنها:

- التقييدات بوجه المنافسة الكاملة والمفتوحة في منح العقود من الباطن، الأمر الذي عرض الحكومة لتضخيم أسعار العقود من الباطن.
- الإشراف المحدود على المقاولين من الباطن.

- الأنظمة الضعيفة في وضع فواتير العقود.

تفتيش مكتب المفتش العام

لدى مكتب المفتش العام سلسلة من عمليات التفتيش الجارية للمشاريع الداعمة لقوات الأمن العراقية. لقد قام مفتشو مكتب المفتش العام، كجزء من تلك السلسلة، بزيارة ثلاثة مشاريع خلال ربع السنة هذا، وعينوا واحداً منها بنوع خاص أعطى مثلاً جيداً عن أفضل الممارسات.



راجع مكتب المفتش العام الأشغال التي قامت بها شركة بارسونز ديلاوير بموجب عقود من سنة 2004 لأشغال في البنية التحتية في العراق

حدّد التفتيش المتعلق بأكاديمية الشرطة في إربيل على أن المشروع حمل معه العديد من المؤشرات الإيجابية التي توحى بأنه سوف يلبي مواصفات العقد. لقد كان تصميم الأكاديمية جيداً، وكان نطاق العمل فيها واضحاً، وقد استفادت من برامج جيدة لمراقبة النوعية. ربما كان العامل الإيجابي الأكثر فرادة هو الانخراط الثابت للرسميين العراقيين المحليين ودعمهم للمشروع والذي تمّ التعبير عنه من خلال اتفاقية مشاطرة الكلفة. لقد قيّم مكتب المفتش العام أيضاً مشاريع مرافق الجيش العراقي في الديانة والديبشة، ووجد أن هذه المشاريع برهنت عن تخطيط وعن ممارسات إنشاء جيدة. وخلص مكتب المفتش العام إلى أن هذه المرافق، متى أنجزت، سوف تلبّي الشروط التشغيلية والقدرات الإجمالية للوحدات العسكرية من حجم الكتيبة.

تطوير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

لعب برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) منذ بدايته سنة 2003 دوراً هاماً في جهود إعادة الإعمار الأميركية فقد مَوَّل البرنامج أكثر من 18,000 مشروع أنجز منها حتى الآن 14,000 مشروع. أنشأت سلطة التحالف المؤقتة (CPA) برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بغية دعم المشاريع الصغيرة الحجم المتعلقة بالإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار. لكن مع نفاذ تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كان هناك ميل تصاعدي استكمالي لاستخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في مشاريع أكبر حجماً، أي تلك التي تبلغ قيمتها 500 ألف دولار أميركي أو أكثر. منذ العام 2004، استهلكت المشاريع المقدرة كلفتها بـ 500,000 دولار أو أكثر، والتي تشكل أقل من 3% من كافة مشاريع برنامج الاستجابة، حوالي 35% من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هذا.



خصّصت حكومة العراق 18 مليار دولار أميركي لموازنة 2008 للمشاريع الرئيسية المتعلقة بالخدمات الأساسية

خلال ربع السنة هذا، راجع مكتب المفتش العام إدارة المشاريع الأكبر والأكثر كلفة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وعثر على صعوبات تتعلق بنقلها إلى السيطرة العراقية وباستدامتها تالياً. علاوة على ذلك، وجد التدقيق أن إرشادات البرنامج لا توفر سوى تعليمات محدودة حول معالجة تلك المسائل. فقد عمل مدققو مكتب المفتش العام أن قادة الكتائب كانوا يُنسقون عادة مشاريع البرنامج

الكبيرة هذه بصورة عامة عبر قنوات غير رسمية، وأن بعض القادة قد باسروا سياسات وإجراءات لمعالجة مسألة المرحلة الانتقالية والاستدامة.

تحسين خدمات البنية التحتية

ألزم رئيس الوزراء المالكي الحكومة العراقية تحسين خدمات البنية التحتية عبر العراق خلال العام 2008، كما أن موازنة الحكومة العراقية تشدد على هذه الأولوية. لقد خصّصت الحكومة العراقية 18 مليار دولار من موازنة 2008 للمشاريع الرئيسية المتعلقة بالخدمات الأساسية سوف يستخدم مليار دولار منها في بغداد. إضافة إلى ذلك، خلق التقدم الأخير في المجال الأمني والزيادات في العائدات القومية فرصة لرفع مستوى الخدمات الأساسية في العراق.

ولأجل تعزيز جهود تحسين الخدمات في بغداد، أنشأ رئيس الوزراء لجنة الخدمات الأساسية لبغداد التي يديرها الآن الدكتور أحمد الجبلي. تسعى هذه اللجنة، من جملة أشياء أخرى، إلى حلّ النزاعات القديمة جداً بين وزارة النفط ووزارة الكهرباء. خلال زيارة المفتش العام للعراق في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أطلع الدكتور الجبلي مكتب المفتش العام على الخطط الرامية إلى إعادة تنشيط قطاع الخدمات في بغداد سنة 2008.

التقدم الذي حققته فرق إعادة إعمار المحافظات

أدركت تدقيقات مكتب المفتش العام السابقة حول فرق إعادة إعمار المحافظات القدرات الكامنة الهامة التي تملكها هذه الفرق المدنية - العسكرية لبناء القدرات الحرجة ضمن الحكومات الإقليمية والمحلية في العراق. لكن التدقيقات وجدت أيضاً أن هناك حاجة إلى تعيين الأهداف وتدابير الأداء لفرق إعادة إعمار المحافظات وإلى تطوير معالم محددة لتحقيق هذه الأهداف ولتلبية تلك التدابير. يعمل مكتب الشؤون الإقليمية الذي يشرف على برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات في معالجة هذه التوصيات. أن جعل أهداف الفرق ملموسة أكثر وزيادة إمكانية قياسها سوف يحسن إمكانيات صنع القرار حول طريقة استخدام هذه الفرق في المستقبل خلال سنة الانتقال. علاوة على ذلك، ستكون سنة 2008، سنة حساسة جداً بالنسبة لفرق إعادة إعمار المحافظات بغية تطوير خطط للعمل في مناطق باتت تحت السيطرة الإقليمية العراقية.

دور المجتمع الدولي

يشمل التفويض المُعطى إلى مكتب المفتش العام واجب رفع التقارير حول المساهمات الدولية للعراق. لقد أصبحت تلبية هذا التفويض صعبة بصورة متزايدة بسبب التحديات المتمثلة بالحاجة الحصول على بيانات دقيقة. لدى العراق رقابة إدارية على معظم علاقاته بالمانحين، لكن الحكومة العراقية وجدت صعوبة في جمع بيانات دقيقة حول وضعيات مختلف المانحين. وهكذا، يستمد مكتب المفتش العام تقاريره الآن من المعلومات التي توفرها وزارة الخارجية الأميركية.

حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان المجتمع الدولي قد تعهّد بتقديم حوالي 15,826 مليار دولار أميركي لأجل إعادة إعمار العراق. من أصل مجموع التعهدات من جانب المجتمع الدولي، تم التزام 4.56 مليار دولار، كما تم صرف 2.49 مليار دولار وفقاً لقاعدة بيانات مساعدات التنمية⁽⁷⁾.

الميثاق الدولي مع العراق الذي أنشئ في أيار/مايو 2007، يُحدّد خطة العراق بالنسبة لمستقبل مساعدات المانحين ويقدم معالم يمكن على أساسها إقامة هذه المساعدات مستقبلاً. يواصل المجتمع الدولي رصده لتطبيق الحكومة العراقية لهذا الاتفاق كما أن نجاح الحكومة العراقية في تحقيق معالمها الإرشادية سوف يحدد للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي شكلها مستقبلاً.

خلال ربع السنة هذا، أكمل العراق التسديد المُبكر لالتزاماته الكاملة إزاء صندوق النقد الدولي والبالغة 470.5 مليون دولار. ووافق صندوق النقد الدولي أيضاً على اتفاقية لاحقة احتياطية لمساعدة العراق بقيمة 744 مليون دولار، مع الإشارة إلى أن السلطات العراقية قد حافظت على مسار برنامجها الاقتصادي بصورة معقولة عن طريق تشديد السيطرة على سياستها النقدية، ورفع سعر صرف الدينار، وخفض معظم الدعم المالي المباشر من الموازنة للوقود.

الجهود المقاومة للفساد

في تموز/يوليو 2006 وتموز/يوليو 2007، أصدر مكتب المفتش العام تقارير حول دعم السفارة الأميركية للبرامج العراقية لمكافحة للفساد⁽⁸⁾، وعيّن غياب التنسيق بين الوكالات الأميركية، وألح على وجوب قيام قيادات مباشرة أكثر لدعم كفاح العراق ضد الفساد.

أوصى تقرير تدقيق مكتب المفتش العام في تموز/يوليو 2006، من جملة أشياء أخرى، بأن تعيّن وزارة الخارجية قيادياً رئيسياً لتوجيه البرنامج ولتأمين الاستمرارية له في إدارة برنامجه.

وجد تقرير تحديث المعلومات في تموز/يوليو 2007 أن تقدماً محدوداً قد تم بالنسبة لتطبيق التوصيات السابقة. ومن الأمور المثيرة للهواجس بنوع خاص، وجد مكتب المفتش العام أن السفارة لا تزال تفترق إلى خطة شاملة متكاملة لدعم الوكالات العراقية المقاومة للفساد.

خلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام مراجعة أخرى حول هذا البرنامج ووجد أن السفارة تتخذ الخطوات لمعالجة المشاكل المحددة ولتطبيق التوصيات العالقة. وعلى وجه التحديد، سوف تخلق مبادرة جديدة للسفارة إستراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد في العام 2008 لمساعدة الحكومة العراقية والشعب العراقي في مكافحة الفساد. لقد أكد السفير التشديد على دعم جهود مكافحة الفساد عن طريق زيادة نشر الموظفين واستعمال أصول مادية جديدة، وتكليف شخص جديد من مستوى رفيع كمنسق لمكافحة الفساد. يرفع المنسق تقاريره إلى نائب رئيس البعثة ويدير كافة نشاطات مكافحة الفساد في البعثة. وسوف يُجري مكتب المفتش العام مراجعة أخرى هذا الربيع لتقييم التقدم الحاصل في تطبيق هذه التحسينات.

الأمن

جاءت الظروف الأمنية المحسنة في العراق خلال ربع السنة هذا نتيجة نجاح القوات الأميركية في تطبيق إستراتيجيتها المتعلقة بزيادة دفع القوات العسكرية. فالواقع أن كل المؤشرات الخاصة بنشاطات العنف قد تراجعت، عملياً، في العام 2007 مؤكدة النجاح العام لإستراتيجية دفع القوات المستهدفة. فقد ذكرت وزارة الدفاع أن التقدم متواصل في زيادة حجم ودور قوات الأمن العراقية إلى أكثر من 441,000 عسكري تم تدريبهم حتى الآن.

الظروف الأمنية لا تزال تعيق نشاطات إعادة الإعمار

على الرغم من المناخ الأمني المتحسن بصورة ملموسة، يواصل العنف إعاقة جهود الوكالات العاملة في إغاثة وإعادة إعمار العراق. ففي تدقيق صادر في كانون الثاني/يناير 2008، لاحظ مكتب المحاسبة الحكومي أن:

جهود الدولة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية تتأثر بالقيود التي تفرضها السفارة الأميركية على تحركاتهم، فقوانين السفارة الأميركية تقيّد، وفي بعض الحالات، تمنع المستشارين المدنيين الأميركيين من زيارة الوزارات خارج المنطقة الخضراء⁽⁹⁾.

وبوجه مشابه، أعاقَت الظروف الأمنية وصول مفتشي مكتب المفتش العام إلى بعض مواقع المشاريع. أن عدم قدرة وكالات الإشراف وغيرها من الفرق على زيارة المشاريع لتأمين الرقابة على النوعية، ودراسة التقيد بالعقود، ورصد التقدم الحاصل في الإنشاءات هو حالة دالة على قضية أكبر: الظروف الأمنية، وأن كانت قد تحسنت بوجه عام، فإنها لا تزال تقيّد مباشرة عمل الإداريين والمُشغّلين والمُشرفين.

مبادرة المواطنين المحليين المعنيين

ربما كان أكثر التطورات الأمنية أهمية سنة 2007 إنشاء مجموعات المواطنين المحليين المعنيين (CLCs) المدعومة من الولايات المتحدة. هذه المجموعات هي في غالبيتها الكبرى عناصر أمنية سنّية تعمل في مناطق بُليت بالعنف المذهبي. لقد انضم حوالي 70,000 شخص إلى جهود مجموعات المواطنين المحليين المعنيين، مما عزّز بدرجة كبيرة الآثار المُهدّنة لعملية زيادة دفع القوات العسكرية الأميركية. لقد موّل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هذه الفرقَ لكن، خلال ربع السنة هذا، قررت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن صندوق برنامج الاستقرار للجماعات المحلية (Community Stabilization Program) يمكن استخدامه أيضاً لدعمها. والنقاشات دائرية حالياً مع الحكومة العراقية حول انتقال الدعم المالي للمواطنين المحليين المعنيين إلى العراق.

التطورات التشريعية

أصدر الكونغرس مؤخراً قانون التفويض للدفاع القومي (NDAA) موسعاً صلاحيات مكتب المفتش العام ومُمدداً ولاية المكتب. فبموجب قانون التفويض للدفاع القومي، أصبح يملك مكتب المفتش العام الآن سلطة الإشراف على كافة صناديق إعادة الإعمار في العراق بما في ذلك صندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق الدعم الاقتصادي. وقد أعاد القانون تحديد إنهاء مهمة مكتب المفتش العام على أنها سوف تتم بعد انقضاء 180 يوماً على التاريخ الذي يكون قد بقي فيه أقل من 250 مليون دولار من الأموال الأميركية المعدة للإنفاق في إعادة إعمار العراق.

وافق الكونغرس على حماية أوسع للمخبرين في العراق. المادة التي تحكم هذه الحماية تمنح موظفي المقاتلين حمايات أوسع للمخبرين عندما يبلغون مكتب المفتش العام عن هواجس تتعلق بأفعال مخالفة.

وأصدر مجلس الشيوخ خلال ربيع السنة هذا تشريعاً يطبق إصلاحات قائمة على نتائج وتوصيات ناجمة عن تقرير مكتب المفتش العام حول الدروس المكتسبة حول التعاقد.

الكلفة البشرية

على الرغم من أن الوضع الأمني في العراق قد تحسّن، لا يزال العنف يشكل تهديداً قاتلاً.

- نكرت وزارة العمل الأميركية حصول 43 حالة وفاة جديدة خلال ربيع السنة هذا لمقاتلين مدنيين يعملون في المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في العراق. منذ أن بدأت إعادة إعمار العراق، تم إحصاء 1123 حالة وفاة لدى وزارة العمل. لكن بلغت نسبة الوفيات التي أُبلغ عنها في هذه الفئة أدنى بمقدار 23% من المتوسط ربيع السنوي⁽¹⁰⁾.

- ذكرت وزارة الخارجية أن سبعة مدنيين أميركيين توفوا في العراق خلال ربع السنة هذا. منذ بداية الجهود الأميركية لإعادة الإعمار، توفي في العراق 242 عاملاً مدنياً أميركياً. بلغت نسبة الوفيات الأميركية غير العسكرية خلال ربع السنة 42% أدنى من المتوسط ربع السنوي⁽¹¹⁾.
- قتل صحفيان وأربعة عمّال مساعدون في وسائل إعلامية في العراق خلال ربع السنة هذا. منذ آذار/مارس 2003، قُتل في العراق 125 صحفياً و49 عامل مساعد في وسائل إعلامية⁽¹²⁾.
- في 3 كانون الثاني/يناير 2008، أطلق برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة برنامجاً بقيمة 126 مليون دولار لإطعام الناس الأكثر تعرضاً للأخطار من بين أكثر من 2.2 مليون عراقي هجرهم العنف. فوفقاً للرسميين في الأمم المتحدة، سوف يستفيد من البرنامج 750,000 شخص من المهجرين داخل العراق، كما وأكثر من 360,000 آخرين هربوا إلى سوريا⁽¹³⁾. لقد أطلقت الجامعة العربية أيضاً مؤخراً حملة لجمع الأموال ولتوعية الناس من أجل مساعدة العراقيين المهجرين⁽¹⁴⁾.

تحديث معلومات حول

إعادة إعمار العراق

نظرة عامة

- 2أ- التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)
- 2ب- الدعم الأميركي لتنمية العراق
إدارة إعادة الإعمار
فريق إعادة إعمار المحافظات
التنمية الاقتصادية
اللاجئون، المهجرون في الداخل (IDPs)، وحقوق الإنسان
الخدمات
الكهرباء
النفط والغاز
المياه
المرافق العامة
العناية الصحية
التعليم
تنمية القدرات
- 2ج- نشاطات الحكم في العراق
الموازنة العراقية
السيطرة الإقليمية العراقية
الديمقراطية والمجتمع المدني
- 2د- الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

القسم

2

نظرة عامة

يستقي مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تقاريره حول تخصيص وصرف الأموال المقدمة لإغاثة وإعادة إعمار العراق من ثلاثة مصادر: الاعتمادات الأميركية المُخصصة، الأموال العراقية، والهبات الدولية. بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، بلغ إجمالي الأموال المساهمة من هذه المصادر في برنامج إعادة الإعمار 113,945 مليار دولار من بينها 47.485 مليار دولار من الصناديق الأميركية، و50.634 مليار دولار من الصناديق العراقية، و15.826 مليار دولار من الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

يقدم هذا القسم تحديث المعلومات حول دعم إعادة إعمار العراق من جانب ثلاث مجموعات أساسية من أصحاب المصلحة:

الولايات المتحدة

يُراجع قسم التمويل الأميركي المخصصات لإعادة الإعمار حسب الصناديق ويُخصّص استخدام أموال الضرائب الأميركية في العراق. يقدم هذا القسم التفاصيل حول صندوق قوات الأمن العراقية (ISSF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وتمويل مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL).

يُخصّص القسم الخاص بالدعم الأميركي لتنمية العراق التقدم الحاصل في البرامج والمشاريع الأساسية ويعطي نظرة عامة عن الإدارة الأميركية للجهود في العراق. تشمل المراجعة معلومات عن إدارة إعادة الإعمار، وفرق إعادة إعمار المحافظات، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين والمهجرين في الداخل وحقوق الإنسان، والخدمات، وتنمية القدرات.

العراق:

يقدم قسم نشاطات الحكم في العراق المعلومات حول كيفية قيام العراق بإدارة وتطبيق الخدمات وتوسيع نظام الحكم. يعطي هذا القسم تحديداً للمعلومات حول الوضع الحاضر للموازنة العراقية، وللسيطرة الإقليمية العراقية وللديمقراطية في العراق.

المانحون الدوليون:

يناقش قسم الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق مساهمات وجهود المانحين. وهي تشمل وضع الاتفاق الدولي مع العراق، وترتيبات القروض الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي (IMF) وإلغاء ديون البلدان المانحة.

الملحق (د) يسترجع بنود الموازنة المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ومكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق. كما تم أيضاً تحديد قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بطريقة مختلفة من جانب فرقة منطقة الخليج، ووزارة الخارجية، والقانون العام 106-108، ومكتب المفتش العام. يقدم الملحق هـ استعادة لهذه القطاعات.

للحصول على نظرة عامة حول مصادر الأموال المقدمة من أصحاب المصالح هؤلاء، أنظر

الشكل 1-2.

الأموال الأميركية المخصصة (47.485 مليار دولار أميركي)

منذ العام 2003، خصص الكونغرس تمويلات أميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق لأربعة صناديق رئيسية ولـ 30 حساب أصغر، بينها:

- صندوق قوات الأمن العراقية (ISSF) - 15.440 مليار دولار
- برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) - 2.661 مليار دولار
- صندوق دعم الاقتصاد (ESF) - 3.287 مليار دولار
- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) - 20.914 مليار دولار
- صناديق إغاثة وإعادة إعمار أخرى (بينها 30 حساب) - 5.183 مليار دولار

الملحقان (هـ) و(ز) يحتويان على معلومات شاملة أكثر حول مصادر الأموال الأميركية المخصصة بما فيها حصص صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ونظرة تاريخية حول حسابات الإغاثة وإعادة الإعمار، وتكاليف التشغيل والأموال الملزمة، ونشاطات التمويل التي أنفقت.

الأموال العراقية (50.634 مليار دولار)

بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كانت الحكومة العراقية قد قدمت 50.634 مليار دولار لإعادة إعمار بلدها. واليوم، تمثل المساهمة المقدمة عبر الموازنة الرأسمالية العراقية المكون الأهم في برنامج إعادة الإعمار. غير أن العراق لم يكن قادراً على التنفيذ الكامل لموازناته السنوية خاصة فيما يتعلق بالتحسينات الرأسمالية. تقع الأموال العراقية ضمن هذه الفئات:

- الأموال (المجمدة) المكتسبة وتبلغ 1.724 مليار دولار
- الأموال المصادرة بما فيها المبالغ النقدية والأموال المصادرة وتبلغ 0.927 مليار دولار
- صندوق تنمية العراق (DFI) 9.331 مليار دولار (بما في ذلك الحساب الفرعي الانتقالي لهذا الصندوق) المسحوب أصلاً من عائدات النفط ومن الأموال المسترجعة إلى البلاد
- تمويلات الموازنة العراقية الرأسمالية البالغة 38.65 مليار دولار من 2003 إلى 2008 (الموازنة الرأسمالية النهائية لسنة 2008 لم يتم إقرارها بعد).

هناك مزيد من التفاصيل في الجدول 2-1 والقسم (2ج)، الخاص بنشاطات الحكم في العراق. بالنسبة لاحتساب الحساب الفرعي للأموال المصادرة، والمجمدة المكتسبة، وأموال صندوق تنمية العراق، أنظر الملحق (ح)، "الأموال العراقية الملزمة لنشاط إعادة الإعمار من سلطة الائتلاف المؤقتة".

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق (15.826 مليار دولار)

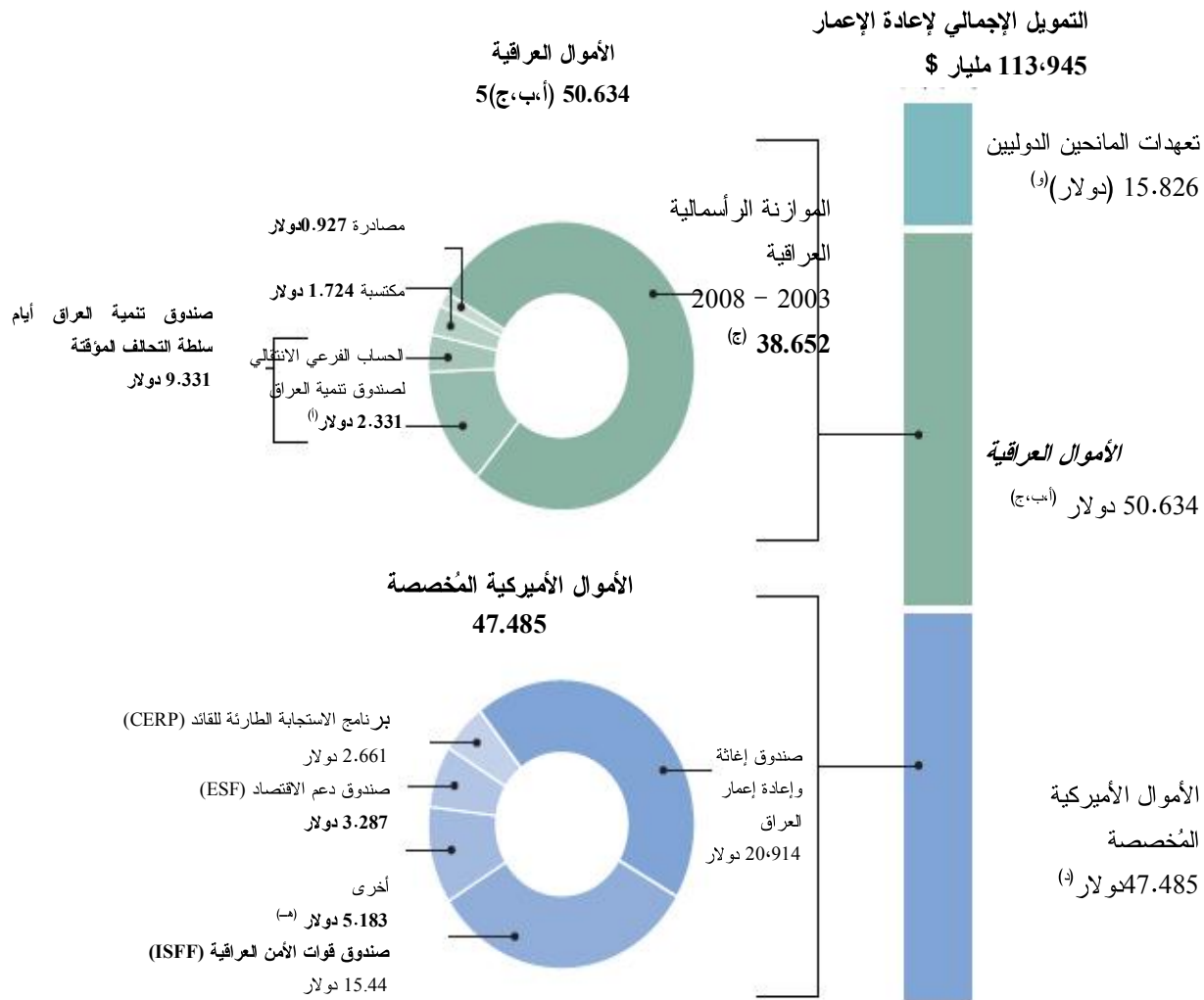
سوف يتوقف استمرار نجاح برنامج إعادة إعمار العراق بصورة كبيرة على مساعدة المجتمع الدولي. الميثاق الدولي مع العراق، أي الخطة الخمسية التي وضعها العراق لتحقيق الاستقرار والحكم السليم وإعادة الإعمار الاقتصادي للعراق، هي الآن الآلية الأولية لتنسيق الدعم الدولي للعراق. حالياً، يبلغ إجمالي الأموال التي تعهد المانحون بتقديمها 15.826 مليار دولار.

للحصول على تحديث للمعلومات حول نشاطات المانحين الدوليين وعلى نظرة عامة مفصّلة حول إلغاء الديون، أنظر البحث حول الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق في القسم (د2).

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

الشكل 1-2

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق - 113,945 مليار دولار
بمليارات \$



(د) يشمل نقل 86 مليون دولار نقداً في 11 آب/أغسطس 2004 من البنك المركزي في العراق إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) بإذن من وزارة المالية.

(هـ) في تقارير ربع سنوية سابقة، تحدث مكتب المفتش العام عن حوالي 20 مليار دولار من الودائع المتراكمة في صندوق تنمية العراق لتمويل عمليات الحكومة العراقية وبرامج إعادة الإعمار. لقد أعاد مكتب المفتش العام تكرير هذا الرقم كي يعكس فقط تمويل إعادة الإعمار الذي يبلغ حوالي 7 مليارات دولار وفقاً لتقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) 05-876 (28 تموز/يوليو 2005، ص 2).

(ع) يشمل الجدول 1-2 توزيعاً لإنفاق الموازنة العراقية الرأسمالية، 2003-2008.CY.

(و) حيث لا تتوفر المخصصات العراقية وحدها، عيّن مكتب المفتش العام 85% للعراق استناداً إلى الميول التاريخية.

(ز) يمكن ان تشمل المساعدات الإنسانية أو أنواع أخرى من المساعدات.

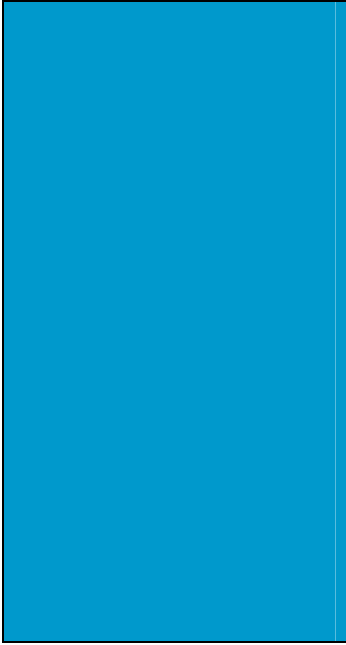
(ح) ردود مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) على مطالبة مكتب المفتش العام ببيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظة: خلال ربع السنة هذا، غير مكتب المفتش العام منهجيته في وضع التقارير حول تعهدات المانحين الدوليين. فابتداءً من التقرير ربع السنوي في كانون الثاني/يناير 2008، ونصف السنوي المقدم إلى الكونغرس، سوف يستخدم مكتب المفتش العام المصدر الرسمي للحكومة الأميركية - وزارة الخارجية: مكتب شؤون الشرق الأوسط - العراق - كالمصدر للبيانات المتعلقة بالتعهدات. تغيير الدولار بالنسبة لربع السنة الأخير مرّده إلى أسلوب وضع التقارير المعتل.

موازنات العراق الرئيسية لإعادة الإعمار. CY 2003-2008

السنة الشمسية	موازنة العراق الرأسمالية (دينار)	معدل التحويل ^a	موازنة العراق الرئيسية (بالدولار الأميركي)	مصدر/مصادر المستند
2003	غير متوفرة بالدينار	غير متوفر	\$609,500,000	"الجمهورية العراقية: عائدات ونفقات موازنة 2003"، تموز/يوليو - كانون الأول/ديسمبر
2004	5,114,323,000,000	1.500	\$3,409,548,667	"رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة: الموازنة العامة للدولة لسنة 2005"
2005	7,550,000,000,000	1.500	\$5,033,333,333	"رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة: الموازنة العامة للدولة لسنة 2005"
2006	9,272,000,000,000	1.500	\$6,181,333,333	"موازنة الحكومة العراقية لسنة 2006" (كما وافقت عليها الجمعية الوطنية المؤقتة وأصبحت قانوناً في كانون الأول/ديسمبر 2005): ردّ وزارة المالية الأميركية على مطالبة مكتب المفتش العام ببيانات، 2008/4/1
2007	12,675,560,005,000	1.260	\$10,059,968,258	"موازنة الحكومة العراقية لسنة 2008: نظرة عامة على العائدات والنفقات، 2008-2007": ردّ وزارة المالية الأميركية على مطالبة مكتب المفتش العام ببيانات، 2007/10/15
2008	16,030,822,000,000	1.200	\$13,359,018,333	"موازنة الحكومة العراقية لسنة 2008: نظرة عامة على العائدات والنفقات، 2008-2007"
المجموع			\$38,652,701,925	

"مصدر معدل تحويل الدينار إلى دولار: وزارة المالية الأميركية، ردّاً على مكتب المفتش العام، 21 كانون الثاني/يناير 2008.



التمويل الأميركي
لإعادة إعمار العراق



2أ	القسم

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عليه أن يرفع التقارير حول الإشراف على إغاثة وإعادة إعمار العراق ويقوم بالمحاسبة المتعلقة بأموال مكلفي الضرائب الأميركية المنفقة على ذلك بموجب القانون العام 106-108، القسم 3001 (كما تم تعديله). في كانون الأول/ديسمبر 2006، وسّع القانون 109-364 مدى إشراف مكتب المفتش العام لكي يشمل كافة الأموال المتوفرة للسنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق بما فيها صندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق دعم الاقتصاد، وموارد تمويل إعادة الإعمار الأخرى. قانون التفويض للدفاع القومي الجديد يوسع صلاحيات مكتب المفتش العام إلى كافة الأموال المخصصة لهذه الصناديق منذ 2003.

يبلغ إجمالي الأموال المخصصة لبرنامج إعادة الإعمار الأميركي في العراق الآن 47.485 مليار دولار. نصف هذا التمويل تقريباً ذهب إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الذي يبقى منه أقل من 10% للإنفاق. يظهر الشكل 2-2 وضعية الصناديق الواقعة تحت سلطة إشراف مكتب المفتش العام، ويظهر الشكل 2-3 الحد الزمني لكافة الأموال الرئيسية المخصصة للإغاثة وإعادة الإعمار لتاريخه.

الشكل 2-2

ملخص إشراف مكتب المفتش العام

بمليارات الدولارات، نسبة مئوية من أصل 32,037 مليار دولار

المصادر: P.L. 109-148, P.L. 108-11, P.L. 109-102, P.L. 109-234, P.L. 109-13, P.L. 108-106.



58%	\$18.439	P.L. 108-106
26%	\$8.398	109-234, P.L. 109-13
8%	\$2.475	P.L. 108-11
5%	\$1.545	109-234, 109-102
2%	\$0.708	109-234, P.L. 109-148
1%	\$0.472	109-234, P.L. 109-102

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول
صندوق قوات الأمن العراقية
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
صندوق دعم الاقتصاد
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
أخرى

CERP - صندوق الاستجابة الطارئة للقائد

IRRF - صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

ISFF - صندوق قوات الأمن العراقية

ESF - صندوق دعم الاقتصاد

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

P.L. - القانون العام

الشكل 2-3

الخط الزمني للمخصصات الأميركية

بمليارات دولارات



في 26 كانون الأول/ديسمبر 2007، وقّع الرئيس على القانون العام 161-110 ليصبح قانوناً، مما وفرّ تمويلاً جديداً بقيمة 2.176 مليار دولار لجهود إعادة الإعمار في العراق:

- 1.5 مليار لصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
- 0.370 مليار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
- 0.195 مليار لمساعدة المهجرين واللاجئين
- 0.080 مليار للكوارث الدولية ومساعدات المجاعات
- 0.016 مليار لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومقاومة الإرهاب، ونزع الألغام، والبرامج المتعلقة بها
- 0.015 مليار دولار لصندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 2-2 يبين وضعية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ويُعرّف الصناديق الأولية ذات العلاقة بإشراف مكتب المفتش العام بما فيها صندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وغيرها.

للحصول على أحدث المعلومات المتوفرة عن المخصصات الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق، بما في ذلك 29 نشاطاً من خارج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، وتمويل دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، أنظر الجدول 2-3.

الجدول 2-2

الدعم الأميركي لإعادة إعمار العراق (بمليارات الدولارات)

صناديق أميركية	خصصت	وُزعت	أُزمت	أنفقت
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1	\$2.475	\$2.475	\$2.232	\$2.139
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2	18.439	18.306	17.823	16.706
مجموع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	\$20.914	\$20.781	\$20.055	\$18.845
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية 05	\$5.391	\$5.315	\$5.259	\$5.090
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية 06	3.007	3.007	3.000	1.813
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية 07	5.542	5.492	2.451	1.199
صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية 08	1.500	-	-	-
مجموع صندوق قوات الأمن العراقية	\$15.440	\$13.814	\$10.698	\$8.102
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 03	\$0.050	-	\$0.050	\$0.050
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 06 تكميلي	1.485	1.485	1.186	0.527
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 06 دولة	0.060	0.060	0.060	0.005
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 07 تكميلي	1.554	1.554	0.986	0.020
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 07 مواصلة المقررات	0.123	0.105	0.100	0.010
صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 08	0.015	-	-	-
مجموع صندوق دعم الاقتصاد 03	\$3.287	\$3.205	\$2.383	\$0.612
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية 04	\$0.140	-	\$0.030	\$0.030
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية 05	0.718	-	0.733	0.621
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية 06	0.708	-	0.473	0.363
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية 07	0.725	-	0.787	0.430
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية 08	0.370	-	0.145	0.033
مجموع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	\$2.661	-	\$2.168	\$1.477
التمويلات الأخرى	\$5.183	\$0.261	\$0.151	\$0.025
إجمالي المخصصات الأميركية	\$47.485	\$38.061	\$35.455	\$29.060

المصادر: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 1 وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2؛ أرقام الأموال الموزعة والملزمة والمنفقة كلها من وزارة الخارجية، وضع العراق الأسبوعي (2008/3/1). صندوق قوات الأمن العراقية السنة المالية 2005 - السنة المالية 2007؛ أرقام الأموال الموزعة والملزمة والمنفقة كلها من نظام الإدارة المالية لفرقة سلاح المهندسين، تقرير تنفيذ أموال صندوق قوات الأمن العراقية (2008/8/1)؛ وزارة الدفاع، وزير الجيش (2007/30/9). برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية 2004 - السنة المالية 2007؛ أرقام الأموال الملزمة والمنفقة (التفاصيل غير مؤمنة عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد) كلها من القوات المتعددة الجنسيات في العراق رداً على مطالبة مكتب المفتش العام بالبيانات (2008/4/1). تمويل دعم الاقتصاد: أرقام الأموال الموزعة، الملزمة والمنفقة من مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، رداً على مطالبة مكتب المفتش العام بالبيانات (2008/4/1)؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، رداً على مطالبة مكتب المفتش العام بالبيانات (2008/4/1)؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية (2008/1/1).

ملاحظات:

1. تتأثر الأرقام بالتدوير.
2. تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد السنة المالية 2005 شمل العراق وأفغانستان. كان توزيع الأموال وفقاً لقرار القيادة المركزية (CENTCOM) ولم يكن بموجب أي قانون. كذلك، ليس بإمكان مكتب المفتش العام أن يعكس بالكامل الأموال المحوطة والمسحوب التزامها، والملزمة من جديد.

المخصصات الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق

الجهة التمويل	قرار المخصصات المدمجة 2003	قانون المخصصات التكميلية الطارئة لأيام الحرب، 2003	قانون المخصصات الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، 2004	قانون المخصصات وزارة الدفاع 2005	قانون المخصصات الطارئة التكميلية للدفاع والحرب العالمية ضد الإرهاب وإغاثة ضحايا التسونامي، 2005	مخصصات لوزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات لوزارة الدفاع للسنة المالية 2006	مخصصات طارئة تكميلية للسنة المالية 2006	قانون مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2007	قانون مخصصات جهوزية القوات الأميركية والعناية بقدمى الحرب، واستعادة العافية بعد إعصار كاترينا، 2007	قرارات مواصلة المساعدات الخارجية 2007	قانون المخصصات المدمجة 2008	مجموع المخصصات
القانون العام	PL 108-7	PL 108-11	P.L.108-106	P.L.108-287	P.L. 109-13	P.L. 109-102	P.L.109-148	P.L.109-234	P.L.109-289	P.L.110-28	P.L.110-92 P.L.110-116 P.L.110-137 P.L.110-149	P.L.110-161	
تاريخ سن القانون	20 شباط/فبراير 03	16 نيسان/إبريل 03	6 ت/2 يوفير 03	5 آب/أغسطس 04	11 أيار/مايو 05	14 ت/2 يوفير 05	30 ك/1/ 05	15 حزيران/يونيو 06	29 أيلول/سبتمبر 06	25 أيار/مايو 07	21 ك/1/ 07	26 ك/1/ 07	
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) (1)			\$18,439,000,000										\$18,439,000,000
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)					\$5,391,000,000					\$3,842,300,000		\$000,1,500,000	\$15,440,300,000
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) (2)	\$40,000,000	\$10,000,000				\$60,390,000		\$1,485,000,000		\$1,554,000,000		\$14,950,000	\$3,287,140,000
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) (3)				\$140,000,000	\$718,000,000		\$408,000,000	\$000,300,000	\$375,000,000	\$350,000,000		\$370,000,000	\$2,661,000,000
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) (1)		\$2,475,000,000											\$2,475,000,000
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) (4)			\$908,000,000										\$908,000,000

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-3 (تابع)

\$856,567,000			\$750,000,000			\$56,908,000	\$56,908,000	\$49,659,000				البرامج الدبلوماسية والقنصلية
\$830,000,000			\$630,000,000		\$200,000,000							مكتب المشاريع والعقود (د)
\$489,300,000										\$489,300,000		صندوق إعادة إصلاح الأضرار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)
\$281,448,000		\$20,048,000	\$150,000,000		\$91,400,000					\$20,000,000		مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي التابع لوزارة الخارجية (DoS/INL)
\$273,800,000	\$80,000,000	\$5,000,000	\$45,000,000							\$143,800,000		مساعدا الكوارث الدولية والمجاعة
\$260,000,000	\$195,000,000	\$20,000,000	\$45,000,000									مساعدا الهجرة واللاجئين
\$250,000,000			\$250,000,000									صندوق الديمقراطية (الدولة)
\$210,000,000								\$210,000,000				الجيش العراقي الجديد (د)
\$150,000,000			\$150,000,000									صندوق حرية العراق (إعادة الإعمار وإعادة التأهيل فقط) #
\$134,000,000			\$35,000,000		\$24,000,000					\$75,000,000		المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
\$124,400,000					79,000,000			\$24,400,000		\$21,000,000		النفقات الإدارية للكوالة الأميركية للتنمية الدولية
\$90,000,000										\$90,000,000		صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-3 (تابع)

\$68,000,000												\$68,000,000	القانون العام 480 عنوان II المساعدات الغذائية
\$50,000,000												\$50,000,000	عمليات حفظ السلام الطوعية
\$40,000,000										\$40,000,000			محطة إذاعة الحرية العراقية
\$37,000,000												\$37,000,000	المساعدات الطارئة للاجئين والمهجرين
\$35,350,000	\$000,000.16	\$12,350,000	\$7,000,000										برامج عدم انتشار (أسلحة الدمار الشامل)، ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والأمور المتصلة بها (NADR)
\$20,000,000		20,000,000											برامج التعليم والمبادلات الثقافية
\$17,000,000										\$17,000,000			المساعدات الإنسانية الخارجية وبمناسبة الكوارث والمدنية
\$16,372,000			\$16,372,000										وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) (بـ)
\$15,750,000			\$2,750,000		\$13,000,000								المساعدات الفنية في الشؤون الدولية
\$10,400,000			\$2,500,000				\$2,500,000		\$1,900,000	\$3,500,000			الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب المفتش العام (USAID/OIG)
\$5,000,000					\$000,500,000								وزارة الدفاع - مكتب المفتش العام

التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-3 (تابع)

\$3-612-000											\$3-612-000	صندوق مبادرة القائد العام (CINC)	
\$2-300-000			\$1-300-000		\$1-000-000							وزارة الخارجية - مكتب المفتش العام	
\$1-648-000			\$1-648-000									وزارة العدل، دعم الاحتكام للقضاء	
\$1-831-000		1-138-000					\$693-000					التدريب العسكري والتعليمي الدولي (IMET)	
\$1-000-000					\$1-000-000							النشاطات القانونية ومساعدو القضاة (الرواتب والنفقات)	
\$47-485-218-000	\$2-175-950-000	\$201-336-000	\$7-832-870-000	\$2-075-000-000	\$5-206-400-000	\$408-000-000	\$117-991-000	\$6-185-559-000	\$350-000-000	\$19-480-900-000	\$3-343-212-000	\$108-000-000	المجموع

(أ) تمثل الـ 18.439 مليار دولار المبلغ الذي خصصه الكونغرس لبرامج العراق في صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق 2 للقانون العام 106-108 الذي سنّ في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. كان الكونغرس قد خصص في البداية 18.649 مليار دولار لصندوق إعانة وإعادة إعمار العراق 2، لكنه خصص أيضاً 210 ملايين دولار كي تحول إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. من أصل الـ 18.439 مليار دولار المتبقية، حوّلت الإدارة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق إلى حسابات أخرى حوالي 562 مليون دولار إلى برامج لها علاقة بالعراق لا يمكن تطبيقها إلا في حسابات أخرى، مثل مبلغ 352 مليون دولار الذي يمثل البرنامج الثنائي لإعفاء العراق من دينه إزاء الولايات المتحدة الذي يتطلب تمويلاً في حساب الخزينة. لقد تم تبليغ الكونغرس عن كل التحولات من حساب صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق. علاوة على ذلك، وفي مخصصات السنة المالية 2006، خصص الكونغرس 9,95 مليون دولار كي تنقل إلى صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق من حساب صندوق دعم الاقتصاد التابع لوزارة الخارجية.

(ب) 40 مليون دولار من حساب صندوق دعم الاقتصاد الأساسي لسنة 2004 لم يتم تسديدها؛ 10 ملايين دولار من القانون العام 11-108.

(ج) خصص الكونغرس 500 مليون دولار في تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بموجب القانون العام 161-110؛ وخصصت وزارة الدفاع 370 مليون دولار للعراق و 130 مليون دولار لأفغانستان.

(د) يستثنى 75 مليون دولار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 106-108.

(هـ) تقارير عن كل مؤتمر للقانونيين العاملين 109-234 و 110-28، تمويل دعم إعادة الإعمار مؤمن لنشاطات مكتب المشاريع والعقود.

(و) حيث المخصصات للعراق فقط غير متوفرة، واستناداً إلى الميول التاريخية، قسّم مكتب المفتش العام المبلغ بنسبة 85% للعراق و 15% لأفغانستان.

(ز) تقرير مؤتمر القانونيين العام 28-110 يشمل 50 مليون دولار draw down authority لقوة مهمة لتحسين الأعمال وعمليات الاستقرار في العراق، و 100 مليون دولار لمساعدة وزارة الدفاع لدفع التكاليف الإدارية والأمنية مساعدة لدعم فرق إعادة إعمار المحافظات.

(ح) كما هو مبين في تقرير P.L. 110-28 conference. يشمل جهود إعادة إعمار العراق بالنسبة للموظفين المدنيين، والواجبات المؤقتة/الإضافية والعقود المختلفة.

صندوق قوات الأمن العراقية

(15) ووزارة الدفاع (ISF) تطوير قوات الأمن العراقية (ISFF) يدعم صندوق قوات الأمن العراقية، أنه يهدف إلى مساعدة العراق في خلق قوة ذاتية كافية قادرة (MOI)، ووزارة الداخلية (MOD) على حماية سلامة أراضيه والحفاظ على السلم الأهلي. يُموّل الصندوق المعدات والإمدادات، والخدمات، والتدريب، وإصلاح المرافق والبنية التحتية، والتجديد وإنشاء المشاريع للوزارتين (16).

وضعية التمويل

لقد خصص الكونغرس 15,44 مليار دولار لصندوق قوات الأمن العراقية بما في ذلك زيادة قدرها 1.5 مليار دولار مقدمة عبر المخصصات المتنقلة (القانون العام 110-161) التي تمت في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2007 :

- 5.39 مليار دولار في القانون العام 109-13 (2005)
- 3.007 مليار دولار في القانون العام 109-234 (2006)
- 5.54 مليار دولار في القانون العام 109-289 (2006) و 110-28 (2007) (17).
- 1.5 مليار دولار في القانون العام 110-161 (كانون الثاني/ديسمبر 2007).

مخصصات صندوق قوات الأمن العراقية كانت لسنتين ولذا فإن أموال السنة المالية 2007 هي متوفرة لغاية نهاية أيلول/سبتمبر 2008 (18).

بالنسبة لوضعية كامل صندوق قوات الأمن العراقية، أنظر الشكل 2-4.

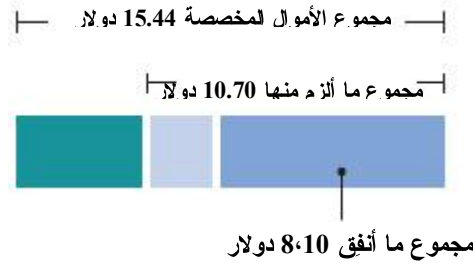
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل 2-4

وضعية أموال صندوق قوات الأمن العراقية

بمليارات الدولارات

المصادر: القوانين العامة 109-13، و 109-234، و 109-289، و 110-28، و 110-161، و نظام الإدارة المالية لسلح الهندسة، تقرير تنفيذ أموال صندوق قوات الأمن العراقية.



ملاحظات:

1- تتأثر الأرقام بالتدوير

2- التحديث الأخير للأرقام الملزمة والمنفقة لصندوق الاستجابة السريعة (QRF) التابع لصندوق قوات الأمن العراقية قدمته وزارة الدفاع، تحديث وزير الجيش، في 30 أيلول/سبتمبر 2007.

بحلول 8 كانون الثاني/يناير 2008، كان قد تم إلزام حوالي 77% من أموال صندوق قوات الأمن العربية كما تم إنفاق 58% منها (باستثناء المخصصات الأخيرة). بالنسبة لوضعية أموال صندوق قوات الأمن العراقية الملزمة والمنفقة، أنظر الشكل 2-5.

بالنسبة لوضعية توزيعات صندوق قوات الأمن العراقية لدعم قوات الأمن العراقية، أنظر

الشكل 2-6.

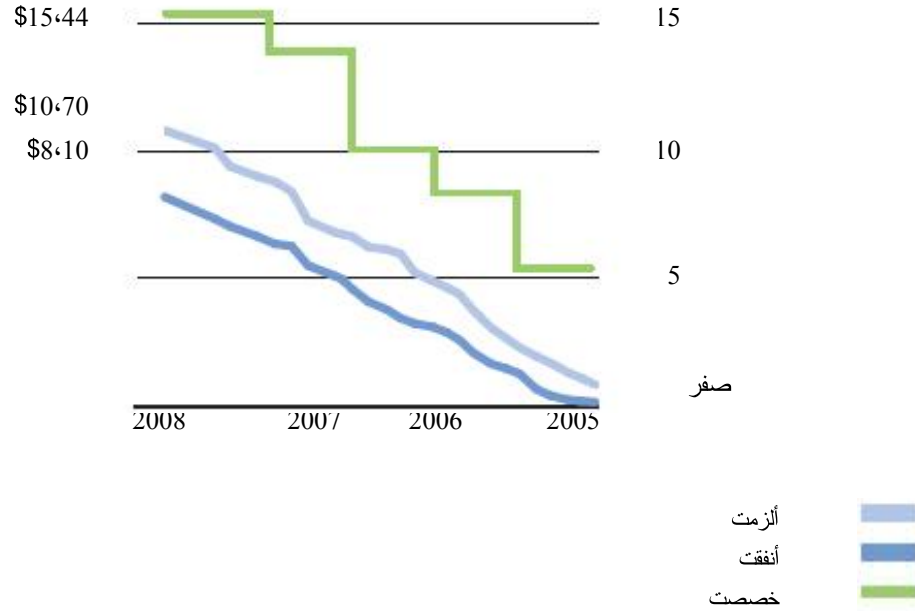
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل 2-5

الحد الزمني لالتزامات وانفاق صندوق قوات الأمن العراقية

بمليارات الدولارات

المصادر: وزارة الدفاع، تحديث وزير الجيش، (2005/8/31 - 2007/9/30)؛ فرقة منطقة الخليج، التقرير المالي 2207 (2007/6/3)؛ نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة، تقرير تنفيذ أموال صندوق قوات الأمن العراقية (2008/1/8).



ملاحظات:

1- تتأثر الأرقام بالتدوير

2- وزارة الدفاع -البيانات المحدثة لدى وزير الجيش لم تكن متوفرة عن شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2007.

المقاولين العشرة الأول

لاحظ مكتب المفتش العام في التقرير ربع السنوي في تشرين الأول/أكتوبر 2007، صعوبة الحصول على قائمة شاملة للمقاولين العشرة الأول المنخرطين في نشاطات ممولة عبر صندوق قوات الأمن العراقية. وقد قارن مكتب المفتش العام المعلومات المٌجمعة من ثلاث كيانات تُشرف على عقود صندوق قوات الأمن العراقية، وهي القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) وفرقة منطقة الخليج (GDR) التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي. لدى مقارنة البيانات، وجد مكتب

المفتش العام اختلافات كبيرة بينها ولذا لم يتمكن من تطوير جمعٍ كاملٍ للعقود الرئيسية لصندوق قوات الأمن العراقية.

خلال ربع السنة هذا، طلب مكتب المفتش العام مرة أخرى البيانات من القيادة الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق، ومن القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، ومن فرقة منطقة الخليج وكان، مرة أخرى، غير قادر على جمع لائحة يُعتمد عليها. فلائحة المقاولين العشرة الكبار التي قدمتها القيادة الأمنية الانتقالية كانت تمثل 4% فقط من التزامات الصندوق كما أن اللائحة التي قدمتها القيادة المشتركة للعقود كانت تمثل 7% فقط من الالتزامات.

قدمت فرقة منطقة الخليج البيانات الأكثر شمولاً المتعلقة بعقود صندوق قوات الأمن العراقية والتي كانت تمثل 98 بالمئة من التزامات الصندوق. لكن، كما لاحظ مكتب المفتش العام في ربع السنة الأخير، لا تدرج مصادر بيانات فرقة منطقة الخليج دائماً أسماء المقاولين⁽¹⁹⁾.

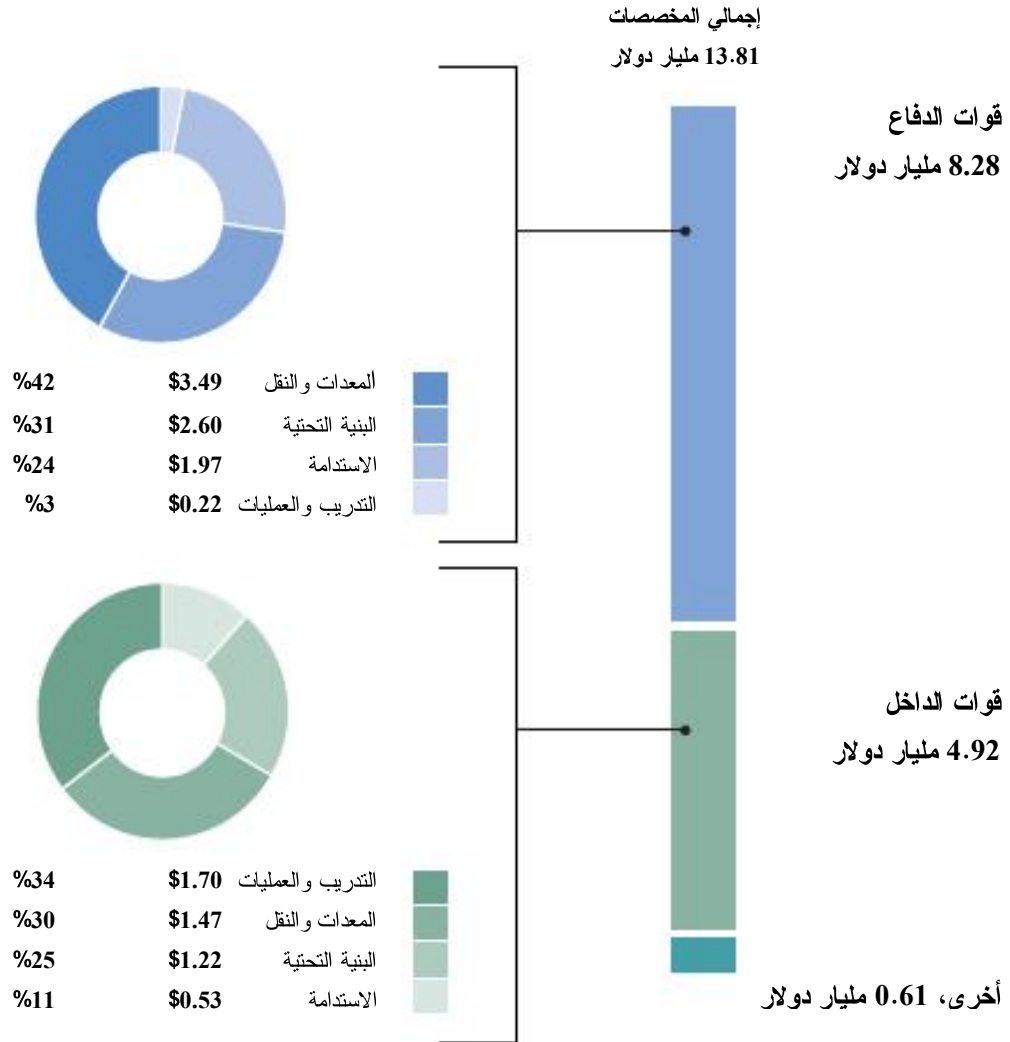
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل 2-6

تخصيصات أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

بمليارات الدولارات

المصدر: نظام الإدارة المالية لسلح الهندسة، تقرير تنفيذ أموال صندوق قوات الأمن العراقية (2008/1/8)



ملاحظات:

- 1- تتأثر الأرقام بالتدوير
- 2- مصدر الأرقام المخصصة المتعلقة بصندوق الاستجابة السريعة هو وزارة الدفاع، آخر البيانات لدى وزير الجيش (2007/9/30)
- 3- إجمالي الأموال المخصصة لا يأخذ في الحسبان الـ 1.5 مليار دولار إضافي الذي قدم عبر المخصصات المتنقلة (القانون العام 110-161) في كانون الأول/ديسمبر 2007.

لائحة المقاولين العشرة الأوائل لدى صندوق قوات الأمن العراقية المُبَيَّنَة في الجدول 2-4 تغطي أكثر من 34% من التزامات الصندوق. من بين الشركات المُدرجة، هناك مقاول واحد فقط جديد على اللائحة، هو أميكو.

استخدامات التمويل وبرامج صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

يدعم صندوق قوات الأمن العراقية بصورة رئيسية النشاطات الأربعة هذه⁽²⁰⁾

- المعدات والنقل
- التدريب والعمليات
- البنية التحتية
- الاستدامة

تشمل النشاطات الأخرى التي تتلقى تمويلاً من الصندوق:

- صندوق الاستجابة السريعة
- عمليات المعتقلين
- رفع ودعم استدامة الأمن⁽²¹⁾
- نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج

المعدات والنقل

منذ بدايته سنة 2005، قدم صندوق قوات الأمن العراقية حوالي 4.96 مليارات دولار للمعدات والنقل. خلال السنة المالية 2007، تم إلزام 733 مليون دولار إلى وزارة الدفاع و 83.1 مليون دولار إلى وزارة الداخلية. لقد ألزمت معظم أموال وزارة الداخلية لدعم جهود الإصلاح والمتطلبات التنظيمية للمعدات⁽²²⁾.

بالنسبة لنظرة عامة حول التزامات الصندوق المالية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية، بالنسبة للمعدات والنقل، أنظر الشكل 2-7.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

في تدقيق صادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، ذكر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ليس لديها عملية لتعقب مشتريات المعدات العائدة للصندوق خلال نقل هذه المعدات إلى قوات الأمن العراقية⁽²³⁾. علاوة على ذلك، لم تتمكن القيادة الأمنية الانتقالية من المصادقة على أن المعدات قد تم نقلها بنجاح أو انه تم استلامها من جانب قوات الأمن العراقية⁽²⁴⁾. وبوجه عام، لاحظ التدقيق "أن القيادة الأمنية الانتقالية لم تكن قادرة دائماً على الإثبات أن تسليم الخدمات، والمعدات، والإنشاءات إلى قوات الأمن العراقية⁽²⁵⁾ كان يجري بالطريقة الملائمة".

الجدول 2-4

المقاولون العشرة الأوائل للصندوق حسب فرقة منطقة الخليج (بملايين الدولارات)

المقاول	ألزمت	أنفقت
عقد لوزارة الخارجية لدعم مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي	\$696	\$696
الشركة الكيماوية البيئية	\$679	\$474
إيكوم للخدمات الحكومية، إنك	\$484	\$374
عقد لوزارة الخارجية لدعم مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي	\$386	\$386
تيترا إنترناشنال، إل إل سي	\$257	\$191
أميكو	\$236	\$95
المقاول العراقي	\$235	\$210
تولنست إنك	\$231	\$169
الحلول الفنية المبتكرة، إنك	\$227	\$153
عقد لوزارة الدفاع لوكالة تنسيق الأمن الدفاعي (DSCA)	\$224	\$224

المصدر: سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، رداً على مطالبة مكتب المفتش العام ببيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظة: تتأثر الأرقام بالتدوير

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل 7-2

التزامات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للمعدات والنقل

بملايين الدولارات

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، القسم 3303 من التقرير إلى الكونغرس، (2008/1/7)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الشكل 8-2

التزامات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للتدريب والعمليات

بملايين الدولارات

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، القسم 3303 من التقرير إلى الكونغرس، (2008/1/7)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

التدريب والعمليات

منذ سنة 2005، تم استخدام تمويل صندوق قوات الأمن العراقية للتدريب والعمليات بالدرجة الأولى لدعم المدربين المتعاقدين، وتكنولوجيا المعلومات، ومعدات الاتصالات، وتنمية القدرات الوزارية. ففي هذه الفئة أُلزم الصندوق للسنة المالية 2007، 33.71 مليون دولار لوزارة الدفاع و 449.9 مليون دولار لوزارة الداخلية. من أصل الـ 33.71 مليون دولار الملزمة لوزارة الدفاع، كان 41% منها غير مُصنّف وقد أُلزمت الـ 59% المتبقية إلى تنمية القدرات الوزارية، والعمليات اللوجستية، وخدمات الدعم الحياتي، وتدريب القوات الجوية العراقية. وذهب حوالي 86% من أموال الصندوق المكرّسة للتدريب والمخصصة لوزارة الداخلية إلى مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) التابع لوزارة الخارجية الذي يؤمن المستشارين للشرطة ولجهود فرض تطبيق القانون على الحدود⁽²⁶⁾.

للحصول على نظرة عامة حول التزامات صندوق قوات الأمن العراقية للتدريب والعمليات المخصصة لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع، أنظر الشكل 2-8.

خلال ربع السنة هذا، كان هناك ارتفاع كبير في عديد أفراد قوات الأمن العراقية. فوفقاً لتقرير وزارة الدفاع الصادر في أيلول/سبتمبر 2007، قياس الاستقرار والأمن في العراق، بلغ عدد قوات الأمن العراقية 359,600 فرداً⁽²⁷⁾. بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2008، ارتفع عدد الأفراد المُدرّبين من قوات الأمن العراقية إلى 441,779⁽²⁸⁾.

خلق هذا الارتفاع فرصاً لزيادة "التعبئة والتوسّع"⁽²⁹⁾ في عديد القوات كما أن وزارة الداخلية قد سمحت بزيادة عديد قوات الأمن العراقية إلى 555,789⁽³⁰⁾. هذه الزيادة المسموحة في عدد الأفراد ناتجة، وفقاً لوزارة الدفاع، عن:⁽³¹⁾

- تعزيز قوات الأمن من الوزارات الأخرى
- قرار وزارة الداخلية بان هناك حاجة إلى مزيد من الجنود والشرطة للرد على الظروف الأمنية المتغيرة⁽³²⁾.

- نجاح عملية الدفاع في اعداد القوات العسكرية الأميركية علاوة على استخدام أكبر لمجموعات المواطنين المحليين المهتمين (CLCs) الذي حفّز الزيادة في عدد المُجندين.

وزارة الداخلية

تشرف وزارة الداخلية على الشرطة العراقية بما فيها مصلحة خدمة الشرطة العراقية (IPS)، والشرطة الوطنية (NP)، ودائرة فرض تطبيق القانون على الحدود (DBE)، ومديرية منافذ الدخول (POE) إلى البلاد. في 23 كانون الثاني/يناير 2008، كان هناك 244,061 فرداً مدرباً لدى وزارة الداخلية³³؛ خلال ربع السنة الفائت، ذكرت وزارة الدفاع أن عدد أفراد الشرطة المدربين بلغ 194,200 عنصراً⁽³⁴⁾. لقد حدّدت وزارة الداخلية هدفاً للقوة النهائية وهو 343,711 فرداً⁽²⁵⁾.

شكّل إنشاء قوة شرطة قابلة للحياة مُكوّن هام للسياسة الأميركية في العراق. لكن النفوذ المهيمن للميليشيات وللائتماءات المذهبية قيّد النجاح الإجمالي لهذه الجهود. إضافة إلى ذلك، شكّل الارتفاع السريع في تجنيد أفراد الشرطة ضغطاً أكبر على فيلق ضباط الصنف الموجودين لعدم وجود عدد كافٍ من القادة للإشراف على المجندين الجدد⁽²⁶⁾.

تشكّل مصلحة خدمة الشرطة العراقية (IPS)، ضمن وزارة الداخلية، القوة الأكبر وهي تعدّ أكثر من 176,000 فرد مُدرب⁽²⁷⁾. خلال ربع السنة هذا، تخرج أكثر من 10,000 شرطي من الدورات التدريبية⁽²⁸⁾.

- تخرّج 9411 شرطي من التدريب الأساسي للمجندين، أي حوالي 4% أقل من ربع السنة الفائت.
- تخرّج 718 شرطياً من البرنامج الانتقالي الاندماجي.
- تخرّج 82 من البرنامج الانتقالي الاندماجي للضباط.

كان ضمن صفوف الشرطة الوطنية (NP) بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2008، حوالي 36,504 ضابط مُدرَّب و 33,861 شرطياً مفوضاً⁽³⁹⁾. خلال ربع السنة هذا، تخرَّج حوالي 2800 فرد من برنامج تدريب الشرطة الوطنية، بينهم⁽⁴⁰⁾

- 1786 مُتخرِّج من تدريب المجندين الأساسي، أي 57% أكثر من ربع السنة الفائت.
- 807 متخرج من برنامج التدريب المتخصص للشرطة الوطنية.
- 193 ضابط متخرج.

لمعالجة تأثير الطائفية، تواصل الولايات المتحدة العمل مع العراقيين لإعادة تدريب (أو "إعادة تلوين") الشرطة الوطنية عبر مبادرة على أربع مراحل لإعادة تدريب كل لواء. فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT)، وهو القيادة التابعة للقيادة الأمنية المؤقتة التي تشرف على كافة الجهود الأميركية المتعلقة بالشرطة، تدير حالياً المرحلة الثالثة من هذا البرنامج الذي بدأ في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2007. الصف الأول من الـ 430 فرد الذين أعيد تدريبهم تخرَّج في 18 كانون الأول/ديسمبر 2007. ومن المتوقع أن تتم إعادة تدريب الألوية الثمانية بحلول آذار/مارس 2009⁽⁴¹⁾.

وزارة الدفاع

ذكرت وزارة الدفاع أن عدد الأفراد المدربين كان 194,233 بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2008 من إجمالي مستوى المفوضين منهم البالغ 208,111⁽⁴²⁾. تدريب الجيش العراقي المركزي: أنه يجري في مراكز إقليمية وقاتلية وعلى مستوى الفرق⁽⁴³⁾. يُركز البرنامج على التدريب القتالي الأساسي، والتدريب على التأهل للوظائف العسكرية المتخصصة (MOSQ)، والتدريب على القيادة وأوجه التخصص الأخرى⁽⁴⁴⁾.

تجري وزارة الدفاع التدريب القتالي الأساسي في تسعة مواقع، وقد أنهى 67,846 جندي التدريب الأساسي فيها خلال العام 2007⁽⁴⁵⁾. وجرت تدريبات للتأهيل للوظائف العسكرية المتخصصة في سبعة مواقع، حيث تخرَّج منها 3800 جندي سنة 2007⁽⁴⁶⁾. ونظمت وزارة الدفاع تدريبات للضباط القيايين في سبعة مواقع وتدريب متخصص في ستة مواقع أخرى⁽⁴⁷⁾.

ذكر فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف (CMATT) أن سبعة من أصل ثماني دورات تدريب أساسي للضباط غير المفوضين، وتدريبات على التأهيل للوظائف العسكرية المتخصصة (MOSQ) سوف يتم إنجازها سنة 2008⁽⁴⁸⁾. من المتوقع تدريب حوالي 18,800 مُتخرِّج خلال كل دورة⁽⁴⁹⁾.

البنية التحتية

معظم أموال صندوق قوات الأمن العراقية قد تم إلزامها لمتطلبات البنية التحتية وللدعم اللوجستي⁽⁵⁰⁾. خلال السنة المالية 2007، تم إلزام حوالي 393.5 مليون دولار للبنية التحتية لوزارة الدفاع (تراجع 48% عن السنة الفائتة وتراجع 63% عن سنة 2005)⁽⁵¹⁾. وتلقّت وزارة الداخلية 52.5 مليون دولار، أي انخفاض بنسبة 89% في التمويل بين السنة المالية 2006 والسنة المالية 2007⁽⁵²⁾. للحصول على نظرة عامة حول التزامات صندوق قوات الأمن العراقية للبنية التحتية، أنظر الشكل 2-9.

الاستدامة

شكّلت اللوجستية والصيانة ودعم الحياة نقطة تركيز التزامات صندوق قوات الأمن العراقية لنشاطات الاستدامة. بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، ألزمت وزارة الدفاع أكثر من 1.2 مليار دولار للاستدامة، كما أن وزارة الداخلية ألزمت لها حوالي 430 مليون دولار⁽⁵³⁾. للحصول على نظرة عامة حول التزامات الصندوق للاستدامة بين 2005 و 2007 لدى وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، أنظر الشكل 2-10.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل 2-9

التزامات صندوق قوات الأمن العراقية (ISSF) للبنية التحتية

بملايين الدولارات

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، القسم 3303 من التقرير إلى الكونغرس، (2008/1/7)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الشكل 2-10

التزامات صندوق قوات الأمن العراقية (ISSF) للاستدامة

بملايين الدولارات

المصدر: القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، القسم 3303 من التقرير إلى الكونغرس، (2008/1/7)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

اللوجستيات

قدرة قوات الأمن العراقية في تقديم الدعم اللوجستي الخاص بها تقدمت ببطء.

بيّن تدقيق لمكتب المفتش العام في تشرين الأول/أكتوبر 2006⁽⁵⁴⁾ وتقرير صدر مؤخراً عن مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) عدم كفاية القدرة العراقية على تأمين الدعم لقوات الأمن العراقية⁽⁵⁵⁾. في أيلول/سبتمبر 2007، أصدرت اللجنة المستقلة لقوات الأمن العراقية تقريراً حدّد الافتقار إلى التجارب والخبرات في المجال اللوجستي ضمن القوات المسلحة العراقية على أنه "هام" وخلص إلى أن هذا الافتقار "يعيق جهوزية هذه القوات وقدراتها"⁽⁵⁶⁾.

كان الهدف الأصلي الأميركي "تطبيق القدرات اللوجستية داخل الجيش العراقي، وانتقال السيطرة عليه تدريجياً إلى وزارة الدفاع العراقية ونقل كافة القدرات إليها بحلول الأول من كانون الثاني/يناير 2008"⁽⁵⁷⁾. لقد حدّد مكتب المحاسبة الحكومية "العنف المتواصل" و "غياب القدرات الوزارية" على أنها معوقات بوجه تطوير القدرات اللوجستية الضرورية⁽⁵⁸⁾. علاوة على ذلك، أدّت التصحيحات في منتصف المراحل للأساليب المتبعة لبلوغ القدرات النهائية إلى تأجيل الأطر الزمنية الانتقالية المتوقعة⁽⁵⁹⁾.

يعمل حوالي 150 مستشاراً أميركياً مع وزارة الدفاع لتقييم الوظائف الإدارية الأساسية، وتقديم النصح حول اللوجستية، ورصد التقدم في برامج الصيانة للجيش العراق⁽⁶⁰⁾. ويعمل خمس هؤلاء المستشارين تقريباً في مستودعات الإمدادات الصيانة الأولية، ويقدمون التدريب والنصح حول العمليات، والرقابة على الجردات، والتزامن⁽⁶¹⁾. وقد أنشئت أيضاً قواعد لوجستية "من أجل تأمين الإمدادات اللوجستية المستقبلية لدعم فرق الجيش العراقي حتى الخط الثالث؛ وسوف يشمل ذلك أفواج النقل العراقية"⁽⁶²⁾. بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2007، تخرّج حوالي 1600 من الأفراد لدى وزارة الدفاع إثر تدريب على أيدي اللوجستيين⁽⁶³⁾، كما أن فريق التدريب للمساعدة العسكرية لسلطة الائتلاف (CMATT) استهدفت 13 قاعدة لتكرسها بالدرجة الأولى إلى تأمين الدعم اللوجستي⁽⁶⁴⁾.

ذكرت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) ان لدى وزارة الدفاع وحدة لوجيستيات واحدة. شكلت الشرطة الوطنية لواء للاستدامة مؤلف من 2600 عنصر في أيلول/سبتمبر 2007. وبحلول كانون الثاني/يناير 2008، كان قد تم تجنيد 400 عنصر (15%) في اللواء. الغاية من اللواء أن يصبح وحدة متحركة قادرة على الانتشار الذاتي دعماً للصيانة والنقل، والعلاج الصحي، وخزن الوقود وتوزيعه⁽⁶⁵⁾. تقدم الولايات المتحدة 37 مستشاراً لوزارة الداخلية للدعم الإداري والتطوير اللوجستي⁽⁶⁶⁾.

إشراف مكتب المفتش العام

خلال ربع السنة هذا، قيّمت عمليات التفتيش التي قام بها مكتب المفتش العام ثلاثة مشاريع لصندوق قوات الأمن العراقية في إربيل، أي أكاديمية الشرطة في إربيل، ومرافق الجيش العراقي في الديانة والديانة. ومع أن المشاريع كانت منجزة جزئياً عندما جرت عمليات التفتيش، فقد أشار الذين أشرفوا على المشاريع إلى أن إنشاءها وإدارتها يتمان وفقاً لشروط العقد.

في أكاديمية الشرطة في إربيل، أشرك مخطوط المشروع رسميين من حكومة إقليم كردستان (KRG) في التخطيط الأولي للمشروع، وفي المقابل تشاركت حكومة إقليم كردستان مع الولايات المتحدة في بناء أجزاء منتقاة من المشروع. هذه الشراكة سوف تساعد في ضمان نجاح المشروع.

حدّدت عمليات التفتيش التي قام بها مكتب المفتش العام في الديانة والديانة أن المشروعين يملكان تخطيطاً كافياً للإنشاء والاستدامة وأنهما يشتملان على آلية فعالة لرقابة النوعية وضمان النوعية. وجاءت نتيجة هذه العوامل متوافقة مع أهداف العقد. ولاحظ مكتب المفتش العام أيضاً أن المقاول والرسميين في الحكومة الأميركية لا يرون أي سبب لعدم تسليم المرافق إلى العراقيين.

يقوم فريق مُدققي مكتب المفتش العام حالياً بدرس عملية التعرف على عدد قوات الأمن العراقية المُدرّبة والمجهزة بالعتاد. هذه هي أهداف مراجعة مكتب المفتش العام:

- 1- دراسة تقرير وزارة الدفاع رقم 9010 بعنوان قياس الاستقرار والأمن في العراق الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2007، مع تركيز خاص على البيانات والمعطيات العائدة إلى عديد قوات الأمن العراقية التي قيل أنها دُرِّبَت وجُهِّزَت.
- 2- تحديد المنهجية والافتراضات المستخدمة لتطوير البيانات الداعمة حول قوات الأمن المدربة والمجهزة في التقرير من أجل تحديد أثرها على دقة المعلومات الواردة في التقرير عن القوات المدربة والمجهزة بالمعدات.
- 3- دراسة المنهجية والافتراضات المستخدمة.

بدأ مكتب المفتش العام العمل على هذا التقرير في كانون الأول/ديسمبر 2007 ويخطط لإنجاز مراجعته بحلول آذار/مارس 2008.

إشراف الوكالات الأخرى

مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع ومكتب المحاسبة الحكومي أصدر أيضاً تقارير حول صندوق قوات الأمن العراقية خلال ربع السنة هذا.

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أصدر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع تدقيقه الثالث حول صندوق قوات الأمن العراقية، بعنوان "إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في آسيا الجنوبية الغربية. المرحلة الثالثة". درس المفتش العام لوزارة الدفاع ما إذا كانت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) "قد احتسبت بصورة ملائمة الخدمات، والمعدات، والإنشاءات التي تم شراؤها"⁽⁶⁷⁾ لقوات الأمن العراقية و "إذا كان تسليم الخدمات والمعدات والإنشاءات قد تم بصورة صحيحة"⁽⁶⁸⁾. وقِيم المُدَقَّقون أيضاً برنامج الرقابة على الإدارة المتعلقة بإدارة صندوق قوات الأمن العراقية⁽⁶⁹⁾. بعد درسه تشكيلة من الخدمات والمعدات التي تم شراؤها، والمشاريع الإنشاء، والتطبيقات الأخرى لصندوق قوات الأمن العراقية، خلص التدقيق إلى أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق "لم تكن قادرة على الإثبات دائماً" أنها كانت تملك رقابة ملائمة قائمة ولم تكن قادرة "دائماً" على احتساب الإدارة، وتسليم الخدمات بصورة صحيحة"⁽⁷⁰⁾.

أصدر مكتب المحاسبة الحكومية تقريراً في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بعنوان "عملية حرية العراق: تقييم وزارة الدفاع لوحدة قوات الأمن العراقية كقوات مستقلة ليس واضحاً لأن قدرات دعم قوات الأمن العراقية لم تصبح متطورة بالكامل". ودرس مكتب المحاسبة الحكومية العوامل التي تؤثر على مسار وعلى جهوزية قوات الأمن العراقية للاستقلال. وقيم مكتب المحاسبة الحكومية، على وجه التحديد، التقدم الحاصل في قدرات قوات الأمن العراقية المتعلقة باللوجستية، والمخابرات، والقيادة، والرقابة. وبوجه عام، حدّد المكتب أنه على الرغم من أن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية قد حققتا تقدماً، إلا أن جهود الوزارات لا تزال عرضة للإعاقة بسبب "العنف المتواصل، والطائفية، إلى جانب التطور غير الناضج للقدرات الوزارية" (71).

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

لتاريخه، خصّص الكونغرس 2.66 مليار دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق بما في ذلك 370 مليون دولار عبر قانون "المخصصات المتنقلة" الذي أُقرّ في كانون الأول/ديسمبر والماضي 2007⁽⁷²⁾.

أنشئ البرنامج لتمكين القادة من الوصول المباشر إلى التمويل للمشاريع الصغيرة الحجم، والإغاثة الإنسانية ومشاريع إعادة الإعمار التي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية فورية في نفس الوقت الذي يُحدّد البرنامج من بيروقراطية التعاقد⁽⁷³⁾. منذ تأسيسه سنة 2003، أنفقت حصة متزايدة من تمويل البرنامج على مشاريع أكبر حجماً، أي تلك التي تبلغ قيمتها 500,000 دولار أو أكثر. تشمل هذه المشاريع الأعلى كلفة خليطاً من النشاطات الإنشائية وغير الإنشائية. وهكذا ازداد متوسط كلفة كافة مشاريع البرنامج مع مرور الزمن. أجرى مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا تدقيقاً حول مشاريع البرنامج الأعلى كلفة. وهناك ملخص عنها في القسم 3 من هذا التقرير.

الخلفية

كان برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مُمولاً من صندوق تنمية العراق (DFI)، وبصورة رئيسية من عائدات النفط. استخدم البرنامج أيضاً الأموال المصادرة التي كانت تخص النظام السابق في العراق. وفي نهاية 2003، بدأت الولايات المتحدة تخصيص تمويلات للبرنامج.

تلقت مشاريع المياه معظم تمويلات البرنامج التي بلغت حوالي 26% من كافة التزامات البرنامج أو أكثر من 560 مليون دولار. وتلقت مشاريع الكهرباء ثاني أكبر حصة حيث بلغت أكثر من 290 مليون دولار⁽⁷⁴⁾. بالنسبة لوضع التمويل، انظر الشكل 2-11.

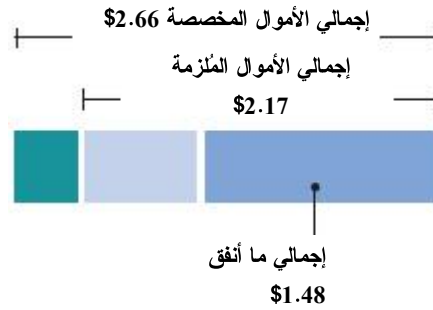
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الشكل 2-11

وضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

بمليارات الدولارات

المصادر: القوانين العامة: P.L. 108-287، P.L. 109-13، P.L. 109-148، P.L. 109-234، P.L. 109-289، P.L. 110-28، P.L. 110-161؛ القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام بالبيانات (2008/1/4)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

يُمول البرنامج الآن العديد من المشاريع ذات القيمة العالية

سنة 2007، مَوّل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد 6.364 مشروع إعادة إعمار⁽⁷⁵⁾. يظهر الجدول 2-5 متوسط إجمالي الكلفة المقررة لمشاريع البرنامج لكل سنة، بما في ذلك المشاريع الإنشائية وغير الإنشائية. فوفقاً لفرقة منطقة الخليج (GRD)، شملت المشاريع غير الإنشائية التركيب والتدريب، وتنمية القدرات، والخدمات المساندة، والمشتريات، وأكثر⁽⁷⁶⁾.

تُتفق أموال البرنامج في المحافظات العراقية التي تتواجد فيها قوات التحالف. منذ سنة 2004، تلقت بغداد تمويلات أكثر من أي محافظة آخر فبلغ متوسط الأموال المُلتزمة 179,22 مليون دولار في السنة⁽⁷⁷⁾. الشكل 2-12 يُظهر كيف استخدمت أموال البرنامج في المحافظات الأربعة حيث كانت التزامات البرنامج للسنة المالية 2007 الأعلى:

- الأنبار: 99 مليون دولار
- بغداد: 330 مليون دولار
- البصرة: 110 ملايين دولار
- صلاح الدين: 45 مليون دولار

على الرغم من أن إرشادات البرنامج الأصلية أعلنت أن النشاطات يجب أن تكون بالدرجة الأولى ذات حجم صغير، وملحة، ومشاريع إغاثة إنسانية وإعادة إعمار لفائدة الشعب العراقي، وجد مكتب المفتش العام أن مبلغاً هاماً من تمويل البرنامج يكرّس الآن لمشاريع كبيرة الحجم. منذ سنة 2004، مثل عدد المشاريع المقدره كلفتها بـ 500,000 دولار أو أكثر أقل من 3% من كافة مشاريع البرنامج، لكن هذه المشاريع مثلت حوالي 37% من مجموع الأموال المخصصة في هذا البرنامج⁽⁷⁸⁾.

إرشادات البرنامج تُوجّه القادة إلى تركيز الأموال على المشاريع التي تحسّن المياه، والمرافق الصحية، والكهرباء، والتنظيف المدني، والمشاريع التي توظف أكبر عدد من العراقيين على مدى فترات زمنية مُتمدّدة . يتم انقضاء المشاريع استناداً إلى:

- إلى أي حد سيتم تنفيذها بسرعة
- كم من العراقيين سوف تُوظف
- كم من العراقيين سيستفيدون منها
- مدى الظهور العام للمشروع

المشاريع الكبيرة الحجم تلبّي عدداً من هذه المعايير، وعلى الأخص توظيف الأعداد الكبيرة من المواطنين العراقيين. غير أن مدقي مكتب المفتش العام حددوا وجود مشاكل تتعلق بطريقة تنسيق نشاطات وتخطيط البرنامج اللازمة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. يتطلب نقل هذه الأصول التسليم المادي للمشاريع المنجزة وفي نفس الوقت التخطيط لصيانتها واستدامتها على المدى الطويل⁽⁷⁹⁾.

أبلغ مكتب المفتش العام أنه يبقى على الحكومة العراقية أن تكون مستعدة بالكامل لاستلام إدارة وتمويل العديد من المشاريع الأميركية، وأن هناك حاجة إلى جهود إضافية لضمان الاستمرارية لهذه المشاريع. ومع أن الرسميين في القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC) I قالوا أنهم ضاعفوا تشديدهم على انتقال واستدامة مشاريع البرنامج، إلا أن المفتش العام أثار

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

هواجس بان الإرشادات لا تحتوي الكثير من التوجيهات المُحددة حول مسؤوليات الوحدات في هذه المجالات⁽⁸⁰⁾.

الجدول 2-5

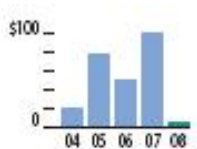

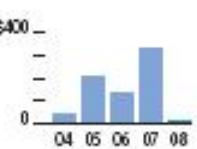

متوسط إجمالي الكلفة المقررة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في كل سنة

2007	2006	2005	2004	
\$174,713	\$182,071	\$147,350	\$70,499	متوسط قيمة مشاريع الإنشاءات
\$76,393	\$75,386	\$70,963	\$42,370	متوسط قيمة مشاريع غير الإنشاءات

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل "اكسل" لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
ملاحظات: الأرقام من نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، وهو أداة إدارة البرنامج، وهو مصدر غير خاضع للتدقيق.

الشكل 2-12

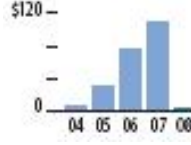
التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد حسب المحافظات

التزامات مدفوعات المؤسسة	التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد حسب المحافظات (بملايين الدولارات)	الاستخدامات الرئيسية حسب الفئة	الخريطة	المحافظة
تلقت الأنبار التزامات لمدفوعات المؤسسة أكثر من أي محافظة آخر: 2.135 مليون دولار، أو 55% من كافة أموال المؤسسة		<ul style="list-style-type: none"> منذ 2004، بلغت التزامات البرنامج حوالي 245 مليون دولار لمشاريع في الأنبار تمثل مشاريع المياه 18% من الالتزامات في الأنبار، وتمثل الكهرباء أكثر من 15%. 		الأنبار
تلقت بغداد 15% من كافة أموال مدفوعات المؤسسة أو ما مجموعه 5.58 مليون دولار		<ul style="list-style-type: none"> منذ 2004، بلغت التزامات البرنامج حوالي 720 مليون دولار لمشاريع في بغداد. تمثل مشاريع المياه 33% من الأموال الملزمة في بغداد، وتمثل مشاريع الكهرباء حوالي 14%. 		بغداد

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الشكل 2-12 (تابع)

مشروع واحد فقط لمدفوعات
المؤسسة ممول من قبل البرنامج في
البصرة؛ لم تلزم أية أموال
لمدفوعات المؤسسة في هذه
المحافظة.

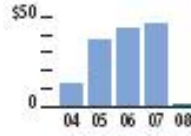


* منذ 2004، بلغت
التزامات البرنامج 222
مليون دولار لمشاريع في
البصرة.
* تمثل مشاريع المياه 33%
من الأموال الملزمة في
البصرة؛ وتمثل مشاريع
الكهرباء أكثر من 20%.



البصرة

تلقت محافظة صلاح الدين حوالي
7% من التزامات مدفوعات
المؤسسة - أي حوالي 2.6 مليون
دولار



* منذ 2004، بلغت
التزامات البرنامج أكثر من
141 مليون دولار لمشاريع
في صلاح الدين.
* حوالي 19% من
الالتزامات في صلاح الدين
كانت لمشاريع المياه،
وحوالي 18% مولت النقل
والاتصالات



صلاح
الدين

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMC)، التقرير ربع السنوي للقيادة المتعددة الجنسيات (MNC-I)، 14 كانون الثاني/يناير 2008.

أعمال أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

من الممكن استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لمساعدة الشعب العراقي في 20 مجالاً⁸¹. يظهر الجدول 2-6 الفئات المسموح فيها استخدام أموال البرنامج.

يعالج البرنامج ظروفًا أمنية صعبة

يُمكن البرنامج القادة من تخصيص الموارد بسرعة لمعالجة الاحتياجات المحلية لكن استخدامها قد تم
تكييفه لمعالجة الاحتياجات الناجمة عن الظروف الأمنية الصعبة. مدفوعات المؤسسة ومجموعات
تُشكّل نشاطات غير إنشائية ممولة من البرنامج جاءت (CLC) المواطنون المحليون المعنيون
كاستجابة للمناخ الأمني في العراق.

مجموعات المواطنين المحليين المعنيين (CLCs)

مجموعات المواطنين المحليين المعنيين (CLCs)، المعروفة أيضاً بمجموعات اليقظة، هي جزء من إستراتيجية "الاندفاع" في اعداد القوات العسكرية. انها تساعد القوات الأميركية في حماية المدنيين العراقيين. بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2008، كان هناك أكثر من 80,000 عراقي مشارك في هذا البرنامج⁽⁸²⁾.

أبلغت وزارة الدفاع أن مجموعات المواطنين المحليين المعنيين حيوية لجهود مقاومة التمرد المسلح في العراق كما أن نجاحاتها تستوجب تقديم الدعم المتواصل لها. الخطط الرامية إلى تحويل عمل هذه المجموعات إلى أدوار أمنية دائمة لا زالت غير منفذة لكن القيادة المتعددة الجنسيات في العراق ذكرت أن هذه المجموعات تتعاون مع الشرطة العراقية المحلية ومع مجموعات الجيش العراقي. هذا التعاون من شأنه أن يشجع عملية الانتقال المعلقة⁽⁸³⁾.

تقدر القيادة المتعددة الجنسيات في العراق أن الكلفة الشهرية لهذه المجموعات هي 6.25 مليون دولار⁸⁴. لا يتقاضى أعضاء المجموعات أكثر من 350 دولاراً في الشهر لقاء خدماتهم أي أقل 62 دولاراً من مستوى الكلفة الشهرية الدخول إلى وظيفة في الشرطة العراقية⁽⁸⁵⁾. لا يوجد حالياً أي تدريب للمواطنين المحليين المعنيين وأي تدريب قد يجري يكون حسب مواصفات القائد المحلي للمهام التي تؤديها كل مجموعة.

برنامج المواطنين المحليين المهتمين (CLCs) تدعمه عقود أمن البنية التحتية الحرجة (CIS) التي يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) أو العقود الأمنية الأخرى للحكومة العراقية⁽⁸⁶⁾، حيث يتم تمويل 75% من المجموعات من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)⁽⁸⁷⁾. لا تزود قوات التحالف مجموعات المواطنين المحليين المعنيين بالأسلحة أو التدريب، أو الذخائر كما لا توجه عمليات المجموعات⁽⁸⁸⁾. نموذجياً، تتلقى المجموعات عقوداً لمدة 90 يوماً لكن هذه الاتفاقيات يمكن تجديدها إلى حين يتم بلوغ غاية العقد⁽⁸⁹⁾.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الجدول 2-6

الاستخدامات العشرون المسموح بها لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الزراعة
نشاطات التوظيفات المدنية
آليات الدعم المدني
مدفوعات المؤسسة للمواطنين الأفراد
التحسينات الاقتصادية والمالية والإدارية
التعليم
الكهرباء
إنتاج الغذاء وتوزيعه
العناية بالصحية
الريّ
الهيئات الصغيرة جداً
المشاريع الأخرى الإنسانية الملحة أو مشاريع إعادة الإعمار
مدفوعات للإفراد الذين أطلق سراحهم من الاحتجاز
إجراءات وقائية (بما في ذلك الأسلاك الشائكة، الأنوار، ومواد الحواجز)
إصلاح المرافق المدنية والثقافية
إصلاح أو مدفوعات لإصلاح الأضرار اللاحقة بالتملكات التي سببتها عمليات قوات التحالف و/أو الدعم
حكم القانون ونظام الحكم
الاتصالات
النقل
المياه والمرافق الصحية

المصدر: تدقيق مكتب المفتش العام 08-006، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول العديد من المشاريع الكبيرة الحجم"، كانون الثاني/يناير 2008.

منذ بداية برنامج المواطنين المحليين المهمين (CLCs)، حصلت زيادة بنسبة 28% في اكتشاف الأسلحة العائدة للتمرد المسلح⁽⁹⁰⁾. ويجري أيضاً تقييم عمل مجموعات المواطنين المحليين المعنيين استناداً إلى تراجع مستويات العنف في مناطق عملياتها، واستناداً إلى المقاييس التالية⁽⁹¹⁾:

- عدد الإخباريات حول نشاطات و/أو مخابئ التمرد
- عدد نقاط التفتيش التي يقيمونها

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

- تقييم العلاقة مع قوات الأمن العراقية (ISF) المحلية
- مدى القبول لدى الجماعات الأهلية
- معايير السلوك الشخصي

من اللافت أن عدد مجموعات المواطنين المحليين المعنيين قد زاد عن الضعفين منذ أيلول/سبتمبر 2007. فكما يُظهر الشكل 2-13، كانت هناك 295 مجموعة تعمل في العراق بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2007.

مدفوعات المؤاساة

يتم تسديد مدفوعات المؤاساة للمواطنين العراقيين للتعويض عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات، والإصابات والوفيات الناجمة عن العمليات التي تقوم بها القوات الأميركية، أو قوات التحالف أو القوات العسكرية المساندة⁽⁹²⁾. منذ 2004، قدم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد أكثر من 38 مليون دولار لمدفوعات المؤاساة، أكثر من نصفها للعراقيين في محافظة الأنبار التي تلقت 21.35 مليون دولار. كما تم تقديم أكثر من 5.5 ملايين دولار لبغداد⁹³. وفي العام 2007، كان مقرراً صرف مبلغ 10.8 ملايين دولار للمؤاساة، أي بزيادة أكثر من 30% عن سنة 2006⁽⁹⁴⁾.

تطوير البنية التحتية ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

شكلت مشاريع المياه المُقدرة بأكثر من 560 مليون دولار حوالي 26% من التزامات المشاريع من التزامات المشاريع ضمن البرنامج منذ العام 2004. تلقت بغداد حوالي 230 مليون دولار من مشاريع البرنامج للمياه، أي أكثر من أي محافظة أخرى في العراق⁽⁹⁵⁾.

حتى تاريخه، أصدر مكتب المفتش العام ما مجموعه ثمانية تقارير تفتيش تتعلق ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. درست ثلاث عمليات تفتيش لمشاريع المياه خلال ربع السنة هذا. فقد زار المفتشون موقعين وعثروا على عيوب، ومنعتهم الظروف الأمنية من زيارة موقع التفتيش الثالث.

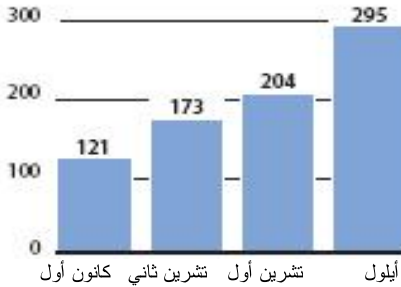
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

قام مكتب المفتش العام بزيارتين لمحطة المنصور للضخ الممولة من البرنامج خلال عمليات التفتيش التي جرت خلال ربع السنة هذا. في وقت الزيارة الأولى، كانت ثلاث من أصل أربع مضخات عمودية غير شغالة علماً أن ثلاثة عقود منفصلة بقيمة 432,900 دولار كانت قد مُنحت لمعالجة هذه المشكلة. ولتصحيح المشاكل التي تم تعيينها في العقود الثلاثة الأولى، صدر عقد رابع بقيمة 250,500 دولار. العقود الثلاثة الأصلية صدرت لثلاثة مقاولين مختلفين. وجد مفتشو مكتب المفتش العام أن العقد الرابع يحتوي على أشغال مزدوجة. خلال الزيارة الثانية للمحطة، وجد مفتشو مكتب المفتش العام مضختين تعملان لكنهم وجدوا أن وضع مؤد للكهرباء يشكل خطراً كامناً وإشارات إلى وجود احتيال محتمل.

الشكل 2-13

عدد مجموعات المواطنين المحليين المعيّنين (CLC) في العراق

المصدر: قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق، استجابة لطلب مكتب المفتش العام لبيانات (2007/12/18).



ووجد المفتشون أيضاً عيوباً في محطة G-7 لرفع مياه الصرف في الغزالية بما في ذلك مياه المجاري الراجعة والفائضة في شوارع الجوار، وهو وضع كان إنشاء هذا المرفق مخصصاً لإزالته. لم يكن مؤد المحطة شغالاً خلال زيارات الموقع. كان مفتشو مكتب المفتش العام غير قادرين على تحديد ما إذا كان هذا بسبب مشاكل في المعدات، أو أشغال العقد غير المناسبة أو غياب الطاقة المتوفرة.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الجدول 2-7

الهبات الصغيرة جداً حسب المناطق

الفرقة المتعددة الجنسيات (MND)	متوسط الكلفة لكل هبة	عدد الهبات دون 5000 دولار	عدد الهبات ما فوق 5000 دولار	مجموع عدد الهبات الصادرة
فرقة الوسط	\$4.008	95	29	124
فرقة الجنوب الشرقي	\$2.500	7	1	8
فرقة الجنوب الأوسط	\$2.374	غير معروف	غير معروف	29
فرقة بغداد	\$2.346	679	6	685
فرقة الشمال	\$2.127	347	5	352

ملاحظة: القوات المتعددة الجنسيات (MNF) في الغرب والفرقة المتعددة الجنسيات (MND) في الشمال الشرقي لم تشارك في برنامج الهبات الصغيرة جداً. المصدر: القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، كانون الأول/ديسمبر 2007.

الهبات الصغيرة جداً الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

تقدم الهبات الصغيرة جداً المساعدة المالية للمبادرين من أصحاب الأعمال العراقيين "المحرومين"⁽⁹⁶⁾. أهداف برنامج الهبات الصغيرة هو تعزيز النشاط الاقتصادي، ومكافحة البطالة في العراق⁽⁹⁷⁾، وإشراك أصحاب الأعمال العراقيين. يمكن إصدار الهبات نقداً، أو كمساهمات عينية (سلع مادية) أو كلاهما. تقدر الهبات الصغيرة جداً عادة بأقل من 5.000 دولار حسب القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I)⁽⁹⁸⁾.

أصدرت الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد (MND) معظم الهبات الصغيرة جداً سنة 2007. (685)⁽⁹⁹⁾. يُظهر الجدول 2-7 عدد الهبات الصغيرة جداً التي صدرت في كل منطقة للعام 2007 وفي ربع السنة الأولى من 2008. ويُظهر الجدول أيضاً متوسط كلفة كل هبة.

صندوق دعم الاقتصاد

تشكل المخصصات لصندوق دعم الاقتصاد قرابة 7% من إجمالي التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق. خلال ربع السنة هذا، قدم الكونغرس 14.95 مليون دولار إضافية إلى صندوق دعم الاقتصاد لنشاطات إعادة الإعمار في العراق⁽¹⁰⁰⁾. فمع مخصصات ربع السنة هذا، يكون الكونغرس قد قدم حوالي 3.287 مليار دولار لصندوق دعم الاقتصاد منذ 2003. تدير وزارة الخارجية الأميركية صندوق دعم الاقتصاد.

برزت البرامج التي يدعمها صندوق دعم الاقتصاد كمكونات هامة من الإستراتيجية الأميركية في العراق. لقد منح أكثر من 35% من مخصصات الصندوق إلى برامج تدعم فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) في العراق. علاوة على ذلك، شكل الصندوق آلية تمويل ذات أهمية متزايدة بالنسبة للنشاطات غير الإنشائية في الوقت الذي يتم فيه اتجاه صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الإقفال. بالنسبة لوضعية الصندوق، أنظر الشكل 2-14⁽¹⁰¹⁾.

استخدمت وزارة الخارجية الاتفاقيات ما بين الوكالات مع فرقة منطقة الخليج (GRD) ووزارة العدل الأميركية لتنفيذ عدة برامج لصندوق دعم الاقتصاد⁽¹⁰²⁾. الاتفاقيات ما بين الوكالات تقوم قانونياً "بالزام" الأموال في تاريخ الاتفاقيات. لأغراض هذا القسم، سوف يعتبر المفتش العام "التزامات" صندوق دعم الاقتصاد بموجب الاتفاقيات المعقودة ما بين الوكالات بمثابة أموال "مُلزمة". كما ينظر المفتش العام إلى الأموال التي مُنحت بموجب عقود كأموال "مُلزمة".

الخلفية

صندوق دعم الاقتصاد (ESF) هو حساب ثنائي للمساعدة الاقتصادية تديره وزارة الخارجية الأميركية ويدعم أهداف السياسة الخارجية الأميركية عن طريق تقديم الأموال إلى ما يلي:⁽¹⁰³⁾

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وخفض الرقابة الحكومية على الأسواق، وتعزيز خلق الوظائف، وتحسين النمو الاقتصادي
- تطوير وتعزيز المؤسسات اللازمة لأجل إقامة ديمقراطية مستدامة

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

- تعزيز القدرة على إدارة البُعد الإنساني في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية وإلى اقتصاد السوق، وللمساعدة في استدامة شرائح السكان الأكثر حاجة خلال الفترة الانتقالية.

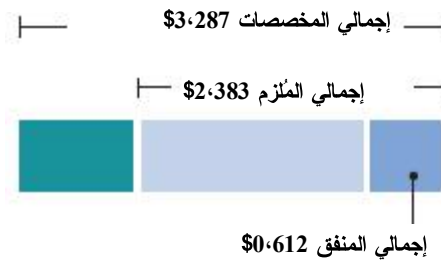
كان صندوق دعم الاقتصاد يقدم الأموال لإغاثة وإعمار العراق منذ بداية الحرب. يبين الجدول 2-8 الخط الزمني لمخصصات الصندوق.

الشكل 2-14

وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد

بمليارات الدولارات

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات (2008/1/4)؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات (2008/1/4).



ملاحظة: 1- الأرقام تتأثر بالتدوير

2- تفاصيل التمويل لم تكن متوفرة لحوالي 3% من الأموال المخصصة

الجدول 2-8

مخصصات الكونغرس لصندوق دعم الاقتصاد للعراق

التمويل الأمريكي	القوانين العامة	أموال مخصصة
صندوق دعم الاقتصاد - السنة المالية 2003	P.L. 108-7	0.040 مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد التكميلي - السنة 2003	P.L. 108-11	0.010 مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد لمخصصات وزارة الخارجية - السنة المالية 2006	P.L. 109-102	0.060 مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد التكميلي - السنة المالية 2006	P.L. 109-234	1.485 مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد التكميلي - السنة المالية 2007	P.L. 110-28	1.554 مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد - مقررات متواصلة - السنة المالية 2007	P.L. 110-92، P.L. 110-116، P.L. 110-137، P.L. 110-149	0.123 مليار دولار
صندوق دعم الاقتصاد - قانون المخصصات الموحدة - السنة المالية 2008	P.L. 110-161	0.015 مليار دولار
المجموع		3.287 مليار دولار

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

تقوم الوكالات التنفيذية مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وفرقة منطقة الخليج وغيرها حالياً بتنفيذ مشاريع الصندوق⁽¹⁰⁴⁾. لقد تلقت فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بصفتها الوكالات التنفيذية الأولية لصندوق دعم الاقتصاد، حوالي 90% من مخصصات الصندوق⁽¹⁰⁵⁾. للحصول على نظرة عامة حول برامج هذه الوكالات، أنظر الجدول 2-9.

المقاولون العشرة الأول لصندوق دعم الاقتصاد

ألزم المقاولون العشرة الكبار لصندوق دعم الاقتصاد عملياً نصف الأموال المخصصة للصندوق. يُظهر الجدول 2-10 أكبر عقود الصندوق التي منحتها فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

التحديات التي تواجه تنفيذ أموال صندوق دعم الاقتصاد

تُنفذ وكالات متعددة أموال صندوق دعم الاقتصاد مُستخدمة أنواع مختلفة من أدوات التعاقد. وجدت مراجعة لمكتب المفتش العام في تموز/يوليو 2007 أن نقل أموال الصندوق للسنة المالية 2006 من المخصصات إلى النشاطات الميدانية تطلب وقتاً أطول مما هي الحال بالنسبة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ولصندوق قوات الأمن العراقية. التحديات التي تواجهها الوكالات التي تنفذ أموال الصندوق شملت:⁽¹⁰⁶⁾

- **الوصول المتأخر للأموال.** الأموال التكميلية للسنة المالية 2006 لم توزع إلا في أواخر 2006 مما أحرّ توفر التمويل. أما الأموال التكميلية للسنة المالية 2007 التي بلغت 1.6 مليار دولار، فقد أصبحت متوفرة بعد إصدار الإعفاء الثاني من الكونغرس في أيلول/سبتمبر 2007⁽¹⁰⁷⁾.
- **بدأ برنامج العراق.** العديد من جهود صندوق الاقتصاد تتطلب من المقاولين الانتشار في العراق، حيث ان إنشاء برنامج للموظفين يُشكّل مسألة تواجد التحدي. تتطلب بعض البرامج عدة عقود مع عمليات ممتدة لإعداد العقود كما أن طبيعة بعض العقود تفرض احتساب الإنفاق بالترافق مع تقدم المشاريع.
- **التزام الحكومة العراقية.** يهدف العديد من برامج صندوق دعم الاقتصاد إلى تطوير قدرات الحكم في العراق. التزام الحكومة العراقية في المشاركة ببرامج المساعدات الأميركية أمر أساسي للنجاح ويتطلب وقتاً.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 2-9

(بملايين (USAID) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (GRD) مخصصات صندوق دعم الاقتصاد لفرقة منطقة الخليج
الدولارات)

إجمالي مخصصات الصندوق	برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)
\$514	برنامج استقرار المجتمعات
245	فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) ضمن برنامج الحكم المحلي
200	برامج تنمية القدرات
135	برنامج عمل المجتمع الأهلي
100	فرق إعادة إعمار المحافظات - صندوق الاستجابة السريعة
95	إنماء - تنمية الأعمال الزراعية للقطاع الخاص
88	برامج الديمقراطية والمجتمع المدني
88	نظام الحكم الاقتصادي الثاني - الإصلاحات السياسية
60	برنامج النمو الاقتصادي في المحافظات
30	اللاجئون العراقيون - (الأردن)
25	صندوق مارلا روزيشكا لضحايا الحرب العراقية (تحول إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق)
\$1.580	مجموع ما خصص للوكالة الأميركية للتنمية الدولية برامج فرقة منطقة الخليج (GRD)
\$790	مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات/اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRT/PRDC)
285	برنامج استدامة التشغيل والصيانة
247	برنامج حماية أمن البنية التحتية
60	تنمية القدرات والتدريب الفني على مستوى الإنشاءات
\$1.382	أجمالي ما خصص لفرقة منطقة الخليج إجمالي ما خصص لفرقة منطقة الخليج وللوكالة الأميركية للتنمية الدولية
\$2.962	

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام لليبانات، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لطلب مكتب المفتش العام لليبانات، 2 كانون الثاني/يناير 2008؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام لليبانات، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

ملاحظات:

1- الأرقام تتأثر بالتدوير

2- خلال ربع السنة هذا، تلقى صندوق دعم الاقتصاد مخصصات بقيمة 14.95 مليون دولار؛ ذهب منها 5 ملايين دولاراً إلى صندوق مارلا روزيشكا لضحايا الحرب العراقية، و 10 ملايين دولار للباحثين العراقيين عبر حساب شراكة الشرق الأوسط. استجابة مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لطلب مكتب المفتش العام لليبانات، 2 كانون الثاني/يناير 2008. الخمسة ملايين دولار التي ذهبت إلى

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

صندوق روزيشكا تم احتسابها في الجدول أعلاه، ولكن ليس في برامج صندوق دعم الاقتصاد في الجدول 2-11 لأن التفاصيل الملزومة والمنفقة لم تكن متوفرة في وقت النشر.

الجدول 2-10

المقاولون العشرة الأول لصندوق دعم الاقتصاد (بملايين الدولارات)

المقاول	الوكالة المشاركة	ألزمت	أنفقت
الإغاثة والتنمية الدولية	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	\$514	\$108
معهد ترياغل للأبحاث	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	245	41
نظام الإدارة الدولي	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	200	37
انترناشنال CHF شركة	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	145	34
بدائل التنمية، إنك	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	130	1
مجموعة لويس برجيه	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	116	13
شركة بيرينغ بوينت، إنك	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	85	25
شركة وامار انترناشنال	فرقة منطقة الخليج	59	24
شركة بارسونز برنكرهوف	فرقة منطقة الخليج	58	16
المقاول العراقي - 4767	فرقة منطقة الخليج	55	20
المجموع		\$1.607	\$319

، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008؛ (USACE) المصادر: سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقرير النشاطات، 11 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظة: هذه اللائحة تم إنتاجها عن طريق جمع الالتزامات على مستوى العقود المقدمة من فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

- غياب الأمن الكافي. المدفوعات الجارية بموجب عقود كانت تتخلف بسبب صعوبة المعاينة والتحقق من وضعية المشاريع الناجمة عن الوضع الأمني في الماضي.

استخدامات التمويل

برامج صندوق دعم الاقتصاد مصنفة ضمن ثلاثة مسارات:

- **أمني:** تعزيز التنسيق بين الحكومة العراقية والمجموعات المحلية والمساعدة في تأمين البنية التحتية الأساسية لتحسين قدرة الحكومة العراقية على تسليم الخدمات الأساسية.
- **اقتصادي:** تشجيع التنمية عبر استدامة الأصول، وبرامج التدريب، والوصول المتزايد إلى التمويل، والنشاطات الاقتصادية الأخرى ونشاطات بناء القدرات.
- **سياسي:** مساعدة الحكومة العراقية في تعزيز الوظائف الجوهرية للوزارات ودعم مبادرات بناء نظام الحكم.

كما هو مبين في الشكل 2-15، تلقت البرامج الواردة في المسار الأمني لصندوق دعم الاقتصاد، أكبر مخصصات من الأموال، أي 66% بالمقارنة مع 17% لبرامج المسار الاقتصادي و 17% لبرامج المسار السياسي. يقدم الجدول 2-11 لائحة لبرامج الصندوق على كل مسار، ووضعية تمويلها وأحدث بيانات عن نشاطات كل برنامج، كما أوردتها الوكالات التي تنفذ البرامج والتقارير الأخرى المتوفرة.

الشكل 2-15

مخصصات أموال صندوق دعم الاقتصاد حسب المسارات

بمليارات الدولارات، % من أصل 3,204 مليار مخصصة.

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، رداً على طلب مكتب المفتش العام بيانات (2008/1/4)؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، رداً على طلب مكتب المفتش العام بيانات (2008/1/4)؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، (2008/1/1).

%17

سياسي

\$0,542

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)



ملاحظات:

- 1- تتأثر الأرقام بالتدوير
- 2- مَثَل المَبْلَغ الإِجْمَالِي حِوَالِي 97% مَن كَافَةِ أَمْوَال صَنْدُوق دَعْم الإِقْتِصَاد المَخْصِصَةَ لِلعِرَاق وَالمَبَالِغ مَجْمُوعَهَا 3.287 مِليَار دُولَار .
البرنامج وتفاصيل مستوى المسار لم تكن متوفرة بالنسبة لـ 50 مليون دولار في السنة لأموال الصندوق للسنة المالية 2003، ولحوالي 18 مليون دولار من أموال القرارات المتواصلة للسنة المالية 2007، ولـ 15 مليون دولار خُصِّصَت مُؤَخَّراً لِأَمْوَال السَّنَةِ المَالِيَةِ 2008.

البيانات المحدثة للبرنامج منذ ربع السنة الأخير	الحصة السنوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرنامج	برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
<ul style="list-style-type: none"> وافقت اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDCs) على 210 مشاريع بلغت قيمتها 304 ملايين دولار من أموال السنة المالية 2006. وافق فريق السفارة القومي (NET) على 200 مشروع بلغت قيمتها 288 مليون دولار؛ وبشر 141 مشروع بقيمة تزيد عن 181 مليون دولار. بالنسبة لأموال السنة المالية 2007، وافقت اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) على 203 مشاريع بكلفة مقررة في الموازنة بحوالي 302 مليون دولار. وافق فريق السفارة القومي على 82 مشروع على الأقل مع كلفة مقدرة موافق عليها تزيد عن 154 مليون دولار بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007. 	%24	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$790 إجمالي المبلغ الملزمة \$247.2 إجمالي المبلغ المنفقة \$52.5</p> <p>المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.</p> <p>ملاحظة: تم تحويل 100 مليون دولار فقط من أصل 475 مليون دولار من أموال السنة المالية 2007 المخصصة لهذا البرنامج إلى فرقة منطقة الخليج من وزارة الخارجية عبر اتفاقية ما بين الوكالات. استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	<p>مشاريع اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDCs)</p>
<ul style="list-style-type: none"> ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن إجمالي عدد العراقيين الموظفين منذ بداية البرنامج هو قرابة 320,000 بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. برنامج استقرار المجتمعات شغل حالياً في عشر مدن: بغداد، قنّس، كركوك، الموصل، فالوجة، الرمادي، القلم، حبانية، بعقوبة والبصرة. 	%16	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$514 إجمالي المبلغ الملزمة \$514 إجمالي المبلغ المنفقة \$113</p> <p>المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	<p>برنامج استقرار المجتمعات الأهلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> بتاريخ الأول من كانون الأول 2007، تم إنجاز أربعة من أصل ستة أجزاء مشاريع بقيمة 28 مليون دولار لمنطقة الاستبعاد لأنبوب كركوك - بابجي (PEZ) كما أن إثنين بلغ إنجازها 20%. بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان التخطيط جارياً لمنطقة الاستبعاد لشبكات الأنابيب (PEZ) بين بابجي وبغداد. سوف تشمل هذه المنطقة سبعة خطوط أنابيب وسوف تضمن تدفق الغاز البترولي المُسَيَّل والبنزين، والغاز الطبيعي والنفط الخام إلى بغداد عند إنجازها. 	%8	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$247 إجمالي المبلغ الملزمة \$107.9 إجمالي المبلغ المنفقة \$4.39</p> <p>المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ فرقة منطقة الخليج مقال حول: الاعتداءات على النفط انخفضت منذ بدء إنشاء مناطق الاستبعاد حول شبكات الأنابيب، كانون الأول/ديسمبر 2007، ص 11.</p>	<p>برنامج حماية سلامة البنية التحتية</p>
<ul style="list-style-type: none"> برنامج الحكم المحلي ساعد في تطوير اقتراح قانون الحكم المحلي الذي تم الاتفاق بشأنه بين كافة المحافظات الـ 18. اقتراح القانون الذي يُفصل مسؤوليات المجالس المحلية والإقليمية، قدمت إلى مجلس النواب من قِبل جمعية الحكم المحلي التي واصلت الضغط لتبنيه. 	%7	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$245 إجمالي المبلغ الملزمة \$245 إجمالي المبلغ المنفقة \$51</p> <p>المصدر: وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	<p>برنامج الحكم المحلي</p>

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 11-2 (تابع)

البيانات المحدثة للبرنامج منذ ربع السنة الأخير	الحصة المئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرنامج	برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
<ul style="list-style-type: none"> برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) تم إنجازه في 30 أيلول/سبتمبر 2007. وقد أنجز أكثر من 4800 مشروع استفاد منها 18,356,907 عراقي. ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن أكثر من 490 مشروع لبرنامج عمل المجتمع المحلي الثاني قد بوشر العمل بها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2007. 	%4	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$135</p> <p>إجمالي المبلغ الملزمة \$135</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$30</p> <p>المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP)
<ul style="list-style-type: none"> بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان هناك 1.76 مليون دولار ملزمة عبر 29 عملية مشتريات مع ما مجموعه 10.24 مليون دولار ملزمة عبر هذا البرنامج. برنامج المساعدة السريعة للعراق (IRAP) - حصة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من صندوق هذا البرنامج - مُنحت في 27 أيلول/سبتمبر 2007. بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2007، كان برنامج المساعدة السريعة للعراق قد منح 34 منحة بلغ مجموعها 4,278,412 دولار. 	%4	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$125</p> <p>إجمالي المبالغ الملزمة \$119.2</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$2.72</p> <p>المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)
<ul style="list-style-type: none"> خلال ربع السنة الأخير، أعيد تخصيص 30 مليون دولار من السنة المالية 2006 لصندوق دعم الاقتصاد من برنامج حماية سلامة البنية التحتية إلى هذا البرنامج. أنه جزء من دعوة الأمم المتحدة للتعليم البالغة 130 مليون دولار والتي تهدف إلى تسجيل 150,000 طفل عراقي جديد في المدارس الأردنية والسورية. 	%1	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$30</p> <p>إجمالي المبالغ الملزمة غير متوفرة</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة غير متوفرة</p> <p>المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007.</p>	اللاجئون العراقيون (الأردن)
<ul style="list-style-type: none"> يواصل هذا البرنامج تقديم الإمدادات الطبية للعيادات الصحية والمستشفيات المحلية لمعالجة ضحايا النزاع. تواصل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مساعدة ضحايا عمليات التحالف. 	%1	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$20</p> <p>إجمالي المبالغ الملزمة \$20</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$9</p> <p>المصادر: وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، ص 1-26. كافة مخصصات صندوق دعم الاقتصاد إلى هذا البرنامج نقلت تالياً إلى برنامج إعانة وإعادة إعمار العراق.</p>	صندوق مارلا روزيشكا لضحايا الحرب العراقية

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 11-2 (تابع)

البيانات المحدثة للبرنامج منذ ربع السنة الأخير	الحصة المئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرنامج	برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
<ul style="list-style-type: none"> بالنسبة لبرنامج تطوير التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أكمل 5364 متدرب الدورات التدريبية. بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، تم تدريب 152 موظف من 5 مكتب وزارية للمفتشين العاملين. برنامج تنمية القدرات القومية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية واصل مبادراته الهادفة إلى تعزيز الوظائف الحكومية عن طريق زيادة عدد وأنواع برامج التدريب المقدمة للرسميين العراقيين. 	%7	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$245</p> <p>إجمالي المبلغ الملزمة \$244.48</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$46.96</p> <p>المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	تنمية القدرات
<ul style="list-style-type: none"> في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007، منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عقد المجتمع المحلي العراقي المستند إلى تخفيف آثار النزاع، وبدأ العمل في كانون الأول/ديسمبر 2007. تكون العقد من ثلاثة مكونات: (1) تقييمات النزاعات ضمن المجتمع الأهلي تتبعها مشاريع ذات أثر سريع، (2) تطوير شبكة سلام وتخفيف آثار النزاعات، و (3) وزارات بناء السلام للشباب. شملت جهود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الإضافية الدعم الجاري للجنة الانتخابية العليا المستقلة في العراق في بناء قدرات 19 مكتب انتخابي في المحافظات. شملت نشاطات مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل دعم توسعة معهد القيادة النسائية وفتح مكتب تابع في أربيل. 	%5	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$175.5</p> <p>إجمالي المبالغ الملزمة \$159.9</p> <p>إجمالي المبالغ المنفقة \$36.78</p> <p>المصادر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008. وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، ص 12-III. III-13.</p>	الديمقراطية والمجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كافة موافقت وزارة المالية لإعداد خطط الإحصاء في العراق. يضع مستشار الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمسات الأخيرة على خطة عملية مشروع الإحصاء التي وافقت عليها الحكومة العراقية. في مطلع كانون الأول 2007، طالبت الحكومة العراقية كافة الوزارات والشركات التي تملكها الدولة البدء بجمع المعلومات الإحصائية. برنامج الجهد الآخر هو تطوير نظام كمبيوتر لإدارة معلومات المشروع لاستخدامه في إعداد وتنفيذ الموازنات الإقليمية. لقد تم نشر النظام في أربعة محافظات رائدة. 	%3	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$88.2</p> <p>إجمالي المبالغ الملزمة \$85</p> <p>إجمالي المبالغ المنفقة \$19</p> <p>المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008 وكانون الثاني/يناير 2008.</p>	نظام الحكم الاقتصادي الثاني، الإصلاحات السياسية والتنظيمية

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 11-2 (تابع)

البيانات المحدثة للبرنامج منذ ربع السنة الأخير	الحصة المئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرنامج	برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
<ul style="list-style-type: none"> بدأ هذا البرنامج دعم حالة الانتفاضة سنة 1991 وأعد تحضيرات بنوية لتعزيز معسكرات أمن الشهود. سهّل البرنامج أيضاً عقد دورة تدريبية على القانون الدولي برعاية برنامج التنمية للأمم المتحدة. 	1%	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$33</p> <p>إجمالي المبلغ الملزمة \$32.38</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$20.44</p> <p>المصدر: وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، ص. III-14.</p>	مكتب الاتصال لجرائم نظام الحكم
<ul style="list-style-type: none"> بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، تم منح 47 مشروع. توزيع هذه المشاريع الممنوحة تم في هذه القطاعات: 16 في الكهرباء، 15 في المياه، 10 في النقل، 4 في العناية الصحية و 2 في الاتصالات. المشاريع ذات الأولوية العالية والتي لم تُموّل في السنة المالية 2008 - التي عينتها فرقة منطقة الخليج - تشمل برنامج Circuit Rider وبرنامج إصلاح مُولدات الكهرباء وبرنامج التشغيل والصيانة. 	9%	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$285</p> <p>إجمالي المبلغ الملزمة \$261.1</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$107.7</p> <p>المصدر: فرقة منطقة الخليج، استجابة لطلب المفتش العام لبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	استدامة التشغيل والصيانة (O&M)
<ul style="list-style-type: none"> يلعب المشروع حالياً دوراً مُعبئاً. ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنه بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2008 تم إنجاز مشروعين، وأن ثلاثة مشاريع قيد الإنجاز، وأن ثلاثة مشاريع قد تمت الموافقة على تنفيذها. تختلف المشاريع من حيث طبيعتها، من إنتاج الخضار ومراكز خدمة تجار اللحوم إلى إنتاج الذرة لعلف الحيوانات الأليفة. 	3%	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$94.9</p> <p>إجمالي المبلغ الملزمة \$92.5</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$5</p> <p>المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	إنماء - تنمية الأعمال الزراعية في القطاع الخاص
<ul style="list-style-type: none"> من أصل 60 مليون دولار مخصصة لهذا البرنامج، تم إلزام 45.5 مليون دولار عبر 41 عقد لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2007. من أصل الـ 41 عقد، تم منح 60% منها في قطاع المياه، و 35% في قطاع الكهرباء و 5% في قطاع النقل. 	2%	<p>إجمالي المبالغ المخصصة \$60</p> <p>إجمالي المبلغ الملزمة \$45.5</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$23.5</p> <p>المصدر: فرقة منطقة الخليج، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	تنمية القدرات على مستوى المنشآت والتدريب الفني

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 11-2 (تابع)

البيانات المحدثة للبرنامج منذ ربع السنة الأخير	الحصة المئوية من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)	وضعية مخصصات البرنامج	برنامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
<ul style="list-style-type: none"> ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خلال ربع السنة هذا أن "ازدهار"، المشروع الحالي، مجدول لكي يتم إنجازه في 31 آذار/مارس 2008. وعليه، يجري حالياً وضع مسودة خطة لنفكيكه من قِبل المُنفذ. سوف تنتهي الخطة بتاريخ 31 آذار/مارس 2008. لقد تمت مراجعة العمل على فريق التقييم الجديد من قِبل مكتب المستشار العام، كما يتوقع منح عقد متابعة في كانون الثاني/يناير 2008. 	%2	<p>إجمالي المبلغ المخصصة \$59.5</p> <p>إجمالي المبلغ الملتزمة \$23.8</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة \$5.5</p> <p>المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.</p>	البرنامج الإقليمي للتنمية الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> بتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر 2007، قد تعرض عناصر البيعة الزراعية أو المنظمات غير الحكومية اقتراحات لمشاريع تدعم المبادرات الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحكم في مناطق النزاع في العراق. يشرف مجلس مراجعة البرنامج على إدارة البرنامج ويراجع الاقتراحات؛ يقدم مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) الإشراف الإداري العام. قيمة الهبات تتراوح عادة بين 150,000 و 3,000,000 دولار. 	%2	<p>إجمالي المبلغ المخصصة \$57.4</p> <p>إجمالي المبلغ الملتزمة غير متوفر</p> <p>إجمالي المبلغ المنفقة غير متوفر</p> <p>المصدر: السفارة الأميركية، "إشعار الموظفين"، 007-284: برنامج التنمية المحدد الأهداف"، 4 كانون الأول/ديسمبر 2008.</p>	برنامج التنمية المحدد الأهداف

المصدر: أرقام التمويل مجموعة من ردود فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية و ITAO على طلب مكتب المفتش العام لبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظات:

- 1- الأرقام تتأثر بالتدوير.
- 2- بيانات المخصصات على مسار وبرنامج التخصيص لـ 50 مليون دولار في أموال صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2003، حوالي 18 مليون دولار من أموال CR للسنة المالية 2007، وحوالي 15 مليون دولار من المخصصات الأخيرة للسنة المالية 2008، لم تكن متوفرة. كذلك وعلى الرغم من أن 5 ملايين دولار قد خصصت خلال ربع السنة هذا إلى صندوق مارلا روزيشكا لضحايا الحرب العراقية، فإن تفاصيل الالتزامات والإنفاقات غير متوفرة. وعليه، تم فقط احتساب 97% من المخصصات في الجدول أعلاه.
- 3- النفقات المحتسبة في هذا الجدول تبلغ حوالي 562 مليون دولار. الـ 50 مليون التي صُرفت من أموال السنة المالية 2003 غير مدرجة في الجدول لأن تفاصيل البرنامج المحدد ومستوى المسار لم تكن متوفرة في وقت النشر.

التركيز على برامج صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

يُلقي هذا القسم الأضواء على عدة برامج أساسية لصندوق دعم الاقتصاد التي تقوم بتنفيذها فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

البرامج المتعلقة بفرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)

يُمول صندوق دعم الاقتصاد المبادرات الأساسية التي تدعم فرق إعادة إعمار المحافظات في العراق. المخصصات المجتمعة لهذه البرامج بلغت 1.160 مليار، أو 35% من إجمالي مخصصات صندوق دعم الاقتصاد. تلقت مبادرتان - فرق إعادة إعمار المحافظات/برنامج مجالس المحافظات لتنمية إعادة الإعمار (PRT/PRDC) وبرنامج الحكم المحلي (LPG) (108) - التابع لفرق إعادة إعمار المحافظات، مخصصات من قوانين المخصصات التكميلية للسنتين الماليين 2006 و 2007 البالغة 1.035 مليار دولار. وتلقت المبادرة الثالثة، صندوق الاستجابة السريعة (QRF) (109) الذي يؤمن مصادر تمويل سريعة شبيهة ببرنامج صندوق الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، 125 مليون دولار من المخصصات التكميلية للسنة المالية 2007.

تعمل البرامج الأخرى لصندوق دعم الاقتصاد مثل برنامج استقرار المجتمع الأهلي (CSP) وبرنامج العمل للمجتمع الأهلي (CAP) لتأمين الدعم لفرق إعادة إعمار المحافظات عن طريق تكامل المشاريع مع تلك التي تقوم بتنفيذها فرق إعادة إعمار المحافظات (110).

تنسيق فرق إعادة إعمار المحافظات لأموال صندوق دعم الاقتصاد

تُنسق فرق إعادة إعمار المحافظات مع الحكومات المحلية والإقليمية لتكييف برامج صندوق دعم الاقتصاد مع الاحتياجات المحلية. ذكرت السفارة الأميركية في ربع السنة هذا أن: (111)

- الجهود القصيرة الأجل، المتعلقة بتنمية القدرات الصغيرة تتم تليتها عن طريق استخدام تمويل صندوق الاستجابة السريعة (QRF) لأن هذه الآلية هي أسرع طريقة للموافقة على الهبات أو على المشتريات الصغيرة المباشرة التي هي دون 200,000 دولار.

- المشاريع الأكبر القصيرة الأجل التي تفترض عادةً مساعدة فنية أو إشرافاً، تتطلب استخدام أموال صندوق الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) أو صندوق فرق إعادة إعمار المحافظات/ برنامج اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRT/PRDC) لأن نطاق هذه الأشغال يميل لأن يكون إعادة إعمار على أساس بناء "القرميد والطين"، الأمر الذي يتطلب مساعدة فنية من قبل فرقة منطقة الخليج كما والتدريب على بناء القدرات للتخطيط الاستراتيجي.
- تنمية القدرات مع الشدائد على التدريب المهني و/أو حاجات المجتمع المدني الإنمائية تعالج أحياناً كثيرة عن طريق استخدام تمويلات برنامج استقرار المجتمع الأهلي (CSP) وبرنامج الحكم المحلي (LPG).

ذكرت السفارة أيضاً أنه تم الآن تعيين 48 أمين صندوق وأمين صندوق مساعد لفرق إعادة إعمار المحافظات الفردية لحسابات هبات صندوق دعم الاقتصاد. هذا الإشراف يسمح لفرق إعادة إعمار المحافظات بتنفيذ أفضل للبرامج المنسقة لصندوق دعم الاقتصاد⁽¹¹²⁾.

مشاريع صندوق فرق إعادة إعمار المحافظات/ اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية PRT/PRDC

تهدف مشاريع صندوق فرق إعادة إعمار المحافظات/ اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRT/PRDC) إلى تحسين طريقة الحكم في المحافظات المحلية عن طريق تعزيز قدرات العراق في تسليم الخدمات الأساسية.

يقوم صندوق اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) التي يقودها عراقيون بانتقاء المشاريع ويوافق فريق السفارة الوطني (NET) على المشاريع، وتنسق السفارة إنفاق الـ 315 مليون دولار من الأموال التكميلية المخصصة للسنة المالية 2006، و الـ 475 مليون دولار من الأموال التكميلية المخصصة للسنة المالية 2007. على الرغم من أن الـ 475 مليون دولار قد خصصت للسنة المالية 2007، فإن 100 مليون دولار فقط من هذا المبلغ قد تم تحويلها إلى فرقة منطقة الخليج من وزارة الخارجية عبر اتفاقية ما بين الوكالات⁽¹¹³⁾. باستثناء بغداد والبصرة، ازدادت مخصصات صندوق فرق إعادة إعمار المحافظات/ برنامج اللجنة الإقليمية

لإعادة الإعمار والتنمية (PRT/PRDC) من أموال السنة المالية 2007 بنسبة 106% من المخصصات المخصصة للمحافظات المستخدمة لأموال السنة المالية 2006.

يُظهر الجدول 2-12 المبالغ المبرمجة للسنة المالية 2006 والمبالغ المخططة للسنة المالية 2007 في هذا البرنامج لكل محافظة.

بلغ إجمالي تمويل هذا البرنامج للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007، 790 مليون دولار⁽¹¹⁴⁾.

- من أصل 315 مليون من أموال السنة المالية 2006، تم إلزام 225.2 مليون دولار وتم إنفاق 50.2 مليون دولار
- من أصل 475 مليون دولار من أموال السنة المالية 2007، تم إلزام 22 مليون دولار وأنفق مليوناً دولار

وافق صندوق اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) على أكثر من 400 مشروع قُدرت بـ 495 مليون دولار ووافق فريق السفارة الوطني على أكثر من 280 مشروع قُدرت بـ 442 مليون دولار⁽¹¹⁵⁾. لمزيد من التفاصيل حول مشاريع صندوق فرق إعادة إعمار المحافظات/ برنامج اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRT/PRDC)، أنظر مناقشات فرق إعادة إعمار المحافظات في القسم 2ب.

صندوق الاستجابة السريعة

تقوم وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية معاً بتنفيذ مشاريع صندوق الاستجابة السريعة لتسريع بناء القدرات على مستوى الحكومات المحلية.

بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان قد تم إلزام 10.24 مليون دولار عبر صندوق الاستجابة السريعة⁽¹¹⁶⁾، وتم إنفاق 2.72 مليون دولار منها⁽¹¹⁷⁾. تلقت مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات التمويل عبر هبات ومشتريات مباشرة ومشتريات صغيرة جداً. يُظهر

الجدول 2-13 وضعية ثلاثة من الأدوات المتوفرة للمنظمات التي تسعى للحصول على تمويل من الصندوق.

المشتريات الصغيرة جداً تقدم لفرق إعادة إعمار المحافظات أداة لشراء بنود أو خدمات لغاية مبلغ 25,000 دولار والتي يعتبرها قادة فرق إعادة إعمار المحافظات ضرورية لدعم نشاطات صندوق الاستجابة السريعة⁽¹¹⁸⁾. الهبات الصغيرة جداً التي هي قيد الدرس حالياً قد تسمح لفرق إعادة إعمار المحافظات بتعيين المنظمات الصغيرة التي ستتلقى هبات لغاية 5000 دولار¹¹⁹.

وزارة الخارجية الأميركية مسؤولة عن كافة المشتريات الصغيرة جداً المقدرة حتى مبلغ 50,000 دولار⁽¹²⁰⁾. تتفد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الهبات التي تتراوح بين 50,000 و200,000 دولار. المشتريات المباشرة تديرها السفارة، وهي التي تنفذها أو توجه القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) بتنفيذها⁽¹²¹⁾. تراجع لجنة التقييم الفني في السفارة، وهي فريق مشكل ما بين الوكالات، بين 3 و15 اقتراح هبات في الأسبوع لاستخدام أموال صندوق الاستجابة السريعة⁽¹²²⁾. لقد تمت الموافقة على خمسة عشر اقتراح هبات قدمتها فرق إعادة إعمار المحافظات وفرق إعادة الإعمار المرافقة (PRTs/ePRTs)، وعلى 24 اقتراح فرق إعادة إعمار المحافظات والفرق المرافقة (PRTs/ePRTs) التي تستخدم بنشاط على الأقل واحداً من عربات المنح في صندوق الاستجابة السريعة⁽¹²³⁾.

برنامج حماية أمن البنية التحتية

هدف برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) البالغة قيمته 247 مليون دولار هو تخفيف فرص الهجمات أو السرقة عن طريق ردع أو منع المحاولات لعرقلة الأعمال في البنية التحتية الأساسية في قطاعات النفط، والمياه، والكهرباء⁽¹²⁴⁾. تقوم فرقة منطقة الخليج بتنفيذ المشروع بالتعاون مع مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) وخلية اندماج الطاقة، وتشمل المخصصات 110 مليون دولار لأنابيب النفط في مناطق الاستبعاد، التي تهدف إلى الحؤول دون السحب غير

الشرعي من خطوط الأنابيب أو تخريبها، و 51 مليون دولار لتقوية المشاريع، و 66 مليون دولار لمشاريع النزاهة والدعم⁽¹²⁵⁾.

المشاريع الجاري دعمها من الأموال المتبقية تشمل مجموعات أدوات التصليح والتحسينات في محطات ضخ النفط⁽¹²⁶⁾. تشمل عينة من مشاريع حماية أمن البيئة التحتية (ISP) المنجزة خلال ربع السنة هذا⁽¹²⁷⁾:

- تحسينات في أمن محطة معالجة المياه في الحسين (\$850,000)
- حماية أبراج نقل الكهرباء بالقرب من القادسية (\$856,902)
- تحسينات أمن قوة حماية مركز القيادة (FOB) للكتيبة التاسعة لحماية البنية التحتية الاستراتيجية (SIB) (\$338,588).
- قوة الحماية للسرية الثالثة لدى الكتيبة التاسعة لحماية البنية التحتية الاستراتيجية (SIB) (\$368,898)

برنامج استدامة التشغيل والصيانة

تلقى برنامج استدامة التشغيل والصيانة (O&M) الذي تُنفذه فرقة منطقة الخليج 285 مليون دولار من المخصصات التكميلية للسنة المالية 2006 لمساعدة العراقيين في تأمين استدامة مشاريع البنية التحتية الممولة من الولايات المتحدة في قطاعات الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والصحة، والنقل، والاتصالات. لم تدعو الحاجة إلى مخصصات تكميلية للسنة المالية 2007⁽¹²⁸⁾. يبين الجدول 2-14 لائحة بمشاريع العمليات والصيانة التي أنجزت خلال ربع السنة الحالية.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 2-12

برنامج اللجنة الإقليمية لإعادة إعمار وتنمية المحافظات/ فريق إعادة إعمار المحافظات PRDC/PRT -
مخصصات صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، والمخصصات المخططة للسنة المالية 2007

المحافظة	المخصصات التكميلية للسنة المالية 2006	المخصصات التكميلية المخططة للسنة المالية 2007	التغيير المئوي بالنسبة لمخصصات 2006
نينوى	\$9,110,000	\$18,000,000	%98
حكومة إقليم كردستان	\$31,730,000	\$54,000,000	%70
تميم (كركوك)	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
صلاح الدين	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
ديالى	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
بغداد	\$118,000,000	\$80,000,000	%32-
الأنبار	\$15,930,000	\$50,000,000	%214
بابل	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
ميسان	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
المتن	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
النجف	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
كربلاء	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
الواسط	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
القادسية	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
البصرة	\$40,000,000	\$30,000,000	%25-
ذي - قار	\$8,930,000	\$18,000,000	%102
التخطيط والتنمية	\$2,000,000	-	%100-
الاحتياط	-	\$120,000,000	غير متوفر
المجموع	\$315,000,000	\$550,000,000	%75

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، التقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، ص III-1؛ استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008

ملاحظات:

- 1- تشمل الأرقام المخصصات المخططة لأموال السنة المالية 2007.
- 2- وفقاً لفرقة منطقة الخليج، في تعديل مقبل لتحويل أموال تكميلية إضافية من السنة المالية 2007 إلى فرقة منطقة الخليج لهذا البرنامج، سوف تسمح وزارة المالية لمدير مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) بإعادة تخصيص هذه الأموال بين المحافظات؛ وهكذا، فإن المخصصات تدوينية وليست مخصصات ثابتة بالنسبة لأموال السنة المالية 2007.
- 3- حالياً، تم تخصيص 475 مليون دولار فقط لمشروع برنامج اللجنة الإقليمية لإعادة إعمار وتنمية المحافظات/ فريق إعادة إعمار المحافظات (PRT/PRDC) بتاريخ كانون الثاني/يناير 2008. وتم تحويل 100 مليون دولار فقط من هذا المبلغ إلى فرقة منطقة الخليج من وزارة الخارجية عبر اتفاقية بين الوكالات.

وضعية أدوات صندوق الاستجابة السريعة (QRF) بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007

الأداة	الوصف	المبلغ القابل للنشر	التحديث
الهيئات الصغيرة	دفعة مرة واحدة لمنظمات حكومية/حكومية العراق للقيام بنشاطات تقتفي السفارة أثرها، وتنفيذها فرقة إعادة إعمار المحافظات /فرقة إعادة إعمار المحافظات المرافقة (PRT/ePRT). مراجعة لاحقة وترخيصات كافة الهيئات. الهيئات التي تزيد عن 25,000 دولار تتم مراجعتها في واشنطن العاصمة.	>50,000\$	29 هبة صغيرة بلغت قيمتها الإجمالية 774,514 دولار، وافقت عليها السفارة.
الهيئات	دفعة مرة واحدة لمنظمات غير حكومية/حكومية العراق للقيام بنشاطات تقتفي السفارة أثرها، وتنفيذها وترصدها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. يراجعها مكتب الشؤون الإقليمية ويسلمها إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.	\$50,000 -\$200,000	68 اقتراح هبة، مجموع قيمتها 6.27 مليون دولار وافقت عليها السفارة؛ أكثر من 35 اقتراح هبة مقدرة بـ 4.37 مليون دولار حوّلت إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/البرنامج العراقي للمساعدة السريعة لأجل التنفيذ.
المشتريات المباشرة	نشاط مُعقد لدرجة أنه يتطلب عقد بيان طويل للأشغال؛ يقود فريق إعادة إعمار المحافظات (PRT) الموافقة على طلب الشراء. وسائل جدارة وتنفيذ أوامر الشراء التي تنفذها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، أو موظف الخدمات العامة تتوقف على الكفاءات الجوهرية. مُنفذ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ سوف تقوم القيادة التعاقدية الإقليمية التابعة لوزارة الدفاع بمناولة مكوّن الرصد.	>200,000\$	1,76 مليون دولار ألزمت لـ 29 عملية مشتريات مباشرة.

المصدر: السفارة الأميركية، بوابة فرقة إعادة إعمار المحافظات، "توجيهات لإدارة برنامج صندوق الاستجابة السريعة لفرق إعادة الإعمار والفرق المرافقة PRT/ePRT" 12 آب/أغسطس 2007، ص 2؛ السفارة الأميركية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 12 كانون الثاني/يناير 2008؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)؛ استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

يبدو أن التقدم الحاصل في استدامة العمليات والصيانة يختلف حسب القطاع. "فوزارة الكهرباء لديها استيعاب زائد عن المتوسط للآلاف من المشاكل التي تؤثر في الشبكة الكهربائية وتعمل بقوة لتحسين النظام"⁽¹²⁹⁾. ويبدو كذلك أن استدامة العمليات والصيانة تتحسن في قطاع الكهرباء إذا أخذنا بعين الاعتبار مستويات الإنتاج الأعلى خلال ربع السنة هذا⁽¹³⁰⁾. ومع أن الوزارة العراقية قادرة، بالنسبة لقطاع المياه، على تشغيل المرافق على المدى القصير، إلا أن "إدارة المسائل التشغيلية والإستراتيجية في البنية التحتية التي تُموّلها الولايات المتحدة لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة يمكن أن تشكل تحدياً للحكومة العراقية على المدى الطويل"⁽¹³¹⁾.

يوصل مكتب المفتش العام إثارة الهواجس حول استدامة الأصول الأميركية عندما سيتم نقلها إلى الحكومة العراقية. وجد تدقيق أصدره مكتب المفتش العام في تموز/يوليو 2006، أن الموارد الأميركية المتوفرة لدعم أصول التشغيل والصيانة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بعد نقل هذه الأصول إلى الحكومة العراقية، قد لا تكون كافية كما أن تمويل الاستدامة يجب أن يكون متوفراً عبر نشاطات تنمية القدرات لأجل المشاريع إلى حين تصبح الوزارات العراقية جاهزة للقيام بهذا الدور⁽¹³²⁾. سوف يصدر مكتب المفتش العام تحديث للبيانات حول نقل الأصول خلال ربع السنة القادم.

برنامج استقرار المجتمع الأهلي

يمول برنامج استقرار المجتمع الأهلي (CSP) بمبلغ 514 مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد، و135 مليون دولار من الأموال التكميلية للسنة المالية 2006، و379 مليون دولار من مخصصات صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2007. حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، تم إنفاق 113 مليون دولار في البرنامج⁽¹³³⁾. يُشجع البرنامج الشبان العراقيين على المشاركة في نشاطات البرنامج بدلاً من النزاعات العنيفة وهو يعمل حالياً في بغداد، وكركوك، والموصل، والفلوجة، والرمادي، والقائم، والحبانية، وبعقوبة، والبصرة. تشمل الأمثلة عن جهود برنامج استقرار المجتمع الأهلي خلق الوظائف في التصنيع الصغير الحجم، وتصليح السيارات والأعمال المشابهة. برنامج تنمية الأعمال التابع لبرنامج استقرار المجتمع الأهلي موّل مركزين

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

للتوظيف في بغداد، ووضع المتخرجين في برامج للممارسة المهنية التدريبية لدى شركات الأعمال المحلية، كما قدم التدريب المهني للعراقيين المحليين. يستهدف التدريب المهني الشبان بين 17 و 25 سنة، إضافة إلى النساء. تشمل مواضيع التدريب أعمال السمكرة، والبناء، والتركيبات الكهربائية⁽¹³⁴⁾. يقدم الجدول 2-15 عدد العراقيين الموظفين والمدربين والذين حصلوا على ممارسة مهنية حسب المحافظات، كما نشرتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

الجدول 2-14

مشاريع التشغيل والصيانة (O&M) لصندوق دعم الاقتصاد (ESF) المنجزة خلال ربع السنة هذا

اسم المشروع	المحافظة	الإجاز الفعلي	إجمالي الكلفة
التدريب على هندسة الطاقة الكهربائية	في أرجاء البلاد	2007/12/18	\$1,015,800
تصليح دوارى لمولدي كهرباء - New Mullah	في أرجاء البلاد	2007/10/31	\$864,544
تصليحات كهربائية Rte Sonics	بغداد	2007/11/1	\$315,800
المحطة الكهربائية (BPA) للسنة المالية 2008, Black 5107	بغداد	2007/11/21	\$200,000
تمديدات سلكية لمولد كهرباء وتشغيل وصيانة	بغداد	2007/11/3	\$63,000
منصة مولد كهرباء البوميدي الاحتياطي	الأنبار	2007/12/10	\$21,000
منصة لمولد كهرباء المحمد الشبيب الاحتياطي	بغداد	2007/12/10	\$21,000
منصة مولد كهرباء البوعنوان الاحتياطي	كربلاء	2007/12/2	\$21,000
منصة مولد كهرباء طالب الكوادر الاحتياطي	بغداد	2007/12/1	\$21,000
منصة مولد كهرباء البهادائي الاحتياطي	الأنبار	2007/11/11	\$21,000
منصة مولد كهرباء خميس السهيل الاحتياطي	بابل	2007/11/11	\$21,000
منصة مولد كهرباء فيرا شيا الاحتياطي	بغداد	2007/11/11	\$21,000
منصة مولد كهرباء البوعسل الاحتياطي	بغداد	2007/11/10	\$21,000
منصة مولد كهرباء المحمد ظهر الفرج الحلبوسي الاحتياطي	بغداد	200/11/10	\$21,000
منصة مولد كهرباء عيسى كاظم طه الاحتياطي	بغداد	2007/12/10	\$17,000

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) 2008/1/2.

الجدول 2-15

إحصاءات برنامج استقرار المجتمع الأهلي (CSP) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية،
بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

المجموع	بغداد	تميم	ديالى	الأنبار	نينوى	
319,583	239,281	26,485	1,768	41,164	10,885	العراقيون الموظفون
13,275	10,978	345		806	1,146	العراقيون الذين تلقوا تدريباً مهنياً
5,060	3,977	307		676	100	العراقيون الذين منحوا ممارسة مهنية تدريبية

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

في 16 نيسان/إبريل 2003، أقرّ الكونغرس القانون العام 11-108، الذي أسس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1). فوّض القانون خمس وكالات باستخدام مبلغ 2.475 مليار دولار الموجودة في الصندوق: وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وزارة المالية، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية.

كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مسؤولة عن حوالي 70% من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1). في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، خصص الكونغرس مخصصات ثانية إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) مخصصاً تمويلاً إضافياً قوامه 18.44 مليار دولار لهذا الغرض. كانت وزارة الدفاع مسؤولة عن حوالي 13 مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2).

وضعية الأموال

بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان ما يقدر بـ 243 مليون دولار (9%) من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1) لا يزال غير ملزم. وهذا لا يمثل أي تغيير بالنسبة لربع السنة الأخير. في تشرين الأول/أكتوبر 2007، ذكر تدقيق مكتب المفتش العام رقم 07-011 أن أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1) انقضت أجلها منذ أيلول/سبتمبر 2004. ورصيد الحساب الباقي الذي مر عليه الزمن يبقى متوفراً لإجراء تعديلات مشروعة في التزامات، مثل توثيق التزامات سابقة غير مسجلة، وإجراء تعديلات لرفع التزامات سابقة كانت قد سجلت بأقل من قيمتها.

حوالي 616 مليون دولار من أموال الصندوق الثاني (IRRF 2) لم يتم إلزامها بع (3%)، كما أن هناك حوالي 1.12 مليار دولار لا تزال بحاجة إلى الإنفاق (6%). معظم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي لم تتفق بعد ملزمة للأشغال الجارية في قطاعي الكهرباء

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

والمياه. وقانون جهوزية القوات الأميركية، والعناية بقدامى الحرب، واستعادة العافية بعد إعصار كاترينا، يجعل قانون مخصصات المساءلة للعراق، القانون العام 28-110 (P.L. 110-28)، أموال الصندوق الثاني (IRRF 2) متوفرة للإلزام لغاية 30 أيلول/سبتمبر 2008. يظهر الشكل 16-2 والشكل 17-2 وضعية أموال الصندوق الثاني (IRRF 2) والخط الزمني للالتزامات والنفقات منذ تموز/يوليو 2004.

استخدامات التمويل

معظم مشاريع إعادة الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) هي الآن مُجزة. من أصل 18،44 مليار دولار مخصصات في الصندوق الثاني (IRRF 2)، تم تخصيص 18.31 مليار دولار لقطاعات إعادة الإعمار. تقوم كل من فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتنفيذ أشغال الصندوق الثاني (IRRF 2) المتبقية التي تشمل إنشاء بنى تحتية على نطاق صغير وعمليات واستدامة الصيانة وتنمية القدرات⁽¹³⁵⁾.

للاطلاع على توزيعات الصندوق الثاني (IRRF 2) حسب القطاعات، أنظر الشكل 18-2.

الشكل 16-2

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)

بمليارات الدولارات

المصادر: القانون العام 106-108، وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية (2008/1/3)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

تلقى قطاع الأمن والعدل أكبر حصة من مخصصات الصندوق الثاني (IRRF 2) أي حوالي 40% من المجموع. وتلقت الكهرباء الحصة التالية الأكبر من المخصصات، بما يقدر بـ 23% من أموال الصندوق. في أيلول/سبتمبر 2004، وافق الكونغرس على إعادة برمجة 3.46 مليار دولار من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). تلحق قطاع الأمن والعدل أكبر زيادة من إعادة التخصيص (1.8 مليار دولار)، وقد استخدم معظمها في تدريب وتجهيز القوات العراقية⁽¹³⁶⁾.

الشكل 2-17

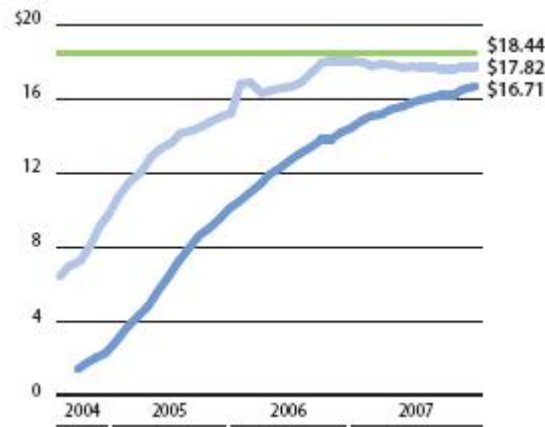
الجدول الزمني للالتزامات ونفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)

بمليارات الدولارات

المصادر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقارير الوضعية الأسبوعية (2004/7/24 - 2007/4/24)؛

مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقارير الوضعية الأسبوعية (2007/5/29 - 2007/8/28)

مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقارير المؤشرات الأساسية (2007/9/24 - 2008/1/1)



أُلزمت
أُنفقت
أُخصصت

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول 2-18

المخصصات الحالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF 2) حسب القطاعات
بمليارات الدولارات، % من 18.31 مليار دولار مخصصة
المصدر: وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية، (2008/1/3)



النسبة المئوية (%)	المبلغ (\$)	القطاع
40%	\$7.25	الأمن والعدل
23%	\$4.20	الكهرباء
11%	\$2.08	المياه
9%	\$1.71	النفط والغاز
5%	\$0.82	التنمية الاقتصادية
5%	\$0.81	العناية الصحية
4%	\$0.79	النقل والاتصالات
2%	\$0.43	اللاجئون، والمهجرون، وحقوق الإنسان
1%	\$0.21	إدارة إعادة الإعمار

ملاحظات:

- 1- الأرقام تتأثر بالتدوير
- 2- ذكرت وزارة الخارجية حالياً أن 18.31 مليار دولار قد خصصت للصندوق الثاني (IRRF 2) أي أقل من تقرير ربع السنة الماضي الذي ذكر رقم 18.32 مليار دولار. التغيير هو نتيجة سحب التزامات لاستخدامها مستقبلاً في برامج الصندوق الثاني (IRRF 2).
- 3- فئة إدارة إعادة الإعمار تشمل الرواتب الإدارية والنفقات المتعلقة، على وجه التحديد، بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). ثمة قطاع يحمل أيضاً عنوان "إدارة إعادة الإعمار"، لاحقاً في هذا التقرير، لا علاقة له بفئة مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) هذه.

العدل، السلامة العامة للبنية التحتية ونشاطات المجتمع المدني تلقت 470 مليون دولار إضافية عبر عملية إعادة التحديد هذه، وتلقت نشاطات بناء الديمقراطية 380 مليون دولار. في تاريخ إعادة التخصيص في أيلول/سبتمبر 2004، كان قد تم نقل معظم الأموال من قطاعات الكهرباء والمياه إلى قطاع الأمن. ذكر مكتب المفتش العام في إبريل/نيسان 2007 أن هذا التحويل في تمويل 2004 كان مصمماً لتلبية الحاجات الفورية في تحسين الأمن. ونتيجة إعادة التخصيص تم اقتطاع 1.9 مليار دولار من أموال قطاع المياه وتم تخفيض التمويل لقطاع الكهرباء بحوالي مليار دولار⁽¹³⁷⁾.

المشاريع الأميركية الأساسية

مع اقتراب المشاريع الإنشائية الأميركية الممولة بموجب الصندوق الثاني (IRRF 2) من الإنهاء والإفقال، يعمل التحالف وشركاؤه العراقيون في كل قطاع لتسهيل انتقال هذه المشاريع إلى السيطرة العراقية. تشرف فرقة منطقة الخليج على المشاريع الخدماتية الأساسية التي لا تزال قيد التنفيذ، والتي يركز معظمها على الكهرباء، والمياه، والنفط والغاز.

يهدف العديد من مشاريع الصندوق الثاني (IRRF 2) المتبقية في قطاع الكهرباء إلى بلوغ الهدف الأميركي وهو إعادة إعمار 132 محطة فرعية لنقل الطاقة⁽¹³⁸⁾. تشمل هذه إعادة تجهيز وتجديد محطة الرشيد الفرعية التي أنجزت خلال ربع السنة هذا. ويتوجب على وزارة الكهرباء إنجاز وصل الخطوط الهوائية 400 كيلو فولت/132 كيلو فولت لتغذية المحطة الفرعية بالطاقة. بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان قد تم إنجاز 100 محطة فرعية⁽¹³⁹⁾.

خلال ربع السنة هذا، أنجزت فرقة منطقة الخليج الأشغال في محطة العمارة الفرعية 400 كيلو فولت وفي محطة الحمّار الفرعية 132 كيلو فولت. بعد اختبارات ناجحة، سوف تسلم المحطتان إلى وزارة الكهرباء. الأشغال جارية أيضاً في محطة الغمّاس الفرعية التي يُقدر أنها سوف تتجز بحلول آب/أغسطس 2008⁽¹⁴⁰⁾.

المقاولون العشرة الأول في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) منح المقاولون العشرة الأول في الصندوق الثاني (IRRF 2) المدرجة أسماؤهم في الجدول 2-16 أكبر العقود الممولة من الصندوق. هذه الشركات نفسها اعتُبرت كالمقاولين الأول في التقرير ربع السنوي للمفتش العام في تشرين الأول/أكتوبر 2007، لكن إجمالي الأموال الملزمة والمنفقة قد جرى تصحيحها لكي تعكس نشاطات العقود الأخيرة.

إشراف المفتش العام

خلال ربع السنة هذا، أصدر المفتش العام أربعة تدقيقات تتعلق بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- بحث تدقيقان عقود إعادة إعمار العراق الرئيسية كجزء من التفويض المعطى للمفتش العام لرفع التقارير حول الأموال التي كانت متوفرة للصندوق.
- قيم تدقيق آخر الفروقات في الخدمات والأجور للمديرين والإدارة التي استوفتها فرقة منطقة الخليج (GRD) والقوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) على عقود إعادة إعمار العراق.
- بحث التدقيق الرابع في عملية فرقة منطقة الخليج لتحديد أجور منح عقود مشروع القطاعات ومكتب التعاقد.

بالنسبة لمخصات هذه التدقيقات، أنظر القسم 3 من هذا التقرير.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

الجدول 2-16

المقاولون العشرة الأول في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF 2) (بملايين الدولارات)

المقاول	أُلزمت	أنفقت
باكتل ناشونال، إنك	\$1.214	\$1.177
فلورور أميك، إل إل سي	\$965	\$932
بارسونز غلوبل سيرفسز، إنك	\$686	\$635
كيلوغ، براون أند روت سيرفسز، إنك	\$633	\$609
بارسونز إيراك جوينت فننشر	\$619	\$607
ولشطن غروب انترناشونال	\$508	\$501
دفلوبمنت ألترنايفز، إنك	\$439	\$436
انفيرونمنتل كوربوريشن	\$352	\$349
أنهام جوينت فننشر	\$259	\$259
سيمبيون باور، إل إل سي	\$251	\$193

المصادر: نظام الإدارة المالية لدى سلاح الهندسة، تقرير كافة البنود لـ PMCON وتقرير كافة البنود لـ PMNCN، 8 كانون الثاني/يناير 2008؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقرير النشاطات (2008/1/11).
ملاحظة: أنتجت هذه اللائحة عن طريق جمع بيانات الالتزامات على مستوى العقود التي قدمتها فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية فقط.

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي

خصص الكونغرس التمويل لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) التابع لوزارة الخارجية لتقديم المساعدة لعدة أنواع من المبادرات بما في ذلك تلك التي تدعم مشاريع القضاء، مكافحة الفساد ومرافق التأديب (السجون).

وضعية التمويل

حتى تاريخه، تلقى مكتب شؤون المخدرات أكثر من 2,8 مليار دولار كمخصصات مباشرة وتحويلات من صندوق قوات الأمن العراقية ومن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. للاطلاع على ملخص عن الأموال المخصصة والمُحوّلة إلى مكتب شؤون المخدرات (INL) في العراق، أنظر الشكل 2-19.

ذكر مكتب الإدارة والموازنة (OMB) أن أكثر من 281 مليون دولار قد خصصت مباشرة إلى الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE) التابع لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي. وضعية تمويل الصندوق الدولي (INCLE) كما قدمها مكتب شؤون المخدرات الدولية، المُبيّن في الشكل 2-20 لا يشمل 20 مليون دولار خصّصت بموجب القانون العام 108-11. بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2008، كان حوالي 58% من هذه الأموال قد ألزم وحوالي 10% قد أنفق.

مقاولي مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) الأول

أنفق مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) معظم تمويله عن طريق استخدام المقاولين. خلال ربع السنة هذا، طلب مكتب المفتش العام معلومات عن المقاولين من كل من مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) ومن القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A). أبلغت القيادة المشتركة لمكتب المفتش العام أنها لم تتعقب مقاولي مكتب شؤون المخدرات الدولية، وأعطى مكتب شؤون المخدرات الدولية معلومات عن ثلاث شركات مُبيّنة في الجدول 2-17.

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

تلقت شركة داين كورب الدولية المحدودة (DynCorp) الحصة الأكبر من هذه الأموال (98.7%)⁽¹⁴³⁾.

الشكل 2-19

مخصصات وتحويلات مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL)

بمليارات الدولارات، نسبة مئوية من \$2.809

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات (2008/1/4)



46%	\$1.286	صندوق قوات الأمن العراقية (ISF)
45%	\$1.262	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
9%	\$0.261	مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL)

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

استخدامات التمويل

تعمل الولايات المتحدة عبر مشاريع وبرامج مكتب شؤون المخدرات الدولية مع الحكومة العراقية لتحسين النظام القضائي الجنائي العراقي، أولاً، عبر تدريب الشرطة، وإنشاء وإصلاح السجون، ومباني المحاكم، ومرافق حماية الشهود، ومبادرات فرض تطبيق حكم القانون، وتعزيز مؤسسات مكافحة الفساد.

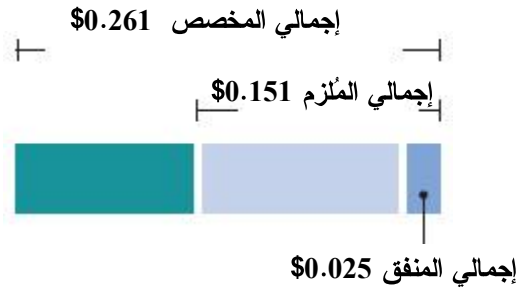
مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

الشكل 2-20

وضعية أموال صندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات (2008/1/4)



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الجدول 2-17

مقاولي مكتب شؤون المخدرات الدولية الأول (INL)

المقاول	الزمت	أنفقت
داين كورب	\$1.402	\$1.095
بيرنغ بوينت	\$16	\$13
شركة بي أي إي	\$2	\$1

المصدر: مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الشرطة

تم تمويل مكتب شؤون المخدرات الدولية المتعلقة بجهود الشرطة في العراق بحوالي 2.3 مليار دولار⁽¹⁴⁴⁾ من ثلاثة مصادر:

- 798 مليون دولار خصّصت مباشرة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
- 1,333 مليار دولار من تحويلات وزارة الدفاع من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).

- 162 مليون دولار من الأموال الإضافية عبر مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن لعمل الشرطة المدنية.

الدور الأولي لمكتب شؤون المخدرات الدولية في مجال فرض تطبيق القانون يقوم على تأمين المستشارين لفريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT) الذي هو جزء من القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I). يوفر تمويل مكتب شؤون المخدرات الدولية 883 مستشاراً دولياً للشرطة (IPAs) للعمل في جهود تدريب الشرطة المدنية⁽¹⁴⁵⁾. وفقاً لمكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)، "يحدد فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة والقيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) احتياجات مهمة الشرطة العراقية ويقدم التوجيه التشغيلي إلى مستشاري الشرطة الدوليين. يدعم مكتب شؤون المخدرات الدولية هذه المهمة عن طريق تقديم مستشاري الشرطة الدوليين والإشراف على أداء المقاولين"⁽¹⁴⁶⁾.

يعمل مستشارو الشرطة الدوليون كجزء من فريق الشرطة الانتقالية (PTTs) فيقيمون ويدربون، ويرصدون الشرطة العراقية كما يقدمون النصح إلى المدربين في أكاديميات الشرطة⁽¹⁴⁷⁾. يقدم مستشارو الشرطة الدوليون أيضاً الخبرات المدنية كاستكمال للمدربين والمستشارين العسكريين⁽¹⁴⁸⁾. ذكرت وزارة الدفاع أن النقص في أعداد فرق الشرطة الانتقالية يؤثر على 17% من قوات وزارة الداخلية⁽¹⁴⁹⁾. وأبلغت أيضاً "أن إحدى أسباب هذه الفجوة هو مستوى التمويل، وتوفر مستشاري الشرطة الدوليين، وتوفر العديد العسكري لفرق الشرطة الانتقالية"⁽¹⁵⁰⁾.

في مطلع أيار/مايو 2007، نشر مكتب شؤون المخدرات الدولية خبراء مدنيين في عمليات الجمارك والهجرة والمرافئ والحدود. حالياً، يعمل جميع المستشارين (71) في هذا الميدان⁽¹⁵¹⁾.

خلال ربع السنة الأخير، أصدر مكتب المفتش العام تقريراً مؤقتاً بعد وقف مراجعته لإدارة مكتب شؤون المخدرات الدولية للعقد البالغ 1.2 مليار دولار مع داين كورب لتدريب

الشرطة. لا يملك مكتب شؤون المخدرات الدولية حتى الآن معلومات كافية لتحديد ما الذي قدمته داين كورب بموجب هذا العقد أو كيف أنفقت الأموال. لدى مكتب شؤون المخدرات الدولية عدد من المبادرات لتحسين إدارته وإشرافه على العقد ولاسترداد الأموال التي دفعت إلى داين كورب بصورة غير صحيحة. ينوي مكتب المفتش العام إعادة فتح المراجعة في نيسان/إبريل 2008.

القضاء ومكافحة الفساد

خلال ربع السنة هذا، أعادت السفارة الأميركية تنظيم مبادراتها لمكافحة للفساد لتحسين التنسيق بين الولايات المتحدة وأجهزة مكافحة الفساد التابعة للحكومة العراقية. أنشأ إعادة التنظيم هذا مكتباً جديداً يضم موقع مُنسّق رئيسي، ونائب للمُنسّق وموظفين إضافيين لتعزيز برامج مكافحة الفساد وتبسيط التعاون بين التحالف والحكومة العراقية وغيرها⁽¹⁵²⁾.

شكل بناء قدرات قطاع القضاء في العراق الذي يواجه أعداد ضخمة من القضايا التحقيقات، التحدي الأولي بالنسبة لمكتب شؤون المخدرات الدولية⁽¹⁵³⁾.

أبلغ قادة البرنامج الأميركي أن قوات الأمن العراقية التي أصبحت فعالة أكثر قد أنتجت ارتفاعاً حاداً في عدد المشبوهين الذين يدخلون نظام المحاكم. لكن قلة عدد قوات الأمن القضائية، والعدد غير الكافي من قضاة التحقيق والمحققين القضائيين، والافتقار إلى التدريب على التحقيق، وتراكم الأعمال غير المنجزة تساهم كلها في الوتيرة البطيئة لجلسات الاستماع.

لقد عمل مكتب شؤون المخدرات الدولية مع الحكومة العراقية لتحسين تدريب المحققين القضائيين وقضاة التحقيق. لكن النقص في عدد العاملين القضائيين العراقيين يشكل تحدياً بالنسبة لجهود التدريب. خلال ربعي السنة الأخيرين، ذكر مكتب شؤون المخدرات الدولية عدم القدرة على تطبيق العملية، جزئياً بسبب التمويل من الحكومة العراقية وبسبب التحديات الأمنية، ولكن أيضاً بسبب عجز العراقيين من السماح للموظفين بالتغيب لأجل التدرّب⁽¹⁵⁴⁾. خلال ربع السنة هذا، عمل مكتب شؤون المخدرات مع تشكيلة من المنظمات العراقية والأميركية والدولية لتصميم برامج تدريب⁽¹⁵⁵⁾

- تصميم وتطبيق برنامج للتدريب المشترك للشرطة وللمحققين القضائيين لتحسين مهارات المحققين.
- لتعيين وتطوير وتوفير الدعم للمحققين في محافظة الأنبار.
- لدعم فرق إعادة إعمار المحافظات في توسعة برامج التدريب القضائية في المحافظات.
- لتوحيد أهداف التدريب القضائي.

ذكرت السفارة الأميركية أن الحكومة العراقية عيّنت 160 قاضٍ جديدٍ وأنه تخرج من معهد التدريب القضائي 170 قاضٍ أكثر خلال ربع السنة هذا⁽¹⁵⁶⁾. حوالي 100 محكمة أصبحت الآن مفتوحة في أنحاء البلاد أي بزيادة 7 محاكم عن ربع السنة الماضي⁽¹⁵⁷⁾. أنهت محكمة الجنايات الكبرى في كركوك مقدار من القضايا المتراكمة من 18-24 شهراً في أواسط تشرين الأول/أكتوبر 2007. كذلك، تم النظر فقط في الجرائم التي كان يمكن اعتبارها شرعياً "جرائم كبرى" في المحكمة الجنائية الكبرى. أما القضايا الأخرى، فقد أرسلت إلى المحاكم الأخرى حسب اختصاصاتها⁽¹⁵⁸⁾.

الأمن القضائي

في تقرير تشرين الأول/أكتوبر 2007، سلط مكتب المفتش العام الضوء على الخطر الذي يواجه القضاة، وحراسهم الشخصيين والموظفين. منذ صدور التقرير، اغتيل قاض آخر فارتفع عدد الذين اغتيلوا منذ 2003 إلى 34⁽¹⁵⁹⁾. واغتيل أكثر من 30 حارساً أمنياً منذ 2003. يواصل مكتب شؤون المخدرات الدولية تقديم البيوت الآمنة لأربعين قاضٍ وعائلاتهم.

لأجل تحسين الأمن القضائي، عمل مكتب شؤون المخدرات الدولية على تطوير خدمة الحماية القضائية (JPS) التي صيغت على شاكلة خدمة مدراء الشرطة الأميركيين (U.S. Marshals). خلال ربع السنة الماضي، لاحظ مكتب المفتش العام أن وزارة الداخلية لم تصدر أذونات/رخص حمل سلاح لموظفي خدمة الحماية القضائية، وهي لم تصدر، لتاريخه، هذه الأذونات⁽¹⁶⁰⁾. وهذا يعيق بصورة جدية الأمن القضائي.

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

يجد مجلس القضاء الأعلى (HJC) في العراق صعوبة في الحصول على تمويل من وزارة المالية لاستخدام موظفين حكوميين بدوام كامل لبرنامج خدمة الحماية القضائية⁽¹⁶¹⁾. بدلاً من ذلك، يعتمد المجلس على المقاولين الذين يتلقون أجوراً دون اللازم وينقصهم التدريب⁽¹⁶²⁾ يكونوا مؤقتين⁽¹⁶³⁾. يعمل مكتب شؤون المخدرات الدولية والسفارة الأميركية بالترافق مع جهود مجلس القضاء الأعلى لضمان التمويل المناسب من وزارة المالية⁽¹⁶⁴⁾.

لتحسين الأمن القضائي، دخل مكتب شؤون المخدرات (INL) في اتفاقية شراكة بقيمة 2,6 مليون دولار⁽¹⁶⁵⁾ مع خدمة مدراء الشرطة الاميركيين (U.S. Marshals) لرفع مستوى حماية المحاكم. خلال ربع السنة الأخير، لاحظ مكتب شؤون المخدرات أن أعمال تحسين كانت مخصصة للمحاكم في بعقوبة، والبصرة، وكركوك، والموصل. ذكر مكتب شؤون المخدرات، خلال ربع السنة هذا، أنه وجد صعوبة في التحقق عما إذا كانت الحكومة العراقية قد امتلكت أو استأجرت هذه المحاكم. وقد أزيلت محكمة البصرة من اللائحة كما أن المحكمة في الحلة فقد تمت برمجة رفع مستواها⁽¹⁶⁶⁾.

تقوم مشاريع مكتب شؤون المخدرات الدولية أيضاً بإعادة تجهيز وإنشاء مرافق حماية الشهود. منذ ربع السنة الأخير، ذكرت المرافق الأربعة للحماية حصول تقدم في العمل كما تم إنجاز مرفق جديد واحد. للاطلاع على معلومات محدثة عن هذه المرافق، أنظر الجدول 2-18.

الجدول 2-18
إنشاء مرافق حماية الشهود

المدينة	تاريخ الإنجاز المقدر	النسبة المئوية	التغيير منذ ربع السنة الأخير
الرصافة	2008/2/24	48%	لغاية 16%
الموصل	2008/3/9	55%	لغاية 33%
البصرة	2008/4/15	66%	لغاية 17%
الكرخ	أنجز	100%	لغاية 2%

المصدر: السفارة الأميركية رداً على طلب مكتب المفتش العام بيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

مرافق التأديب (السجون)

تلقى مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL) حوالي 205 ملايين دولار لأعمال مرافق التأديب والسجون. شملت هذه الأشغال خدمات استشارية وإنشائية.

يقدم مكتب شؤون المخدرات المستشارين والتدريب والرصد لتحسين العمليات داخل السجون العراقية⁽¹⁶⁷⁾، وقد أنفق 11.3 مليون دولار من أصل 21 مليون دولار ملزمة للسنة المالية 2007 لمستشاري مرافق التأديب⁽¹⁶⁸⁾.

لدى مكتب شؤون المخدرات الدولية اتفاقية بين الوكالات مع سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة وفرقة منطقة الخليج (USACE-GRD) لإنشاء السجون. من أصل خمسة مشاريع تتضمنها الاتفاقية، وحده إنشاء سجن الناصرية هو قيد التنفيذ. وهناك ثلاثة مشاريع إما في مرحلة التعاقد أو التصميم، أما المشروع الخامس فهو مُعلّق. للاطلاع على وضعية هذه المشاريع، أنظر الجدول 2-19.

الجدول 2-19

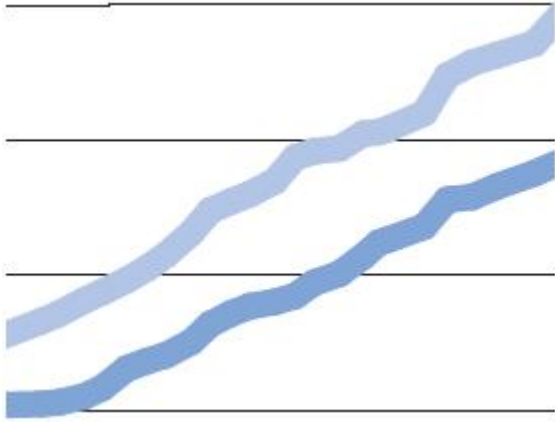
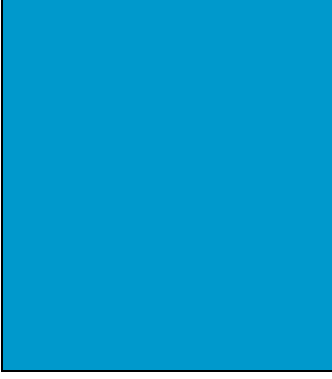
إنشاء السجون (بملايين الدولارات)

السجن	القيمة	الوضعية	تاريخ الإنجاز المقدر
سجن البصرة المركزي	\$7.8	إشعار مُعلّق للبدء بالتنفيذ (مسائل تتعلق بالمقاول وأمنية)	مطلع 2009
شمشمال	\$27.45	إشعار بالبدء صدر للمقاول	كانون الثاني/يناير 2009
حصن سوس: المرحلة الأولى	\$5.15	إشعار بالبدء صدر للمقاول	كانون الثاني/يناير 2009
حصن سوس: المرحلة الثالثة	\$10	إشعار بالبدء صدر لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لتطوير نطاق الأشغال	مرحلة طرح المناقصة لم تبدأ بعد

مكتب شؤون المخدرات وفرض تطبيق القانون الدولي (INL)

تشرين الثاني/نوفمبر 2008	منجز بنسبة 2%	\$6.25	الناصرية: المرحلة الثانية
-----------------------------	---------------	--------	------------------------------

المصدر: السفارة الأميركية، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات (4 كانون الثاني/يناير 2008)



الدعم الأميركي لتنمية العراق



القسم	2ب

القسم	
2ب	إدارة إعادة الإعمار



إدارة إعادة الإعمار

خصص الكونغرس الأميركي 47,485 مليار دولار لبرنامج إعادة الإعمار في العراق. يقدم هذا القسم نظرة عامة عن كيفية استخدام الوكالات الأميركية والعراقية لهذه الأموال ويستعيد الأفكار والتوصيات الصادرة عن مكتب المفتش العام ووكالات الإشراف الأخرى حول إدارة وتنسيق نشاطات إعادة الإعمار في العراق¹⁶⁹.

أولويات البرنامج الأميركي

مع قيام الحكومة العراقية بالدور القيادي في تحسين وتوسيع الخدمات في أرجاء العراق، انتقلت الولايات المتحدة إلى أدوار داعمة في تنفيذ المشاريع والبرامج. سوف يواصل نطاق عمل الإدارة الأميركية لتحقيق أهداف إعادة الإعمار في العراق في التطور للاستجابة لعملية هذا الانتقال.

نطاق عمل إدارة إعادة الإعمار

منذ انتهاء سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) سنة 2004، كان رئيس البعثة الأميركية (COM) في العراق مسؤولاً بالدرجة الأولى عن توجيه وتنسيق والإشراف على جميع الموظفين الحكوميين، والسياسة والنشاطات في العراق باستثناء الموظفين الخاضعين لإمرة قيادة قائد منطقة عسكرية أميركية⁽¹⁷⁰⁾ وطالب الكونغرس كافة الوكالات العاملة في العراق أن تبقى رئيس البعثة على "إطلاع كامل وحالي بكل ما له علاقة بنشاطات وعمليات موظفيها في هذا البلد"⁽¹⁷¹⁾.

تؤمن السفارة الأميركية في بغداد التنسيق بين الوكالات في العراق، عن طريق الدعم الذي يفوره أكثر من 1000 أميركي مستخدمين مباشرة ويمثلون 12 وكالة⁽¹⁷¹⁾. للقيام بهذه المهمة، قامت وزارة الخارجية "بتفويض التوجيه لسياسة برنامج نشاطات مكتب مساعدة المرحلة الانتقالية في العراق (ITAO) إلى رئيس البعثة"، وطالبت الوزارة بأن يشرف مكتب مساعدة المرحلة الانتقالية في العراق (ITAO) على "إنجاز مشاريع البنية التحتية المتبقية الممولة من الولايات المتحدة وعلى تشجيع مزيد من الاعتماد الذاتي من قبل الوزارات العراقية، عن طريق تقديم الخبرات في مسائل ومواضيع مختلفة للمكاتب ضمن السفارة الأميركية، ودعم دور رئيس البعثة"⁽¹⁷³⁾.

قائد القيادة المركزية الأميركية مسؤول على الأمن والعمليات العسكرية الأميركية في العراق⁽¹⁷⁴⁾ يشمل هذا الجهود الأميركية لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية⁽¹⁷⁵⁾. لقد أيد قرار أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2007، تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق لغاية نهاية 2008⁽¹⁷⁶⁾.

الاندفاع في عدد القوات

قبل أكثر من سنة بقليل، طبقت الولايات المتحدة عملية الاندفاع في عدد الجنود الأميركيين لقمع العنف في العراق، ونشرت 30,000 جندي إضافي عبر خمس فرق ألوية قتالية (BCTs)⁽¹⁷⁷⁾ وطبقت وزارة الخارجية زيادة موازية للزيادة العسكرية أدت إلى زيادة أكثر من الضعفين لعدد فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) العاملة في العراق.

التركيز على الزيادة المدنية

الاندفاع في الأعداد المدنية يُكمل ويزيد الدعم والأهداف المتجسّدة في اندفاع الأعداد العسكرية. ان جزءاً أساسياً من رفع الأعداد المدنية هو توسيع برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات التي تعمل مع الرسميين العراقيين على المستويات المحلية لبناء القدرات وتقديم الإغاثة. رفعت الولايات المتحدة عدد فرق إعادة إعمار المحافظات من 10 إلى 25 فرقة في العام 2007 كجزء من هذه الزيادة، ولتعزيز جهود المصالحة بدءاً من المستوى الشعبي صعوداً إلى أعلى الهرم، كما لإعادة الإعمار. وقد تمّ اندماج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) الجديدة، الـ 15 ضمن فرق الألوية القتالية (BCTs) في العام 2007، وهي تعمل تحت قيادة قادة الألوية، وتعزز قدراتها على استتباب الأمن في مناطق تستهدفها الزيادة.

توقعت السفارة أنه ستكون هناك حاجة إلى 323 مدني لملء فرق إعادة إعمار المحافظات سنة 2007، وقد حققت فعلاً هذا الهدف. بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2008، كان هناك 298 عنصراً من هذه الفرق موجوداً في العراق، مع وضعية الـ 25 المُتبقين كالاتي:⁽¹⁷⁸⁾

- وصل سبعة أفراد من وزارة الدفاع لكنهم أُعيدوا إلى الولايات المتحدة لأسباب طبية.
- سبعة هم في طريقهم إلى العراق.
- 11 من أعضاء فريق ديالى يخضعون للتدريب ويستعدون للانتشار عندما ستتم معالجة النقص في الإسكان في ديالى، في كانون الثاني/يناير 2008⁽¹⁷⁹⁾.

من المتوقع أن تساهم وزارة الدفاع بحوالي 41% من زيادة الموظفين، كما أن حوالي 37% سوف يأتون من وزارة الخارجية. أما ما تبقى من زيادة في عدد الموظفين، فسوف تقدمه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الزراعة الأميركية (USDA)، ووزارة العدل استناداً إلى تقديرات السفارة في نهاية 2007¹⁸⁰.

التعاقد والمشتريات

يوصل مدراء إعادة الإعمار الاعتماد على موارد موظفي المقاولين لتقديم دعم البعثة للأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية للوكالات العسكرية والمدنية الأميركية في العراق. لقد أصبح دعم

المقاولين للعمليات العسكرية والنشاطات الإيمارية عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف البعثة الأميركية.

الدروس التي تعلمها مكتب المفتش العام في التعاقد والمشتريات

في 24 كانون الثاني/يناير 2008، تحدث المفتش العام في شهادته أمام الكونغرس عن الدروس التي اكتسبت من التعاقد في بيئة زمن الحرب من بينها التوصيات بتعزيز نظام المشتريات. لاحظ مكتب المفتش العام أن "تجاح أية علاقات تعاقدية يتوقف إلى حد كبير على نوعية التوجيه والإشراف المعطى للمقاول من جانب الحكومة. فعندما يكون الإشراف الحكومي متهاون، تزداد مخاطر المشاكل"⁽¹⁸¹⁾. علاوة على ذلك، تتطلب إدارة المقاولين التطبيق الفعال للممارسات والسياسات التعاقدية القائمة.

في تموز/يوليو 2006، نشر مكتب المفتش العام مجموعة من دروس التعاقد والمشتريات التي اكتسبت من نشاطات إعادة إعمار العراق من بينها الحاجة إلى تبسيط وتوحيد قوانين التعاقد لإشراك موظفي التعاقد والمشتريات في مراحل التخطيط الأساسية ولتحديد أدوار ومسؤوليات التعاقد والمشتريات بوضوح بالنسبة للوكالات ذات المصلحة. لاحظ التقرير الحاجة إلى تعيين هيئة تعاقدية فردية موحدة لتنسيق كافة نشاطات التعاقد في مسرح العمل" وذلك لأجل تحسين إدارة العقود والإشراف عليها⁽¹⁸²⁾. التقرير الكامل بعنوان: *إعادة إعمار العراق: الدروس في التعاقد والمشتريات*، متوفر على موقع مكتب المفتش العام على شبكة الإنترنت: www.sigir.mil.

القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان (JCC-I/A) هي الآن وكالة التعاقد المركزية

تقدم القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان الدعم التعاقدى لرئيس البعثة (COM)، وللقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-1) وقوات مساعدة الأمن الدولي التابعة لحلف شمال الأطلسي⁽¹⁸³⁾. عهدت وزارة الدفاع مؤخراً سلطة التعاقد الموحدة إلى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان استناداً إلى توجيهات وزارة الدفاع في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2007. مطلوب الآن من جميع ضباط التعاقد في وزارة الدفاع الحصول على الموافقة من القيادة

المشتركة على العقود بالنسبة لأية بيانات للأشغال والأحكام والشروط ذات العلاقة بتسليم الإمدادات والخدمات، بما في ذلك الشؤون الهندسية والإنشائية⁽¹⁸⁴⁾.

السلطة الموحدة هذه هي نتيجة المناقشات الجارية بين نائب وزير الدفاع والقوات المتعددة الجنسيات في العراق، وقوة المهمات المشتركة الموحدة-82 (Combined Joint Task Force-82) والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، المتعلقة بالإشراف، والمدراء والإدارة لمقاولي الحملات⁽¹⁸⁵⁾.

نقل منح العقود الأميركية إلى المقاولين العراقيين

سنة 2004، منحت الولايات المتحدة عشرة عقود تصميم وبناء، مُمولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، لتنفيذ جزء من الـ 18 مليار دولار التي خصصها الكونغرس لإغاثة وإعادة إعمار العراق⁽¹⁸⁶⁾. معظم الأشغال بموجب هذه العقود قد أنجزت، كما أن العديد من المقاولين الأميركيين الذين شاركوا في جهود الإنشاء هذه قد غادروا العراق أو هم في طور عملية تفكيك منشآتهم مع اقتراب برامجهم من نهايتها⁽¹⁸⁷⁾. بعضهم باقٍ ويعمل بموجب عقود جديدة مصممة لدعم التحول الأميركي في العام 2004 نحو مشاريع أصغر وذات مدى أقصر.

هذا التحول الإستراتيجي نتج عنه تسليم متزايد للمشاريع عبر تشكيلة من الآليات، ولا سيما، استخدام التعاقد المباشر مع الشركات العراقية المحلية⁽¹⁸⁸⁾. لاحظ مكتب المفتش العام في تقريره الصادر في تموز/يوليو 2006 بعنوان: *دروس في التعاقد والمشتريات*، عدم الحاجة إلى مقاولي تصميم وبناء كبار لتنفيذ معظم مشاريع إعادة الإعمار: فالمقاولون المحليون كانوا متوافرين، وأقل كلفة، وأقل تقيداً بالاعتبارات الأمنية⁽¹⁸⁹⁾.

برنامج العراقيين أولاً

مع مغادرة المقاولين الأميركيين الكبار، استلمت الشركات العراقية أكثر فأكثر البرامج. منذ تموز/يوليو 2006، ساندت الولايات المتحدة منح العقود للشركات العراقية عبر برنامج *العراقيين أولاً* التابع للقيادة المشتركة للعقود الذي كان يهدف إلى تنمية قدرة أداء الشركات العراقية على تلبية شروط الائتلاف في ما يتعلق بمشاريع إعادة الإعمار⁽¹⁹⁰⁾. بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر

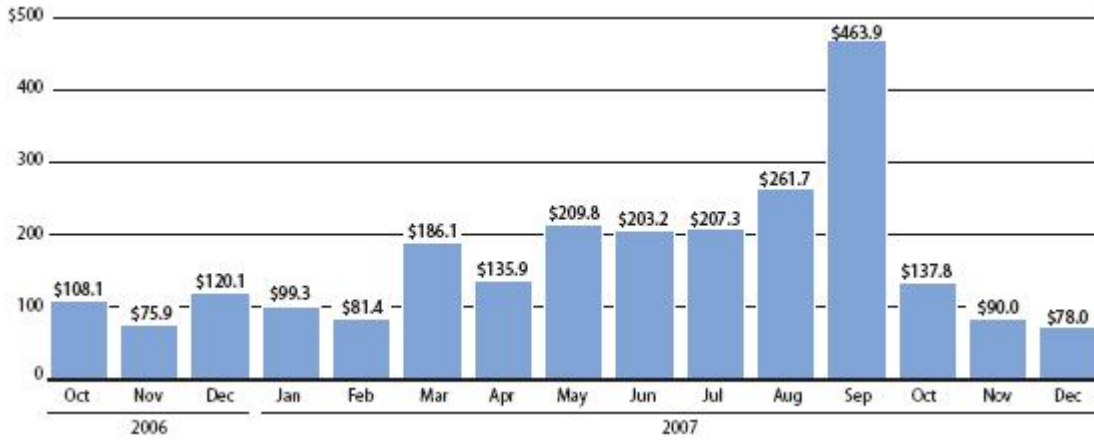
2007، كانت هناك على الأقل 3673 شركة عراقية مسجلة بموجب هذا البرنامج كما انه تم منح عقود لحوالي 83% من موردي السلع أو البائعين المسجلين⁽¹⁹¹⁾.

الشكل 2-21

مبالغ الأموال الممنوحة بموجب برنامج الموردّين العراقيين أولاً

بملايين الدولارات

المصدر: القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات (2008/1/4)



ملاحظات:

1- تتأثر الأرقام بالتدوير

2- الأرقام في هذا الشكل تتفاوت مع قيمة العقود بالدولارات الممنوحة إلى الشركات العراقية التي ذكرها مكتب المفتش العام في تقريره في ربع السنة الفائت. خلال ربع السنة هذا، تلقى مكتب المفتش العام تقارير مباشرة حول هذه الأرقام من القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، الوكالة التي تنفذ برنامج العراقيين أولاً.

مع نقل إعادة الإعمار إلى الجهود التي يقودها العراقيون، أصبح، يتم منح مبالغ متزايدة من الأموال الأميركية إلى الشركات العراقية للتدريب وبناء قدرات التعاقد والمشتريات في البلاد. يُظهر الشكل 2-21 المبلغ الإجمالي الشهري للعقود الممنوحة للشركات العراقية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2006. هذه المبالغ الممنوحة لموردي السلع العراقيين أولاً ازدادت بحوالي 306 مليون دولار خلال ربع السنة رافعة المبلغ الإجمالي المتراكم الممنوح للعراقيين إلى حوالي 2.459 مليار دولار من تشرين الأول/أكتوبر 2006 لغاية نهاية سنة 2007⁽¹⁹²⁾. علاوة على

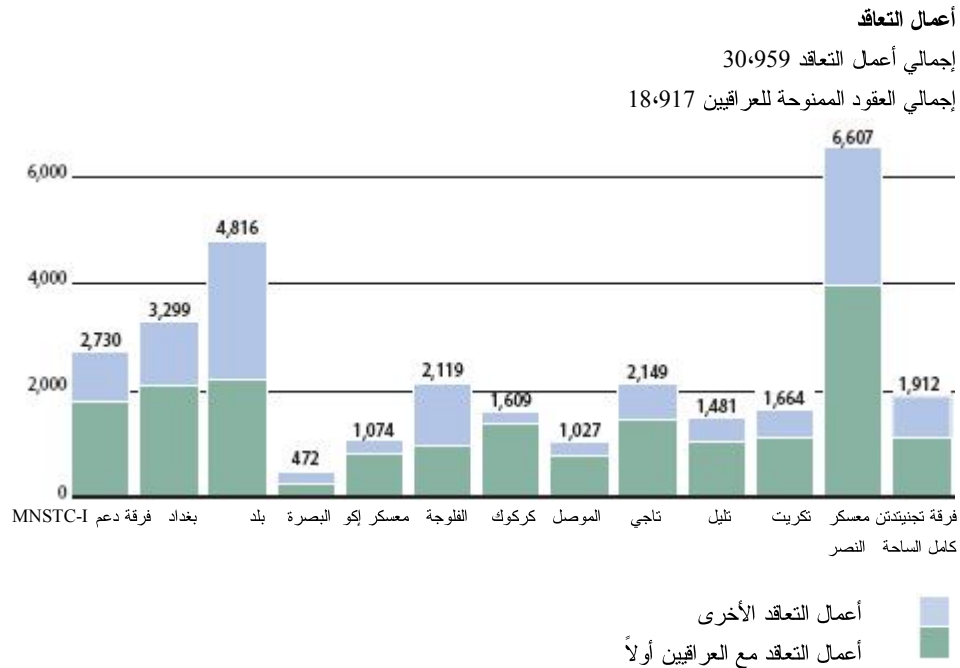
ذلك، أشارت "نشرة إحصاء المقاولين ربع السنوية" الصادرة عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق، في تشرين الأول/أكتوبر 2007 أن أكثر من 53% من القوى العاملة المتعاقدة هي عراقية⁽¹⁹³⁾.

لدى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) مراكز تعاقد إقليمية تقوم بتنفيذ نشاطات التعاقد. بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، تم منح أكثر من 61% من إجمالي عدد الأعمال التعاقدية لهذه المراكز إلى العراقيين. تمثل القيمة الإجمالية للعقود العراقية أكثر من 47% من القيمة الإجمالية لكافة الأعمال التعاقدية التي تمنحها هذه المراكز. الشكل 2-22 يُلخص نشاطات هذه المراكز بموجب برنامج العراقيين أولاً.

الشكل 2-22

منح برنامج العراقيين أولاً بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007

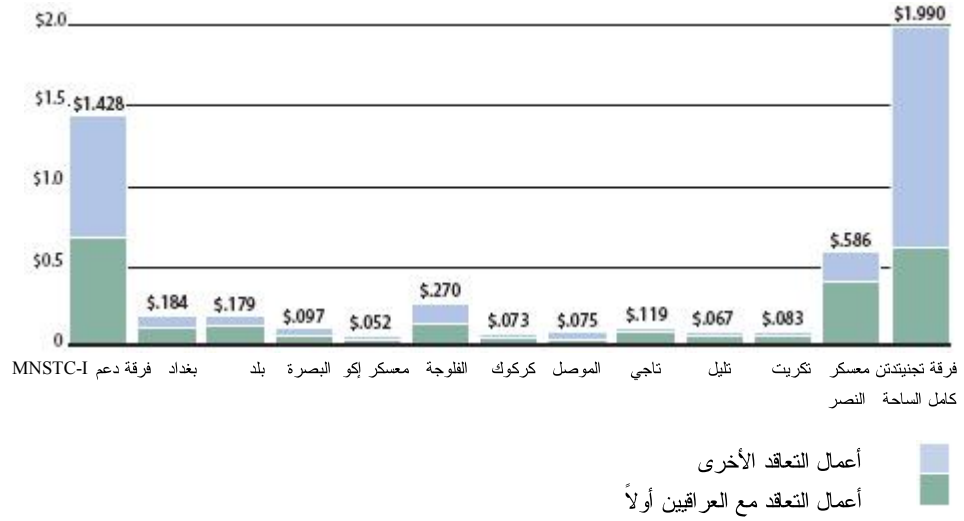
المصدر: القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات (2008/1/4)



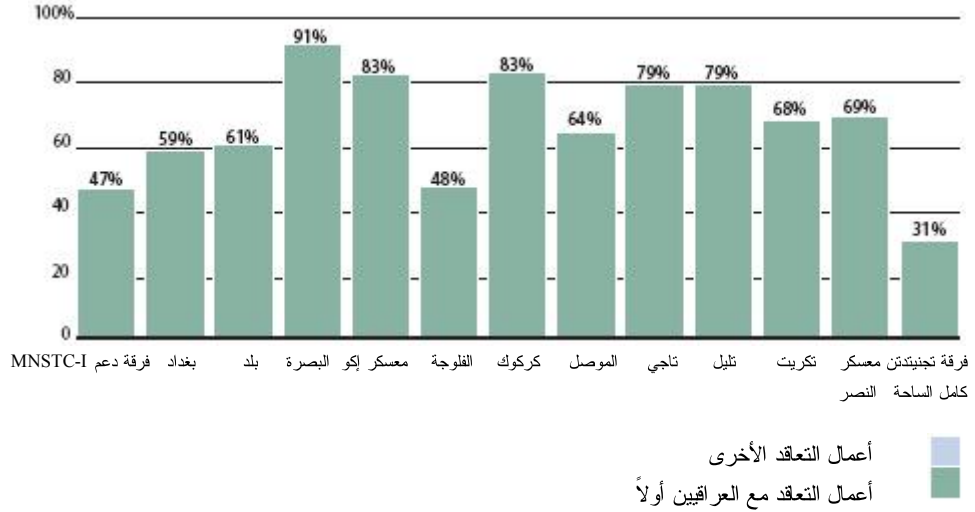
الأموال التعاقدية (بمليارات الدولارات)

إجمالي الأموال الممنوحة 5.203 مليار دولار

إجمالي الأموال الممنوحة للعراقيين 2.471 مليار دولار



معدل المنح التعاقدية - النسبة المئوية من الأموال التعاقدية الممنوحة للعراقيين



ملاحظة:

1- الأرقام تتأثر بالتدوير

2- فرقة احتياجات كامل المسرح توفر دعم تعاقدية على مجمل العراق يشمل الإمدادات، والخدمات، والإنشاءات، والإدارة.

إدارة العقود في ساحة القتال

العديد من التقارير الصادرة خلال ربع السنة هذا يلقي الأضواء على تحسينات هامة في القدرات الأميركية على إدارة العقود العسكرية.

تقرير غانسلر

أصدرت لجنة امتلاكات الجيش وإدارة البرامج في عمليات الحملة العسكرية، التي يرأسها نائب وزير الدفاع السابق للمشتريات والتكنولوجيا واللوجستية، الدكتور جاك غانسلر، تقرير غانسلر في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. اجتمع مكتب المفتش العام مع الدكتور غانسلر في أيلول/سبتمبر لتقديم أفكاره حول الدروس المكتسبة في التعاقد.

أشار تقرير غانسلر إلى دور القوة العاملة الكبيرة الحجم للمقاولة العاملة حالياً في مسرح الكويت/العراق وأفغانستان - وهي القوة العاملة التي تساوي تقريباً كامل البعثة العسكرية الأميركية في المنطقة. فبالرغم من العدد الكبير من المقاولين الموجودين، وجد التقرير أن الجيش "لم يدرك حتى الآن بأثر التعاقد والمقاولين في عمليات الحملة العسكرية ونجاح البعثة"⁽¹⁹⁴⁾. وخلص تقرير غانسلر أيضاً إلى أن "العاملين في عمليات التعاقد مع الجيش يواجهون زيادة تفوق 600% في عبء الأشغال... في حين أن عدد القوة العاملة المدنية والعسكرية في عمليات التعاقد متجمد أو في تراجع"⁽¹⁹⁵⁾.

اقترحت اللجنة عدة تغييرات لتحسين تزويد وإدارة برنامج الجيش. يُلخص الجدول 2-20 العديد من ملاحظات وتوصيات التقرير. لاحظ التقرير وجود مشاكل طويلة الأجل في هيكلية التعاقد تدعم النتائج التي تم التوصل إليها والتي تم تعيينها سابقاً في إصدارات إشراف مكتب المفتش العام. مثلاً، ذكر التقرير الحاجة إلى مزيد من العاملين المُدرّبين والمُجربّين في شؤون التعاقد، الأمر الذي ردد النتائج التي توصل إليها مكتب المفتش العام في تقاريره حول إدارة مشاريع وزارة الدفاع. فقد وجد مكتب المفتش العام أنه كانت هناك حاجة إلى مزيد من التجارب/الخبرات في احتساب الممتلكات، وعمليات إدارة العقود، وحفظ السجلات المالية،

وضمن الرقابة اللازمة على التكاليف، وإقامة الرقابة الملائمة على نوعية البرامج والبيادين الأخرى.

مقياس التحويل لعمليات منح المكافآت

شكّلت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) مكتب إدارة البرنامج (PMO) سنة 2003 للإشراف على عقود إعادة الإعمار الكبيرة في العراق. تعاقد مكتب إدارة البرنامج للدعم مع سبعة مقاولين في خدمات إدارة البرنامج. أنفقت الولايات المتحدة حوالي 452 مليون دولار على عقود دعم مكتب إدارة البرنامج وسمحت بحوالي 42 مليون دولار تقريباً كمنح مكافآت بتاريخ حزيران/يونيو 2007⁽¹⁹⁶⁾. توافقت التكاليف والمكافآت مع عقود الكلفة زائد منح المكافآت⁽¹⁹⁷⁾

- تمّ تسديد تكاليف المقاول
- كان المقاول يتلقى أجراً أساسياً بنسبة 3% من التكاليف المقدّرة مع منح مكافآت محتملة لغاية 12%.
- المقاول في قطاع الكهرباء كان مؤهلاً لمنح مكافآت تتراوح بين 9% و 13%.

خلال ربع السنة هذا، أصدر مكتب المفتش العام تقريراً بحث فيه مدى الحدّ التي كانت عقود الكلفة زائد منح المكافآت السبعة هذه تتبع أفضل الممارسات التي أوصى بها الجيش في استخدام مقياس التحويل في عملية منح المكافآت. وجد التدقيق الذي تتبّع تدقيق مكتب المفتش العام السابق حول منح المكافآت منذ سنة 2006، أن نوع مقياس التحويل المستخدم لاحتساب منح المكافآت بموجب هذه العقود لم تكن تلك التي أوصى بها الجيش الأميركي لأنها لم توفر الحوافز المناسبة للمقاولين لبذل الجهود من أجل أداء أفضل مما هو متوقّع. وبالتالي، كان من الممكن لمقاول كان أدائه بالكاد فوق العتبة الدنيا المقبولة أن يتلقى حصة أكبر وغير متناسبة مع منح المكافآت المحتملة⁽¹⁹⁸⁾. خلّصَ مكتب المفتش العام إلى أنه عندما تستخدم عقود الكلفة زائد منح المكافآت، بإمكان الوكالات الحكومية إعطاء المقاولين حوافز أكبر لتحقيق نتائج أعلى عن طريق تبنّي وحدة تحويل مناسبة وإدراجها في خطة منح المكافآت⁽¹⁹⁹⁾.

مقارنة خدمات ومكافآت سلاح الهندسة لدى فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD) ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) فرقة منطقة الخليج ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي هما الآن المنظمتان الأوليتان اللتان تقدمان خدمات إدارة المشاريع وإدارة العقود⁽²⁰⁰⁾.

الجدول 2-20

ملاحظات وتوصيات تقرير غانسلر

المسألة	الملاحظات	التوصيات
الهيكيلية التنظيمية للجيش ومسؤوليته	التعاقد لا يقيّم على أساس ويعامل على أنه قضية تشغيلية ومؤسسية جانبية. العديد من القيادات تحمل مسؤوليات للتعاقد لكن ما من واحدة لديها مسؤولية مزمنة كافة النشاطات التعاقدية. النشاطات التعاقدية في مسرح العمليات ليست متكاملة تماماً.	الترخيص بتعيين ضباط إضافيين للمراكز التعاقدية. ضمان أن يبدأ العاملون في ميدان التعاقد مع الجيش حياتهم التعاقدية المهنية بوقت أبكر. تمويل تخطيط الحياة المهنية والتدريب والبرامج التعليمية للمساعدة في بناء قوة عاملة خبيرة. إقامة قيادة التعاقد في الجيش، إنشاء قيادة متكاملة للحملة في مسرح العمليات لتكون السلطة التعاقدية الوحيدة والمسؤولة عن إدارة العقود.
موظفو التعاقد	هناك نقص في عدد الضباط العسكريين المُدرّبين والمُجربّين، وفي ضباط الصف في مجال التعاقد. فقط 3% من موظفي التعاقد في الجيش هم في الخدمة العسكرية الفعلية. على الرغم من أن عدد موظفي التعاقد قد تراجع، فإن عبء الأعمال قد ازدادت بنسبة 600%.	زيادة عدد القوة العاملة التعاقدية العسكرية والمدنية بنسبة 25%. تزويد الموظفين المنتشرين بالأدوات لمساعدتهم في مسرح العمليات. تأمين التدريب قبل وصول موظفي التعاقد إلى مسرح العمليات. إقامة قيادة عقود الحملة للتعاقد تكون مسؤولة عن تأمين الموظفين ماهرين والمُدرّبين لدعم قوات

والمُدرِّبين. الحملة.
56% فقط من الضباط العسكريين و
53% من المدنيين في ميدان التعاقد
يحملون شهادات مناسبة لمراكزهم.
التعاقد في الحملة مُعقد أكثر ويتطلب
موظفين ذوي خبرة أكبر.

المصدر: لجنة الامتلاكات وإدارة البرامج للجيش في عمليات الحملة، "الإصلاح المستعجل المطلوب: عقود الجيش المتعلقة بالحملة"، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

استنتج التدقيق أن هناك "الكثير من مجالات للمقارنة والشفافية بالنسبة للرسوم المستوفاة والخدمات التي تقدمها المنظمتان"⁽²⁰¹⁾. يُلخّص الجدول 2-21 الفوارق المشار إليها في تدقيق مكتب المفتش العام.

خلال التدقيق، تعلم مكتب المفتش العام أن المقاربات التنظيمية لإدارة المشاريع تتشاطر صفات مشابهة:

- كلا الرسوم المستوفاة تهدف إلى تغطية التكاليف.
- كلا المقاربتين تدركان بأن التكاليف ستكون أعلى من الرسوم على بعض المشاريع وأدنى على غيرها، مع تعديلات على الرسوم الإجمالية لاسترداد التكاليف.
- لم تسجل أي من المقاربتين التكاليف الفعلية للمشاريع الفردية.
- لم تسجل أي من المقاربتين تكاليف الأمن ودعم الحياة في رسومها.

أوصى المفتش العام بأن يعمد وزير الدفاع إلى إجراء تحليل مقارن مُعمق للخدمات المقدمة والرسوم المفروضة من قِبَل المنظمات. خلص مكتب المفتش العام إلى أن على وزارة الدفاع أن تضمن أن كل واحدة من هذه المنظمات تفرض رسوماً تكون متناسبة للخدمات المقدمة ولاسترداد كافة التكاليف التي هي مدرجة بصورة مناسبة في الرسوم. ويمكن أن يدرس هذا التحليل أيضاً فوائد درجة مدروسة من المنافسة بين المنظمتين لتشجيع إدارة أكثر صرامة للتكاليف وكذلك لفوائد تقاسم الممارسات والنماذج الفضلى.

خطط الجيش التشغيلية لدعم المقاتل في ساحة القتال

لاحظت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي أيضاً التحسينات الضرورية في إدارة عقود الجيش. هذه هي الملاحظات الواردة في تدقيقها بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 حول دعم المقاتلين في ساحة القتال⁽²⁰²⁾

- هناك حاجة إلى التحسين لضمان الإدخال المناسب لمسائل التكامل مع المقاتلين واحتياجات المقاتلين المعروفة المتعلقة بالموظفين في مستندات التخطيط.
- معظم مستندات التخطيط التشغيلي لا تتضمن خطط تكامل مع المقاتلين.
- لا يوجد مصدر معلومات شامل للمخططين والموظفين المسؤولين عن التعاقد التي تعالج مسألة التكامل للمقاتلين على مجمل نطاق الجيش.
- يجب أن تشمل العقود البنود أو اللغة المناسبة للحؤول دون انقطاع الخدمات الأساسية خلال عمليات البعثة، ودون الشكوك حول دور ومسؤوليات المقاتلين والموظفين الحكوميين، والمخاطر الجديدة الأخرى.

الجدول 2-21

فوارق متعددة في إدارة المشاريع من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD) ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE)

فرقة منطقة الخليج (GRD) مركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE)

تصميم وتخطيط المشروع	الأشغال الأولية تضمنت عقود تصميم وبناء التي تطلبت مزيداً من الانخراط في مراحل التصميم والإنشاء، لكنها انتقلت لاحقاً إلى مشاريع أصغر قصيرة الأجل.	خدمات التصميم المفصلة غير متوفرة لمشاريعها. ساعدت الزبائن في تخطيط المشاريع وتعريف الاحتياجات، لكنها أنجزت الإنشاءات دون ملفات تصميم مفصلة.
ضمان النوعية	اعتمدت بالدرجة الأولى على موظفيها العسكريين والمدنيين في جهودها لضمان النوعية.	استخدمت المقاتلين لخدمات ضمان النوعية.

الرسوم المستوفاة تتراوح الرسوم بين 4% و9% كان الرسم الأولي لخدمات لكن فرقة منطقة الخليج مشابهة 1,5% من كلفة استوفت 6,5% للإشراف على المشروع لكن رسوم مركز كامل العقد والخدمات الإدارية. القوات الجوية ازدادت خلال السنة الماضية إلى حوالي 3%.

المصدر: التدقيق 08-005 المفتش العام، قوارق في الخدمات والرسوم لإدارة عقود إعادة إعمار العراق، كانون الثاني/يناير 2008.

بالنسبة للائحة التقارير المنشورة من قبل وكالات الإشراف الأخرى، أنظر القسم 4 من هذا التقرير.

نشاطات الإدارة والتنسيق

لقد حددت تدقيقات مكتب المفتش العام والوكالات الأخرى غياب تنسيق النشاطات في إدارة مشاريع إعادة الإعمار في العراق.

التخطيط الإستراتيجي

أصدر مكتب المحاسبة الحكومية تدقيقاً خلال ربع السنة هذا حول القدرة المدنية على إدارة عمليات تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار. وجد مكتب المحاسبة الحكومية أن مكتب مُنسق إعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار يقوم بتطوير إطار العمل التخطيطي والتنسيقي لعمليات إعادة الإعمار. فوفقاً للتقرير، تعمل وزارة الخارجية على تطوير ثلاث فرق مدنية قادرة على الاستجابة بسرعة للأزمات الدولية؛ غير أن التفاصيل الأساسية لطريقة إنشاء هذه الوحدات والحفاظ عليها تبقى دون حل⁽²⁰³⁾.

فرق إعادة إعمار المحافظات

لم تجد تدقيقات مكتب المفتش العام حول برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)، في تشرين الأول/أكتوبر 2006، وتموز/يوليو 2007 وتشرين الأول/أكتوبر 2007، أي خطة

إستراتيجية مُنسّقة لنشاطات فِرَق إعادة إعمار المحافظات. صحيح أن التدقيقات لاحظت بعض التقدم لدى بعض الفِرَق، إلا أنها أَلقت الأضواء على الحاجة الماسة إلى تحديد الاحتياجات من الموارد لكل محافظة وإلى تعيين موظفين مدربين بصورة ملائمة لمعالجة هذه الاحتياجات.

خلال ربع السنة هذا، ذكرت السفارة "أن مجموعة التوجيه المشتركة لفِرَق إعادة إعمار المحافظات التي تشكلت مؤخراً في بغداد سوف تقدم إرشاداً توجيهياً إستراتيجياً في الوقت المناسب يكون أكثر وأكثر تفاعلاً بالنسبة لفِرَق إعادة إعمار المحافظات/فرقة إعادة إعمار المحافظات المرافقة/فرق دعم المحافظات (PRTs/ePRTs/PSTs)⁽²⁰⁴⁾. وقد تم تشكيل المجموعة لتأمين الإشراف على تطوير إستراتيجية مشتركة لفِرَق إعادة الإعمار. علاوة على ذلك، فقد قامت خلية التخطيط/التقييم، بالتنسيق مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وفِرَق إعادة إعمار المحافظات ومنظمات البعثة الأخرى، بتطوير كُتَيْب تقييم مع مجموعة من أساليب التقييم ومقاييس الأداء الخاصة بفِرَق إعادة إعمار المحافظات، التي ترتبط بخطة الحملة المشتركة وبخطة البعثة الإستراتيجية، كما ذكرت ذلك السفارة⁽²⁰⁵⁾. لمزيد من المعلومات، أنظر مناقشة فِرَق إعادة إعمار المحافظات في مكان لاحق في هذا القسم.

الإشراف على الإنشاءات

أصدر مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا تدقيقاً عن شركة بارسونز وعن أشغال مقاوليها من الباطن في أشغال الإنشاء والإصلاح لمرافق قاعدة تاجي العسكرية وتجديد مركز التجنيد في بغداد. وجد التدقيق أن الأشغال كانت منجزة على العموم وحازت على رضى الحكومة، لكنه أبدى الملاحظات التالية:⁽²⁰⁶⁾

- كانت هناك قيود هامة بوجه المنافسة الكاملة والمفتوحة في منح العقود من الباطن التي شملت حوالي 75% من كلفة إعادة الإعمار.
- خلال وقت الإنشاء، كانت عند بارسونز نقاط ضعف في نظام فوترة العقود الذي زاد من مخاطر الفوترة الخاطئة. نقاط الضعف هذه تمّ تصحيحها منذ ذلك الحين.
- على الرغم من أن أشغال الإعمار قد أنجزت، فإن أمر المهمة يبقى مفتوحاً بسبب التعارض في الجردات.

لقد أبدى مكتب المفتش العام عدة ملاحظات حول المشاريع الإنشائية الكبرى في العراق. بالنسبة لملخص عن تدقيقات مكتب المفتش العام التي صدرت خلال ربع السنة هذا، أنظر القسم 3 من هذا التقرير.

نقل الأصول

لقد تباطأ تسليم المشاريع المنجزة الممولة من الولايات المتحدة إلى السلطات العراقية المناسبة بسبب غياب عملية نقل للأصول محددة بوضوح. لقد عيّنت منتجات مكتب المفتش العام السابقة نقاط ضعف في نقل المشاريع المنجزة من جانب كل من الوكالات الأميركية والحكومة العراقية. المجلس الأعلى العراقي للتدقيق (BSA) أعرب أيضاً مؤخراً عن هواجس حول نقل المشاريع المنجزة.

عملية النقل الرسمية للأصول هامة لأن الحكومة العراقية بحاجة إلى تخطيط وتمويل البنية التحتية واستدامة المشاريع المنجزة في أرجاء البلاد. وهذا يتطلب معرفة شاملة من قبل كافة الوزارات المعنية بخصوص الأصول التي يتم نقلها إلى سيطرة الحكومة العراقية.

نقل المشاريع على مستوى المحافظات

سنة 2006، أنشأت السفارة عملية يجري بموجبها نقل الأصول بالتعاون مع وزارة المالية العراقية، وكانت ناجحة في البداية في نقل المشاريع. لكن، ولأسباب مجهولة، أوقفت الحكومة العراقية عمليات النقل على المستوى الوطني في تموز/يوليو 2006. ففي غياب عملية نقل وطنية شاملة للأصول، أصبحت الوكالات الأميركية تتقل المشاريع على مستوى المحافظات، وذلك مباشرة إلى الموظفين الرسميين المحليين في الوزارات، أو مباشرة إلى الرسميين في الحكومة الوطنية.

مثلاً، 92.4% من مشاريع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) التي نقلت إلى السلطات العراقية حصلت على المستوى المحلي. علاوة على ذلك،

لم يتم أي نقل للمشاريع إلى السلطات الوطنية خلال ربعي السنة الأخيرين. وقد ذكرت القيادة الأمنية التحديات التي تواجه نقل هذه الأصول⁽²⁰⁷⁾.

- رفض بعض رسميي الحكومة العراقية التوقيع على مستندات النقل لأنهم لا يملكون صلاحية التوقيع أو لأنهم غير مُطلعين بما فيه الكفاية على هذه المشاريع.
- الغياب الظاهر لوظيفة مركزية مسؤولة عن تسلّم نقل المرافق ضمن أي منشأة للجيش العراقي، وهذا ما جعل من تحديد من هي وحدات الجيش العراقي الملائمة للتوقيع على استلام المرافق "تحدياً جدياً".

يبين الجدول 2-22 عدد المشاريع التي نقلتها القيادة الأمنية الانتقالية إلى السيطرة العراقية.

الجدول 2-22

عدد المشاريع التي نقلتها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) إلى السيطرة العراقية.

السنة	ربع السنة الحالي	روزنامة ربع من المنصرم	آخر سنوية تاريخه	المجموع
	405	34	542	1.179
	0	0	2	97

المصدر: استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 18 كانون الثاني/يناير 2008.

فرقة منطقة الخليج نقلت أيضاً معظم مشاريعها إلى الرسميين العراقيين على المستوى المحلي. الجدول 2-23 يُظهر أنه من أصل 3429 مشروع نقلتها فرقة منطقة الخليج إلى السلطات العراقية، تم تسليم 77.3% منها إلى الرسميين المحليين و 22.7% إلى السلطات الوطنية. لكن، خلال آخر ربع السنة، تم نقل 41 مشروع فقط إلى الرسميين المحليين ولم يجر نقل أية مشاريع إلى السلطات الوطنية⁽²⁰⁸⁾. توصلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بنجاح إلى عقد اتفاقية مع وزارة الاتصالات العراقية بخصوص نقل مشاريعها المتعلقة بالاتصالات لكنها لم تنجح في عقد اتفاقات مماثلة مع الوزارات العراقية الأخرى⁽²⁰⁹⁾.

الجدول 2-23

عدد المشاريع التي نقلتها فرقة منطقة الخليج (GRD) إلى السيطرة العراقية.

السنة	ربع السنة لحالي	آخر روزنامة ربع من المنصرم	آخر سنوي تاريخه	المجموع
-------	-----------------	----------------------------	-----------------	---------

41	158	521	2.649	المستوى المحلي
0	48	237	780	المستوى الوطني

المصدر: استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

وقد أثار الرسميون العراقيون أيضاً الهواجس حول نقل المشاريع المنجزة. خلال ربع السنة هذا، نشر المجلس الأعلى للتدقيق (BSA) تقريراً حول نقل الأصول الأميركية إلى الوزارات العراقية. فوفقاً لهذا التقرير، راجع المجلس حوالي 17,000 مشروع مُمول من الولايات المتحدة بقيمة إجمالية مقدرة بـ 13 مليار دولار. هذه هي النتائج التي تم التوصل إليها مترجمة عن النص العربي الأصلي:⁽²¹⁰⁾

- الهيئات المستفيدة أكدت وجود المشاريع، لكن، ليس لديها أية معلومات أو مستندات حول كلفة المشاريع، وإجمالي المدفوعات، وإجراءات التعاقد، أو طريقة تنفيذ المشاريع.
- أكدت بعض الهيئات المستفيدة أنه ليس لديها سجلات عن ملكية المشاريع وليس لديها معلومات حول الهيئات التي باشرت بطلب كل مشروع. وأكدت أيضاً أن هذه المشاريع ليست مدرجة في سجلاتها المالية أو المحاسبية.
- لم تُبلِّغ الوزارات المعنية ووزارة التخطيط عن المشاريع المنفذة

أبلغ المفتش العام سابقاً عن التحديات التي تواجه نقل الأصول إلى الوزارات العراقية. يقدم الجدول 2-24 ملخصاً عن النتائج التي توصل إليها التدقيق. يُخطِّط مكتب المفتش العام لإجراء مراجعة لعملية نقل الأصول في ربع السنة القادم.

ذكر مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) أنه صاغ مسودة اتفاقية ثنائية بين الحكومة الأميركية والحكومة العراقية بشأن نقل الأصول الرأسمالية. وقد أرسلت مسودة الاتفاقية إلى الحكومة العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، لكن لم يجرِ تبنيها حتى الآن⁽²¹¹⁾.

نشاطات مكافحة الفساد

نشر المفتش العام عدة تقارير حول التنسيق بين الحكومة العراقية والوكالات الأميركية لتطوير حملة قوية لمكافحة الفساد في العراق. يُلخص الجدول 2-25 النقاط الأساسية لهذه التقارير.

خلال ربع السنة هذا، وجدت مراجعة جديدة للمفتش العام حصول تقدم في التخطيط والتنسيق لنشاطات مكافحة الفساد التي تقودها الولايات المتحدة. لاحظ التقرير أن السفير الأميركي قد وجّه الأعمال لتحسين الإشراف على برامج مكافحة الفساد وتنسيقها، وطالب بأن يرفع موظف رسمي كبير تقاريره مباشرة إلى نائب رئيس البعثة وإلى إعادة تنظيم موظفي مقاومة الفساد الأساسيين.

علاوة على ذلك، أدركت السفارة الأميركية الحاجة إلى تصميم وتطبيق إستراتيجية لمكافحة الفساد تكون شاملة ومتكاملة لمساعدة العراقيين في مكافحة الفساد بصورة أفضل. في 7 كانون الأول/ديسمبر 2007، طالب السفير بمزيد من الدعم بغية تنسيق أفضل لكافة سياسات وبرامج مكافحة الفساد في العراق⁽²¹²⁾.

نشاطات تنمية القدرات

لاحظ التدقيق رقم 06-045 لمكتب المفتش العام غياب برنامج أميركي متكامل لتنمية القدرات يشمل أدوار وأهداف مُحدّدة. صحيح أن الوكالات الفردية قامت بنشاطات لبناء القدرات لكن "لم يكن هناك أي مكتب أو فرد مسؤول بوضوح عن الجهد الأميركي العام في تنمية القدرات"⁽²¹³⁾.

نشر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) تدقيقاً في تشرين الأول/أكتوبر 2007 كرّر فيه النتائج التي توصل إليها مكتب المفتش العام حول البرنامج الأميركي لتنمية القدرات. وجد تقرير مكتب المحاسبة الحكومية "أن الجهود الأميركية تفتقر إلى إستراتيجية إجمالية، وأن لا وجود لوكالة قائدة تؤمن التوجيه الشامل، وأن الأولويات الأميركية كانت تتعرض لتغيّرات عديدة"⁽²¹⁴⁾.

لمزيد من المعلومات عن التدقيقات حول هذه المواضيع، أنظر موضوع "تنمية القدرات"
لاحقاً في هذا القسم.

النتائج التي توصل إليها تدقيق مكتب المفتش العام حول تخطيط وتنسيق نشاطات نقل الأصول

التدقيق	ملخص النتائج
التدقيق رقم 07-004 للمفتش العام، "نقل المشاريع الرأسمالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية". 2007/7/25	مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (الذي أصبح الآن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)) وشركاؤه التنفيذيون - الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الأمنية المؤقتة المتعددة الجنسيات في العراق، وفرقة منطقة الخليج عملت بكثير من الجهد لإقامة عملية نقل الأصول الرأسمالية لكنها وجدت نفسها في وضع حرج بسبب تردد الحكومة العراقية في قبول مسؤولية وملكية المشاريع. كانت الوكالات في البداية ناجحة في نقل المشاريع: بين 23 نيسان/إبريل و 30 حزيران/يونيو 2006، نقلت القيادة الأمنية وفرقة منطقة الخليج 435 مشروعاً منجراً وممولاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية عبر وزارة المالية. تغيرت الظروف في أيار/مايو 2006 حسب مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (الآن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)) عندما عين وزير جديد للمالية أوقف عملياً النقل على المستوى الوطني في تموز/يوليو 2006. في وقت نشر التدقيق، كانت (IRMO) (الآن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)) وشركاؤها التنفيذيون الأميركيون بصدد تطوير بدائل لتحقيق هدف نقل الأصول الرأسمالية إلى الحكومة العراقية.
التدقيق رقم 06-007 للمفتش العام، "إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لعملية نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية"، 2006/4/29	لا الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ولا إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) السابق قد وضعا الشروط لإطلاع وزارة المالية ووزارة التخطيط على المشاريع المنجزة. سياسات الوكالة الأميركية لم تشترط مسألة الإشعار وتقديم المعلومات الكافية إلى الوزارات العراقية المناسبة لتمكينها من وضع مخطط مناسب طويل الأمد على نطاق البلاد لأجل تكامل واستدامة أصول المشاريع الإنشائية. التوجيه الرئاسي رقم 36 للأمن القومي يعطي السفير الأميركي سلطة حول كيفية التوجيه لتسليم المشاريع المنجزة؛ يجري في الوقت الحاضر وضع هذه العملية موضع التنفيذ (بتاريخ نيسان/إبريل 2006).
التدقيق الرقم 06-006 للمفتش العام، "إدارة القيادة الأمنية المؤقتة المتعددة الجنسيات في العراق لنقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية"، 2006/4/26	طوّرت القيادة الأمنية المؤقتة المتعددة الجنسيات في العراق عملية ممتازة لنقل الأصول المتعلقة بالدفاع إلى وزارة الدفاع، لكن غياب القدرات في وزارة الداخلية حال دون نقل الأصول المتعلقة بالشرطة. طورت القيادة الأمنية المؤقتة المتعددة الجنسيات في العراق، في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، جدولاً زمنياً لتنظيم تخطيط البنية التحتية الوطنية وفي المحافظات للمشاريع؛ لكن العملية المعقدة ساهمت في العجز عن تلبية المعالم التنظيمية. تفاصيل التخطيط للتشغيل والصيانة ولاستدامة أصول المشاريع قد خلق مخاطر عالية جداً بوجه انتقال المسؤوليات من الحكومة الأميركية إلى الحكومة العراقية في الوقت المناسب.

الجدول 2-25

النتائج التي توصل إليها تدقيق مكتب المفتش العام بخصوص تخطيط وتنسيق نشاطات مقاومة الفساد

التدقيق	ملخص النتائج
التدقيق رقم 07-007 للمفتش العام، "وضعية جهود الحكومة الأميركية لمكافحة الفساد في العراق"، 2007/6/24	غياب مدير للبرنامج يملك السلطة والدعم لتأمين القيادة والتنسيق الضروريين للجهود الإجمالية لمكافحة الفساد حال دون تطبيق برنامج متماسك لمكافحة الفساد.
	ليس هناك خطة شاملة ومتكاملة مع مقاييس تربط البرامج التي تقوم بها عدة منظمات مع الإستراتيجية عامة للبعثة الأميركية في العراق، أو توفر الخط القاعدي لقياس التقدم الحاصل.
	أن غياب الإستراتيجية الإجمالية يجعل من الصعب تقييم مدى مناسبة التمويل لتلبية الهدف النهائي المطلوب.
التدقيق رقم 06-021، للمفتش العام "مسح مشترك للسفارة الأميركية والبرنامج العراقي لمقاومة الفساد"، 2006/7/28	كان إجمالي التمويل لنشاطات مكافحة الفساد الجارية والمخططة لغاية 15 حزيران/يونيو 2006، حوالي 65 مليون دولار، أي أقل من نسبة 0,003% من مجموع تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) آنذاك.
	في أواخر حزيران/يونيو 2005، أعادت السفارة والعراق تشكيل مجموعة عمل مكافحة الفساد وفي كانون الأول/ديسمبر 2005، نشرت خطتها الإستراتيجية لمكافحة الفساد.
	على الرغم من الخطة الإستراتيجية والجهود الأخرى، لم يكن هناك أي مكتب معين يتمتع بالسلطة أو المسؤولية للإشراف على وتنسيق جهود مكافحة الفساد.

القسم 2 فرق إعادة إعمار المحافظات



فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)

أنشأت وزارة الخارجية برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 لأجل إقامة قيادة لامركزية للجهود الأميركية لإعادة الإعمار وبناء القدرات. تستمد فرق إعادة إعمار المحافظات الخبرة من عدة وكالات أميركية للتركيز على بناء القدرات في الحكومات المحلية في العراق. من أصل الفرق الأصلية العشر الأولى في العراق، هناك ثلاث فرق بقيادة شركاء الائتلاف. وهناك أيضاً سبع من فرق دعم المحافظات (PSTs) في العراق. فرق دعم المحافظات هذه تترافق في أماكن وجود فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)، وتساfer إلى المحافظات لإشراك الرسميين المحليين في العمل وللقيام بنشاطات بناء القدرات.

في كانون الثاني/يناير 2007، وبالتنسيق مع زيادة القوات العسكرية، أضافت الولايات المتحدة 15 فرقة من فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) إضافية إلى الفرق العشر المتواجدة في العراق. المهمة الأولية لهذه الفرق الخمسة عشرة المرافقة المسماة (ePRTs) تختلف عن المهمة الأصلية للفرق العشر الأولى في عدد من الطرق. فالفرق المرافقة (ePRTs) مندمجة مع

فريق اللواء العسكري المقاتل (BCT). وهي نشطة بالدرجة الأولى في برامج تهدف إلى كسب ولاء السكان المحليين.

يُظهر الشكل 2-23 خريطة تواجد فِرَقْ إعادة إعمار المحافظات (PRTs) والفِرَقْ المرافقة (ePRTs) وفِرَقْ دعم إعادة إعمار المحافظات في العراق.

آثار تواجد فِرَقْ إعادة إعمار المحافظات

بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2007، كان هناك 25 فرقة إعادة إعمار إقليمية تعمل في العراق، منها 10 تعمل على المستوى المحلي، و 15 من الفرق المرافقة (ePRTs) التي تعمل ضمن الألوية العسكرية المقاتلة (BCTs) الأميركية في أرجاء العراق. الفرق المرافقة (ePRTs) مُركزة في محافظات الأنبار، وديالى، وبغداد، والواسط⁽²¹⁵⁾. وهي تسهّل الدعم للعناصر المعتدلة التي تسعى إلى طرق سلمية تحاول من خلالها حل الخلافات السياسية²¹⁶.

جميع فِرَقْ إعمار المحافظات (PRT) الـ 25 لديها مجموعة من العاملين المدنيين والعسكريين ومن موظفي المقاولين لدى وزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الزراعة، وفرقة منطقة الخليج، وقوات الائتلاف العسكرية، والسفارة الأميركية. هذه الفِرَقْ تخدم كترابط ما بين الولايات المتحدة وشركاء الائتلاف وبين حكومات المحافظات والمحلية في أرجاء العراق.

تمويل فِرَقْ إعادة إعمار المحافظات

لأجل دعم توسيع البرنامج، تم تخصيص 475 مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد (ESF) إلى برنامج فرق إعمار المحافظات (PRT) / اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) للسنة المالية 2007. كان هذا عبارة عن زيادة حوالي 51% بالمقارنة مع الـ 315 مليون دولار التي حُصّصت في السنة المالية 2006. إضافة إلى التمويل التشغيلي، دعم برنامج آخِران لصندوق دعم الاقتصاد، برنامج الحكم المحلي (LGP) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية،

فِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ (PRTs)

وصندوق الاستجابة السريعة (QRF) نشاطات فِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ مباشرة. للاطلاع على وضعية تمويل فِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ، أنظر الجدول 2-26.

الوظائف الجوهرية لفِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ

تعتمد إستراتيجية إعادة الإعمار الأميركية على قدرة فِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ في تأمين التوازن بين القدرات الدبلوماسية والعسكرية والتنمية لتعزيز جهود الحكومات المحلية ولحفز التنمية الاقتصادية. الهدف النهائي لبرنامج فِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ هو بناء قدرات الحكومات المحلية لتأمين حاجات السكان.

الشكل 2-23

برنامج فِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ الْعِرَاقِيَّةِ

المصدر: التدقيق 07-015 المفتش العام، "مراجعة فعالية برنامج فِرَقَ إِعَادَةِ إِعْمَارِ الْمَحَافِظَاتِ الْعِرَاقِيَّةِ" (تشرين الأول/أكتوبر 2007).



ملاحظة: المواقع تقريبية

تشمل أهداف الفِرَق تحقيق الحكم الفعال، وإقامة حكم القانون، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية، وتحقيق المصالحة السياسية. تحقيق هذه الأهداف خطوة أساسية باتجاه إرساء مستوى من الاستقرار في المنطقة التي تغطيها كل فرقة بحيث يستطيع العسكريون الأميركيون نقل المسؤولية الأمنية إلى الحكومة العراقية.

عين تدقيق لمكتب المفتش العام صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2007 حول فِرَق إعادة إعمار المحافظات خمس وظائف جوهرية محدّدة ومقاييس أداء هذه اللفرق في العراق:

- حكم القانون
- التنمية الاقتصادية

فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)

- نظام الحكم
- إعادة الإعمار
- المصالحة السياسية

الجدول 2-26

برامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) الأميركية (بملايين الدولارات)

فئة التمويل	تمويل تكميلي أقر للسنة المالية 2006	تمويل تكميلي أقر للسنة المالية 2007	المجموع
التمويلات من صندوق دعم الاقتصاد			
مشاريع فرق إعادة إعمار المحافظات/اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRT/PRDC)	\$315	\$475	\$790
برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT) للحكم المحلي	155	90	245
صندوق الاستجابة السريعة	125	125	125
مجموع تمويل صندوق دعم الاقتصاد	\$470	\$690	\$1.160
التمويل التشغيلي	¹ \$230	\$414	\$644
المجموع الإجمالي	\$700	\$1.104	\$1.804

المصدر: وزارة الخارجية، ورد في التدقيق 07-015 للمفتش العام، "مراجعة فعالية برنامج فرق إعادة إعمار المحافظات العراقية،" 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

ملاحظات:

¹ أكل الأموال التشغيلية للسنة المالية 2006 لم تلتزم أو تنفق في السنة المالية 2006؛ بل تم نقل هذه المبالغ إلى السنة المالية 2007.

حكم القانون

تعمل فرق إعادة إعمار المحافظات مع الرسميين المحليين لزيادة ثقة المجتمعات المحلية بحكم القانون. خلال ربع السنة هذا، يواصل قادة الفرق وصف الظروف الأمنية في العديد من البلدات والمدن على أنها "غير متساوية من جميع النواحي". الوضع الأمني غير المتساوي يؤثر على إقامة حكم القانون في المحافظات⁽²¹⁷⁾. يقول قادة فرق إعادة إعمار المحافظات إنهم عندما يسافرون للاجتماع خارج قاعدة عمليات فرق إعادة إعمار المحافظات المرافقة (ePRT)، يستمرون في استخدام القوافل المدرعة بالكامل. لكن قادة الفرقة في صلاح الدين لاحظوا أن السلطات بإمكانها العمل بمستوى لا بأس به من السهولة مع حد أدنى من الأمن في بعض البلدان وأن بقي السفر والنشاطات اللازمة لأداء وظائف حكم القانون في عدد صغير من البلدات أصعب بكثير⁽²¹⁸⁾.

خلال ربع السنة هذا، دعمت فِرَقَ إعادة إعمار المحافظات برامج حكم القانون، بما في ذلك:

- توزيع الكمبيوترات المحولة على القضاة في كل واحدة من محافظات الجنوب الأوسط.
- إقامة برنامج المشرفين على شكاوى المواطنين للموقوفين في الاحمودية⁽²¹⁹⁾.

التنمية الاقتصادية

صندوقاً دعم الاقتصاد (ESF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) هما المصدران الرئيسيان للتمويل الأميركي لبرامج التنمية الاقتصادية على مستوى فِرَقَ إعادة إعمار المحافظات. غير أن برنامج هذه الفِرَقَ لا يهدف إلى الحلول مكان وكالات التنمية الأكثر (رسوخاً). إذا اشتغلت فِرَقَ إعادة إعمار المحافظات كما هو مقصود منها، سوف يعتبر هذا البرنامج على أنه تحول من برامج تثبيت الاستقرار والتنمية إلى برامج للتنمية على المدى الأطول.

الآلية الأخرى لتحفيز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي هي صندوق الاستجابة السريعة (QRF). الغاية من هذا الصندوق أن يكون مصدر تمويل على شاكلة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لتنفيذ مشاريع عليه القيمة وسريعة النتائج. لدى صندوق الاستجابة السريعة، حسب وزارة الخارجية، أربعة وسائل للتسليم:⁽²²⁰⁾

- المشتريات الصغيرة جداً: لغاية 25 000 دولار
- الهبات الصغيرة (التي تقدمها فِرَقَ إعادة إعمار المحافظات وتوافق عليها الوكالات المتعددة لدى السفارة الأميركية، وتُنَفَّذها فِرَقَ إعادة إعمار المحافظات (PRT)): لغاية 50,000 دولار
- الهبات الكبيرة (التي تقدمها فِرَقَ إعادة إعمار المحافظات، وتوافق الوكالات المتعددة عليها السفارة الأميركية ومكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية (NEA) في واشنطن، العاصمة، ويُنفَّذها شريك للوكالة الأميركية للتنمية الدولية): لغاية 200,000 دولار
- المشتريات المباشرة: لغاية 200,000 دولار.

فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)

لا يزال استخدام الهبات الصغيرة جداً لصندوق الاستجابة السريعة قيد الدرس. سوف تستخدم هذه الأداة من قبل الفرق لدعم مشاريع الأعمال الصغيرة بحيث توفر هبات لغاية 5000 دولار دون موافقة السفارة الأميركية.

نظام الحكم

يشرف ممثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في فرق إعادة إعمار المحافظات على برنامج الحكم المحلي (LGP). يعمل معظم موظفي البرنامج هذا على الموقع مع الفرق على مسائل تتعلق بنظام الحكم، والمالية العامة، وتخطيط المدن. ويساعد المستشارون المقيمون مع الفرق في تسليم برامجها الوطنية عبر تنفيذ الموازنة، وتعيين إستراتيجيات تنمية المحافظات، من بين أشياء أخرى⁽²²¹⁾.

خلال ربع السنة هذا، طور موظفو الفرق كُتَيْباً أسموه الكُتَيْب الميداني لحكومات المقاطعات في الجمهورية العراقية. يهدف الكُتَيْب إلى مساعدة المواطنين العراقيين، والرسميين العسكريين في الائتلاف وغيرهم الذين يقومون بدعم إعادة إعمار العراق لكسب فهم أفضل لكيفية عمل الحكومات.

إضافة إلى ذلك، لاحظت فرق إعادة إعمار المحافظات هذه الإنجازات⁽²²²⁾:

- التقدم الحاصل في إعادة إقامة الحكومات المحلية حيثما تدعو الحاجة. بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2007، ساعدت الفرق في إقامة أو إعادة بناء 16 مجلس محافظة، و 96 مجلس مقاطعة، و 195 مجلس مدينة أو مقاطعة فرعية، و 437 مجلس أحياء، وكذلك في إجراء انتخابات للحكام، ورؤساء البلديات، والمجالس المحلية.
- حكومات قائمة أكثر قدرة. درّب البرنامج 2000 عضو، و 28 حاكماً، و 42 نائب حاكم، و 420 مديراً عاماً وموظفين أساسيين في 380 وزارة ودائرة عراقية لزيادة قدرات إدارة وتنفيذ الموازنات بطريقة شفافة ومستدامة.

- شفافية مُحسنة. ساعدت فرقة نينوى، مثلاً، الحكومة الإقليمية في تنفيذ الـ 241 مليون دولار من أموال تحسين إعادة الإعمار والبنية التحتية في العراق.

إعادة الإعمار

بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، كانت قد أُنجزت مشاريع للجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) تزيد قيمتها عن 220 مليون دولار في بغداد، منذ سنة 2005. حوالي 80% من المشاريع في بغداد تهدف إلى تحسين خدمات المياه البلدية وإعادة الإعمار وتحويل/إصلاح المدارس. تشمل هذه المشاريع الخطوط الجديدة للمجاري الصحية، وإصلاح محطات معالجة المياه وإنشاء مدارس ابتدائية جديدة²²³.

تلعب فرق إعادة إعمار المحافظات دوراً تنسيقياً بين فرقة منطقة الخليج والرسميين العراقيين المحليين الذين يشكلون اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) في كل محافظة. فاللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) التي يُشغلها الرسميون العراقيون ويؤدي لها النصح أعضاء فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)، تساعد الحكومات المحلية في تحقيق الأهداف الأساسية لإعادة الإعمار. مسؤولو اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) المحليون والإقليميون العراقيون الذين تساعدهم فرق PRT، ينتقون ويحددون أولويات المشاريع والتي تتم الموافقة عليها لاحقاً على المستوى الوطني. تُسهل فرقة منطقة الخليج (GRD) الطلبات لمشاريع اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC) لدى مصادر التمويل الأميركية. للاطلاع على وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد المستخدمة لمشاريع اللجنة الإقليمية، أنظر مناقشة صندوق دعم الاقتصاد في القسم 2-أ من هذا التقرير.

كمثال على ذلك، ركزت اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية لبغداد، خلال ربع السنة هذا، على تحسين الخدمات الأساسية (فمنحت 42 مشروع إنشائي). تشمل المشاريع الكبرى للجنة بغداد تجديد شبكة مياه مدينة بغداد وإنشاء المدارس (تم بناء مدرسة المنامة الابتدائية لقاء مبلغ 796,000 دولار). هناك أيضاً مشاريع للجنة الإقليمية لإعادة الإعمار/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) قيد التنفيذ في محافظات العراق الأخرى.

فِرَق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)

يُظهر الجدول 2-27 المشاريع الكبرى للجنة الإقليمية لإعادة الإعمار/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) في أرجاء العراق. فكما يُظهر الجدول، تستهدف أكبر هذه المشاريع احتياجات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والعناية الصحية.

الجدول 2-27

مشاريع اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار/فرق إعادة إعمار المحافظات (PRDC/PRT) الأعلى كلفة إجمالية حسب المحافظات (بملايين الدولارات)

المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية
تأمين وتركيب خط كهربائي مغذي 132 كيلو فولت، المرحلة 1	البصرة	\$16,0
مستشفى المصيب للتوليد	بابل	\$8.9
مطمر النفايات في بعقوبة	ديالى	\$8.2
مستشفى الجراحة في ميسان، المرحلة 1	ميسان	\$6.5
تجديد مستشفى حديثة العام	الأنبار	\$5.2
الخطة الرئيسية لكركوك	نميم	\$5.2
محطة سومر الفرعية 11/33 وخط التغذية تحت الأرض 33 كيلو فولت	نينوى	\$4.2
إعادة إعمار جسر ظراوه (فيضان)	إربيل	\$4.1
شبكة السراي الكهربائية	القادسية	\$4.1
إعادة تأهيل شبكات المياه	كربلاء	\$3.1
صيانة طرق	الواسط	\$3.1
تجهيزات لعيادات العناية الأولية بالصحة	بغداد	\$2.5
البنية التحتية لمطار النجف الدولي، المرحلة 1	النجف	\$2.3
كابيل المثنى 33 كيلو فولت تحت الأرض	المثنى	\$2.2
طريق ملتا وزرقا 100 متر	دهوك	\$1.5
تجديد وتجهيز شبكة كهرباء طوز، المرحلة 1	صلاح الدين	\$1.5
خط كهرباء الناصرية 33 كيلو فولت	ذي قار	\$1.4
إنشاء شبكة للمياه، سعيد صدق	السليمانية	\$1.2

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 8 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

المصالحة السياسية

الأثار المفيدة لجهود المصالحة المحلية تمّ الإبلاغ على نطاق واسع. في المحافظات، عززت الفِرَق (PRT) العاملة بالتعاون مع القادة العسكريين "حركة الصحوة" ومجموعات المواطنين المحليين المعنيين (CLCs). التقدم في هذه العلاقات حسّن الظروف الأمنية في بعض المحافظات المعينة.

أحد النتائج الفورية لزيادة الاستقرار كان التقدم الحاصل باتجاه إعادة الصلة بين حكومات المحافظات وسكانها⁽²²⁴⁾.



التنمية الاقتصادية

تتقدم التنمية الاقتصادية في أرجاء العراق وأن يكن ببطء. ذكر صندوق النقد الدولي (IMF) مؤخراً أنه على الرغم من التقدم الحاصل بفضل عملية الاندفاع في عدد القوات الأميركية، يواصل الوضع الأمني إعاقة استعادة العافية الاقتصادية⁽²²⁵⁾. التسليم المتواصل للخدمات الأساسية إلى المستهلكين المقيمين والتجاربيين حيوي لإعادة تنشيط الاقتصاد العراقي، وعلى هذا الأساس، أعطت الحكومة العراقية الأولوية إلى تحسين الخدمات الأساسية سنة 2008.

البرامج الأميركية لدعم التنمية الاقتصادية العراقية مُمولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق حرية العراق (IFF). بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 2008، ذكرت وزارة الخارجية أن 111,992 عراقي موظفون في هذه البرامج. دعمت هذه الصناديق جهود تعزيز طاقات العراق المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتشجيع النمو الاقتصادي عن طريق تحفيز الصناعة والزراعة والصناعات المصرفية. ودعمت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد أيضاً تنمية مشاريع الأعمال الصغيرة ومشاريع التمويل الصغيرة جداً على المستوى المحلي.

المؤشرات الاقتصادية

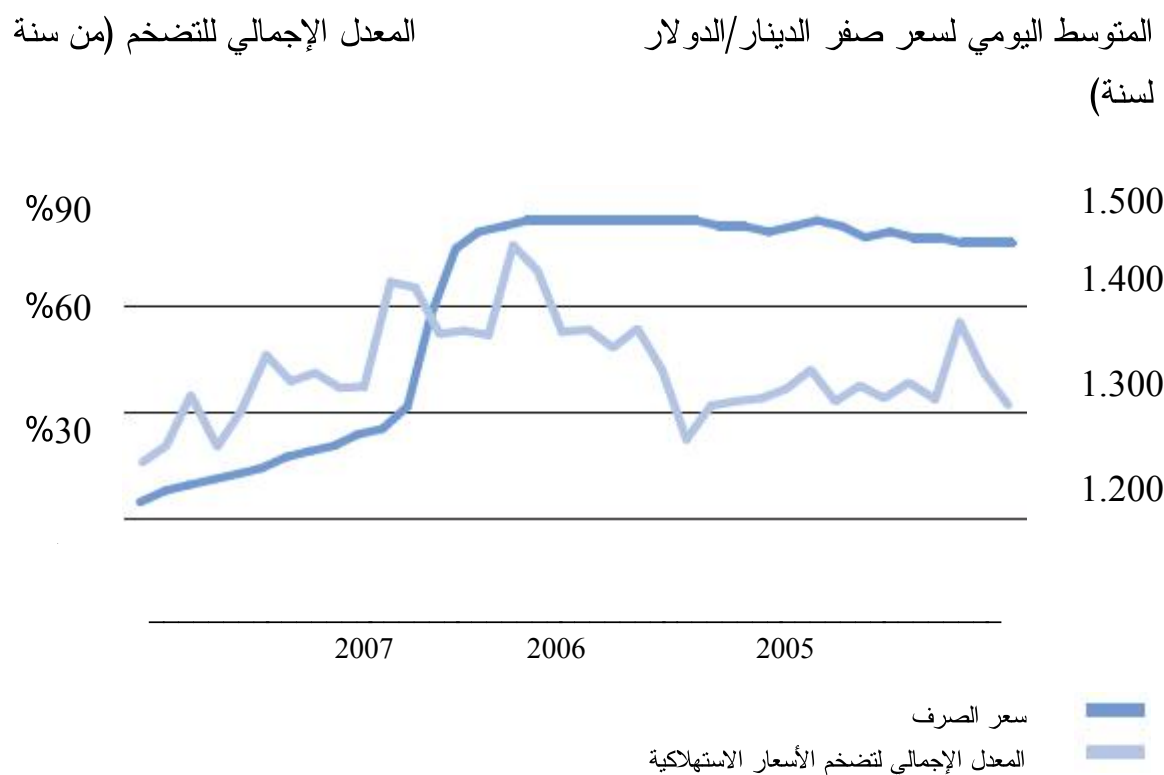
مشهد العراق المالي تلقى دفعاً خلال ربع السنة هذا بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام والرقم القياسي الذي سجله إنتاج النفط.

السيطرة النسبية على التضخم مؤشر اقتصادي واعد نتج عن الرفع الناجح لسعر صرف الدينار من قبل مصرف العراق المركزي (CBI) الذي دعمته معدلات أعلى للفوائد⁽²²⁶⁾. يُظهر الشكل 2-24 حركة سعر الصرف والتضخم من سنة لأخرى (المُقاس على أساس التغيير في مؤشر أسعار الاستهلاك) كما يقيسها البنك المركزي.

الشكل 2-24

سعر الصرف والمعدل الإجمالي للتضخم

المصدر: مصرف العراق المركزي، "المؤشرات المالية الأساسية"، (2008/1/2)



لقد تفاوتت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بشدة منذ سنة 2004، رغم أن تكاليف الوقود والكهرباء استمرت بالارتفاع بثبات. يتعقب الجدول 2-28 مسار الكلفة المتغيرة للسلع الاستهلاكية الأساسية، من كانون الأول/ديسمبر 2004 إلى حزيران/يونيو 2007.

حققت الحكومة العراقية تقدماً في إدارة دينها خلال ربع السنة هذا، فأكملت إعادة التسديد المبكر لما تبقى من دينها لصندوق النقد الدولي - 470.5 مليون دولار⁽²²⁷⁾. وافق صندوق النقد الدولي على اتفاقية ترتيبات القروض الإحتياطية (SBA) اللاحقة البالغة حوالي 744 مليون دولار لدعم برنامج العراق الاقتصادي لغاية آذار/مارس 2009⁽²²⁸⁾.

الهدف الرئيسي للاتفاقية الجديدة هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتسهيل زيادة الاستثمار في قطاع النفط، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية الأساسية التي بدأتها الحكومة العراقية بموجب الاتفاقية السابقة. تشمل الإصلاحات الضرورية⁽²²⁹⁾

- تقوية إدارة المالية العامة وإطار عمل المحاسبة في المصرف المركزي العراقي.
- إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد.
- تحقيق توزيع عادل لعائدات قطاع النفط عن طريق إقرار قانون الهيدروكربون المعلق.

سوف يزداد نمو إجمالي الناتج المحلي بفضل زيادة إنتاج وأسعار النفط. وسوف تسمح العائدات المتزايدة لاستثمارات القطاعين العام والخاص بالنمو في المناطق الأقل تفتّحاً. لقد أعلن المصرف المركزي العراقي أن أهم العوامل في ارتفاع مستوى المعيشة هي الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع الصادرات إلى 3.5 مليون برميل في اليوم (MBPD)⁽²³⁰⁾ (وهو مستوى أعلى من المتوسط الحالي أي 1941 برميل في اليوم)⁽²³¹⁾.

تظهر المؤشرات الأولية للاقتصاد العراقي أن:

- معدل البطالة هي في حدود 17% وأن البطالة المقنّعة هي 38%⁽²³²⁾. تقدر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن عدد العراقيين العاطلين عن العمل هو الآن 1.2 مليون شخص، لكن آخرين يقدرّون أنه ضعف هذا الرقم⁽²³³⁾.

- معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية (من سنة لسنة) انخفض من 34% في أيلول/سبتمبر 2007 إلى 15% في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، وهو أدنى معدل منذ أن بلغ ذروة 76% في آب/أغسطس 2006⁽²³⁴⁾. لقد أقرّ المصرف المركزي عدة زيادات في معدلات الفائدة ساعدت في السيطرة على نمو الأسعار، وأدت إلى الاستقرار الأخير للتضخم.
- بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 2008، كان سعر الصرف 1.215 دينار للدولار الواحد أي أعلى قليلاً مما كان عليه خلال ربع السنة الأخير⁽²³⁵⁾. ينوي المصرف المركزي العراقي الإبقاء على سعر الصرف الحالي وعلى اعتماد سياسة نقدية كوسيلة لتشجيع العراقيين على استخدام الدينار بدلاً من الدولار، ولزيادة الاستقرار الأساسي للتضخم⁽²³⁶⁾.

الجدول 2-28

مؤشر الأسعار الاستهلاكية (نسبة التغيير المئوية)

الايحارات	سلع وخدمات مختلفة	الأدوية والخدمات الطبية	النقل والاتصالات	الوقود والكهرباء	السلع المنزلية	الملبوسات	التبغ والمشروبات	البنود الغذائية	
ك1	90.7%	14.5%	9.7%	17.7%	11.3%	6.5-	8.9-	17.4-	2004
ك1	32.6%	32.5%	16.1%	69.7%	38.6%	14.8%	19.1%	12.8%	2005
ك1	31.5%	33.2%	22%	73.7%	262.0%	14.9%	17%	18.7%	2006
حزيران 2007	22.4%	27.4%	16.7%	31%	188.5%	8%	11.6%	0.08%	2007

المصدر: صندوق النقد الدولي: الملحق الإحصائي، آب/أغسطس 2007، ص 7.

تنمية القدرات الاقتصادية في العراق الممولة من الولايات المتحدة

تمول الولايات المتحدة برامج بناء القدرات الاقتصادية المتعلقة بالقطاعات المصرفية والمالية في العراق. خلال ربع السنة هذا، ألقى مكتب المفتش العام الأضواء على إثنين من تلك البرامج: نظام التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) والدعم الاستشاري الأميركي المقدم إلى سوق الأوراق المالية العراقية.

التحويل الإلكتروني للأموال (EFT)

لاحظ مكتب المفتش العام خلال ربع السنة الأخير أن العراق نشط أخيراً نظام التحويل الإلكتروني للأموال. تواصل الولايات المتحدة تمويل الجهود لتعزيز قدرات نقل الأموال الإلكتروني العراقية في محاولة لتعزيز النظام المصرفي العراقي. تفرض السياسة الحالية على الباعة الذين لديهم عقود تزيد قيمتها عن 50,000 دولار في منطقة بغداد بأن يتلقوا المدفوعات بواسطة التحويل الإلكتروني للأموال.

خلال ربع السنة هذا، مثلت مدفوعات التحويل الإلكتروني (EFT) حوالي 25% من إجمالي المدفوعات للعقود الممنوحة في منطقة بغداد⁽²³⁷⁾. بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان هناك 18 مصرفاً موصولاً بالنظام، و9 مصارف أخرى تستعد لإقامة هذا الاتصال. الهدف البعيد الأجل هو جعل 39 مصرفاً موصولاً على الخط المباشر خلال الأشهر الـ 18 القادمة.

سوق الأوراق المالية العراقي

يُقدّر أن عملية مكننة سوق الأوراق المالية العراقي سوف تكون جاهزة في ربع السنة الأولى من سنة 2008. معاملات الأسهم الداخلية والخارجية سوف تُجرى عبر نظام التبادل الإلكتروني الجديد⁽²³⁸⁾. أصبحت لجنة المستندات المالية العراقية قيد العمل وهي تقوم بالإشراف على سوق الأوراق المالية العراقية. كذلك، فإن القواعد والأنظمة التي تدعم المسودة الجديدة لقانون المستندات المالية العراقية جاهزة بنسبة 80% وقد ينتهي العمل بها في نهاية ربع السنة هذا. وسوف يقدم اقتراح قانون السندات العراقية على مجلس النواب خلال ربع السنة الأول من 2008.

تقوية الصناعة في قطاعات غير الطاقة

تشكل صناعة النفط حوالي 65% من إجمالي الناتج المحلي و 84% من الموازنة الوطنية⁽²³⁹⁾. غير أن الحكومة العراقية تعمل لتحسين الأثر الاقتصادي للزراعة والصناعة والصناعات المصرفية كما النقل والاتصالات. في هذا القسم، يُحدّث مكتب المفتش العام تقدم البرامج الأميركية

التي تدعم هذه التنمية. للاطلاع على مناقشة التقدم في قطاع النفط، أنظر النقاش حول موضوع الخدمات لاحقاً في هذا التقرير.

الزراعة

تساهم الزراعة بحوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي العراقي وتوظف حوالي 25% من القوة العاملة العراقية⁽²⁴⁰⁾. خلال سنة 2006، دعمت برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، برنامج إعادة الإعمار الزراعي والتنمية العراقية (ARDI) الذي أُنجز في كانون الأول/ديسمبر 2006. ويقدم برنامج إنماء للأعمال الزراعية الدعم الأميركي للحكومة العراقية في تطوير الأنظمة الزراعية على المستوى الإقليمي بغية تعزيز الأعمال الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية. برنامج "إنماء" مُمول من صندوق دعم الاقتصاد وتركز على وجه التحديد على زيادة أشجار المحاصيل، وزراعة الخضار، وصناعات تربية المواشي⁽²⁴¹⁾. علاوة على ذلك، يقدم برنامج إنماء المشاريع القصيرة الأجل السريعة الأثر لدعم نشاطات فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs).

برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية (PEG) هو جهد متابعة لبرنامج التنمية الخاص "إزدهار" الذي كان مُمولاً أصلاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والآن أصبح يمول عبر صندوق دعم الاقتصاد. ركز برنامج إزدهار على تنمية القطاع الخاص عبر تعزيز الاستثمار، وتطوير السياسة التجارية، وخدمات إدارة الأعمال وتنمية إقامة مشاريع الأعمال.

تتحول البرامج في قطاع الزراعة الممولة من الولايات المتحدة من برامج قصيرة المدى إلى برامج تنمية طويلة المدى. المستشارون الزراعيون الأميركيون هم جزء من فرق إعادة الإعمار الإقليمية العاملة في أرجاء العراق. يقوم بمساعدة مشروع زراعي في منطقة ناحية التاجي، على مسافة 17 ميل إلى الشمال الشرقي من بغداد، يقوم بمساعدة المزارعين العراقيين للشرع في زراعة محاصيلهم لأول مرة منذ أربع سنوات. ويعمل رسميو فرق إعادة إعمار المحافظات أيضاً مع المزارعين المحليين لإقامة الأسواق وإعادة بناء معامل أغذية المواشي، وإنشاء المسالخ، وزراعة المحاصيل، وتدريب الأطباء البيطريين.

التصنيع

تُشكّل الصناعة حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي العراقي⁽²⁴²⁾. خلال ربع السنة الماضي، لاحظ مكتب المفتش العام أن 175 مؤسسة تمتلكها الدولة (SOEs) أصبحت الآن شغالة، وهي لا زالت دون عدد المؤسسات الـ 240 التي كانت شغالة قبل الحرب. من بين المؤسسات الشغالة حالياً، تعمل أغليبتها بأقل من 30% من طاقتها⁽²⁴³⁾.

منذ تموز/يوليو 2007، قام فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO) بالعمل لإعادة انطلاق العمليات الصناعية الرئيسية في معامل منتقاة في العراق. يركّز فريق العمل على إعادة انطلاق العمل في المؤسسات الصناعية العامة والخاصة المعطلة حالياً عن طريق تنمية فرص الأسواق التالية:

- توجيه التعاقد لشراء أجزاء من المعدات الأميركية ومعدات الائتلاف كم المنتجات المتوفرة عراقياً.

- إعادة إحياء الطلب العراقي الداخلي والإقليمي.

- إعادة إحياء علاقات الإمدادات العالمية مع الصناعات الأميركية والدولية.

لقد خصّص لفريق العمل هذا (TF-BSO) 50 مليون دولار من صندوق حرية العراق. وبحلول ربع السنة هذا، كان فريق العمل قد أزم 37.8 مليون دولار⁽²⁴⁵⁾. منذ 25 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان 17 مصنعاً قد بدأ عمليات الإنتاج من جديد مؤمناً الوظائف لحوالي 5000 عراقي. يُقدّر فريق العمل أن 30 مصنعاً إضافياً سوف تبدأ بالإنتاج بحلول آذار/مارس 2008⁽²⁴⁶⁾. تنتج هذه المصانع الملابس والجرارات وتقوم بمختلف أنواع التجميع الميكانيكي.

يساعد فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO) أيضاً القيادة المشتركة للائتلاف في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) بأنظمتها المتعلقة بالتعاقد والمشتريات، ممكّنة إياها من توجيهه، كمعدل متوسط، أكثر من 200 مليون دولار في الشهر من نفقات وزارة الدفاع الإقليمية إلى ما لا يقل عن 5000 شركة أعمال عراقية⁽²⁴⁷⁾. يعمل فريق العمل هذا أيضاً مع العراقيين لتطوير لائحة لأولويات المشتريات كي تعمد الوزارات إلى تنفيذها.

الخطة الإستراتيجية فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO) يجري تطبيقها على مرحلتين. في المرحلة الأولى، التي أُنجزت مؤخراً، جرى تقييم حالة المؤسسات التي تمتلكها الدولة. في المرحلة الثانية، يطور فريق العمل خطط الأعمال الملائمة مع المبادرين من رجال الأعمال العراقيين.

الصناعة المصرفية

يقوم المصرف المركزي العراقي حالياً بإنشاء سوق ما بين المصارف، وقد اعتمد معدل فائدة أساسي للإقراض، وحداً أدنى من الاحتياط الإلزامي للمصارف، ويقيم يومياً مناقصة للعملات، وسوقاً للسندات الحكومية بغرض إدارة السيولة بطريقة أكثر فعالية⁽²⁴⁸⁾. هناك في العراق 22 مصرفاً خاصاً و 7 مصارف تمتلكها الدولة. تشكل البنوك التي تمتلكها الدولة 90% من إجمالي العمليات المصرفية في العراق⁽²⁴⁹⁾.

تقدم وزارة المالية الأميركية النصح المصرفي حول إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية للمصرفين الرئيسيين اللذين تمتلكهما الدولة، مصرفي الرافدين والرشيد، اللذين يحملان حوالي 70% من الأصول في القطاع المصرفي العراقي. يعمل هذان المصرفان بموجب مذكرة تفاهم (MOU) بين وزير المالية والمصرف المركزي العراقي عبر إعادة الهيكلة التي أدارها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لقد جرى تطوير خطة عمل لدعم مذكرة التفاهم التي تفوض 46 نشاطاً⁽²⁵⁰⁾. ناقش صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مستقبل المصارف الأخرى التي تمتلكها الدولة ولا سيما، المصرف الزراعي والعقاري والصناعي.

النقل والاتصالات

تطوير وإعادة تأهيل أنظمة النقل والاتصالات في العراق عناصر هامة في تقدم البلاد الاقتصادي. يشمل برنامج فرقة منطقة الخليج للنقل والاتصالات 35 مشروعاً قيد التنفيذ. تدعم أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) إنشاء الطرق والجسور في العراق⁽²⁵¹⁾.

الطيران

ارتفع عدد إقلاع وهبوط الطائرات غير العسكرية في مطارات العراق إلى 2486 رحلة في الأسبوع ما بين 6 و12 كانون الثاني/يناير 2008⁽²⁵²⁾. وتتواصل أشغال الإنشاء والتجديد في مطار البصرة الدولي (BIA) حيث تم إنجاز 6 مشاريع من أصل 11 مشروعاً. ويتوقع أن يزداد نمو الطيران المدني العراقي أيضاً بصورة كبيرة جداً عبر الرحلات الجوية التجارية من مدارج المطارات الجديدة والمجددة في إربيل، والموصل، والسليمانية، والنجف.

السكك الحديدية

ركزت المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة على زيادة طاقة خطوط سكك الحديد للجمهورية العراقية (IRR) عن طريق تزويد الأدوات وقطع الغيار وصيانة الخطوط، وتركيب نظام مراقبة القطارات القائم على الاتصالات (CBTC) وشبكة الاتصالات اللاسلكية الرقمية ذات الموجات الصغيرة (DMRCN). لاحظ مكتب المفتش العام، خلال ربع السنة الماضي، أن القضايا الأمنية لا زالت تعيق عمليات السكك الحديدية العراقية، وعلى الأخص على الطريق من الفلوجة إلى الرمادي حيث توقف عمل فرق التصليح وحركة القطارات. علاوة على ذلك، يواصل العراق دراسة مسألة النقل بالقطارات كوسيلة لنقل الوقود إلى محطات الطاقة في المناطق.

خلال ربع السنة هذا، شغل خط بغداد البصرة سير النقل التجاري لأول مرة في فترة ما بعد الحرب. هذا الخط الحديدي الهام يربط أكبر مدينتين في العراق، ويزود بغداد بوسيلة نقل برية توصلها بمرفأ أم قصر على مقربة من البصرة.

الطرق والجسور

منذ 2003، مولت جهود إعادة الإعمار الأميركية إصلاح أكثر من 1000 طريق وجسر في العراق. ذكرت فرقة منطقة الخليج في ربع السنة هذا أنها أنجزت 1047 مشروع طرق قروية، كما أن 88 مشروع من الطرق القروية الإضافية قيد التنفيذ. في الديوانية، بدأت فرقة منطقة الخليج عملية نقل الطرق الرئيسية إلى عهدة الحكومة العراقية عن طريق إرسال كتاب إلى وزير الإسكان والمواصلات للتوقيع عليه.

قبل 2007، كان صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) يمول أغلبية مشاريع الطرق والجسور في العراق. العديد من مشاريع الطرق والجسور التي يجري العمل فيها هي التي تمّ اقتراحها على المستوى المحلي عبر اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDCs) وفرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)، وهي مُموّلة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). بحلول ربع السنة هذا، كانت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد قد دعمت 686 مشروع طرق و 91 مشروع جسور، وألّزمت 90 مليون دولار للطرق و 6 ملايين دولار للجسور⁽²⁵³⁾.

الشحن والموانئ

مشروع نلسون كرين هو آخر مشروع كبير عائد لإعادة تأهيل وتجهيز ميناء أم قصر. أبلغت فرقة منطقة الخليج (GRD) أن المشروع أصبح منجزاً بنسبة 98%⁽²⁵⁴⁾.



التنمية الاقتصادية والتوظيف يتقدمان في العراق مع دعم أميركي هام لبرامج مشاريع الأعمال الصغيرة ولمشاريع التمويل الصغير جداً المحلية

الاتصالات

أصبح لدى حوالي 10 ملايين عراقي إمكانية استعمال الهاتف الخليوي. علاوة على ذلك، أصبح لدى 22 وزارة حكومية وصول إلى النطاق العريض للاتصالات اللاسلكية. ذكر مكتب المساعدة

الانتقالية للعراق (ITAO) أن صناعة الاتصالات العراقية تدخل "فترة عدم استقرار" لأن شركة أوراسكوم تلكوم المصرية أعلنت أن ائتلاف الشركات بينها وبين مُشغّل الهاتف الجوّال الكردي العراقي قد حُلّ. باعت أوراسكوم شبكتها للهاتف الجوّال في العراق إلى مجموعة زين العراقية لقاء 1.2 مليار دولار. هذا الدمج يجعل من زين أكبر مُشغّل للهاتف الجوّال في العراق مع حوالي 7 ملايين مشترك⁽²⁵⁵⁾.

لم تقبل وزارة الاتصالات حتى الآن انتقال شبكة النطاق العريض للاتصالات اللاسلكية إليها، والتي تُشكّل جزء من مشروع نظام الاتصالات العراقي، والذي أصبح منجزاً الآن⁽²⁵⁶⁾. فقد استقال وزير الاتصالات فعلاً من منصبه في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. منذ ذلك الحين، أدار الوزارة وزير بالوكالة يؤدي فقط الوظائف الإدارية الأساسية، الأمر الذي أحرّ نقل الشبكة أكثر⁽²⁵⁷⁾. وقد أعرب عدد من الشركات عن رغبتها بإدارة وتشغيل الشبكة.

القسم 2

اللاجئون المهجرون في الداخل وحقوق الإنسان



اللاجئون، الأشخاص المهجرون في الداخل وحقوق الإنسان

وجدت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أنه على الرغم من تراجع العنف ومعدل تهجير العراقيين، فإن العراق لا يزال يواجه أزمة إنسانية⁽²⁵⁸⁾. لقد تم تجهيز أكثر من 4.6 ملايين عراقي وفقاً للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR).⁽²⁵⁹⁾

أصبح أكثر من 2.2 مليون عراقي لاجئين. وهناك 2.4 مليون آخرين أصبحوا مهجرين في الداخل (IDPs)، أُجبروا على مغادرة منازلهم لكنهم لا يزالون داخل العراق، أي بزيادة 200,000 إنسان عن ربع السنة الماضي⁽²⁶⁰⁾. يُظهر الجدول 2-29 زيادة عدد العراقيين المهجرين منذ غزو سنة 2003. استجابة للعدد المتزايد من العراقيين المهجرين، أصدرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة دعوة لجمع 261 مليون دولار لتقديم الحماية والمساعدة للاجئين العراقيين، والمهجرين في الداخل، والعائدين (اللاجئين العراقيين العائدين إلى

اللاجئون، المهجرون في الداخل وحقوق الإنسان

العراق)، واللاجئين من البلدان الأخرى الذين يعيشون في العراق⁽²⁶¹⁾. لمزيد من المعلومات حول نداء المفوضية العليا، أنظر بحث الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق في القسم 2-د.

تحديث المعلومات حول اللاجئين

في الأردن وسوريا هناك أكبر عدد من اللاجئين العراقيين. تقول سوريا أنها تأوي 1.5 مليون عراقي⁽²⁶²⁾، والأردن، 500,000 - 750,000⁽²⁶³⁾. لقد وضع تدفق اللاجئين العراقيين ضغطاً قوياً على البنى التحتية واقتصادات كل من الدولتين، على الأخص في التعليم، والإسكان، والعناية الصحية. وقد طبقت سوريا والأردن مؤخراً قيوداً على منح التأشيرات للعراقيين. وشهد ربع السنة هذا أيضاً زيادة في عدد اللاجئين في إيران (من 57,000 إلى 99,000) وفي لبنان (من 40,000 إلى 50,000)⁽²⁶⁴⁾. يُظهر الشكل 2-25 عدد اللاجئين الذين يعيشون حالياً في البلدان المجاورة.

الجدول 2-29

عدد العراقيين المهجرين - اللاجئين والمهجرين في الداخل

2003 - تشرين الثاني 2007	قبل 2003
3.4 مليون	1.2 مليون

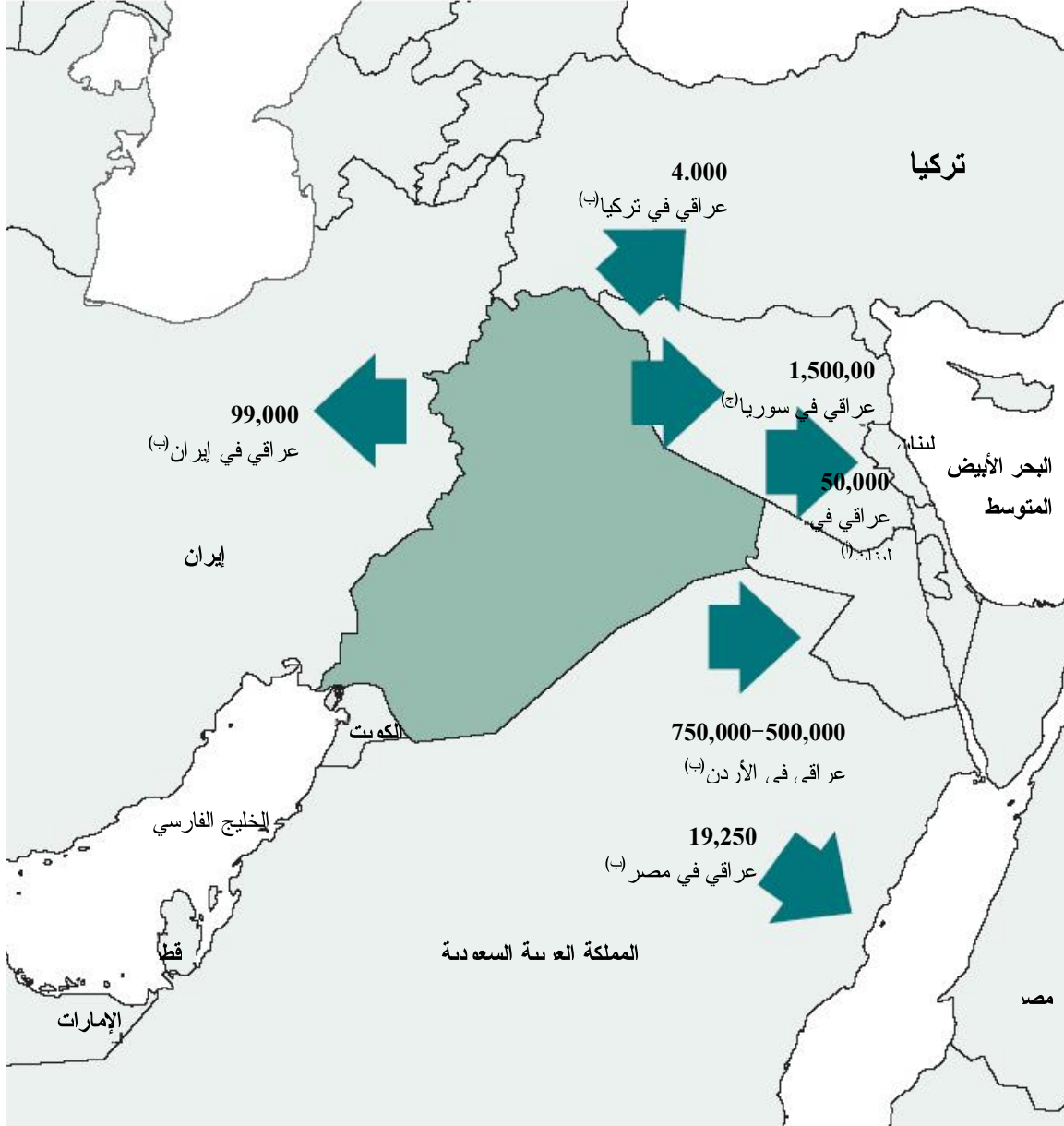
العراقيون المهجرون

المصدر: المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "العراق: المفوضية العليا تحذر بالنسبة للعودة"، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

اللاجئون، المهجرون في الداخل وحقوق الإنسان

الشكل 2-25

تحرك اللاجئين العراقيين



ملاحظات:

- أ- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "اللاجئون العراقيون: دراسات أبحاث حديثة"، 14 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- ب- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تداء عالمي 2008 - 2009"، 1 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- ج- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "العراق: المفوضية العليا تحذر بالنسبة للعودة"، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- د- وكالة الاستخبارات الأميركية، كُتِبَ الأحداث العالمية، تقدير سكان العراق: 27,499,638 بتاريخ تموز/يوليو 2007.

التغيرات في البيانات قد تُوْشِر إلى العراقيين العائدين لكنها تجمع أيضاً من عدة مصادر جديدة.

كافة الأرقام تقديرات.

العائدون وإعادة إسكان اللاجئين

أعلنت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) أنها لا تشجع اللاجئين العراقيين على العودة إلى بلدهم في هذا الوقت بسبب الافتقار الحالي إلى الاحتياجات العامة بما في ذلك مياه الشرب، والغذاء، والمأوى، والخدمات الصحية، والتعليم، وإمكانية الوصول إلى الأراضي والتوظيف⁽²⁶⁵⁾. وعلى الرغم من أن المفوضية لا تشجع العودة، ذكرت كل من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة أن بعض اللاجئين قد بدأوا العودة إلى ديارهم.

تقول التقارير حول عدد اللاجئين العراقيين في تركيا ومصر أن عددهم قد هبط بصورة كبيرة خلال ربع السنة هذا. فقد تراجع عدد اللاجئين العراقيين في تركيا إلى 4.000⁽²⁶⁷⁾ من 10,000⁽²⁶⁸⁾، وتراجع في مصر من 80,000⁽²⁶⁹⁾ إلى 20,000⁽²⁷⁰⁾. ومع هذا، لم تتمكن المفوضية حتى الآن من أن تُحدّد بدقة عدد اللاجئين الذين عادوا إلى العراق. فالتقارير حول عدد اللاجئين العائدين تقول أن هذا العدد يتراوح بين 25,000 (حسب جمعية الهلال الأحمر العراقي) و 97,000 (حسب سلطات الحدود العراقية)⁽²⁷¹⁾.

صحيح أن عودة العراقيين يمكن أن تكون نتيجة تحسن الأمن في أقاليم مثل الأنبار، غير أن اللاجئين يعودون أيضاً لعدد من الأسباب الأخرى⁽²⁷²⁾

- أنهم لا يستطيعون الحصول على العناية الصحية، والتعليم، والخدمات الأخرى في الدول الأخرى.
- أنهم يفتقرون إلى الموارد المالية للبقاء في الخارج.
- لقد فرضت البلدان المجاورة شروطاً تقييدية على التأشيرات تمنعهم من البقاء.

في 4 كانون الأول/ديسمبر 2007، أطلقت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، بالتعاون مع وزارة المهجرين والهجرة العراقية (MoDM) خطة الاستجابة السريعة. تُموّل الخطة حالياً من قِبَل الأمم المتحدة بمبلغ 11 مليون دولار. أعلنت بعثة مساعدة العراق أنها وأن كانت لا تشجع العراقيين على العودة إلى ديارهم، إلا أنها ستساعد الحكومة

اللاجئون، المهجرون في الداخل وحقوق الإنسان

العراقية في تلبية حاجات العراقيين العائدين. سوف تزود الخطة حوالي 30,000 عراقي بـ "حزمة غوث فورية"⁽²⁷³⁾.

سنة 2007، أرسلت المفوضية العليا للاجئين إحالات لـ 20,472 لاجئ عراقي إلى 16 بلداً متخطية أهدافها بـ 472 إحالة. لكن، بتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر 2007، بلغ عدد العراقيين الذين أعيد توطينهم في تلك البلدان 4575 لاجئ فقط، كما يظهر في الجدول 2-30 حسب البلدان⁽²⁷⁴⁾.

الجدول 2-30

إعادة توطين اللاجئين العراقيين حسب البلدان

البلد	عدد العراقيين الذين توطنوا
الولايات المتحدة	2,376
كندا	747
السويد	745
استراليا	456
هولندا	122
غيرها	129
المجموع	4.575

المصدر: المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "المفوضية العليا للاجئين تحقق هدف سنة 2007 لإعادة توطين اللاجئين العراقيين"، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.

ليس لدى الولايات المتحدة، وفقاً للمكتب الأميركي للسكان واللاجئين والهجرة أية حصص تحدّد من عدد العراقيين الذين يمكن إعادة توطينهم في الولايات المتحدة كلاجئين⁽²⁷⁵⁾. لكن، من أصل 10,000 حالة أحالتها المفوضية العليا إلى الولايات المتحدة، تم فقط إعادة توطين 2,376 لاجئ⁽²⁷⁶⁾. تقدّر المفوضية العليا للاجئين أن هناك ما بين 80,000 و 100,000 لاجئ عراقي في وضع دقيق يجب تأمين إعادة توطينهم. وتخطط المفوضية العليا لإحالة 25,000 لاجئ عراقي إلى إعادة التوطين سنة 2008⁽²⁷⁷⁾.

الخدمات للاجئين

في 16 كانون الأول/ديسمبر 2007، بدأت المفوضية العليا إصدار بطاقات سحب من الصراف الآلي (ATM) إلى 7000 عائلة عراقية لاجئة، وقدمت مساعدات مالية تتراوح بين 100 و200 دولار في الشهر لكل عائلة. ذكرت المفوضية العليا أنها سوف تعطي بطاقات سحب من الصراف الآلي إلى عائلات اللاجئين العراقيين الأكثر عوزاً وتعرضاً للأخطار⁽²⁷⁹⁾.

المهجرون في الداخل

في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007، كان هناك أكثر من 2.4 مليون عراقي مُهجّر داخل بلدهم. نصف هؤلاء الناس تقريباً هجروا منذ شباط/فبراير 2006 عندما حصل أول قصف كبير في سامراء⁽²⁸⁰⁾.

إتاحة الوصول الأفضل إلى مرافق التسجيل بالنسبة للمهجرين العراقيين في الداخل هو أحد الأسباب التي سمحت بالإبلاغ عن العدد الأعلى من المهجرين في الداخل وفقاً للمفوضية العليا. السبب الآخر هو الإقفال الأخير للحدود السورية بوجه اللاجئين الذي أجبر مزيداً من العراقيين على التحرك داخل البلاد. ذكرت المفوضية العليا للاجئين أيضاً أن عدداً متزايداً من العراقيين يعيشون تهجيراً ثانياً لأن 11 من أصل 18 محافظة قد وضعت قيوداً على حدودها بوجه المهجرين في الداخل. هذه القيود تُفرض لمعالجة القضايا الأمنية والاعتبارات السياسية وطاقة السكان الدائمين⁽²⁸¹⁾.

حوالي 70% من المهجرين العراقيين يذكرون بغداد كمكان وجودهم الأصلي⁽²⁸²⁾، وهم قد هُجّروا ضمن محافظة بغداد⁽²⁸³⁾.

الخدمات للعراقيين المهجرين

تقول المنظمة الدولية للهجرة أن 93% من المهجرين في الداخل المتواجدين في بغداد ينتقلون حالياً المياه من الأنابيب البلدية الأرضية، وأن 86% يتمكنون من الوصول المنتظم إلى المياه⁽²⁸⁴⁾. الجدول 2-31 يبيّن البيانات المحدثة حول ظروف المهجرين في الداخل في كل محافظة.

إتاحة وصول المهجرين في الداخل إلى نظام التوزيع العام للحصص الغذائية
الحصص الغذائية للعراقيين متوفرة فقط في المناطق التي لديها نظام توزيع عام (PDS) شغّال.
لم يسمح لبعض الأشخاص المهجرين في أقاليم العراق الشمالية والجنوبية بالتسجيل للحصول على
التوزيع العام للغذاء كما أن بعض الذين سجلوا قالوا أنهم لم يتلقوا حصصاً (إعاشات) بسبب
التأخير في تحويل/نقل بطاقات الحصص للأشخاص المهجرين في الداخل⁽²⁸⁵⁾. ذكرت الأقاليم
الشمالية أن عندها أعلى نسبة مئوية من الأشخاص المهجرين في الداخل الذين لديهم وصول
محدود أو لا وصول لديهم إلى الحصص الغذائية المخصصة للمهجرين في الداخل، جزئياً، بسبب
الظروف الأمنية على الطرق المستخدمة لنقل الغذاء⁽²⁸⁶⁾.

إمعاناً في زيادة النقص في برنامج حصص الأشخاص المهجرين في الداخل، تخطط
وزارة التجارة لخفض كميات بعض البنود المقدمة في سلة المهجرين المستفيدين، مثل القمح،
والأرز، والشاي والحليب الجاف. لقد زادت أسعار السلع والشحن المرتفعة بصورة كبيرة من
تكاليف نظام التوزيع العام (PDS): أسعار القمح، مثلاً، زادت بنسبة الضعفين تقريباً بين كانون
الأول/ديسمبر 2006 وكانون الأول/ديسمبر 2007. وعلى الرغم من التكاليف المتزايدة
للمنتجات، فإن مسودة الموازنة الحالية تقترض أن تمويل نظام التوزيع العام الحالي لسنة 2008
سيكون على غرار سنة 2007⁽²⁸⁷⁾. أن أكثر من ثمانية ملايين عراقي يعتمدون على الحصص
الغذائية (الإعاشات) التي يقدمها نظام التوزيع العام، وفقاً لبعثة مساعدة العراق التابعة للأمم
المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)⁽²⁸⁸⁾.

في 3 كانون الثاني/يناير 2008، أعلن برنامج الغذاء العالمي عملية طارئة بحيث تقدم
126 مليون دولار من الحزمات الغذائية، وسوف يستفيد من البرنامج 750,000 عراقي مهجر
داخل العراق، العديد منهم غير قادرين على الوصول إلى الحصص الغذائية لنظام التوزيع العام.
وسوف تقدم عملية برنامج الغذاء العالمي أيضاً الغذاء لـ 150,000 عراقي في سوريا كما
حدّدت هدفاً للوصول إلى 360,000 لاجئ عراقي بحلول نهاية 2008⁽²⁸⁹⁾.

حقوق الإنسان

لقد تم إلزام 14.9 مليون دولار لحقوق الإنسان وفقاً لوزارة الخارجية⁽²⁹⁰⁾. يشمل هذا زيادة مقدارها 625,000 دولار أعيدت برمجتها من مشاريع مياه الشرب. وسوف تستخدم هذه الأموال لمشروع تاريخ العراق الذي ينظمه معهد القانون الدولي لحقوق الإنسان. يهدف مشروع تاريخ العراق إلى جمع وتحليل الروايات الشخصية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وسوف يتم جمع ما بين 2000 و 3000 رواية⁽²⁹²⁾.

ذكرت وزارة الخارجية أيضاً أنها تعمل مع وزارة حقوق الإنسان العراقية لتطوير اقتراح مشروع للعمل مع مكتب الارتباط لجرائم النظام العراقي السابق، على برامج مثل: ⁽²⁹³⁾

- التوعية العامة
- التواصل مع العائلات
- جمع دماء أعضاء بقوا على قيد الحياة من العائلات
- الحصول على عيّنة عظمية

الجدول 2-31

وصول الأشخاص المهجرين في الداخل إلى الخدمات

المحافظة	أهم الأمور
الأنبار	<ul style="list-style-type: none"> • ليس في الأنبار قيود رسمية على الأشخاص المهجرين في الداخل. • أكبر عدد من الأشخاص السنة المهجرين في الداخل يقيمون في الأنبار. • أغلبية (64%) الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن الأنبار، جاؤوا من بغداد
بابل	<ul style="list-style-type: none"> • كان دخول الأشخاص المهجرين في الداخل إلى بابل خاضعاً لقيود لغاية أيلول/سبتمبر 2007، لكن هذه القيود قد رُفعت بتوصية من رئيس الوزراء. • ذكرت المنظمة الدولية للهجرة نسبة البطالة العالية والاقتصاد المهتم في بابل.
بغداد	<ul style="list-style-type: none"> • أغلبية الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن بغداد (80%) جاؤوا من داخل المحافظة. • حركة الأشخاص المهجرين في الداخل محدودة. • عرفت بغداد أكبر عدد من الأشخاص المهجرين في الداخل بعد شباط/فبراير 2006.
البصرة	<ul style="list-style-type: none"> • أكثر من 87% من الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن البصرة ينوون البقاء هناك. • جميع الأشخاص المهجرين في الداخل (97%) ضمن البصرة يقولون أن لهم إمكانية وصول إلى الأدوية. • يُسمح لأطفال الأشخاص المهجرين في الداخل أن يسجلوا في المدارس لسنة 2007 - 2008.

المحافظة	أهم الأمور
دهوك	<ul style="list-style-type: none"> • يجب أن يكون للأشخاص المهجرين في الداخل "رعاية" لدخول دهوك ولا يحق لهم الإتيان بالمفروشات إلى المحافظات. • ذكرت المنظمة الدولية للهجرة ارتفاع أجور السكن في محافظة دهوك نظراً للظروف الأمنية المستقرة.
ديالى	<ul style="list-style-type: none"> • أغلبية الأشخاص المهجرين في الداخل (79%) ضمن ديالى جاءوا من داخل هذه المحافظة. • قالت المنظمة الدولية للهجرة أن ديالى "هي المحافظة الأخطر والأعنف". • الحضور في المدارس عطلته الظروف الأمنية.
إربيل	<ul style="list-style-type: none"> • تحدثت المنظمة الدولية للهجرة عن ازدياد الدعارة القسرية بين الأشخاص المهجرين في الداخل في مدينة إربيل. • 90% تقريباً من الأشخاص المهجرين في الداخل في إربيل ينوون العودة إلى أماكنهم الأصلية.
كربلاء	<ul style="list-style-type: none"> • التنقل والدخول إلى كربلاء مقيّد بقوة، وعلى الأخص في مدينة كربلاء. • عدد كبير من الأشخاص المهجرين في الداخل في كربلاء هُجّر قبل 2003.
ميسان	<ul style="list-style-type: none"> • يسمح للطلاب المهجرين في الداخل التسجيل في مدارس ميسان - فقد ذكر أن أكثر من 4000 طالب قد سجلوا أسماءهم لدى مديرية التعليم. • ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن ميسان تعتبر إحدى أفقر الأقاليم في العراق.
المتنّى	<ul style="list-style-type: none"> • حوالي ثلث الأشخاص المهجرين في الداخل المقيمين في المتنّى يشربون المياه غير مياه الشرب من الأنهار والمجري والبحيرات. • ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن المتنّى منطقة ريفية ذات إمكانيّة نمو اقتصادي محدودة.
النجف	<ul style="list-style-type: none"> • الدخول إلى النجف مقيّد بقوة. • 95% من الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن النجف ينوون العودة إلى أماكنهم الأصلية. • 88% من الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن النجف أصلهم من بغداد؛ 6% من ديالى.
نينوى	<ul style="list-style-type: none"> • حوالي 70% من الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن نينوى لم يشاركوا في حملة التلقيح. • حوالي 75% من الأشخاص المهجرين في الداخل المتواجدين حالياً في نينوى ينوون العودة إلى أماكنهم الأصلية.
القادسية	<ul style="list-style-type: none"> • الدخول إلى المحافظة مقيّد لكنّ سمح لبعض الأشخاص المهجرين في الداخل بالدخول ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر 2007. • تعتبر القادسية موقعاً مرغوباً من قِبَل الأشخاص المهجرين في الداخل بفضل الاستقرار النسبي.
صلاح الدين	<ul style="list-style-type: none"> • يسمح للأشخاص المهجرين في الداخل في صلاح الدين بالتسجيل في المدارس لكنّ الازدحام، ونقص الإمدادات والإقبال يحدّ من المرافق التعليمية.
السليمانية	<ul style="list-style-type: none"> • 64% من الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن السليمانية جاءوا من ديالى؛ 28% من بغداد. • ما يقدر بـ 600,000 شخص مهجر في الداخل دخلوا السليمانية قبل 2006.
تميم/كركوك	<ul style="list-style-type: none"> • دخول وتسجيل الأشخاص المهجرين في الداخل مقيّد بقوة في تميم/كركوك. • 80% تقريباً من الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن هذه المحافظة ينوون العودة إلى أماكنهم الأصلية.

الجدول 31-2 (تابع)

المحافظة	أهم الأمور
ذي - قار	<ul style="list-style-type: none">• باستثناء مدينة الناصرية، كل المقاطعات تعتمد على الزراعة لكن لما كان النظام السابق قد جفف الأهوار، فإن النمو الاقتصادي محدود.• ذي - قار هي واحدة من أربع محافظات متاح فيها الوصول الكامل للأشخاص المهجرين في الداخل إلى العناية الصحية.
الواسط	<ul style="list-style-type: none">• 22% فقط من الأشخاص المهجرين في الداخل ضمن الواسط يقولون أنه يمكنهم الوصول إلى الأدوية.• وجد تقييم للمنظمة الدولية للهجرة أن الواسط وميسان فيهما أكثر الأمراض المعدية بين كل المحافظات.

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM): (IOM Governorate Profiles) كانون الأول/ديسمبر 2007.



الخدمات

حقق العراق رقماً قياسياً في إنتاج النفط خلال ربع السنة هذا. إنتاج الكهرباء كان أدنى مما كان عليه خلال ربع السنة السابق بسبب مسائل الصيانة. وكان هناك تقدم باتجاه بلوغ أهداف الإنتاج في قطاع المياه.

بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2008، أنجزت الولايات المتحدة مشاريع في قطاعات النفط والكهرباء والمياه والعناية الصحية والتعليم تقدر بأكثر من 8.6 مليار دولار. للاطلاع على نظرة عامة حول المشاريع الأميركية، بما في ذلك متوسط كلفة المشاريع لكل قطاع، أنظر الشكل 2-26.

الكهرباء

ألزمت الولايات المتحدة 4.878 مليار دولار وأنفقت 4.275 مليار دولار في هذا القطاع⁽²⁹⁴⁾.

الإنتاج

تراجع إنتاج الكهرباء خلال ربع السنة هذا بالمقارنة مع المستويات القياسية التي بلغها في أيلول/سبتمبر ومطلع تشرين الأول/أكتوبر 2007.

أجرت وزارة الكهرباء أعمال صيانة مجدولة موسمية نتج عنها انخفاض في الميغاواط (MW) المتوفرة على الشبكة⁽²⁹⁵⁾. بين تشرين الأول/أكتوبر ولغاية آخر كانون الأول/ديسمبر 2007، كان المتوسط الفعلي للإنتاج 4.380 ميغاواط في اليوم⁽²⁹⁶⁾. يشمل هذا الرقم أرقام الكهرباء المستوردة التي كان متوسطها 259 ميغاواط في اليوم لتلك الفترة الزمنية⁽²⁹⁷⁾. كان متوسط معدل الإنتاج أدنى من المتوسط اليومي خلال ربع السنة الأخير، أي 4.550 ميغاواط⁽²⁹⁸⁾، لكنه كان أعلى من المتوسط ربع السنوي لنفس الفترة الزمنية في سنة 2006، أي 3.746 ميغاواط⁽²⁹⁹⁾. عزت وزارة الدفاع هذه الزيادة في إنتاج الكهرباء، بالنسبة لربع السنة نفسه من 2006، إلى عدة عوامل من بينها 21 مشروع محطة توليد للكهرباء جديدة أو أُعيد تأهيلها، لديها طاقة كامنة لإضافة حوالي 3.300 ميغاواط من الطاقة عند إنجازها بعد عامين⁽³⁰⁰⁾.

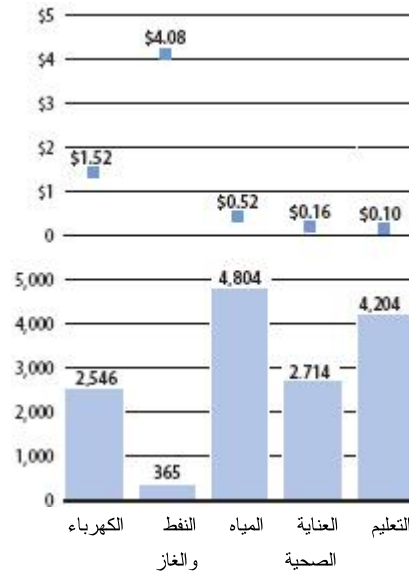
يُظهر الشكل 2-27 متوسط الإنتاج والطلب ومستوى الإنتاج قبل الحرب بالنسبة لقطاع الكهرباء في العراق. متوسط الإنتاج العراقي خلال ربع السنة هذا، باستثناء المستوردات، أعلى من متوسط مستوى إنتاج ما قبل الحرب⁽³⁰¹⁾.

الشكل 2-26

المشاريع المنجزة في قطاعات الخدمات

بملايين الدولارات، عدد المشاريع

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، برنامج مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITA0) (2008/1/2)؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، تقرير النشاطات (2008/1/11).



متوسط كلفة المشاريع المنجزة

عدد المشاريع المنجزة

ملاحظات:

1- الأرقام تتأثر بالتدوير

2- نظام إدارة إعمار العراق، مصدر غير خاضع للتدقيق.

الميغاواط - ساعة (MWh)⁽³⁰²⁾ التي تقيس إنتاج الكهرباء مع الوقت تراجعت أيضاً بالنسبة للمستويات القياسية للإنتاج خلال ربع السنة السابق، لكن المستوى ظل فوق متوسط الفترة الزمنية نفسها من العام الفائت. كان معدل الحمولة اليومي المسلم لربع السنة هذا 105,120 ميغاواط - ساعة⁽³⁰³⁾ بالمقارنة مع متوسط ربع السنة الأولى من السنة الفائتة البالغ 90,614

ميغاواط - ساعة⁽³⁰⁴⁾. اقترب الإنتاج خلال ربع السنة هذا من الهدف الأميركي الذي هو 110,000 ميغاواط - ساعة⁽³⁰⁵⁾.

- الشكل 2-28 يقارن قياسات الكهرباء خلال ربع السنة هذا مع ربع السنة نفسه من العام الفائت. تشمل أسباب زيادة إنتاج الكهرباء بالنسبة لأربع السنة القليلة الفائتة.⁽³⁰⁶⁾
- برامج التشغيل والصيانة التي تُمولها وتديرها الولايات المتحدة قد أثمرت إنتاجاً إضافياً بنسبة 20% عبر الفعاليات التشغيلية.
 - وحدات التوليد العراقية التي تم إصلاحها وإعادة تأهيلها والممولة من الولايات المتحدة قد أصبحت موصولة بالشبكة، من بينها وحدات الدورة 5 و 6 (180 ميغاواط) التي عاينها مكتب المفتش العام في صيف 2007.
 - الاندفاع في عديد القوات العسكرية الأميركية خفف الهجمات على البنية التحتية وعلى فرق التصليح.

إمداد الكهرباء خارج الشبكة

خلال ربع السنة هذا، واصلت مستويات الطلب المُقدّرة في تجاوز الإمدادات بالكهرباء. هناك ما بين 30,000 و 50,000 مُولّد كهرباء خاص في العراق تُقدّم ما بين 2000 و 4500 ميغاواط من الطاقة خارج الشبكة، وهو ما يساعد في تلبية الطلب الزائد⁽³⁰⁷⁾. يُقدّر المخطط الرئيسي لوزارة الكهرباء أن العرض سوف يساوي الطلب على الكهرباء ربما بحلول 2009⁽³⁰⁸⁾.

الاستخدام الموسّع لطاقة التوليد الخاصة لا يلقى تشجيعاً لأن وحدات التوليد التي تُشغّلها وزارة الكهرباء لها فعالية أفضل من الوحدات الصغيرة الخاصة⁽³⁰⁹⁾. علاوة على ذلك، تميل هذه الوحدات الصغيرة إلى خفض كميات الوقود المتوفرة لمحطات إنتاج الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء. تزود الشبكة الوطنية العراقية حوالي 50% من الطلب المُقدّر في بغداد و 67% من الطلب في المناطق البعيدة عن المركز⁽³¹⁰⁾. الصور الحديثة لبغداد أثناء الليل تدعم التقدير القائل أن حوالي 25% من الطلب مُزوّد من قِبَل المولدات الخاصة ومن قِبَل طاقة الضواحي غير التابعة للشبكة العامة، والتي يؤمنها المقاولون المحليون⁽³¹¹⁾. لقد زادت أيضاً برامج فرق إعادة إعمار

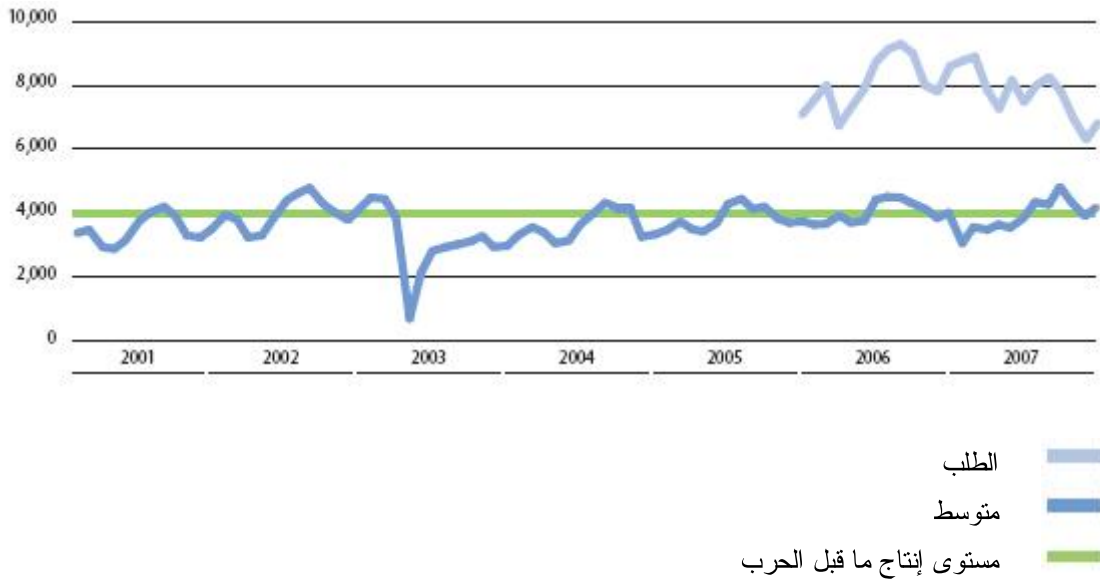
المحافظات (PRTs) واللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDCs)، وكذلك مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) توليد الطاقة الخاصة⁽³¹²⁾.

الشكل 2-27

كهرباء العراق - متوسط الإنتاج الشهري

ميغاواط




المصادر: صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق: ملحق إحصائي" آب/أغسطس 2007؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAIO)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) تقرير الأداء اليومي للوحدات الكهربائية (2007/1/1 - 2007/9/30)؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAIO)، تقرير المؤشرات الأساسية (2007/10/1 - 2007/12/11).



ملاحظات:

- 1- مستوى ما قبل الحرب (4,075 ميغاواط) متوسط لبيانات صندوق النقد الدولي الشهرية حول إنتاج كهرباء العراق لشهر آذار/مارس 2002 ولنهاية شهر آذار/مارس 2003.
- 2- ذكر الملحق الإحصائي لصندوق النقد الدولي متوسط الإنتاج الشهري خلال سنة 2006؛ جُمعت نقاط بيانات 2007 من تقرير الأداء اليومي للوحدات الكهربائية الصادر عن مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAIO)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO).
- 3- البيانات في الرسم البياني تستثني المستوردات.

المقاييس الرئيسية لقطاع الكهرباء في العراق
مقارنة مع معدلات ربع السنة الرابع 2006 – 2007 (ميغاواط)

المقاييس	الوضعية	أهم الأمور
متوسط طاقة المحطات		كان متوسط الطاقة اليومي العملي خلال ربع السنة هذا حوالي 9,530 ميغاواط، أي بزيادة 11% بالمقارنة مع ربع السنة نفسه من العام الفائت.
متوسط استيراد الكهرباء في اليوم		لستورد العراق متوسطا بلغ 259 ميغاواط في اليوم خلال ربع السنة هذا، أي بتراجع بلغ 8% بالمقارنة مع ربع السنة نفسه من العام الفائت.
متوسط الإنتاج العراقي الفعلي في اليوم		كان متوسط إنتاج الكهرباء اليومي الفعلي في العراق خلال ربع السنة هذا 4,121 ميغاواط، أي بزيادة 19% بالمقارنة مع ربع السنة نفسه من العام الفائت.

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الأداء اليومي للوحدات الكهربائية (2006/10/1 – 2006/12/31، 2007/10/1 – 2007/12/31).

طاقة التوليد

مع الإقفال الموسمي للمرافق لأجل أشغال الصيانة، لا مفر من تغيير مستويات الإنتاج⁽³¹³⁾. يُبين الشكل 2-29 الفارق العام بين القدرة والإنتاج الفعلي؛ يعطي هذا الشكل لقطة سريعة عن آخر يوم من ربع السنة هذا، أي 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.

منذ 2004، ركبت الولايات المتحدة أو أعادت تأهيل حوالي 2.500 ميغاواط⁽³¹⁴⁾ من الطاقة "الجديدة"⁽³¹⁵⁾. تم قياس هذا الرقم عن طريق إضافة أرقام الطاقة العملية المتعلقة بالوحدات التي رُكبت أو أعيد تأهيلها من قِبَل الولايات المتحدة.

مرافق التوليد

يوصل إنشاء مرافق التوليد الجديدة إضافة طاقات جديدة إلى إجمالي طاقة الميغاواط من الكهرباء للنظام. خلال ربع السنة هذا، استؤنف العمل في عقد بقيمة 750 مليون دولار لإنشاء محطة توليد حرارية كبرى للطاقة (1،320 ميغاواط) في جنوب العراق⁽³¹⁶⁾. وكان قد بوشر العمل أصلاً بهذا المشروع قبل اندلاع القتال سنة 2003. يتوقع أن يحتاج إنجاز المحطة إلى أكثر من خمس سنوات⁽³¹⁷⁾.

شبكات النقل

تحمل شبكات النقل الطاقة المؤلدة إلى جميع أرجاء البلاد. كان الهدف الأميركي إنجاز 43 محطة فرعية (132 كيلو فولت و 400 كيلو فولت) ضمن برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRR2)⁽³¹⁸⁾. هذا الهدف لم يتم بلوغه، وبتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر 2007، كان قد تم إنجاز 26 محطة فرعية⁽³¹⁹⁾.

في جنوب العراق، تم إنجاز عشر محطات فرعية (132 كيلو فولت) ونقلت إلى ملكية الحكومة العراقية⁽³²⁰⁾. وكان من المفترض إنجاز خمس محطات فرعية إضافية في نهاية هذا العام، كما كان من المتوقع إنجاز ثلاث محطات ثانوية أخرى الصيف القادم. إجمالي كلفة هذه المشاريع الجارية تبلغ 84 مليون دولار⁽³²¹⁾.

مشروع الخط العلوي دهوك - عقره - 132 كيلو فولت تمّ إنجازه في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. يؤمن مشروع الكهرباء هذا الطاقة لحوالي 25،000 نسمة في أكثر من 100 قرية كردية في عقره ومحيطها عن طريق وصل محطة عقره الفرعية الجديدة بشبكة الكهرباء في دهوك⁽³²²⁾. كانت شبكة كهرباء دهوك تعتمد في السابق على خط قديم من 33 كيلو فولت كمصدر وحيد للطاقة.

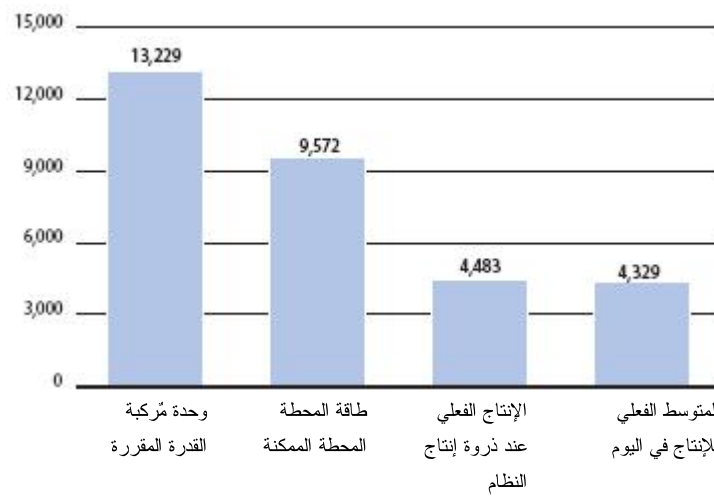
مع التراجع التدريجي لتمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، أصبحت أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) مشاريع النقل الكهربائي الجارية. خلال ربع السنة هذا، تم إنجاز ثلاثة مشاريع نقل تابعة لصندوق دعم الاقتصاد مُقدرة قيمتها بحوالي 4 ملايين دولار، وثلاثة مشاريع نقل تابعة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ومُقدرة قيمتها بمليون دولار (323).

الشكل 2-29

لقطة سريعة عن أداء توليد الكهرباء

(ميغاواط - MW)

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الأداء اليومي للوحدات الكهربائية.



2007/12/31

شبكات التوزيع

تُسلم شبكات التوزيع الطاقة المنقولة إلى المناطق المحلية، والمباني، والمنازل. كان الهدف الأميركي إنجاز 89 محطة كهرباء فرعية (11/33 كيلو فولت) ضمن برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) (324). بتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر 2007،

كان قد تم إنجاز 74 محطة فرعية⁽³²⁵⁾. هذه المحطات الفرعية جزء من الخطة التي وضعتها فرقة منطقة الخليج ووزارة الكهرباء لتحديث البنية التحتية للكهرباء في العراق⁽³²⁶⁾.

في جنوب العراق، تم مؤخراً إنجاز 22 من المحطات الفرعية هذه بكلفة إجمالية تبلغ 55 مليون دولار، كما تم نقل كل هذه المحطات الفرعية الـ 22 المنجزة (11/33 كيلو فولت) إلى ملكية الحكومة العراقية⁽³²⁷⁾.

وتم في 10 كانون الأول/ديسمبر 2007، إنجاز مشروع توزيع الكهرباء لخط التغذية 33 كيلو فولت في القائم⁽³²⁸⁾. انتقلت فرقة منطقة الخليج مواقع المحطات الفرعية استناداً إلى مناقشات مع العراقيين الذين حدّدوا الأماكن التي كانت البنية التحتية فيها الأكثر ضعفاً.

تدعم مشاريع صندوق دعم الاقتصاد وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد شبكات التوزيع أيضاً. وقد تمت خلال ربع السنة هذا التحسينات الأمنية في محطة فرعية في كركوك. هذا المشروع الصغير لصندوق دعم الاقتصاد (المقدّر بحوالي 235,000 دولار) هو جزء من برنامج حماية أمن البنية التحتية التابع للصندوق⁽³²⁹⁾. إضافة إلى ذلك، أنجز برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ستة مشاريع توزيع للطاقة خلال ربع السنة هذا. قدرت قيمة هذه المشاريع بأكثر من 800,000 دولار⁽³³⁰⁾.

الجدول 2-32

التحديات المستمرة في قطاع الكهرباء في العراق

لقد عزز الاندفاع في عدد القوات الأميركية قدرات القوات المتعددة الجنسيات في العراق في نقل توربينات الغاز والمولدات والمحولات إلى محطات الطاقة - لكن لا يزال هناك قضايا أمنية هائلة تواجه محاولات إصلاح خطوط الكهرباء العلوية في أرجاء البلاد.

المثال على حادث أمني حصل مؤخراً في 8 كانون الأول/ديسمبر 2007 كان تخريب ثلاثة أبراج وبالتالي انقطاع خدمة الخطوط 400 كيلو فولت من بايجي إلى بغداد.

ذكر مكتب شؤون الشرق الأوسط -العراق (NEA-I) أنه لا وجود لعائق فني لإمداد وحدات التوليد الجديدة بالوقود؛ لكن مسؤولية تسليم الوقود تبقى مع وزارة النفط. على الرغم من الجهود المتواصلة لتأمين تعاون الوزارة، لا يزال التنسيق الفعال غائباً.

استمرار أعمال تخريب البنية التحتية للكهرباء

على الرغم من التحسينات الأخيرة، لا يزال الأمن يشكل تحدياً في قطاع الكهرباء في العراق.

غياب التنسيق بين وزارة الكهرباء (MOE) ووزارة النفط (MOO)

أبلغت وزارة الكهرباء عن الافتقار إلى الوقود لتشغيل محطات الطاقة ولاحظت وزارة النفط الافتقار إلى الكهرباء لتشغيل مصافي النفط.

البيانات المحدثة لربع السنة هذا	التحديات
<p>ذكر مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) أنه على الرغم من أن الغاز الطبيعي هو الوقود الأمثل لهذه المولدات، إلا أن هذه الأخيرة قد صُممت للعمل على وقود غير الغاز. النتيجة هي أن هذه الوحدات لا تعمل بنفس الفعالية وتسبب تكاليف متزايدة للتشغيل والصيانة.</p> <p>ذكر مكتب شؤون الشرق الأوسط -العراق (NEA-I) خلال ربع السنة هذا أن ما يزيد عن طاقة توليد 400 كيلواط هي عاطلة عن العمل حالياً بسبب الافتقار إلى الوقود.</p>	<p>النقص في الوقود</p> <p>العديد من المولدات التي ركبتهما الولايات المتحدة لا تزال عاطلة عن العمل لعدم توفر الوقود المناسب. تعمل بعض المولدات بأقل من الوقود الأمثل مما يجعل الإنتاج عند حدّه الأدنى ويسبب أضراراً للمولدات على المدى الطويل.</p>
<p>في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2007، قدر مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) أن بغداد وأربيل والسليمانية كانت الأقاليم الوحيدة التي لا تزال تستهلك أقل من حصتها من الكهرباء من الشبكة الوطنية. كافة الأقاليم الأخرى تستهلك أكثر من 100% من مخصصاتها من الكهرباء، وحتى تلك الأقاليم التي تستهلك أكثر من مخصصاتها تلقت كميات أقل من الكهرباء الضرورية لتلبية الطلب.</p>	<p>عدم رغبة الأقاليم في تقاسم الكهرباء</p> <p>الأقاليم التي تنتج الكهرباء أكثر مما تستطيع الاستهلاك لا ترغب في تقاسم الكهرباء مع المناطق الأخرى على الشبكة</p>

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الأداء اليومي للوحدات الكهربائية، 8 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ فرقة منطقة الخليج (GRD)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008؛ مكتب شؤون الشرق الأوسط -العراق (NEA-I)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 11 كانون الثاني/يناير 2008؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ مكتب المفتش العام، التقارير ربع السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

التحديات في قطاع الكهرباء

على الرغم من التحسينات في مسألة الأمن الملاحظة خلال ربع السنة هذا، لا تزال الهجمات على البنية التحتية للخدمات الحيوية الأساسية في العراق تشكل تحدياً قائماً. يُلخص الجدول 2-32 عدة تحديات قائمة تعيق الإنتاج وجهود الإصلاح في قطاع الكهرباء في العراق.

التركيز على تحسين التشغيل والصيانة

لا تزال استدامة المشاريع الأميركية من قِبَل وزارة الكهرباء تشكل التحدي الحالي في قطاع الكهرباء. التحديات الخمسة الأكبر لاستدامة المشاريع الأميركية هي: (331)

- تطبيق وزارة الكهرباء برنامج لإدارة الصيانة
- التزام وزارة الكهرباء التخطيط والجدولة لفترات انقطاع التيار لضمان الصيانة المناسبة
- انتقال امتلاك قطع الغيار والمواد إلى وزارة الكهرباء
- انتقال مسؤولية الأداء خلال فترات انقطاع التيار إلى وزارة الكهرباء
- تخصيص وزارة الكهرباء الأموال لدعم أداء المنشآت وامتلاك قطع الغيار والمواد.

استدامة التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء "قد تحسّنت بثبات مع تحمل موظفي وزارة الكهرباء مزيد من مسؤولية القيام بأعمال التفتيش/المعاينة وإصلاح التجهيزات التي كانت في السابق ضمن مسؤوليات نطاق عمل مقاولي الباطن للحكومة الأميركية" (332).

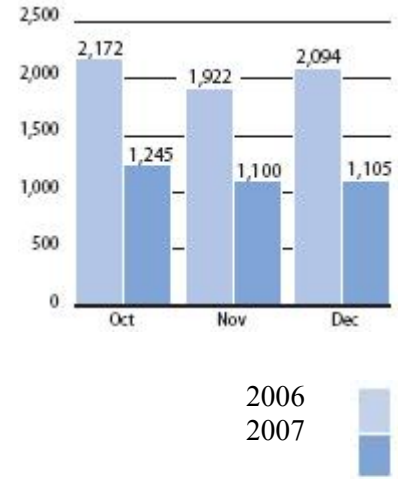
مستويات الإنتاج الأعلى سنة 2007 هي "المؤشر الأكثر إثباتاً" على أن التشغيل والصيانة قد تحسّنا (333). أن انخفاض حالات الانقطاع للميغا واط (MW) غير المخططة سنة 2007 بالمقارنة مع 2006 تميل أيضاً إلى الإشارة إلى أنه قد حصلت تحسينات في برنامج التشغيل والصيانة. هذا الاتجاه في كل من الإنتاج والانقطاع غير المخطط، له يُظهر أن المحطات تعمل بصورة أكثر فعالية، وعلى مستويات إنتاج أعلى، وبتوافر متزايد (334). الشكل 2-30 يقارن حالات الانقطاع غير المخططة لربع السنة الأخير من عامي 2006 و 2007.

الشكل 2-30

مقارنة الانقطاع غير المخطط

ميغاواط (MW)

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) حول الأداء اليومي للوحدات الكهربائية، 2006/10/1 - 2006/12/31، 2007/10/1 - 2007/12/31.



ملاحظة: الأرقام تتأثر بالتدوير

الشكل 2-31

إنتاج النفط الخام حسب المناطق

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، الاستيراد والإنتاج والتصدير الشهري (كانون الثاني/يناير 2008).



الجنوب ————— هدف الإنتاج الفعلي لوزارة النفط.

الشمال - - - - - متوسط الإنتاج قبل الحرب 2.58 مليون برميل في اليوم

ملاحظة: في كانون الثاني/يناير 2007، غيرت وزارة النفط هدفها من 2.5 مليون برميل في اليوم إلى 2.1 مليون برميل في اليوم لأن محطة تحميل النفط في البصرة قد أُغلق لأجل الصيانة ورفع درجة المقاييس. رقم 2.1 مليون برميل في اليوم هو المتوسط السنوي الذي حُدد مع صندوق النقد الدولي. هدف الـ 2.5 مليون برميل في اليوم كان قد حُدد سنة 2004 بعد محادثات بين فرقة منطقة الخليج ووزارة النفط. (مكتب شؤون الشرق الأوسط -العراق (NEA-I)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007 و 7 كانون الثاني/يناير 2008).

النفط والغاز

ألزمت الولايات المتحدة عبر صندوق إغاثة وإعمار العراق الأول والثاني، وصندوق دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 1.808 مليار دولار وأنفقت 1.739 مليار دولار في هذا القطاع⁽³³⁵⁾.

الإنتاج

خلال ربع السنة الماضي هذا، سجّل إنتاج النفط رقماً قياسياً لما بعد الحرب، مع متوسط 2.383 مليون برميل في اليوم⁽³³⁶⁾. يظهر الشكل 2-31 حصيلة إنتاج النفط بالمقارنة مع الأهداف منذ بداية الحرب.

كان الإنتاج القياسي هذا مرتبطاً بزيادات الإنتاج في شمال العراق. فقد بلغ إنتاج هذه المنطقة أعلى مستوياته منذ بداية الحرب مع متوسط بلغ 0.492 مليون برميل في اليوم (أي بزيادة 123% عن إنتاج الفترة الزمنية نفسها من عام 2006). يقدم الشكل 2-32 تحديثاً لمقاييس قطاع النفط في العراق.

الصادرات

كان متوسط الصادرات خلال ربع السنة هذا 1.941 مليون برميل في اليوم، أي أنه تساوى عملياً مع أعلى متوسط لما بعد الحرب، وزاد بنسبة 31% عن المتوسط ربع السنوي للفترة الزمنية نفسها من عام 2006⁽³³⁷⁾.

صادرات النفط العراقية عبر خط أنابيب جيهان التي كان متوسطها 0.360 برميل في اليوم⁽³³⁸⁾، كانت أعلى من صادرات أي ربع سنة في فترة ما بعد الحرب⁽³³⁹⁾. فتحسن الأمن، وجهود الإصلاح الأكثر فعالية والوفرة المضافة قد زادت من قدرات التصدير من نظام خط أنابيب الشمال⁽³⁴⁰⁾. يُظهر الشكل 2-33 الصادرات عبر خط أنابيب جيهان للسنتين 2006 و2007.

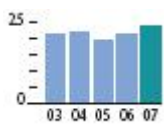
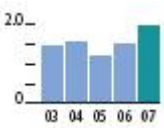
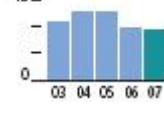
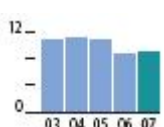
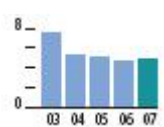
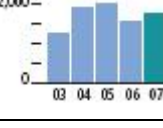
بقيت الصادرات من محطة تحميل النفط في البصرة (ABOT) في جنوب العراق ثابتة نسبياً خلال السنة الفائتة، مع زيادة الصادرات 3% في المتوسط للعام 2007 بالمقارنة مع 2006⁽³⁴¹⁾. يُظهر الشكل 2-34 مستويات الصادرات من محطة البصرة (ABOT) للسنتين 2006 و2007.

سعر النفط الخام

بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط والإنتاج والصادرات القياسية للنفط، زادت العائدات السنوية للصادرات عن أهداف الحكومة سنة 2007⁽³⁴²⁾. فقد ارتفعت أسعار النفط الخام (سعر التعامل الفوري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط) من 77 دولار للبرميل في نهاية أيلول/سبتمبر إلى حوالي 93 دولار للبرميل في بداية السنة الجديدة⁽³⁴³⁾. يقارن الشكل 2-35 إنتاج العراق، ومستويات التصدير، ومتوسط أسعار السوق العالمية للنفط الخام منذ حزيران/يونيو 2003.

الشكل 2-32

تحديث مقاييس النفط والغاز

المقاييس	متوسطات رابع ربع سنة 2007 - 2003	ربع السنة هذا	التغيير في الإمدادات	التغيير في رابع ربع سنة 2003	الأمر الهامة
إنتاج النفط الحالي		2.383 MBPD	↑	10%	كان متوسط العراق الشهري البالغ 2.44 مليون برميل في اليوم في كانون الأول/ديسمبر 2007 أعلى متوسط شهري منذ أيلول/سبتمبر 2004 عندما كان المتوسط الشهري حوالي 2,54 مليون برميل في اليوم. الاتجاه العام للإنتاج سنة 2007 كان تصاعدياً باستثناء ارتدادات دورية سببتها بصورة رئيسية الهجمات على المنشآت النفطية.
مستويات التصدير		1.941 MBPD	↑	30.8%	كان متوسط العراق الشهري البالغ 2.04 مليون برميل في اليوم في كانون الأول/ديسمبر 2007 أعلى متوسط شهري منذ بداية الحرب. لقد عززت زيادة الإنتاج في الشمال مستويات التصدير خلال ربع السنة هذا.
الوقود المكرر: البنزين		7.452 ML	↓	1.5%	
الوقود المكرر: الديزل		9.116 ML	↑	16.6%	في هذا الوقت من العام الماضي، كان إنتاج الوقود المكرر أدنى من أي موسم شتاء منذ الغزو الأميركي سنة 2003. خلال ربع السنة هذا، تحسنت مستويات الوقود المكرر قليلاً من هذا المستوى المنخفض.
الوقود المكرر: الكاز		4.818 ML	↑	1.8%	المتوسطات اليومية للأسبوع الأخير من ربع السنة هذا 24-31 كانون الأول/ديسمبر) أظهرت أن إنتاج العراق من الديزل لبي 36% فقط من المستويات المستهدفة؛ والكاز 34%، والبنزين 32%؛ وغاز البترول المسيل (LPG) 42%. على العراق استيراد منتجات الوقود المكرر لتلبية الطلب الذي لا يلبيه الإنتاج الوطني.
الوقود المكرر: غاز البترول المسيل		1.722 MT	↑	9.5%	

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل المفصلة للواردات والإنتاج والصادرات الشهرية، 31 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ كتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية، 3 كانون الثاني/يناير 2008؛ ص 17؛ مكتب المفتش العام، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، 30 كانون الثاني/يناير 2007، ص 46.

ملاحظات:

1- SPLY تعني نفس الفترة الزمنية في العالم الفانت. MBPD تعني مليون برميل في اليوم. ML تعني مليون ليتر. MT- تعني أطنان مترية.
2- الأرقام تتأثر بالتدوير.

التكرير

يفتقر العراق إلى البنية التحتية الداخلية لتكرير النفط اللازمة لتزويد السكان بالوقود المكرر مثل البنزين والغاز والديزل. علاوة على ذلك، فإن مستويات التخزين الحالية للوقود المكرر غير كافية لتلبية الطلب المُقدّر خلال موسم الشتاء⁽³⁴⁴⁾. لذلك، اتخذت الولايات المتحدة والحكومة العراقية بعض الإجراءات لزيادة الإمدادات وهي تخطط لإقامة وحدتي تكرير للنفط بطاقة 70,000 برميل في اليوم في مصفاة الدورة⁽³⁴⁵⁾. هذا المشروع الذي يتطلب إنجازه عدة سنوات بإمكانه أن يزيد إنتاج المصفاة اليومي بحدود 156%⁽³⁴⁶⁾.

الدعم الأميركي لحماية البنية التحتية للنفط في العراق

برنامج حماية أمن البنية التحتية (ISP) المُمول من صندوق دعم الاقتصاد قدم 110 ملايين دولار لمناطق حظر خطوط أنابيب النفط (PEZ) لمنع سحب النفط اللاشعري والهجمات على خطوط الأنابيب⁽³⁴⁷⁾. الاعتداءات على النفط تراجعت منذ بداية مشروع (PEZ).

مشاريع مناطق حظر خطوط أنابيب النفط (PEZ) أصبحت قيد التنفيذ من بايجي إلى كركوك، ومن بغداد إلى كربلاء، ومن بايجي إلى بغداد⁽³⁴⁸⁾. عندما سيتم إنجازها في الربيع المقبل، سوف يوفر خط الأنابيب هذا من كركوك إلى مصفاة النفط في بايجي (80 كلم) للحكومة العراقية أكثر من 30 مليون دولار في اليوم، وسوف يضمن تسليم 700,000 برميل في اليوم إلى

السوق⁽³⁴⁹⁾. مشروع مناطق حظر خطوط أنابيب النفط (PEZ) هذا الذي بوشر العمل به في أواسط تموز/يوليو 2007، يبدو أنه يُسهّل استمرار صادرات النفط عبر تركيا⁽³⁵⁰⁾.

لقد ساهم خفض الاعتداءات في ارتفاع كميات النفط المصدرة؛ ويتوقع حصول نتائج مماثلة عندما سيتم إنجاز منطقة حظر خطوط أنابيب النفط (PEZ) من بغداد إلى بايجي في خريف 2008⁽³⁵¹⁾.



ظلت الصادرات عبر محطة تحميل النفط في البصرة ثابتة نسبياً سنة 2007

حماية البنية التحتية العراقية في السياق التاريخي

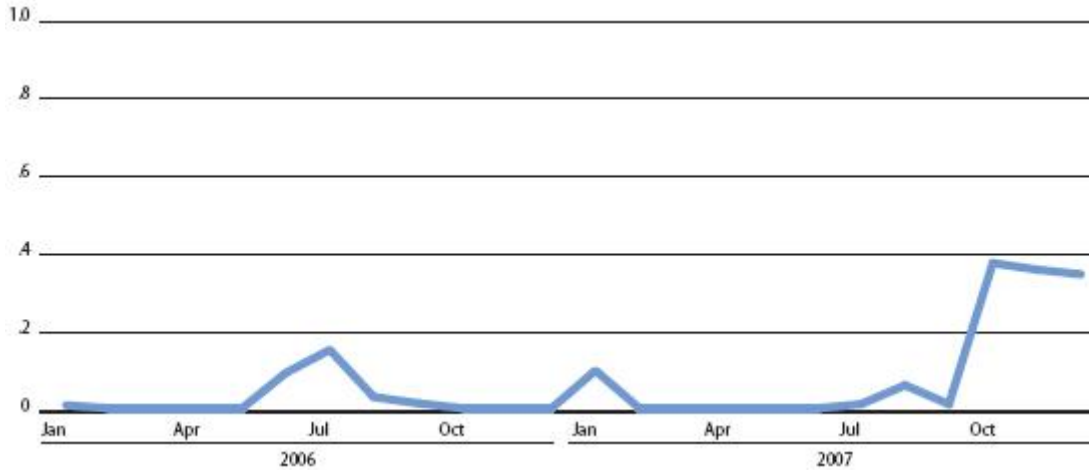
الاستراتيجيات السابقة لحماية البنية التحتية الإستراتيجية العراقية حققت نجاحاً متفاوتاً. كان تدريب الحراس العراقيين ضمن قوة حماية النفط عبارة عن جهد مبكر للحد إلى أقصى درجة من الاعتداءات على خطوط الأنابيب، والذي توسع لاحقاً ليشمل برنامج خدمة أمن الطاقة الكهربائية. لقد انفق حوالي 147 مليون دولار من صندوق تنمية العراق (DFI) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) بين آب/أغسطس 2003 وأيلول/سبتمبر 2005 على هذا البرنامج⁽³⁵²⁾. حدّد تدقيق لمكتب المفتش العام نشر في نيسان/إبريل 2006 أن هذه الجهود "الرامية إلى تحسين قدرات الحكومة العراقية على حماية بنيتها التحتية للنفط والكهرباء قد أثبتت في نهاية المطاف أنها غير ناجحة"⁽³⁵³⁾.

الشكل 2-33

صادرات محطة تحميل النفط في جيهان (خط أنابيب العراق - تركيا) - 2006 و 2007

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل المفصلة للواردات والإنتاج والصادرات الشهرية (كانون الثاني/يناير 2008).

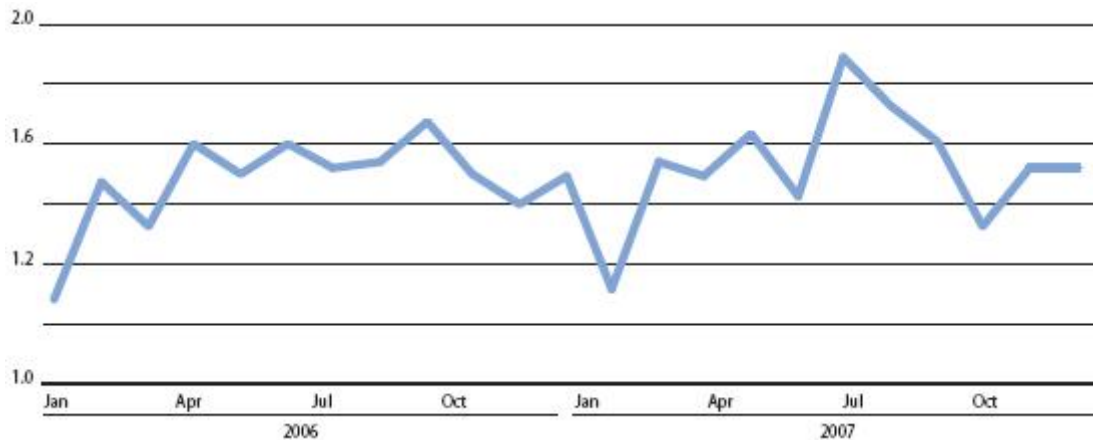


الشكل 2-34

صادرات محطة تحميل النفط في البصرة - 2006 و 2007

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، رداً على طلب مكتب المفتش العام ببيانات (2008/1/4)



ملاحظة: الشكل يشمل البيانات من الأول من كانون الثاني/يناير إلى 21 كانون الأول/ديسمبر لسنة 2006 و سنة 2007

في مطلع 2005، سمح الجيش العراقي بتشكيل أربع كتائب للبنية التحتية الإستراتيجية (SIBs) لتكملة عمل القوات الأمنية في وزارات النفط والكهرباء. أما التمويل والتدريب والمعدات اللازمة للمهمات الأساسية فقد أمنتها للكتائب القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)⁽³⁵⁴⁾.

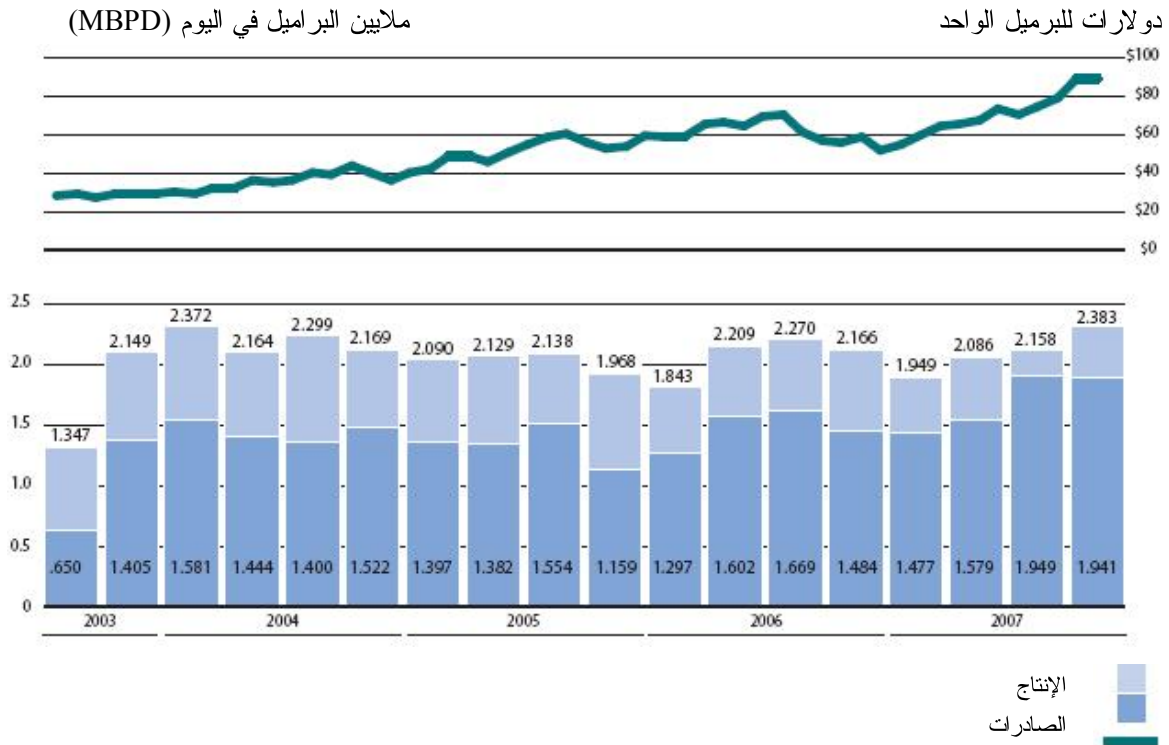
لاحظ تدقيق لمكتب المفتش العام في أواخر 2006 أن الولايات المتحدة وظفت 320,3 مليون دولار لتحسين قدرات العراق على حماية بنيته التحتية للنفط والكهرباء. وعيّن التدقيق كتائب البنية التحتية الإستراتيجية (SIBs) على أنها إحدى القوى التي تحمي البنية التحتية الأساسية ضد الهجمات، ولاحظ "أن القدرات الحالية للقوات تتفاوت"⁽³⁵⁵⁾. في وقت لاحق، تم دمج هذه الكتائب في الجيش العراقي ككتائب البنية التحتية في الجيش ويجري حالياً إعادة تدريبها وتجهيزها ككتائب نظامية في الجيش العراقي⁽³⁵⁶⁾.

الشكل 2-35

إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام مقابل أسعار السوق للنفط

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)، دولارات للبرميل

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، ورقة العمل المُفصلة للواردات والإنتاج والصادرات الشهرية (كانون الثاني/يناير 2008)؛ إدارة المعلومات الأميركية عن الطاقة "أسعار النفط الخام العالمية: متوسط أوبيك (OPEC)"، (2008/1/4).



سعر التعامل الفوري لبلدان أوبيك (OPEC)، على ظهر الباخرة (FOB) مقلّس حسب حجم الصادرات المُقدّر (دولارات للبرميل الواحد).



الغاز الطبيعي يحترق في حقن للنفط في جنوب العراق

قانون الهيدروكربون (المواد النفطية)

يبقى على العراق أن يطبق قانوناً للهيدروكربون (المنتجات النفطية) الذي سوف يُحدّد، من جملة الأشياء الأخرى، قواعد توزيع عائدات النفط والاستثمارات الأجنبية. كان من المفترض أن يتم تبني هذا القانون سنة 2006، لكن الجدول الزمني لإقرار هذا القانون قد انقضى مراراً وتكراراً منذ ذلك الحين.

إطار عمل القانون هو الآن لدى البرلمان، لكن لم يحدث أي شيء بهذا الخصوص سنة 2007، كما أن القوانين الثلاثة الداعمة له لا تزال بحاجة لعرضها للموافقة البرلمانية⁽³⁵⁷⁾.

أقرت حكومة إقليم كردستان (KRG) قانونها الخاص في آب/أغسطس 2007، الذي اعتبرته الحكومة العراقية غير شرعي مُعلنة أن شركات الأعمال التي تتعامل مع حكومة إقليم كردستان قد تواجه دعاوى قانونية بعد إقرار القانون الوطني للهيدروكربون⁽³⁵⁸⁾. في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2007، أعلنت الحكومة العراقية أن الشركات التي تُوقّع اتفاقات مع حكومة إقليم كردستان قبل إقرار القانون الوطني الجديد للنفط قد تواجه "وضعها على اللائحة السوداء" واستبعادها عن أي تعاون مع وزارة النفط في المستقبل⁽³⁵⁹⁾.

الشكل 2-36

وضعية مشاريع المياه الأمريكية

المقاييس	الاتجاهات								
نتائج مشاريع مياه الشرب الأمريكية (ملايين الأمتار المكعبة في اليوم)	<p>الهدف</p> <table border="1"> <caption>نتائج مشاريع مياه الشرب الأمريكية (ملايين الأمتار المكعبة في اليوم)</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>القيمة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2006</td> <td>~1.2</td> </tr> <tr> <td>2007</td> <td>~2.0</td> </tr> <tr> <td>الهدف</td> <td>2.4</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	القيمة	2006	~1.2	2007	~2.0	الهدف	2.4
السنة	القيمة								
2006	~1.2								
2007	~2.0								
الهدف	2.4								
عدد الناس المستفيدين من مشاريع مياه الشرب الأمريكية (ملايين)	<p>الهدف</p> <table border="1"> <caption>عدد الناس المستفيدين من مشاريع مياه الشرب الأمريكية (ملايين)</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>القيمة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2006</td> <td>~3.5</td> </tr> <tr> <td>2007</td> <td>~5.5</td> </tr> <tr> <td>الهدف</td> <td>7.5</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	القيمة	2006	~3.5	2007	~5.5	الهدف	7.5
السنة	القيمة								
2006	~3.5								
2007	~5.5								
الهدف	7.5								
نتائج مشاريع شبكات الصرف الصحي الأمريكية (ملايين الأمتار المكعبة في اليوم)	<p>الهدف</p> <table border="1"> <caption>نتائج مشاريع شبكات الصرف الصحي الأمريكية (ملايين الأمتار المكعبة في اليوم)</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>القيمة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2006</td> <td>~1.2</td> </tr> <tr> <td>2007</td> <td>~1.8</td> </tr> <tr> <td>الهدف</td> <td>2.0</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	القيمة	2006	~1.2	2007	~1.8	الهدف	2.0
السنة	القيمة								
2006	~1.2								
2007	~1.8								
الهدف	2.0								
عدد الناس المستفيدين من مشاريع شبكات الصرف الصحي الأمريكية	<p>الهدف</p> <table border="1"> <caption>عدد الناس المستفيدين من مشاريع شبكات الصرف الصحي الأمريكية</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>القيمة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2006</td> <td>~3.5</td> </tr> <tr> <td>2007</td> <td>~4.5</td> </tr> <tr> <td>الهدف</td> <td>5.1</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	القيمة	2006	~3.5	2007	~4.5	الهدف	5.1
السنة	القيمة								
2006	~3.5								
2007	~4.5								
الهدف	5.1								

المصادر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/ديسمبر 2008؛ وزارة الخارجية، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام للبيانات، 20 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظة: البيانات المذكورة هي قيم نظرية، أنها لا تعكس مستويات الإنتاج الفعلي لمحطات المعالجة أو العدد الفعلي للناس المستفيدين.

المياه

في تشرين الأول/أكتوبر 2003، قدّر تقييم الاحتياجات العراقية الذي تمّ إعداده من جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي، أن إعادة بناء نظام المياه وشبكة المجاري الصحية في العراق سوف يكلف على العموم 14.4 مليار دولار، منها 6.8 مليار دولار على المدى القصير (2004 - 2007)⁽³⁶⁰⁾. لقد ألزمت الولايات المتحدة عبر صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRR 2) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، 2.616 مليار دولار وأنفقت 2.180 مليار دولار في هذا القطاع⁽³⁶¹⁾.

خلال ربع السنة هذا، أصدر مفتشو مكتب المفتش العام ثلاثة تقييمات لمشاريع المياه الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والتي يتم بحثها في القسم 2-أ والقسم 3 من هذا التقرير.

المقاييس

خلال ربع السنة هذا، حصل تقدم باتجاه الأهداف الأميركية في كل من نتائج مشاريع مياه الشرب وفي عدد المستفيدين من هذه المشاريع⁽³⁶²⁾. إضافة إلى ذلك، تحول هدف نتائج مشاريع شبكات الصرف الصحي الأميركية من 1.22 مليون متر مكعب في اليوم إلى 1.20 مليون متر مكعب⁽³⁶³⁾. أنظر الشكل 2-36 بالنسبة لوضعية مشاريع المياه الأميركية.

المشاريع

في أيلول/سبتمبر 2007، تم إنجاز مشروع إمداد مياه الناصرية البالغة قيمته 276.1 مليون دولار، وتم نقله إلى وزارة البلديات والأشغال العامة (MMPW) وفقاً لوزارة الخارجية⁽³⁶⁴⁾. غير أنه بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2008، كانت المحطة تعمل بـ 20% من طاقتها بسبب النقص المتكرر في الكهرباء. لقد قدّم المقاولون الإرشاد الفني لغاية 10 كانون الأول/ديسمبر 2007، وقدموا التدريب لموظفي وزارة البلديات والأشغال العامة لغاية 20 كانون الأول/ديسمبر 2007، لكن هناك بعض المشاكل المتعلقة بالتشغيل والصيانة في المحطة⁽³⁶⁵⁾. سوف يقوم مفتشو مكتب المفتش العام بتقييم هذا المشروع خلال ربع السنة القادم.

ارتفعت كلفة إنجاز محطة معالجة المياه R3 في مدينة الصدر من 17,4 مليون دولار إلى ما يُقدَّر بـ 18.5 مليون دولار⁽³⁶⁶⁾. في تشرين الأول/أكتوبر، كان التاريخ المُقدَّر لإنجاز المشروع كانون الثاني/يناير 2008. بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2008، كان المشروع قد أنجز بنسبة 94% كما أن تاريخ الإنجاز المُقدَّر تأجَّل إلى 23 شباط/فبراير 2008⁽³⁶⁷⁾.

واجه مشروع إمداد مياه سنجار تأخيرات هامة. في آب/أغسطس 2007، توقفت الأشغال بسبب التفجيرات المحلية. كان مشروع سنجار منجزاً بنسبة 80% في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2007⁽³⁶⁸⁾. وكان إنجاز المشروع لا يزال مبرمجاً في 22 كانون الثاني/يناير 2008⁽³⁶⁹⁾.

هناك سبعة مشاريع كانت مبرمجة للإنجاز خلال ربع السنة هذا. بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2008، كان واحد من هذه المشاريع قد أنجز 100%. وأنهى مشروعان عقديهما علماً أن هذه المشاريع لم تكن قد أنجزت⁽³⁷⁰⁾. يُظهر الجدول 2-33 وضعية مشاريع المياه المجدولة للإنجاز خلال ربع السنة هذا.



إمداد مياه الشرب يبقى هدفاً أميركياً هاماً

الجدول 2-33

وضعية مشاريع المياه المجدولة للإنجاز بحلول 30 كانون الثاني/يناير 2008

النسبة المئوية لإنجاز المشروع	وضعية العقد	التاريخ الأصلي للمشروع	إجمالي الكلفة (بملايين الدولارات)	عنوان المشروع
80%	أقل 15 ت/2/نوفمبر 2007	15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007	\$0.7	شبكة الصرف الصحي في الفلوجة: ساحة استقرار المياه المصروفة، المرحلة II
100%	أقل 5 ت/2/نوفمبر 2007	7 كانون الأول/ديسمبر 2007	\$61.2	مشروع إمدادات مياه بلادروز: المرحلة II
2%	أقل 8 أ/ب/أغسطس 2007	15 كانون الأول/ديسمبر 2007	\$3.3	شبكة الصرف الصحي في الفلوجة: خطوط التغذية الرئيسية
46%	قيد التنفيذ	3 كانون الثاني/يناير 2008	\$4.5	شبكة الصرف الصحي في الفلوجة: نظام الجمع
0%	لم يبدأ	10 ك/2/يناير 2008	\$3.0	مصرف شرق الفرات: المعدات
82%	قيد التنفيذ	15 ك/2/يناير 2008	\$7.6	مشروع مياه الشرب في كركوك: لجنة بناء وتطوير المحافظات-بناء (PDRC)
90%	قيد التنفيذ	22 ك/2/يناير 2008	\$17.9	إمدادات المياه في سنجار: إنشاء

المصدر: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام لبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

ملاحظة: يدل إثنان من هذه المشاريع على أن هناك حاجة إلى مزيد من الأشغال على الرغم من إنجاز العقود.

مرافق أخرى منتقاة

بلغت كلفة إعادة إعمار مرافق العناية الصحية والتعليم الممولة من الولايات المتحدة حوالي ملياري دولار. في قطاع العناية الصحية، مولت الولايات المتحدة 3151 مشروعاً بقيمة 1.5 مليار دولار⁽³⁷¹⁾.

دعمت الولايات المتحدة أيضاً كامل قطاع التعليم بحوالي 680 مليون دولار. يشمل هذا حوالي 400 مليون دولار لأكثر من 2600 مشروع تهدف إلى إعادة إعمار وتجهيز المدارس في العراق⁽³⁷²⁾.

العناية الصحية

تشمل المشاريع الممولة من الولايات المتحدة والتي هي قيد التنفيذ في هذا القطاع، مستشفى الأطفال في البصرة ومراكز العناية الصحية الأولية (PHCs) التي واجهت تحديات هامة في الإشراف على إدارة المشروع وأداء المقاول. تدقيق المتابعة الذي أجراه مؤخراً مكتب المفتش العام حول أمر المهمة الأصلي لمراكز العناية الصحية الأولية عثر على مشاكل في كل من المستشفى والمراكز. علاوة على ذلك، يبدو أن هناك افتقار إلى العمل الفعلي لحل الأعداد الكبيرة من المشاكل التي تواجهها⁽³⁷³⁾.

كان من المفترض أصلاً أن يتم إنجاز مستشفى الأطفال في البصرة في كانون الأول/ديسمبر 2005، لكن لا زال العمل يتواصل تحت إدارة فرقة منطقة الخليج للبرنامج التي تتوقع إنجاز المستشفى في حزيران/يونيو 2009. الشركاء الحاليين المنخرطين في المشروع يضمون وزارة الصحة العراقية، مكتب المساعدة الانتقالية (ITAO)، وفرقة منطقة الخليج (GRD)، ومشروع هوب (HOPE)، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة. تقوم لجنة توجيهية تنفيذية بتأمين المتابعة بالنسبة للمشاكل التي يتم تحديدها.



العناية الصحية للأطفال نقطة تركيز حيوية لجهود إعادة الإعمار الأميركية في العراق

يُمدد التمويل الأميركي إنجاز 91 مركزاً للعناية الصحية الأولية من أصل 142 مركزاً. في الأصل، كان هناك 150 مركزاً مُخططاً⁽³⁷⁴⁾. بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2008، تم نقل 74 من المراكز الـ 91 المنجزة إلى الحكومة العراقية، وأصبح 39 مركزاً مفتوحاً أمام الناس، في حين لم تفتح وزارة الصحة 33 مركزاً⁽³⁷⁵⁾. تواصل خلال ربع السنة هذا إنشاء المراكز الـ 39 المتبقية، حيث أصبح 17 مركزاً إضافياً في "مرحلة ما بعد الإنشاء". تعرّض مركز واحد للهجوم خلال ربع السنة هذا كما وضع حدّ للإنشاء في خمسة مواقع أخرى بسبب إعادة برمجة تخصيص الأموال أو لأنها أُقلت بسبب المشاكل الأمنية. يتوقع أن يتم إنجاز برنامج مراكز العناية الصحية الأولية بحلول أيار/مايو 2008⁽³⁷⁶⁾.

يُموّل صندوق دعم الاقتصاد (ESF) مشروع مستشفى انتقته اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC)، وهو مستشفى الجراحة الجديد في العمارة، عاصمة محافظة ميسان، بكلفة 7.12 مليون دولار⁽²⁷⁷⁾. تم منح العقد في أيلول/سبتمبر 2007 ويُقدّر أن الأشغال سوف تُتجز في 2009⁽³⁷⁸⁾.

ذكرت وزارة الصحة أن أكثر من 50% من موظفيها الطبيين فرّوا من العراق خلال السنوات الأخيرة، وأن المرافق الحالية تعمل بأقل من طاقتها⁽³⁷⁹⁾. من بين الأسباب التي تقف وراء عدم فتح بعض مراكز العناية الصحية الأولية أمام الناس، النقص في الموظفين الطبيين المُدرّبين والمشاكل المذهبية السياسية داخل وزارة الصحة.



مبادرة قيمتها 60 مليون دولار تقوم بتأهيل 134 مدرسة في أرجاء العراق

التعليم

كافة المشاريع الرئيسية في هذا القطاع قد أنجزت وأُقيمت. بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان قد تم إنجاز 810 مدرسة مُمولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، مؤمنة غرف تدريس لأكثر من 323,000 طالب⁽³⁸⁰⁾. تساهم أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق دعم الاقتصاد أيضاً في إعادة إعمار المدارس وتجهيزها عبر العراق. فقد مولّ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مشاريع التعليم في العراق بقيمة 258 مليون دولار بما في ذلك حوالي 65 مليون دولار لمشاريع تستفيد منها 1176 مدرسة⁽³⁸¹⁾.

قِيم مُفتّشو مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا مدرسة الاسكندرونة في محافظة بغداد ولم يعثروا فيها على أية نتائج سلبية. أعتمد فريق التقييم فحسب على الصور الفوتوغرافية ومستندات العقد لإنجاز التقييم. رفض المقاولون الخاصون والرسميون في الجيش طلب مكتب المفتش العام المواكبة العسكرية لزيارة الموقع بسبب النشاط المتزايد للمتمردين في حي الكرادة في بغداد.

مولّ المشروع الطارئ لإنشاء وإعادة تأهيل المدارس إنشاء مدرستين جديدتين افتتحتنا خلال ربع السنة هذا في محافظة الأنبار. تم بناء المدارس عن طريق استخدام المقاولين المحليين وأدارتها

تنمية القدرات

وزارة التعليم. هذا المشروع هو مبادرة بقيمة 60 مليون دولار لتمويل إعادة التأهيل الأساسية لـ 134 مدرسة وإنشاء 56 مدرسة جديدة في أرجاء محافظات العراق الثمانية عشرة.

2ب

القسم

تنمية

القدرات



تنمية القدرات

منذ العام 2003 نفذت الوكالات والوزارات الأميركية عدداً من المبادرات لتنمية قدرات الحكومة العراقية في الإدارة والحكم. وبغية تنمية نظام حكم مستدام، تزود الولايات المتحدة التدريب في مجموعة من العمليات الحكومية عبر الحكومة العراقية وهي تشمل تنفيذ الموازنة، المشتريات، إدارة المشاريع، والتكنولوجيا.

تنفذ مشاريع تنمية القدرات الممولة من الولايات المتحدة في عدد من المكاتب الحكومية- مكتب رئيس الوزراء، سكرتارية مجلس الوزراء وحوالي اثنتي عشر وزارة. تقود هذه الجهود الأميركية الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I).

على المستوى التنفيذي والوزاري، تقدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب المساعدة الانتقالية للعراق التوجيه والتنسيق. تعمل هاتان المنظمتان مع الحكومة العراقية لتحسين صياغة الموازنة وتنفيذها، وأنظمة المشتريات، وتسليم الخدمات وعمليات حكومية أخرى. تعمل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على المستوى الوزاري فقط مع وزارتي الدفاع والداخلية.

المستوى الوزاري

يدعم مكتب المساعدة الانتقالية للعراق عدة أنواع من جهود تنمية القدرات تشمل المياه، والكهرباء، والنفط، والتنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والشؤون العامة. (282)

يدير برنامج تنمية القدرات القومية لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشروعاً بقيمة 209 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات (383) يعرف باسم "تطوير". بدأ تنفيذ البرنامج في آب/أغسطس 2006 ويستمر تنفيذه في عشر وزارات. يركز هذا البرنامج اهتمامه على تنمية القدرات في الإدارة المالية، والمشتريات، والقيادة، واختصاصات إدارية متنوعة، والتخطيط الاستراتيجي. (384)

يعمل ما بين اثنين أو ثلاثة من المستشارين في مشروع "تطوير" ضمن كل وزارة أو هيئة حكومية. توجد مكاتب مشروع "تطوير" في أربيل، والبصرة، والموصل، وموقعين في بغداد. (385)

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق تدير برامج تنمية القدرات في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. تقدم هذه البرامج التدريب، والتوجيه، والاستشارة. تشمل التزامات صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية 2007 مبلغ 47.7 مليون دولار لبرامج تنمية القدرات في الوزارات، و18.4 مليون دولار للعمل مع وزارة الداخلية، و29.3 مليون دولار للعمل في وزارة الدفاع. (386)

وزارة الداخلية "تظهر تقدماً ثابتاً لكنه غير متساو" (387) في تحسين قدراتها. تنمية القدرات في وزارة الدفاع "بطيء ولكنه مستقر ويظهر تقدماً متزايداً". (388)

مبادرات التدريب للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تدير برامج تدريب في المركز القومي العراقي للاستشارات والتنمية الإدارية (NCCMD). وقد تم تدريب 4413 مسؤول حكومي وموظف مدني في المركز القومي للاستشارات والتنمية الإدارية حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. (389) في ربيع السنة الأخير أبلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنها قامت بتدريب 1758 مشترك. (390) شملت الدورات التدريبية مواضيعاً حول: (391)

- الإدارة (المالية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلوماتية، المشاريع، والعقود).
- مكافحة الفساد.
- القيادة والاتصالات.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تخطط لتأمين التدريب لموظفين لدى مفتشين عامين في خمس وزارات. سوف تشمل الدورات تدريباً على الإدارة المالية، وإدارة شؤون الموظفين، والمشتريات. سوف يخضع موظفو المفتشين العامين لتدريب عملي على المحاسبة القانونية، تدقيق الحسابات، ووسائل منع التزوير. (392)

مبادرات التدريب للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)

التقدم في وزارة الداخلية أعيق بسبب وجود تشبّع طائفي وفساد كما تحديات عملانية للتنمية القدرات اللوجستية. لكن، استناداً إلى وزارة الدفاع الأميركية أجرت وزارة الداخلية تحقيقات نتج عنها خفض معدلات الفساد أو التأثيرات الطائفية. (393)

تستمر قدرات الإدارة اللوجستية، والامتلاكات، وقدرات إدارة القوات في ان تكون مركز الاهتمام في تحسين الاحترافية والاستدامة لعمليات وزارة الداخلية. من أصل مجموع التزامات السنة المالية 2007 لصندوق قوات الأمن العراقية لتنمية القدرات تم تخصيص مبلغ 15.2 مليون دولار لوزارة الداخلية للإنفاق على شؤون التدريب. (394)

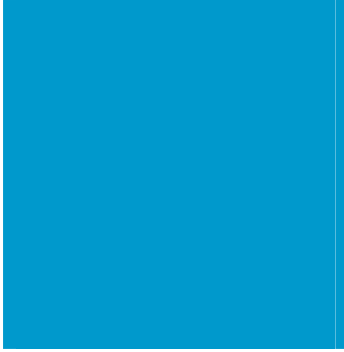
واجهت وزارة الدفاع تحديات النقص في عدد الموظفين المدنيين المحترفين (395) وقدرة غير كافية في اللوجستيات الميدانية. (396) لكن رغم هذه النواقص تستمر برامج تنمية القدرات في إظهار نتائج مشجعة. وزارة الدفاع فعالة نوعاً ما في تنظيم الموازنات وتنمية النشاطات في إدارة شؤون الموظفين، والاستدامة، والمشتريات. (397)

من مجموع التزامات السنة المالية 2007 لتنمية قدرات صندوق قوات الأمن العراقية، تم تخصيص 9.94 مليون دولار لوزارة الدفاع تحت بند النشاط الفرعي في التدريب.

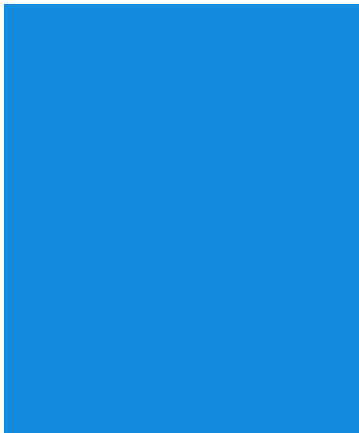
الإشراف

في كانون الثاني 2008، أصدر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تقرير التدقيق الذي حمل عنوان "جهود لتطبيق نظام معلومات الإدارة المالية (IFMIS) في العراق".⁽³⁹⁸⁾ كان القصد من هذا النظام تبسيط الأنظمة المالية العراقية من خلال تحسين الشفافية، والمساءلة والتحليل المالي. عملية التدقيق هذه هي متابعة لتقرير محلي صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2007، حول تطبيق نظام معلومات الإدارة المالية (IFMIS).⁽³⁹⁹⁾ وجد التقرير الأساسي ان المشروع لم يملك خطة تنمية ثابتة، ولم يلقى أي قبول عراقي ولذلك تمّ تعليقه في حزيران/يونيو 2007. في ربع السنة هذا أكمل المدققون لدى المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق مراجعة نظام معلومات الإدارة المالية ووجدوا:

- المشروع لا يزال مُعلقاً.
- لم تؤخذ في الاعتبار حاجات العراق أثناء تطوير النظام والمشروع ولذلك لم يحصل النظام على الدعم الكامل من الحكومة العراقية.
- كانت مستندات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية غير كافية لتميز الأموال المخصصة لنظام معلومات الإدارة المالية.
- أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نظاماً واسع النطاق وقدمت توجيهات عامة عريضة لم تكن مفيدة ولم تُشكّل أسلوب التعاقد الأفضل للمشروع.
- كان لدى مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) مستندات كافية للتمييز بين الأموال المخصصة وتلك المنفقة.



نشاطات
الحكم
في العراق



2ج

القسم



نشاطات الحكم في العراق

من المتوقع في عام 2008، العام الانتقالي في العراق، حدوث عدة تغييرات مهمة تشمل تحويل مسؤوليات الأمن الإقليمي، وإدارة نشاطات رئيسية لإعادة الإعمار، ومشاريع مولتها حكومة الولايات المتحدة، إلى السيطرة العراقية.

الأقسام التالية تُلقي الضوء على هذه المجالات التي يتولى العراقيون فيها سيطرة أكبر على نشاطات الحكم وإدارة جهود إعادة الإعمار:

- **الموازنة العراقية:** مع ازدياد الإيرادات بسبب ارتفاع أسعار النفط سوف تحصل الحكومة العراقية على تمويلات لدعم نشاطات إعادة الإعمار. يزود هذا القسم نظرة إجمالية حول نفقات الحكومة العراقية خلال عام 2006 و عام 2007 وموازنة العام 2008. كما يقدم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تحديثاً للمعلومات المتعلقة بمراكز المساعدة للمشتريات (PAC) المقصود منها مساعدة الحكومة العراقية في تحسين فعالية التعاقد والمشتريات. (400)
- **السيطرة العراقية على المحافظات (PIC):** خلال ربع السنة هذا انتقلت مسؤوليات الأمن لإقليمين آخرين إلى العراق، ولا يزال نصف عدد المحافظات التي تنتظر تسميتها ضمن نظام السيطرة العراقية على المحافظات. يقدم هذا القسم مراجعة إجمالية لعملية السيطرة العراقية على المحافظات ونقل مسؤوليات الأمن في البلاد إليها.

- الديمقراطية والمجتمع المدني: منذ انتهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة، لم تحقق الحكومة العراقية سوى تقدم محدود حول أجزاء رئيسية من التشريعات التي حُددت على أنها حرجة لحل كل المسائل العالقة التي تواجه العراق. يقدم هذا القسم تحديثاً للمعلومات المتعلقة بتقديم الحكومة العراقية حول هذه الأمور التشريعية كما معلومات حول الانتخابات في المحافظات والمحلية، وإعلان الصداقة الأميركية العراقية.

الموازنة العراقية

يصل المبلغ الإجمالي للموازنة العراقية لعام 2008، وهو الأكبر منذ اجتياح عام 2003، 48.6 مليار دولار. رغم ان أرقام الموازنة كان المفروض تحديدها نهائياً في كانون الأول/ديسمبر 2007، على التقديرات التي أعيدت مراجعتها ان تحصل على المصادقة والتوقيع على الموازنة من قبل المجلس الرئاسي قبل آذار/مارس 2008. (401)

خصصت الحكومة العراقية 35.2 مليار دولار (72%) من الموازنة للنفقات التشغيلية (402) التي تشمل الرواتب، والمنح، والمكافآت، والتقديمات الاجتماعية ونفقات أخرى (403) وتم تخصيص مبلغ إضافي قدره 13.4 مليار دولار للنفقات الرأسمالية، أي حوالي 28% من الموازنة. (404)

في العام 2007 تم تخصيص نسبة 76% من الميزانية الاتحادية الإجمالية لوزارات الحكومة المركزية، (405) ومن بين هذه الوزارات استمرت وزارة المالية تتلقى الجزء الأكبر من الموازنة. ومن المقرر أن تتلقى في عام 2008، مبلغ 16.7 مليار دولار، أي أكثر بقليل من نسبة 34% من الموازنة الإجمالية. (406)

استمر المسؤولون الحكوميون في المحافظات يطالبون بتمويلات إضافية من بغداد محاولة منهم لتحقيق اللامركزية في عملية إعادة الإعمار ولكي يحصلوا على مسؤوليات وسلطات أكبر لتلبية حاجات أقاليمهم. في تشرين الأول/أكتوبر 2007، أرسلت هيئة إدارة المحافظات رسالة إلى رئيس الوزراء

الموازنة العراقية

العراقي تطلب منه بأن تستلم المحافظات تمويلات إضافية، وآليات محسنة للتنسيق مع الوزارات، وموظفين مدربين إضافيين للعام 2008. (407) ذكرت الرسالة 13 سبباً لتبرير الطلب كان من بينهم العوامل الحاسمة التالية:

- ارتفاع معدلات التضخم مما رفع كلفة المشاريع ووضع جهداً أعظم على الموازنات في المحافظات.
- معدلات إنفاق أعلى في المحافظات من معدلات الإنفاق في الوزارات، تبرر تحويل أموال أكثر إلى المستوى الإقليمي.
- المجالس في المحافظات أكثر قدرة من الوزارات على "تحديد الأولويات في تطبيق المشاريع". (408)
- تحسنت الخبرات على المستوى الإقليمي في تخطيط وإدارة مشاريع إنشائية رئيسية.

يخصص مشروع الموازنة الاتحادية لعام 2008 مبلغ 3.47 مليار دولار إلى المحافظات (باستثناء المناطق الكردية) من بينها ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار لتمويل إعادة الإعمار/النفقات الرأسمالية (96%).

أسعار النفط الأعلى سوف تؤمن إيرادات إضافية

تعتمد الحكومة العراقية على سعر النفط ومستوى الإنتاج المتوقع للنفط في إعداد توقعات الموازنة. في عام 2007 شكل النفط نسبة 93% من الإيرادات القومية في العراق. قدرت وزارة المالية الأميركية (وزارة الخزانة) أن إنتاج النفط في عام 2008 سوف يولد إيرادات بقيمة 35.4 مليار دولار أي نسبة 84% من إجمالي الإيرادات القومية.

جرى احتساب الموازنة العراقية لعام 2008 على أساس أن يكون سعر برميل النفط 57 دولار كسعر أساسي. (409) لكن إنتاج النفط العراقي حقق رقماً قياسياً لفترة ما بعد الحرب، خلال ربع السنة هذا، ومع ارتفاع أسعار النفط فان احتمالات "ربح غير متوقع للموازنة" في هذه السنة كبيرة بالفعل. (410)

الموازنات الإجمالية للعامين 2006 و 2007 لم تنفق بالكامل

يواصل العراق تعامله مع التحديات المتعلقة بالإنفاق الكامل لموازناته. رغم ان تخصيصات الحكومة العراقية من الموازنة ازدادت بنسبة 52% تقريباً بين عامي 2004 و 2006، فان المعدل المئوي النسبي لمجموع التخصيصات المنفقة لم يرتفع بدرجة تتماشى مع زيادة التخصيصات للحكومة العراقية، والتي هبطت من نسبة 94% إلى 66%⁽⁴¹¹⁾. كما ان موازنة العام 2007 والموازنة المقترحة للعام 2008 أعلى من ذلك، ومع الفائض المحتمل بسبب الارتفاع القياسي لاسعار النفط من الممكن ان يُشكل تنفيذ الموازنة العراقية تحدياً أكبر.

تخلفت الحكومة العراقية عن إنفاق قسم مهم من موازنة العام 2006، وحولت التخصيصات غير المنفقة إلى موازنة العام 2007، (أفادت وزارة المالية الأميركية ان الحكومة العراقية أنفقت نسبة 78% فقط من موازنة العام 2006 البالغة 34 مليار دولار.⁽⁴¹²⁾ وهكذا، فان تخصيصات موازنة العام 2006 لا زالت تنفق في عام 2007 الأمر الذي أبطأ إنفاق مخصصات العام 2007. في نهاية أيلول/سبتمبر 2007، تم لم يكن قد تم إنفاق أكثر مبلغ 18.4 مليار دولار (44.7%) من موازنة العام 2007.

واستناداً إلى ما أشار إليه سابقاً المفتح العام الخاص بإعادة إعمار العراق، فقد أنفقت الحكومة العراقية بنجاح موازنتها للرواتب التي تشمل الرواتب والأجور، والمكافآت، والتقديمات الأخرى.⁽⁴¹³⁾ في عام 2006، تم تنفيذ ما كان مخصصاً من الموازنة والذي بلغ 5.4 مليار دولار على هذه النفقات.⁽⁴¹⁴⁾ وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2007، كان قد تم إنفاق نسبة لا تقل عن 81% من موازنة العام 2007 المخصصة لتعويضات الموظفين.⁽⁴¹⁵⁾ فعلى الرغم من ان الحكومة العراقية قادرة على إنفاق موازنتها الإدارية بفعالية فان تنفيذ الموازنة الرأسمالية لا زالت تعترضه المشاكل. أنفقت الحكومة العراقية 23% فقط من الموازنة الرأسمالية البالغة 6.2 مليار دولار للعام 2006.⁽⁴¹⁶⁾ في عام 2007 ارتفعت الموازنة الرأسمالية إلى 10.1 مليار دولار،⁽⁴¹⁷⁾ أي حوالي 25% من إجمالي الموازنة العراقية. تم توزيع التخصيصات في الموازنة الرأسمالية على الشكل التالي:

- 4.6 مليار دولار للوزارات⁽⁴¹⁸⁾
- 2.1 مليار دولار للأقاليم العراقية⁽⁴¹⁹⁾
- 1.6 مليار دولار لحكومة إقليم كردستان

الموازنة العراقية

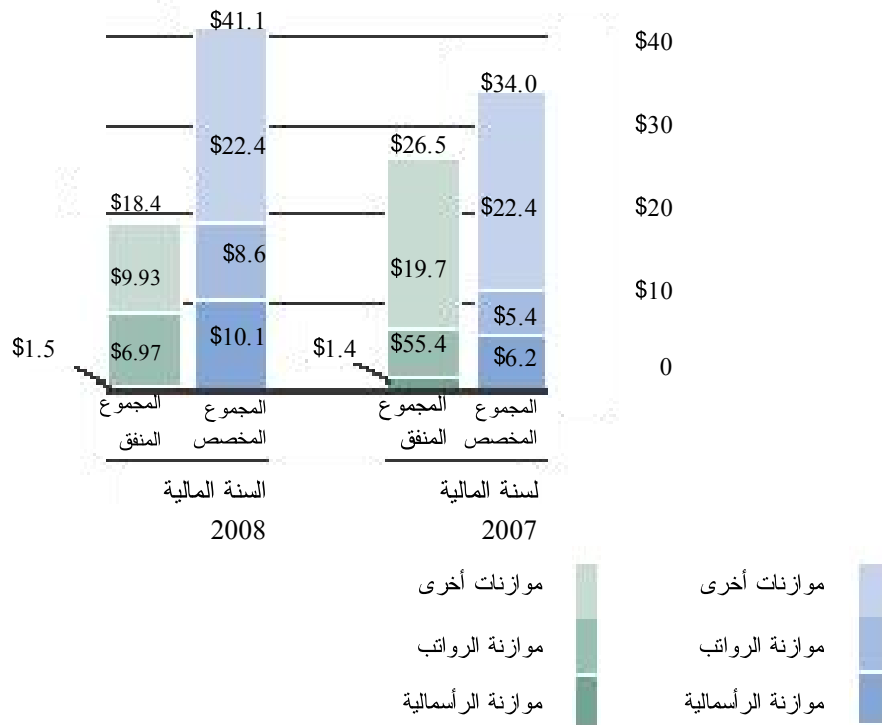
أبلغت وزارة المالية الأميركية انه في نهاية 31 آب/أغسطس 2007 كان قد تم إنفاق 6.5 مليار دولار فقط من الموازنة الرأسمالية للسنة المالية 2007. للمقارنة بين نفقات عام 2006 و عام 2007، انظر الشكل 2-37. يستمر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في تفصيل بيانات إنفاق الموازنة الرأسمالية والرواتب كمؤشرات رئيسية لمدى تقدم الإنفاق في العراق.

الشكل 2-37

مقارنة نفقات الموازنة للعامين 2006 و 2007

مليارات الدولارات

المصدر وزارة المالية الأميركية، استجابة إلى طلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق للمعلومات (2008/4/1)



ملاحظات:

1- الأعداد خضعت للتدوير

2- بيانات نفقات العام 2007 أعطيت للفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر 2007

وكالات الحكومة الأميركية الموكلة إليها مسؤولية ملاحقة مجالات إنفاق الموازنة العراقية على المستويين القومي والإقليمي واجهت صعوبات كبيرة. فعلى سبيل المثال، زودت ثلاثة مصادر مسؤولة

إلى المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الأرقام التالية حول معدلات الإنفاق من الموازنة الرأسمالية الوزارية للعام 2007.

- التقرير المعلمي للبيت الأبيض: 24% (421)
- وزارة المالية الأميركية: 15% (422)
- المكتب الحكومي للمحاسبة والمساءلة: 4.4% (423).

ذكرت هذه المصادر الثلاثة بيانات زودتها وزارة المالية العراقية. (424) يشير الاختلاف في هذه البيانات إلى التحديات المترافقة مع إعداد التقارير حول تنفيذ الموازنة.

الجهود الأميركية والعراقية المنسقة لتحسين تنفيذ الموازنات

في ربع السنة هذا رعت وزارة المالية الأميركية ورشتي تدريب مختلفتين حول تنفيذ الموازنة لموظفين من 13 محافظة و 11 وزارة. أدار خمسة مدرسين عراقيين عمليات التدريب لـ 36 مشاركاً و 30 موظفاً وزارياً. (425)

كما أن أعضاء فرق إعادة الإعمار في المحافظات تلقوا تدريباً في بغداد على تنفيذ الموازنة زودهم بها معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية الأميركية ووزارة المالية الأميركية. (426)

مراكز المساعدة في المشتريات (PACs)

مراكز المساعدة في المشتريات التي يديرها عراقيون تزود الاستشارات القانونية والفنية إلى مكتب سياسة العقود العامة للحكومة في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (MoPDC). (427) تتولى مراكز المساعدة في المشتريات مساعدة الحكومة العراقية في تنفيذ موازنتها الرأسمالية بصورة أكثر فعالية (428) تشمل الأهداف البعيدة المدى لبرنامج مراكز المساعدة في المشتريات ما يلي:

- زيادة مستويات تنفيذ الموازنة
- تبسيط عمليات المشتريات مع الالتزام بأفضل الممارسات الدولية.
- تنسيق محسن للحكومة العراقية.
- إنشاء مركز استشاري للمساعدة في المشتريات يديره ويملكه عراقيون.

بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2007، تم الالتزام بما يزيد عن 2.1 مليون من أموال قوات الأمن الخاصة (ESF) لدعم مراكز المساعدة في المشتريات. (429)



السيطرة العراقية على المحافظات (PIC)

ركزت سلطة الائتلاف المؤقتة جهودها على هدف تحقيق مستوى من الأمن في المحافظات يسمح بنقل المسؤولية الرئيسية إلى قوات الأمن العراقية أي ما يعرف بالسيطرة العراقية على المحافظات (PIC).

النقاط الرئيسية للموضوع

عدة اعتبارات توجه الانتقال إلى السيطرة العراقية على المحافظات بضمنها مستوى التهديدات، وجهوزية قوات الأمن العراقية ضمن المحافظات، وقدرات الحكومة في المحافظات.⁽⁴³⁰⁾ يتم إدماج تقديرات الجهوزية في عمليات تقييم شهرية لانتقال الأمن الإقليمي، وتراجعها بعد ذلك قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق واللجنة المشتركة لنقل مسؤولية الأمن (JCTSR).⁽⁴³¹⁾ في حال تلبية الشروط توصي اللجنة المشتركة لنقل مسؤولية الأمن بنقل إقليم إلى السيطرة العراقية على المحافظات إلى قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق وإلى المجلس الوزاري العراقي للأمن القومي الذي يرأسه رئيس الوزراء. يتخذ هذا المجلس القرار النهائي حول الموضوع.⁽⁴³²⁾

تحديث وضع السيطرة العراقية على المحافظات لكل إقليم بمفرده

بين تموز/يوليو 2006 وكانون الأول/ديسمبر 2007، تم النقل الناجح لتسعة أقاليم عراقية من أصل 18 إقليم إلى السيطرة العراقية وجرى في أيار/مايو 2007⁽⁴³³⁾ الانتقال الرسمي للأقاليم الكردية الثلاثة - أربيل، والسليمانية، ودهوك إلى السيطرة العراقية على المحافظات. لكن حكومة إقليم كردستان (KRG) كانت تسيطر بشكل فعال منطقة الحكم الذاتي قبل عملية الانتقال الرسمي.⁽⁴³⁴⁾ وخلال ربع السنة هذا نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة سلطة الأمن في إقليمي كربلاء والبصرة إلى الحكومة العراقية. يبين الشكل 2-38 وضع السيطرة العراقية على المحافظات عبر العراق كما كان في كانون الثاني/يناير 2008 ويزود الشكل 2-39 جدولاً زمنياً لنقل المحافظات إلى السيطرة العراقية.

تحتفظ سلطة الائتلاف المؤقتة بالمسؤولية الأولية للأمن في تسعة أقاليم هي: الانبار، بابل، بغداد، ديالى، نينوى، القادسية، صلاح الدين، التأمين وواسط. قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق أبلغت عدم توقع نقل أية أقاليم إلى السيطرة العراقية على المحافظات في شهر كانون الثاني/يناير ولا في شباط/فبراير 2008.⁽⁴³⁵⁾

منذ إطلاق عملية السيطرة العراقية على المحافظات جرى عدة مرات تغيير التواريخ المقررة لنقل كافة المحافظات إلى السيطرة العراقية. في عام 2005 تم توقع نقل السيطرة على كافة المحافظات بحلول حزيران/يونيو 2006.⁽⁴³⁶⁾ ولكن الإقليم الأول المقرر نقله (المتنى) لم ينقل إلا في تموز/يوليو 2006. في حزيران/يونيو 2007، أبلغت وزارة الدفاع الأميركية انه يجب نقل كافة المحافظات العراقية إلى السيطرة العراقية بحلول آذار/مارس 2008.⁽⁴³⁷⁾ في أيلول/سبتمبر 2007، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية ان التاريخ المقرر تغيير إلى تموز/يوليو 2008 على أقرب وقت.⁽⁴³⁸⁾ لكن قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق أبلغت ان السيطرة العراقية على أقاليم "تعتمد على الظروف"،⁽⁴³⁹⁾ وانه لا يوجد جدول زمني لاكمال عملية السيطرة العراقية على المحافظات⁽⁴⁴⁰⁾.

الشكل 38

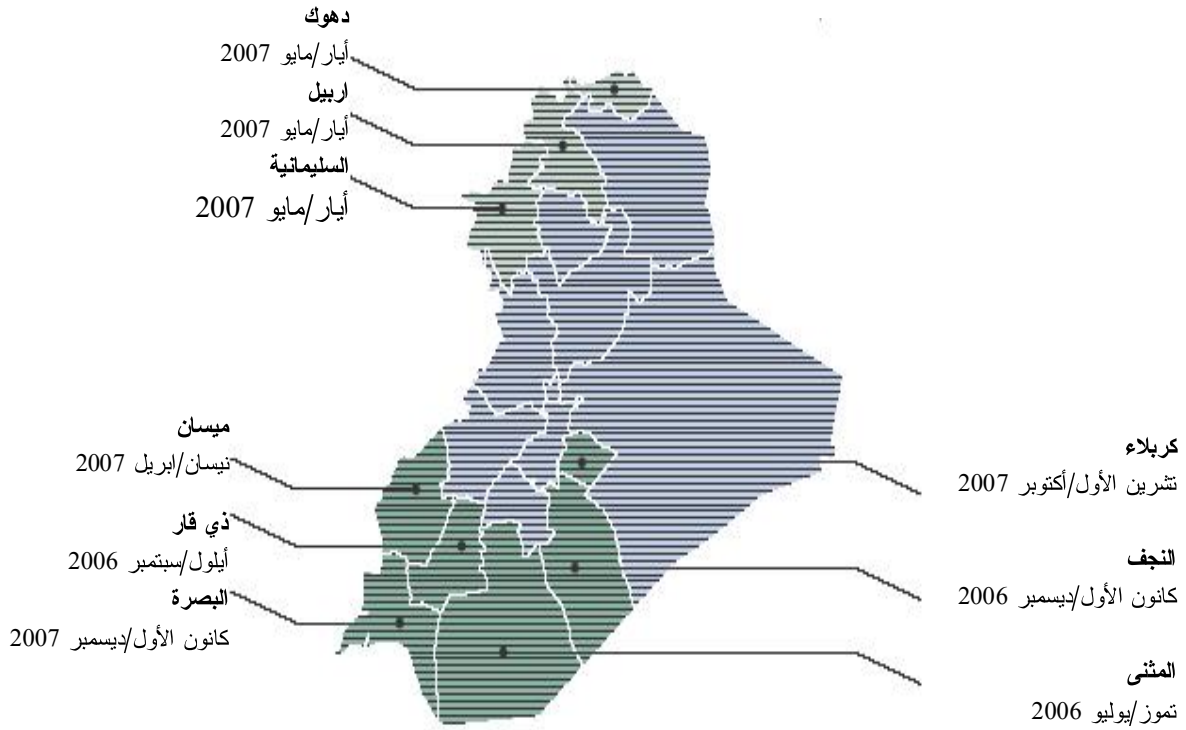
المحافظات التي نقلت إلى السيطرة العراقية في المحافظات

المصدر: القوات المتعددة الجنسيات في العراق، السيطرة العراقية على المحافظات، www.mnf-iraq.com، (2008/1/17).

الإقليم المنقول إلى السيطرة العراقية على المحافظات

لم يتم نقله حتى الآن

المنطقة الكردية: تمت إعادة المحافظات بصورة جماعية إلى السيطرة العراقية للمناطق (RIC)



السيطرة العراقية على المحافظات عام 2008

النقص في قوات الأمن العراقية المدربة يظل عائقاً رئيسياً لاكمال وضعية السيطرة العراقية على المحافظات وغياب الأمن، الذي يسببه "سكان من طوائف مختلطة، وحدود مفتوحة، ووجود قوات ميليشيا أو مقاتلين أجانب" يساهم في عدم الاستقرار في المحافظات التسعة المتبقية. (441)

يستمر العراق في تطوير طرق لمعالجة التوترات الحدودية. بالإضافة إلى اتصالاتها مع الدول المجاورة، عملت الحكومة العراقية مع سلطة الائتلاف المؤقتة لزيادة "المشاركة في الاستخبارات الحدودية، وعمليات نقاط الدخول، وعمليات المخافر الحدودية، وتنصب الأولوية في هذه الجهود على الحدود السورية ومن ثم الإيرانية".⁽⁴⁴²⁾

عدد وجهوزية وحدات قوات الأمن العراقية أثراً أيضاً في عملية السيطرة العراقية على المحافظات. وقد أجازت الحكومة العراقية زيادة عدد أفراد قوات الأمن العراقية وأنشأت مراكز قيادة عملانية لتعزيز مهمات قوات الأمن العراقية.⁽⁴⁴³⁾

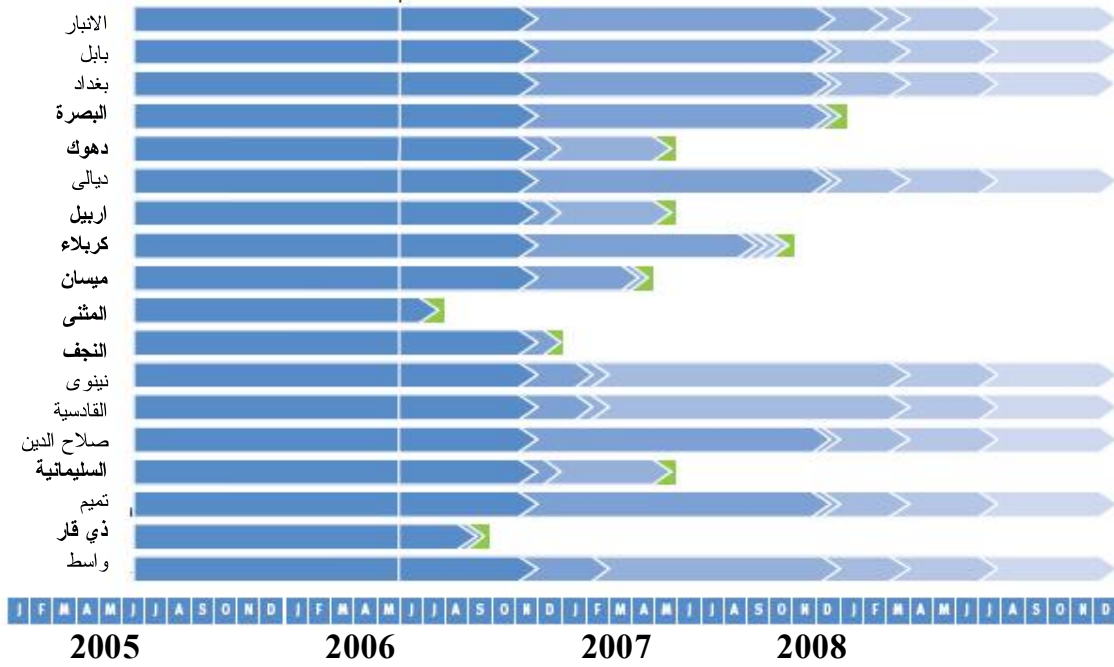
الموازنة العراقية

الشكل 2-39

الانتقال إلى السيطرة العراقية على المحافظات

المصدر: وزارة الدفاع الأميركية، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2006، آذار/مارس 2007، حزيران/يونيو 2007، أيلول/سبتمبر 2007، وكانون الأول/ديسمبر 2007.

التاريخ المقرر بالأصل للنقل للانتقال إلى السيطرة العراقية على المحافظات كان في حزيران/يونيو 2006.



التاريخ المقرر بالأصل لنقل السيطرة العراقية على المحافظات إلى العراقيين حدد في حزيران/يونيو 2006

مدد هذا التاريخ إلى كانون الأول/ديسمبر 2006، التقرير رقم 9010

مدد هذا التاريخ إلى آذار/مارس 2007، التقرير رقم 910

مدد هذا التاريخ إلى حزيران/يونيو 2007، التقرير 9010.

مدد هذا التاريخ إلى أيلول/سبتمبر 2007، التقرير 9010.

مدد هذا التاريخ إلى كانون الأول/ديسمبر 2007، التقرير 9010.

اكتمال وضع السيطرة العراقية على المحافظات

يصور هذا المخطط الزمني مراجعة وزارة الدفاع الأميركية للتواريخ المقررة للانتقال إلى السيطرة العراقية على المحافظات. الهدف الأصلي للانتقال كافة المحافظات كان مقرراً في حزيران/يونيو 2006 ولكن تمت مراجعته خمس مرات. حددت وزارة الدفاع الأميركية أحدث تاريخ في "تموز/يوليو 2008".

الموازنة العراقية

الجدول 2-34

نقل القواعد العاملة الأمامية

التاريخ	القواعد العاملة الأمامية	العدد المنقول	النسبة المئوية من المحافظات المنقولة
تشرين الأول/أكتوبر 2006	110	52	77.3%
تشرين الثاني/نوفمبر 2007	125	61	48.8%

المصدر: وزارة الدفاع الأميركية: قياس الاستقرار والأمن في العراق، تشرين الأول/أكتوبر 2006، وكانون الأول/ديسمبر 2007.

قامت الحكومة بجهد خاص لزيادة عدد أفراد الشرطة ولكن هذه الخطوة خلقت تحدياً للحكومة العراقية ولل قوات المتعددة الجنسيات في العراق: حيث أن تجنيد أفراد للشرطة يقلل من العدد المتوفر من القوى العاملة التي يؤخذ منها جنود الجيش العراقي. في الوقت الحاضر يجب على الحكومة العراقية ان تعتمد بقوة على الجيش العراقي لتحقيق الأمن إلى ان تصبح قوات الشرطة قادرة على تولي تلك المسؤولية. (444)

تحقيق السيطرة العراقية على المحافظات لا يعني ان بالإمكان ضمان الأمن في الإقليم بالاعتماد على قوات الأمن العراقية لوحدها. من المفروض على القوات الأميركية وقوات الائتلاف أن تحافظ على وجود استراتيجي إشرافي في المناطق المنقولة إلى السيطرة العراقية والقيام بصورة أولية بعدة مهمات كمستشارين يزودون الدعم اللوجستي ويخدمون عند الضرورة القصى كقوات تفاعل سريع (445).

نشاط آخر يتعلق بالسيطرة العراقية على المحافظات هو تسليم القواعد العاملة الأمامية (FOB) من سيطرة الولايات المتحدة إلى السيطرة العراقية. توقفت هذه العملية مع التدفق في أعداد القوات العسكرية الأميركية الذي تتطلب زيادة عدد القواعد عبر البلاد. ازداد عدد القواعد العاملة الأمامية مع بداية تدفق انتشار القوات. وفي حين يأخذ تدفق القوات الأميركية قد أخذ مجراه، تخطط القوات المتعددة الجنسيات في العراق "للمزامنة بين طلبات تأمين القواعد مع طلبات قوات الائتلاف والهيكلية المقررة للقيادة و السيطرة" (446) وذلك بغية تأمين استمرار نقل القواعد العاملة الأمامية بأقصى سرعة

وسهولة ممكنة. لكن خلال السنة الماضية لم تتغير إلا بقدر طفيف النسبة المئوية من القواعد العاملة الأمامية الموجودة والمنقولة إلى السلطة العراقية.

من المتوقع ان تنشط عملية نقل القواعد العاملة الأمامية إلى السلطات العراقية في أوائل العام 2008 (447) انظر الجدول 2-34 للمقارنة بين القواعد العاملة الأمامية في تشرين الأول/أكتوبر 2006 وتلك التي كانت في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

تأثير التنمية الاقتصادية على الأمن أخذ أيضاً في الاعتبار في عملية السيطرة العراقية على المحافظات. القدرة على استدامة النمو الاقتصادي للأسواق تساهم في زيادة التوظيف وفي رفع المستوى العام لرضى السكان في الإقليم، والذي يؤثر بدوره على الحالة الأمنية. تنفذ قوات الائتلاف وسفارة الولايات المتحدة إجراءات متنوعة للمساهمة في التنمية المحلية "بالأخص في المحافظات المنقولة والمحافظات المقرر نقلها قريباً إلى السيطرة العراقية". (448)

سوف تتأثر فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) بصورة متزايدة من عملية السيطرة العراقية على المحافظات. تعتمد هذه الفرق على الأمن والمحافظة على حياة الناس الذين تؤمنهما قوات سلطة الائتلاف. وبعد انتقال أي إقليم تواجه سلطة الائتلاف للخيار: إما الانتقال إلى خارج الإقليم أو الاحتفاظ بهيكلية قوة كافية للمحافظة على حياة الناس وضمان الأمن. (449) لوحظت نشاطات ناجحة لفرق إعادة إعمار المحافظات خلال ربع السنة هذا في إقليم ذي قار حيث بقيت فرق إعادة إعمار المحافظات في الإقليم بالفعل بعد نقله إلى السيطرة العراقية على المحافظات. (450) أبلغت قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان وزارة الخارجية ووزارة الدفاع تخططان لبقاء فرق إعادة إعمار المحافظات تعمل حتى بعد تخفيض عدد قوات سلطة الائتلاف في معظم الحالات. (4512)



الديمقراطية والمجتمع المدني

الإجراءات التشريعية الرئيسية التالية سوف تساعد العراق في التحرك بسرعة أكبر نحو المصالحة الوطنية:

- تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي.
- إجراء الانتخابات المحلية ووفي المحافظات. (452)
- تطبيق قانون اجتثاث البعث الذي تمت المصادقة عليه مؤخراً (قانون العدالة والمساءلة). (453)
- تطبيق قانون المناطق. (454)

المادة 140

في 17 كانون الأول/ديسمبر 2007، مددت الحكومة العراقية التاريخ النهائي لإجراء استفتاء حول المادة 140 من الدستور العراقي. ومن المتوقع، بحلول التاريخ النهائي الجديد في 30 حزيران/يونيو 2008، ان تكمل الحكومة العراقية عملية التطبيع في كركوك وفي مناطق أخرى مختلف حولها، وأن

الديمقراطية والمجتمع المدني

تجري إحصاءاً سكانياً لتحديد التوزيع الاثني في المناطق المتنازع عليها وإجراء استفتاء لتقرير رغبة السكان في تلك المناطق. بصورة أولية، سوف يعالج هذا الاستفتاء مسألة ما إذا كانت مدينة كركوك الغنية بالنفط سوف تنضم إلى المنطقة الكردية. وقد أبلغت الأمم المتحدة بأنها سوف تقدم مساعدة فنية لمساعدة الحكومة العراقية في تطبيق المادة 140.⁽⁴⁵⁵⁾ تمدد المادة 140 الشروط التي نصت عليها المادة 58 من قانون الإدارة المؤقتة الذي يسعى إلى عكس تغيير التركيبة السكانية للمنطقة التي فرضها نظام حكم صدام حسين والتي نتج عنها:⁽⁴⁵⁶⁾

- الترحيل والطرده للمواطنين
- التهجير القسري إلى وخارج مناطق معينة
- إسكان أفراد غرباء عن المنطقة فيها
- حرمان السكان من فرص العمل
- الجنسيات المعدلة
- تغيير حدود المناطق

فرضت المادة 58 على الحكومة الانتقالية العراقية إلغاء كافة القوانين التي أصدرها النظام السابق المتعلقة بتحديد الهوية الوطنية. كما طلبت المادة أيضاً إعادة المساكن والأماكن إلى الذين اجبروا على مغادرة مناطقهم مع منحهم تعويضات من الدولة لتمكينهم من السكن حيثما يريدون. وأخيراً نصت المادة 58 على إجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والتصديق على دستور دائم.⁽⁴⁵⁷⁾ إن إجراء الإحصاء السكاني العادل والشفاف والاستفتاء التمثيلي أمران حاسمان لتأمين الالتزام بنص وروح المادة 140.

قامت وزارة الخارجية الأميركية بالإبلاغ أن الجمعية الوطنية لكردستان العراق صادقت على تمديد التاريخ النهائي، لكن عبر أعضاء في هذه الجمعية عن استيائهم من هذا التأخير.⁽⁴⁵⁸⁾

الانتخابات المحلية وفي المحافظات

إجراء انتخابات محلية وفي المحافظات عادلة وتمثيلية تُعتبر خطوة رئيسية إلى الأمام باتجاه المصالحة الوطنية. كما أن من المتوقع أيضاً أن تؤثر في التمثيل السني غير المنصف في أربعة مجالس إقليمية.⁽⁴⁵⁹⁾

أبلغت السفارة الأميركية ان مكتب رئيس الوزراء وضع مشروع قانون للانتخابات في المحافظات ومن المتوقع ان يحدد مشروع القانون هذا تاريخاً لإجراء الانتخابات. مع ذلك، ليس هناك توقع لأي تاريخ لتوقيع رئيس الوزراء على مشروع القانون كما برزت تساؤلات حول مضمونه. لم يقترح أي عضو في مجلس النواب مشروع قانون منفصل آخر لكي تتم مراجعته.⁽⁴⁶⁰⁾

يجب تنفيذ أربعة شروط مُسبقة قبل اجراء الانتخابات في المحافظات:

- على مجلس النواب ان يحدد أسماء مرشحين لاشغال 20 من مراكز المسؤولين الرئيسيين الإقليميين.
- على الحكومة العراقية ومجلس النواب ان يصدقا على قانون للانتخابات في المحافظات.
- على الحكومة العراقية ان تحدد تاريخاً لإجراء الانتخابات في المحافظات.
- على مجلس النواب ان يصادق على موازنات مناسبة لتسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات في المحافظات.

في 4 كانون الثاني/يناير 2008، كان مجلس النواب قد عين مرشحين لاثني عشر مركزاً من مراكز المسؤولين الرئيسيين الإقليميين العشرين للانتخابات. لكن، يبقى المجلس مختلفاً بشأن المراكز الثمانية المتبقية: البصرة، النجف، كربلاء، واسط، نينوى، ديالى، وبغداد (حيث يتوفر لها مركزان).⁽⁴⁶¹⁾

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد التزمت بدفع مبلغ 27.45 مليون دولار كتمويلات إضافية للسنة المالية 2007 (القانون العام 110-28) ومبلغ 2.55 مليار دولار إلى أموال الحلول المستمرة لدى قوات الأمن العراقية (ESF) من أجل دعم عملية الانتخابات في العراق. استخدمت هذه الأموال لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي مؤسسة

تزود الحكومة العراقية بوسائل دعم الانتخابات، كما استخدمت هذه الأموال لوضع خطط لإعداد سجلات تسجيل للناخبين دائمة وقابلة للاستدامة.⁽⁴⁶²⁾

قانون اجتثاث البعث

أقر مجلس النواب قانون العدالة والمساءلة في 12 كانون الثاني/يناير 2008 (ملياً بذلك معلماً وضعه البيت الأبيض ومتخذاً خطوة مهمة تجاه تشجيع مصالحة أوسع في العراق).⁽⁴⁶³⁾ أصلح القانون عملية اجتثاث البعث التي يعتبرها عديدون بأنها تُشكّل "حاجزاً أمام إجراء المصالحة"⁽⁴⁶⁴⁾ حسب ما أفاد السفير الأميركي في العراق. من المتوقع أن يزود قانون العدالة والمساءلة وسيلة تمكن الأعضاء السابقين في حزب البعث من العودة إلى الحياة العامة في العراق.

شدد بيان أصدرته السفارة الأميركية على أهمية تطبيق تشريعات تثبت للعراقيين ان القيادات في الحكومة العراقية يعملون من أجل المصالحة الوطنية.⁽⁴⁶⁵⁾

قانون المناطق

من المقرر أن يدخل قانون المناطق حيز التنفيذ في 12 نيسان/أبريل 2008. أقرّ مجلس النواب هذا القانون في تشرين الأول/أكتوبر 2006، ولكنه علّق تنفيذه مؤقتاً لمدة 18 شهراً. يملك القانون قدرة محتملة على إجراء تعديل هام في هيكلية الحكم وفي ميزان القوى في العراق من خلال نقل سلطة صنع القرارات من الحكومة المركزية إلى المناطق.

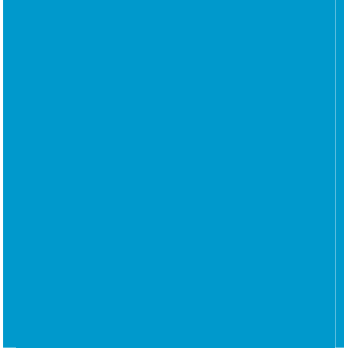
الغرض من قانون المناطق هو خلق عملية يمكن من خلالها تشكيل مناطق عراقية رسمية وتوفير الوسائل التي تمكّن المحافظات أو أراضي أخرى الانضمام إلى منطقة قائمة.⁽⁴⁶⁶⁾ يحدد القانون المنطقة على أنها "كيان شرعي يتكون من إقليم واحد أو أكثر".⁽⁴⁶⁷⁾ تشمل السلطات المؤقتة المحددة في القانون القدرة على إجراء انتخابات للمجلس التشريعي المؤقت. يستند توزيع مقاعد المجلس التشريعي المؤقت إلى عدد سكان المنطقة. وضع مشروع دستور دائم للمنطقة سوف يكون إحدى مسؤوليات المجلس التشريعي المؤقت.

إعلان مبادئ للصدّاقة والتعاون

في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أصدرت الولايات المتحدة والعراق بصورة مشتركة إعلان مبادئ للصدّاقة والتعاون. يحتوي هذا الإعلان فقرة تتعلق بالأمن تلزم الولايات المتحدة بتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، دعم مبادرات الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب، والمحافظة على الأراضي العراقية.⁽⁴⁶⁸⁾ والإعلان هو إحدى ثلاث خطوات تتعلق "بتطبيع" العلاقات الأميركية-العراقية:⁽⁴⁶⁹⁾

- 1- توقيع إعلان مبادئ الصدّاقة والتعاون.
- 2- تجديد الفصل السابع من تفويض الأمم المتحدة للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لمدة سنة إضافية.
- 3- التفاوض حول سياسات جديدة عندما ينتهي أمد تفويض القوات المتعددة الجنسيات في العراق في السنة القادمة.

في 18 كانون الأول/ديسمبر 2007، وافق مجلس النواب لطلب تقدم به رئيس وزراء العراق بتمديد تفويض القوات المتعددة الجنسيات في العراق⁽⁴⁷⁰⁾ الذي ينتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2008.⁽⁴⁷¹⁾ يسمح التفويض للقوات المتعددة الجنسيات في العراق بتزويد الدعم لجهود الأمن في العراق.⁽⁴⁷²⁾



الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

القسم	
2	

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

نظرة شاملة

بموجب انتدابه يعدّ المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) تقاريراً حول نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار المدعومة من المجتمع الدولي. لكن أصبح من الصعب بصورة متزايدة الحصول على بيانات دقيقة حول هذا المكون الأساسي لبرنامج إعادة الإعمار بالأخص مع اتجاه الدول المانحة إلى إقامة علاقات ثنائية مع الحكومة العراقية. ولأن السلطة الإدارية لهذه العلاقات مع الدول المانحة تعود إلى العراق، فقد أصبحت رؤية المفتش العام تتناقض باستمرار حول الوضع والتعهدات الإجمالية للدول المانحة وللمساعدات الأخرى.

نتيجة ذلك، راجع المفتش العام أسلوب عمله في الإبلاغ عن أرقام تعهدات المانحين. بالنسبة لهذا التقرير والتقارير القادمة سوف يبلغ المفتش العام عن التعهدات الدولية استناداً إلى البيانات الواردة من مصدر رسمي للحكومة الأميركية هو مكتب شؤون الشرق الأدنى في العراق (NEA-I). في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، أبلغ مكتب شؤون الشرق الأدنى في العراق عن توفر حوالي 15,826 مليون دولار كتمويلات بموجب تعهدات دولية لإعادة إعمار العراق (باستثناء الولايات المتحدة)⁽⁴⁷³⁾ يعود سبب هذا التغير الكبير في الأرقام التي أبلغ عنها المفتش العام في تقريره ربع السنوي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2007 (أي حوالي 18 مليار دولار) إلى الأسلوب الجديد المتبع في إعداد التقارير وليس نتيجة أي تغير معين في أرقام التعهدات الإجمالية. من أصل إجمالي التعهدات بالمنح والقروض من المجتمع الدولي، تم الالتزام بمبلغ 4.56 مليار دولار وتم إنفاق 2.49 مليار دولار وذلك استناداً إلى قاعدة بيانات مساعدات التنمية (DAD).⁽⁴⁷⁴⁾

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

في ربيع السنة هذا، وعدت ثلاث دول والمفوضية الأوروبية بتقديم تمويلاً إضافياً لدعم جهود إعادة الإعمار في العراق من خلال تقديم منح وقروض. وأيضاً تم خلال ربيع السنة هذا توقيع اتفاقيات جديدة بقيمة 6 مليارات دولار لتخفيف عبء الديون. يبين الجدول 2-35 والجدول 2-36 تفاصيل هذا الدعم المالي الجديد.

الجدول 2-35

المنح والقروض المعلن عنها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2007 (بملايين الدولارات)

المانح	نوع المساعدة	المبلغ	التاريخ	الوصف
إيطاليا ^(أ)	قرض ميسر	144,000	غير متوفر	اتفاقية تعاون وقعت بين الحكومة العراقية وإيطاليا. التاريخ الدقيق لتوقيع الاتفاقية غير معروف. أعلن عن هذه الاتفاقية خلال ربيع السنة هذا.
المفوضية الأوروبية ^(ب)	منحة	73.38	2007/12/12	مساعدة تهدف إلى توسيع خدمات الصحة والتعليم للاجئين العراقيين في سوريا والأردن
الكويت ^(أ)	منحة	60.00	2007/11/18	جرى توقيع مذكرة تفاهم. حدد استعمال المنحة لتقديم مساعدات إنسانية
المفوضية الأوروبية ^(ج)	منحة	29.00	2007/12/13	التمويل سوف يتم عبر صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي للإنفاق على مشاريع تساعد في إصلاح الإدارة المالية العامة.
اليابان ^(د)	منحة	5.18	2007/5/11	الغرض من المنحة تحسين الظروف المعيشية للأشخاص المهجرين في الداخل واللاجئين

ملاحظات:

- (أ) - استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى لطلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (ب) الاتحاد الأوروبي، "تشرة صحفية رقم 07/126: الاتحاد الأوروبي يقدم 50 مليون يورو لمساعدة اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن" 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. ملاحظة: التمويل باليورو بمبلغ 50 مليون، استخدام معدل سعر الصرف استناداً إلى سعر صندوق النقد الدولي في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007 الذي كان 1,4675 يورو للدولار الواحد استخدم لتحديد المبلغ بالدولار الأمريكي.
- (ج) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "تحديث معلوما الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق"، تاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2007 www.IRRFI.org ملاحظة: التمويل هو 20 مليون يورو. معدل الصرف استناداً إلى صندوق النقد الدولي في 13 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان 1,4683 يورو للدولار الأمريكي المستعمل لتحديد المبلغ بالدولار الأمريكي.
- (د) وزارة الخارجية اليابانية، منحة مساعدة طارئة للأشخاص المهجرين في داخل العراق واللاجئين العراقيين في الدول المجاورة سوريا والأردن، للمساعدة الإنسانية، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-36

اتفاقيات تخفيف عبء الديون المعلن عنها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2007، (بملايين الدولارات)

الماتح	نوع المساعدة	المبلغ	التاريخ	الوصف
بلغاريا ^(أ)	اتفاقية تخفيف عبء الديون	3.500	تشرين الثاني/نوفمبر 2007	سوف تلغي بلغاريا ديوناً بقيمة 3.5 مليار دولار إلى العراق مقابل دفعة نقدية فورية بقيمة 360 مليون دولار
البوسنة، وصربيا وسلوفينيا ^(ب)	اتفاقية تخفيف عبء الديون	2.500	كانون الثاني/يناير 2008	سوف تلغي البوسنة، أو صربيا، وسلوفينيا ديوناً بقيمة 2.5 مليار دولار إلى العراق - دين خارجي يعود ليوغوسلافيا السابقة - مقابل دفعة نقدية بقيمة 254 مليون دولار

الملاحظات:

(أ) استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى لطلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

(ب) استجابة مكتب شؤون الشرق الأدنى لطلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، 11 كانون الثاني/يناير 2008.

الدين الخارجي العراقي

كان العراق مديناً بمبالغ كبيرة بعد سقوط نظام صدام حسين. كانت إعادة هيكلة الدين موضوع مباحثات متكررة بين الدائنين الثنائيين، ومتعددي الأطراف، والتجاربيين. نتج عن هذه المباحثات توقيع بعض اتفاقيات تخفيف عبء الديون ولكن تبقى ديون كبيرة موقوفة.

تخفيف عبء الديون

في ربيع عام 2003، قُدِّرَ الدين الخارجي للعراق بحوالي 125 مليار دولار. الدين الخارجي الفعلي غير معروف بسبب الاختلافات في كيفية الإبلاغ عن المبلغ المطلوب وكيفية احتساب الفائدة على هذا الدين. يشمل الدين الخارجي العراقي ديوناً ثنائية غير ديون نادي باريس، وديوناً تجارية، وديوناً متعددة الأطراف⁽⁴⁷⁵⁾.

يبين الجدول 2-37 تقديرات الدين العراقي الموروث في فترة حكم صدام.

دائنون ثنائيون من نادي باريس

خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وافق نادي باريس على مجموعة خطوات لإعادة هيكلة ديون العراق تستند إلى مقارنة ثلاثية المراحل تجاه تخفيض الدين تعادل 80% من إجمالي الدين الخارجي للعراق.⁽⁴⁷⁶⁾ للاطلاع على تفاصيل هذه الاتفاقية والوضع الحالي، انظر الجدول 2-38.

في 17 كانون الأول/ديسمبر 2004 ألغت الولايات المتحدة نسبة 100 بالمئة من الديون العراقية المستحقة لها، أي حوالي 4.1 مليار دولار. اتبع أعضاء آخرون في نادي باريس اتفاقية ثلاثية المراحل لإلغاء الديون بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الحكومة العراقية حول الديون. كانت روسيا الدولة الوحيدة التي لم توقع مثل هذه الاتفاقيات ولم تتبع حتى الآن اتفاقية نادي باريس.⁽⁴⁷⁷⁾ ولكنها تعهدت بتخفيف عبء الدين بإلغاء مبلغ 6 مليارات دولار.⁽⁴⁷⁸⁾ تتوقع الحكومتان أن يتم تخفيف عبء الدين بنهاية عام 2007.⁽⁴⁷⁹⁾ ولكن في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007 لم يكن قد أعلن رسمياً عن توقيع أية اتفاقية لتخفيف عبء الدين. استناداً إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى في العراق أشارت روسيا بأنها قد تكون مستعدة لتوقيع اتفاقية حول الدين في وقت لاحق من هذه السنة.⁽⁴⁸⁰⁾ من المتوقع أن تكتمل المرحلة الثالثة والنهائية لتخفيض الديون التي قررها نادي باريس في نهاية عام 2008 استناداً إلى الأداء الناجح للاتفاقية اللاحقة لترتيبات القروض الاحتياطية الموقعة بين صندوق النقد الدولي والعراق.⁽⁴⁸⁰⁾

دائنون ثنائيون من غير نادي باريس

أوجدت اتفاقية تخفيف عبء الدين التي أقرها نادي باريس سابقة لدائنين آخرون كي يتبعونها. حوالي ثلثي الدين الخارجي العراقي يعود إلى دول غير أعضاء في نادي باريس بضمنها دول مجاورة. رغم أن هذه الدول المجاورة لم تشمل مفاوضات نادي باريس، تنص الاتفاقية على أن يطلب العراق شروط إعادة هيكلة الديون معها وفق مبالغ مقاربة. قد يجد العراق صعوبة في التوصل إلى اتفاقيات بشروط مماثلة مع دائنين من غير أعضاء نادي باريس الأمر الذي يثير القلق بأن تحاول هذه الدول ربط شروط تخفيف عبء الدين بالحصول على حقوق أفضلية في النفط العراقي أو في مشاريع تجارية أخرى.⁽⁴⁸²⁾

في تشرين الأول/أكتوبر 2007، سدد العراق جزءاً من ديونه الصغيرة إلى دائنين من غير أعضاء نادي باريس. شملت هذه التسديدات توقيع ستة اتفاقيات وفق شروط نادي باريس (مع الجمهورية

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

التشيكية، المجر، إندونيسيا، ماليزيا، رومانيا، وجنوب أفريقيا) وثلاثة اتفاقيات تنص على إلغاء 100% من الدين (483) (سلوفاكيا، قبرص، ومالطا). (484)

الجدول 2-37

الدين الخارجي العراقي من زمن حكم نظام صدام حسين (بالمليارات)

الممكن	المبلغ المقدر	الوصف
دائنون ثنائيون من أعضاء نادي باريس	37.2	نادي باريس مجموعة غير رسمية من حكومات دائنة تزود منتدى للدول من أجل التفاوض حول حل منسق لإعادة هيكلة الدين مع دول أخرى تواجه صعوبات في الدفع ^(أ) .
دائنون ثنائيون من غير أعضاء نادي باريس	67.4	الدين المستحق لدول من غير أعضاء نادي باريس. المملكة العربية السعودية والكويت هما أكبر دولتين دائنتين من هذه الفئة.
دائنون تجاريون	20.0	الدائنون التجاريون منتشرون جغرافيا ومعظم المستحقات هي بقيم صغيرة معتدلة. حوالي 26% من المستحقات كانت اقل من مليون دولار وحوالي 37% كانت ما بين مليون و 10 ملايين دولار ^(ب) .
دائنون متعدّدو الأطراف	0.5	الدين المستحق لمنظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي
المجموع	125.0	

المصدر: تقرير مصلحة خدمات الأبحاث في الكونغرس: تحقيق عن الدين العراقي: الإجراءات والنداءات المحتملة لتخفيف أعباء الدين الدولي. جرى تحديث معلوماته في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007. ملاحظات:

- (أ) المصدر: نادي باريس، وصف نادي باريس www.clubdeparis.org، يضم نادي باريس 19 دولة عضوة دائمة هي: النمسا، استراليا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، ألبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. يحق لدائنين رسميين آخرين ان يشاركوا على أساس كل حالة بمفردها في إعادة هيكلة دين كل دولة.
- (ب) تفصل مطالبات الدائنين حسب القيمة النقدية كما كانت في 15 نيسان/أبريل 2005، تاريخ احدث تقرير عام.
- (ج) الأرقام خضعت للتدوير.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-38

اتفاقية نادي باريس لإلغاء الديون

المرحلة	الوصف	تاريخ التنفيذ	الوضع
الأولى	إلغاء نسبة 30% من الدين عند توقيع اتفاقية نادي باريس	كانون الثاني/يناير 2005	تم التوقيع على اتفاقية نادي باريس في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بحيث ألغيت نسبة 30% من الديون ابتداءً من الأول من كانون الثاني/يناير 2005.
الثانية	إلغاء إضافي بنسبة 30% من الدين بعد التصديق على برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي	كانون الأول/ديسمبر	جرت الموافقة على اتفاقية ترتيبات قروض احتياطية بين صندوق النقد الدولي والعراق في 23 كانون الأول/ديسمبر 2005، بحيث ألغيت نسبة 30% إضافية من الديون ابتداءً من هذا التاريخ.
الثالثة والأخيرة	إلغاء النسبة النهائية البالغة 20% من الديون عند إكمال المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مراجعته بعد ثلاث سنوات من الأداء المتواصل المرضي وفق برنامج صندوق النقد الدولي	من المتوقع ان تتم خلال كانون الأول/ديسمبر 2008	أول اتفاقية ترتيبات قروض احتياطية وقعت بين صندوق النقد الدولي والعراق كان مقررًا ان ينتهي مفعولها في 28 كانون الأول/ديسمبر 2007 ^(أ) . وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاقية لاحقة احتياطية في 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، سوف تظل نافذة المفعول حتى نهاية آذار/مارس 2008. لذلك لم يتم تحقيق المرحلة الأخيرة من إلغاء الديون ^(ب) . من المتوقع ان يتم تحقيق ذلك خلال كانون الأول/ديسمبر 2008 استناداً إلى استكمال المراجعة النهائية بنجاح وفق برنامج صندوق النقد الدولي.

المصدر: نادي باريس، معالجة الدين العراقي، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، www.clubdeparis.org.

ملاحظات:

- (أ) المصدر: صندوق النقد الدولي، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يكمل المراجعة الخاصة ومراجعة ضمانات التمويل بموجب ترتيبات القروض الاحتياطية مع العراق، ويوافق على تمديد لمدة ثلاثة اشهر للاتفاقية حتى كانون الأول/ديسمبر 2007"، 2 آب/أغسطس، 2007.
- (ب) المصدر: صندوق النقد الدولي، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على اتفاقية ترتيبات قروض احتياطية بقيمة 744 مليون دولار للعراق". 20 كانون الأول/ديسمبر 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أعلنت بلغاريا عن توقيع اتفاقية ثنائية حول الديون مع العراق ألغت بموجبها مبلغ 3.5 مليار دولار من ديون الحكومة العراقية مقابل دفعة نقدية بمبلغ 360 مليون دولار⁽⁴⁸⁵⁾ (10.25% من إجمالي الدين الأساسي).⁽⁴⁸⁶⁾ بالإضافة إلى ذلك، وفي 10 كانون الثاني/يناير 2008، أفادت الحكومة العراقية بأنها سددت مبلغ 2.5 مليار دولار من ديون النظام العراقي السابق إلى يوغوسلافيا السابقة، بحيث تمّ الاتفاق على ذلك مع كل من البوسنة، وصربيا، وسلوفينيا. وقد وافقت الحكومة العراقية على دفع مبلغ 254 مليون دولار إلى الدول الثلاث مقابل إلغاء الدين الإجمالي، حوالي 0.10 دولار لكل دولار،⁽⁴⁸⁶⁾ وبهذا يصل مجموع الديون الملغاة من قبل دول غير أعضاء في نادي باريس إلى 8.7 مليار دولار.⁽⁴⁸⁸⁾

تحمل المملكة العربية السعودية، أكبر دولة غير عضوة في نادي باريس، نسبة 37% تقريباً من مجموع الدين العائد لتلك الفئة.⁽⁴⁸⁹⁾ أبلغت المملكة العربية السعودية خلال نيسان/أبريل 2007 أنها قررت تخفيف عبء الدين على العراق بنسبة 80% وفقاً لشروط نادي باريس.⁽⁴⁹⁰⁾ واستناداً إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى في العراق أشارت أيضاً المملكة العربية السعودية عند افتتاح جلسات المعاهدة الدولية مع العراق في 3 أيار/مايو 2007، أنها على استعداد لإلغاء الديون المطلوبة من الحكومة العراقية.⁽⁴⁹¹⁾ جرت الدورة الأخيرة من المباحثات بين المملكة العربية السعودية والعراق في أيلول/سبتمبر 2007، ولكن موعد إجراء دورة أخرى من المباحثات لا زال غير مؤكد.⁽⁴⁹²⁾

خلال ربع السنة هذا وضعت الصين مع العراق مذكرة تفاهم تلتزم الصين بموجبها في المستقبل القريب توقيع اتفاقية تخفيف الدين مع العراق.⁽⁴⁹³⁾ استناداً إلى معلومات أولية، فإن الصين مستعدة لإلغاء دين يقدر بأكثر من 6 مليارات دولار⁽⁴⁹⁴⁾ لكن حتى الآن لم يتم توقيع اتفاقية رسمية بهذا الخصوص.⁽⁴⁹⁵⁾ يبين الجدول 2-39 الديون المتبقية لدول من غير أعضاء نادي باريس كما كانت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007. من المحتمل ان تكون المغرب، والجزائر، وتونس، والسودان دائنين ولكن يتوجب عليها ان تقدم مطالبات للعراق. شارك مستشارون عراقيون قانونيون وفنيون في مفاوضات نشطة مع العديد من هؤلاء الدائنين.⁽⁴⁹⁶⁾

استناداً إلى التحديث المشترك للمعلومات حول معاهدة العراق الذي أصدرته الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة أثر اجتماعهما في أيلول/سبتمبر 2007، وضعت الحكومة العراقية استراتيجية جديدة

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

للحصول على تخفيف لعبء الديون من دائنين من غير أعضاء نادي باريس. شددت الحكومة العراقية ان التقدم الواضح في تلبية أهداف معاهدة العراق يستمر في ان يكون شرطاً مسبقاً للحصول على تخفيف عبء الديون من هذه الدول.⁽⁴⁹⁷⁶⁾

يجب ان تخطو إلى الأمام المفاوضات مع دول مجاورة من أجل توقيع اتفاقيات معها بغية تحقيق تقدم مهم بشأن ديون الدول من غير أعضاء نادي باريس.

الجدول 2-39

ديون العراق الباقية لدائنين من غير أعضاء نادي باريس

الباكستان	البرازيل
بولونيا	الصين
قطر	مصر
المملكة العربية السعودية	اليونان
تركيا	الأردن
الإمارات العربية المتحدة	الكويت

المصدر: وزارة المالية الأميركية، استجابة إلى طلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق للمعلومات بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير، 2008.

ملاحظة: أزيلت أسماء البوسنة، وصربيا، وسلوفينيا من قائمة الدائنين الباقين بسبب الاتفاقية التي أعلن عن توقيعها في 10 كانون الثاني/يناير 2008

دائنون تجاريون

تمثل الدين التجاري في المطالبات من الحكومة العراقية التي حصلت قبل ان تفرض الأمم المتحدة عقوبات على العراق في آب/أغسطس 1990.⁽⁴⁹⁸⁾ في تموز/يوليو 2006، أكمل العراق عملية تسوية ديونه التجارية وجرى حل غالبية المطالبات بالديون التجارية⁽⁴⁹⁹⁾ وفق شروط مشابهة لشروط اتفاقية نادي باريس.⁽⁵⁰⁰⁾ بالنسبة إلى صغار الدائنين سدد العراق نقداً من أجل تخفيض الديون بدلاً من دين

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

جديد بقيمة أدنى.⁽⁵⁰¹⁾ في المجموع تم تخفيض نسبة 80% من الدين التجاري، أي من 16 مليار دولار إلى حوالي 4 مليارات دولار.⁽⁵⁰²⁾

الجدول 2-40

الدين العراقي الخارجي المقدر كما كان في 15 كانون الثاني/يناير 2008 (بمليارات الدولارات)

المكون	موجز جهود تخفيف عبء الدين	الدين المقدر
دائونون ثنائيون من أعضاء نادي باريس	الغالبية من دائني نادي باريس اتبعت اتفاقية ثلاثية المراحل لتخفيف عبء الدين بإلغاء نسبة 80% من الدين الإجمالي. ألغت الولايات المتحدة دينها على العراق بنسبة 100%. وبقيت روسيا الدولة الوحيدة الدائنة من أعضاء نادي باريس التي لم توقع حتى الآن اتفاقية تخفيف عبء الدين مع العراق.	11.4 ^(أ)
دائونون ثنائيون من غير أعضاء نادي باريس	وافق دائونون من غير أعضاء نادي باريس على إلغاء ديون بقيمة إجمالية بلغت 8.7 مليار دولار	58.7
دائونون تجاريون	وافق دائونون تجاريون على اتفاقيات تخفيف عبء الدين بمبلغ 16 مليار دولار	4
دائونون متعدّدو الأطراف	لا يمكن تحديد التقدم، يُعتقد ان الدين الخارجي بقي بحدود 0.5 مليار دولار	0.50
	المجموع	74.6

(أ) الدين المقدر تم احتسابه استناداً إلى:

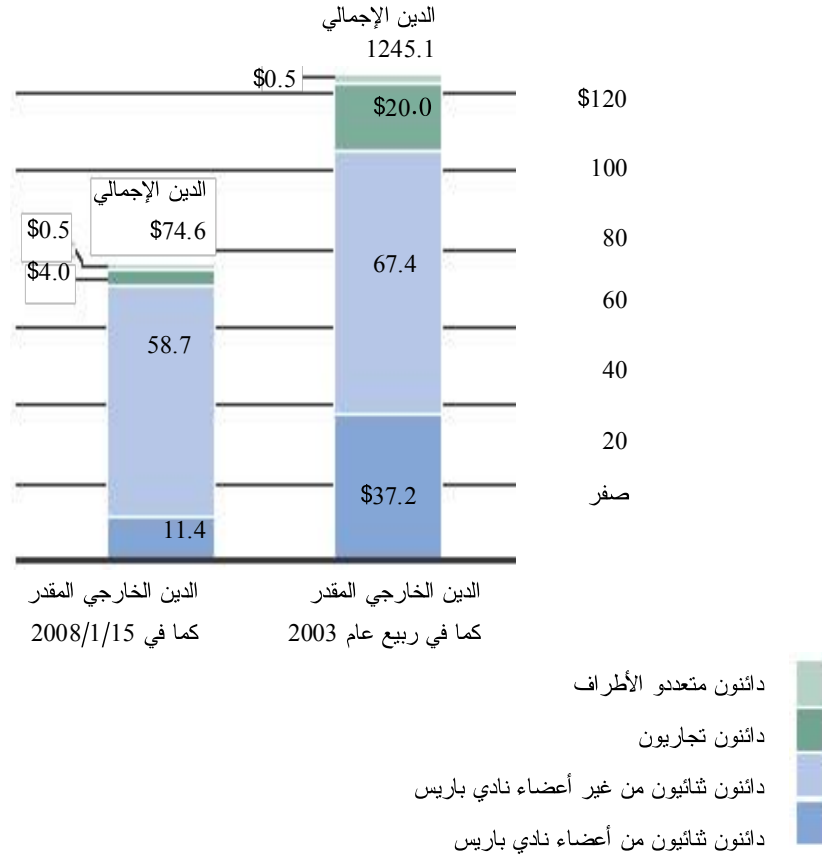
- (1) المبلغ المقدر كما كان في ربيع عام 2003 البالغ 37.15 مليار دولار ناقصاً إلغاء للدين بنسبة 100% بقيمة 4.1 مليار دولار من قبل الولايات المتحدة مما جعله مساوياً لـ 33.05 مليار دولار.
- (2) مبلغ 33.5 مليار دولار ناقصاً مبلغ 6 مليارات دولار مدينة لروسيا التي لم يجرِ إلغاؤها حتى الآن تعادل 28.05 مليار دولار.
- (3) مبلغ 27.05 مليار دولار مضروباً بنسبة 80% يمثل ديناً بقيمة 21.64 مليار دولار من المتوقع ان يلغى في نهاية الاتفاقية الثلاثية المراحل (تنص هذه الاتفاقية على تخفيف عبء الدين بنسبة 80% بالكامل). سوف لن يتم تحقيق تخفيف عبء هذا الدين إلا بعد الإكمال الناجح للمراجعة النهائية بموجب برنامج صندوق النقد الدولي. بترك هذا مبلغ 5.41 مليار دولار (20%) موقوفاً كدين.
- (4) 5.41 مليار دولار الذي لا يزال مطلوباً بموجب الاتفاقية الثلاثية المراحل زائداً 6 مليارات دولار تقدر على أنها مطلوبة لروسيا فيصبح مبلغ الدين المتبقي 11.40 مليار دولار.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الشكل 2-40

الدين الخارجي المقدر (بمليارات الدولارات)

المصدر: تقرير مصلحة خدمات الأبحاث للكونغرس، "تخفيف عبء الدين العراقي: إجراءات وتداعيات محتملة لتخفيف عبء الدين على المستوى الدولي"، تم تحديث التقرير في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2008، تحليل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق كما هو مفصل في الجدول: "الدين الخارجي المقدر كما في 15 كانون الثاني/يناير 2008".



ملاحظات:

- 1- الأرقام تأثرت بفعل التدوير
- 2- لا يوجد مصدر عام متوفر للتقدير الحالي للدين الخارجي العراقي. قدر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الدين الحالي الموقوف باستعمال مصادر مختلفة حسب ما تم وصفه في الجدول "الدين الخارجي المقدر كما كان في 15 كانون الثاني/يناير 2008".
- 3- الدين الموقوف المطلوب لدائني أعضاء نادي باريس كما كان في 15 كانون الثاني، 2008، يستند إلى افتراض ان إلغاء الدين المتبقي البالغ 20% سوف يتحقق عند الإكمال الناجح لبرنامج صندوق النقد الدولي.

الدين الخارجي الحالي المُقدّر

لا يوجد مصدر عام متوفر لتقدير الدين الخارجي العراقي الحالي. اصدر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) آخر تقرير عام في كانون الأول/ديسمبر 2006 حيث قدر فيه الدين العام العراقي بحوالي 89 مليار دولار.⁽⁵⁰³⁾ طلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تفاصيل الدين الخارجي المتبقي حسب الدائنين ولكن هذه المعلومات لم تكن متوفرة للنشر.⁽⁵⁰⁴⁾ يقدر المفتش العام ان الدين الخارجي للعراق بلغ 74.6 مليار دولار تقريباً في 15 كانون الثاني/يناير 2008. يمثل هذا المبلغ نسبة 60% تقريباً من التقدير الأصلي لدين العراق الخارجي، أي أن الحكومة العراقية قد تمكنت من تسديد أكثر من ثلث مبلغ الدين الإجمالي الأصلي. يبين الجدول 2-40 والشكل 2-40 تفاصيل الدين المقدر ويلخصان جهود تخفيف عبء الدين والافتراضات المفصلة أعلاه.

تسديد الدين

خلال أيلول/سبتمبر 2004، اقترض صندوق النقد الدولي العراق حوالي 470.5 مليون دولار كجزء من ترتيبات المساعدات الطارئة لما بعد الحروب.⁽⁵⁰⁵⁾ في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007، أكمل العراق التسديد المبكر لكامل دينه الموقوف لصندوق النقد الدولي مع أنه كان من المفروض أن يسدد العراق المبلغ الأخير إلى صندوق النقد الدولي خلال عام 2009، كما نص عليه الجدول الأساسي للمدفوعات.⁽⁵⁰⁶⁾

وضع الميثاق الدولي مع العراق

معالجة الدين العراقي الخارجي ووضع إطار عمل لاشراك دولي إضافي في تقديم المنح، والقروض، والمساعدة الفنية، والدعم لبناء القدرات تخدم كحافز داعم لالتزام البلاد بالميثاق الدولي. وضعت الأمم المتحدة الميثاق تحت رعايتها وهو بمثابة خريطة طريق يستند إلى شروط تسمح للمجتمع الدولي بدعم التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في العراق.⁽⁵⁰⁷⁾

استناداً إلى الأمم المتحدة، فإن "المصالحة الوطنية، والأمن المحسن، والحكم الأفضل، والإصلاحات المستمرة الاقتصادية والاجتماعية سوف تساعد سوية في إطلاق قدرة العراق على تطوير ذاته. سوف

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

يزود الشركاء الدوليون للعراق دعماً مالياً، وفنياً، وسياسياً للمساعدة في مواجهة هذه التحديات على أساس التزامات متبادلة".⁽⁵⁰⁸⁾

تم تحديد مجموعة من الإصلاحات في العراق وفق مفهوم الميثاق بأن "حل التحديات الأمنية، والسياسية، وتحقيق الحكم الجيد، وتأمين الخدمات الأساسية تمثل شروطاً مسبقة للتقدم في كافة المجالات الأخرى بضمنها إعادة الإنعاش الاقتصادي".⁽⁵⁰⁹⁾ من المتوقع ان تستجيب الحكومة العراقية إلى الإصلاحات المحددة في الميثاق وملاحقه في وقت متزامن مع أعمال شركاء دوليين. وقد تم وضع إجراءات تتعلق بالتنفيذ، والرصد، وقياس مستوى الأداء بغية تأمين الشفافية في التخطيط والتنسيق في التعاون العراقي مع الشركاء الدوليين.⁽⁵¹⁰⁾

في 10 كانون الأول/ديسمبر 2007، ترأس رئيس الوزراء العراقي والممثل الخاص لامين عام الأمم المتحدة سوية اجتماعاً لمناقشة التقدم الذي حققه الميثاق. أبلغت الحكومة العراقية انه تم اتخاذ خطوات تجاه تشكيل أمانة سر للميثاق يعهد اليها مسؤولية تزويد الدعم لتطبيق علامات الانتهاء للمعاهدة وإدارة الدعم المقدم من المانحين. وقد تشكلت مجموعات العمل المسؤولة عن تعيين المشاريع التي يجب ان يدعمها المانحون الدوليون وبدأت في العمل.⁽⁵¹¹⁾

الدعم من منظمات دولية

الأمم المتحدة

خلال عام 2007، مددت الأمم المتحدة فترة انتداب بعثتها في العراق. بعد تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد عام 2003 تم نقل موظفو الأمم المتحدة إلى خارج العراق ولكن منذ عام 2004 جرت إعادة بطيئة لهؤلاء الموظفين مع زيادة انتشار الأمن. صادق مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 1770 في آب/أغسطس 2007، على تمديد فترة انتداب بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة لمدة 12 شهراً أخرى ووسع دور عمل هذه البعثة⁽⁵¹²⁾. لدى الأمم المتحدة في الوقت الحاضر حوالي 800 موظف⁽⁵¹³⁾ يعملون في بغداد واربيل اكثر من نصفهم مواطنون عراقيون.⁽⁵¹⁴⁾

دعم الأمم المتحدة

يشمل فريق البلد التابع للأمم المتحدة في العراق 16 وكالة وبرنامج لمنظمة الأمم المتحدة تنسقهم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق⁽⁵¹⁵⁾ في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2007، طبق فريق البلد التابع للأمم المتحدة هيكلية تنسيق جديدة غيرت نقطة تركيز اهتماماتها في العراق.⁽⁵¹⁶⁾

تقوم مجموعة السياسة، مقرها بغداد، بقيادة هيكلية التنسيق التي جرت مراجعتها والتي تركز نقطة اهتمامها على تناسق مبادرات فريق البلد التابع للأمم المتحدة مع أولويات الميثاق وأهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة. حددت الأمم المتحدة قطاعات الأولوية التالية⁽⁵¹⁷⁾:

- الخدمات الاجتماعية الضرورية
- الحماية
- الحكم
- التنمية الاقتصادية

تحت إشراف مجموعة السياسة تم تطوير فرق نتائج القطاع لتنفيذ المبادرات بموجب مكل قطاع أولوية. تشمل هذه الفرق وكالات تابعة للأمم المتحدة وشركاء للحكومة العراقية⁽⁵¹⁸⁾. يوضح الشكل 2-41 الهيكلية الجديدة.

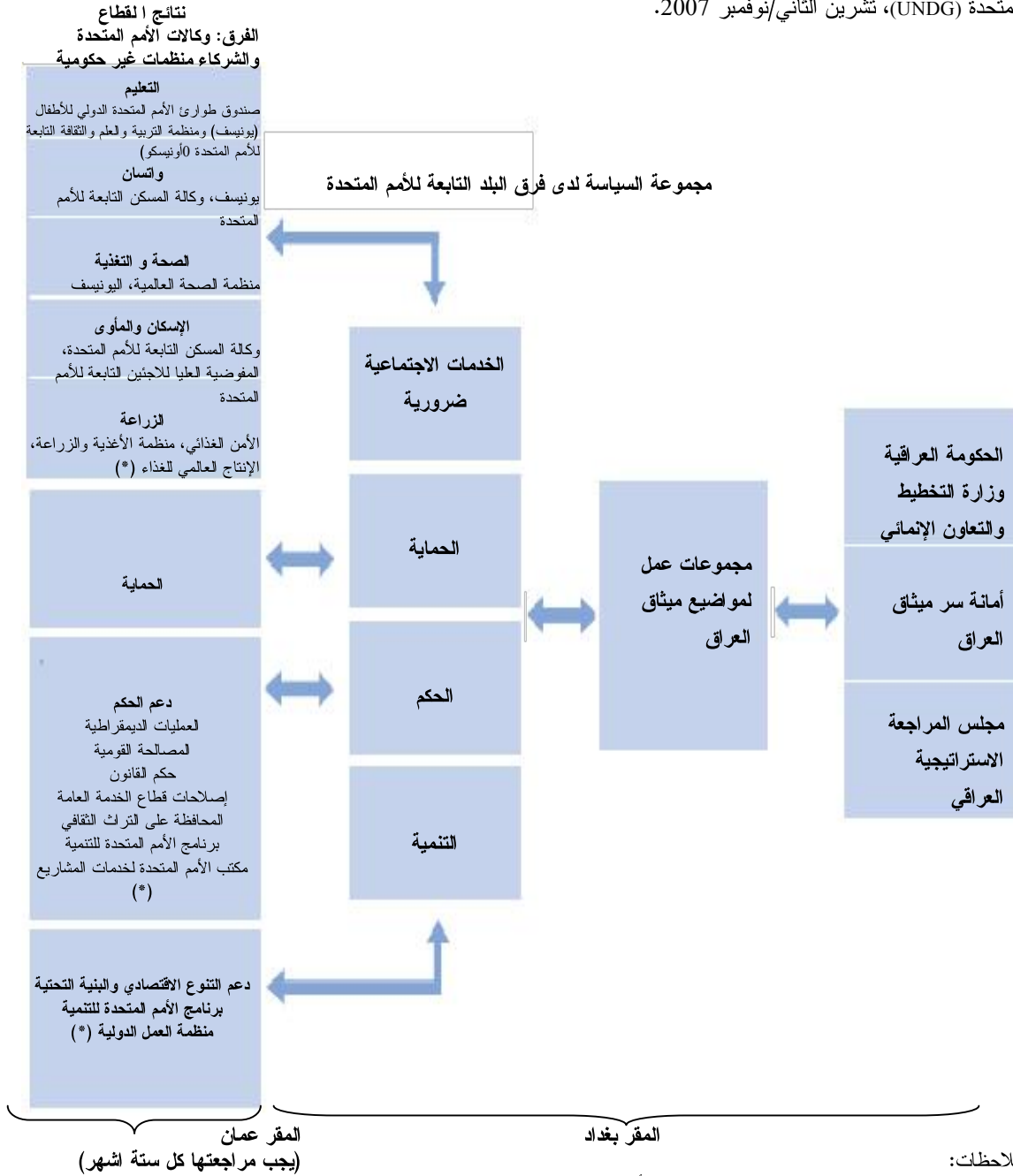
تركز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق نقطة اهتمامها على المناطق التي حددتها الحكومة العراقية على أنها الأكثر أهمية. خلال كانون الأول/ديسمبر 2007، شكلت عودة اللاجئين الاهتمام الأول للحكومة العراقية ويتبعه عن كثب العمل لتحقيق حوار سياسي قومي⁽⁵¹⁹⁾.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الشكل 2-41

هيكلية التنسيق لفريق البلد التابع للأمم المتحدة في العراق

المصدر: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، نشرة صندوق الائتمان الدولي للعراق لدى مجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG)، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.



(يجب مراجعتها كل ستة أشهر)

- (1) مشاركة مختلف مكاتب بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) والوكالات المتقاطعة معها المضمنة عبر كامل الهيكلية.
- (2) يتوجب مراجعة الهيكلية الكاملة بنهاية العام 2008.
- (3) مجموعات عمل مواضيع ميثاق العراق: تعالج كل منطقة أولية معينة بموجب الميثاق: الحكم، الإصلاح الاقتصادي، الأمن، الطاقة، والخدمات الاجتماعية. سوف تشكل مجموعات عمل فرعية داخل كل قطاع موضوعي حسب ما تدعو الضرورة لتركيز الاهتمام على مسائل معينة حسب الأهمية.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-41

أهداف نداء المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)

المساعدات مع تحسين الحماية للخدمات الضرورية وتوفيرها للاجئين والمهجرين داخل البلاد
تعزيز فرص التعليم للأطفال اللاجئين من خلال تزويد المساعدة المالية والفنية إلى الدول المجاورة للمساعدة في تقوية نظام التعليم الوطني في البلاد.
توسيع خدمات الصحة المتوفرة للاجئين
تبني إعادة الإسكان وتنظيم حالات الخروج إلى دول ثالثة للاجئين المعرضين للخطر
تنفيذ خطة الاستجابة السريعة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) الهادفة إلى المساعدة في إعادة الدمج لخمسة عشرة ألف عائلة عائدة.
توسيع قدرة الاستجابة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة
زيادة التوعية الدولية للوضع الإنساني وتوصيل الدعم إلى العراقيين المهجرين داخل البلاد الذين يحتاجون إلى حماية ومساعدة
تطوير قدرة المؤسسات العراقية في جمع وتحليل البيانات، وتقييم حاجات المهجرين داخل البلاد، وحماية ومساعدة المهجرين داخل البلاد حسب الضرورة.
تنظيم مشاريع مع منظمة الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين

المصدر: المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR): 'نداء إضافي حول الوضع في العراق 2008"، 8 كانون الثاني/يناير 2008.

مساعدة الأمم المتحدة للاجئين والمهجرين داخل البلاد

طلبت وزارة المهجرين والهجرة (MoDM) العراقية مساعدة الأمم المتحدة لتحسين قدرتها على تحديد حجم ومدى وصعوبة وضع اللاجئين والمهجرين داخل البلاد (IDPs). استناداً إلى هذا الطلب طوّرت الأمم المتحدة مبادرة للمساعدة تشمل تقديم الاستشارة الفنية وفقاً لما قد تطلبه الحكومة العراقية، وأنشأت أدوات رصد وجمع للبيانات، ودعمت العودة الاختيارية والأمانة للمهجرين داخل البلاد، وزودت دعماً إلى وزارة المهجرين والهجرة العراقية (MoDM) في بناء قدراتها.⁽⁵²⁰⁾

في 8 كانون الثاني/يناير 2008، أصدرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) نداء لجمع أكثر من 260 مليون دولار من المجتمع الدولي لدعم اللاجئين، والمهجرين داخل البلاد (IDPs)، واللاجئين العائدين، واللاجئين من دول ثالثة اللذين يستضيفهم العراق. يدرج الجدول 2-41 الأهداف الرئيسية لهذا النداء.⁽⁵²¹⁾

وأيضاً أطلقت جامعة الدول العربية التي تضم 22 دولة عضوة، مبادرة في كانون الثاني/يناير 2008، لزيادة التوعية العامة وجمع الأموال لمساعدة اللاجئين والمهجرين داخل البلاد. وسوف تساعد المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في تحقيق المشروع وسوف تبث هذه الحملة عبر شاشات مختلف المحطات التلفزيونية العاملة في المجتمع العربي، وسوف تشمل نشر مقالات خاصة، وأفلام وثائقية، ومقابلات مع اللاجئين.⁽⁵²²⁾ لمزيد من المعلومات حول اللاجئين والمهجرين داخل البلاد، انظر القسم 2-ب من هذا التقرير.

برنامج تنمية المناطق المحلية

في 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، بدأت الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة بصورة رسمية تنفيذ برنامج تنمية المناطق المحلية (LADP)⁽⁵²³⁾. وهذا البرنامج هو جهد مشترك بين الحكومة العراقية وسبع⁽⁵²⁴⁾ وكالات تابعة للأمم المتحدة⁽⁵²⁵⁾. يركز البرنامج اهتمامه على تعزيز قدرات السلطات المحلية في السليمانية، وبابل، ومنطقة الاهوار. سوف يخطط البرنامج للتنمية المحلية وينفذها بالتنسيق مع القطاع الخاص وقادة المجتمع الأهلي، ومن المتوقع أن يسرع في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات الضرورية على المستوى المحلي⁽⁵²⁶⁾.

يمول برنامج تنمية المناطق المحلية حالياً من خلال مساهمة قدمتها المفوضية الأوروبية بمبلغ 30 مليون دولار أودعت في صندوق الائتمان الدولي للعراق لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF). بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الوكالة السويدية للتنمية الدولية بمبلغ يقارب 2.4 مليون دولار خصص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والأساسية في منطقة الاهوار⁽⁵²⁷⁾.

استشراف الأمم المتحدة للعام 2008

حددت الأمم المتحدة ست مسائل رئيسية للعام 2008:

- اللاجئين والمهجرون داخل البلاد (IDPs)⁽⁵²⁸⁾.
- المادة 140، حول كركوك والمناطق المتنازع عليها (جرى تمديد الموعد الأخير المحدد في كانون الأول/ديسمبر 2007، لفترة ستة أشهر إضافية)⁽⁵²⁹⁾.
- سلطات الرئاسة⁽⁵³⁰⁾.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

- المادة 115، حول قانون المناطق/قانون الإجراءات التنفيذية (531).
- المادة 41، حول الحريات الشخصية. (532)
- قوانين النفط والغاز. (533)

خلال العام 2008 سوف تركز برامج الأمم المتحدة اهتمامها على مساعدة الحكومة العراقية في تطبيق مبادئها الديمقراطية.

البنك الدولي

يهدف برنامج البنك الدولي إلى دعم جهود إعادة الإعمار التالية التي تقوم بها الحكومة العراقية (534):

- إعادة توفير الخدمات الأساسية.
- المساعدة في تنمية القطاع الخاص.
- تحسين شبكات الأمن الاجتماعي.
- تعزيز نظام حكم القطاع العام.

من خلال هيئة التنمية الدولية (IDA)، يزود البنك الدولي قروضاً لتحسين الخدمات الاجتماعية تشمل التعليم، والكهرباء، والنقل، وإمداد المياه. في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كان البنك الدولي قد صادق على تنفيذ أربعة مشاريع في العراق عبر قروض هيئة التنمية الدولية، بلغ مجموعها 3991 مليون دولار (535). المشروع العاجل للكهرباء، وهو قرض بقيمة 124 مليون دولار ممول بالاشتراك مع منحة قدرها 6 ملايين دولار بهبة من صندوق الائتمان العراقي (ITF)، لدى البنك الدولي، أصبح نافذ المفعول في 17 كانون الأول/ديسمبر 2007. لم يكن قد أنفق شيئاً من التمويل لهذه المشاريع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2007 (536). أنظر الجدول 2-42 للاطلاع على وضع هذه المشاريع (بضمنها قروض هيئة التنمية الدولية وصندوق الائتمان العراقي).

يزود البنك الدولي أيضاً بمساعدة أخرى من خلال صندوق الائتمان العراقي. معظم المشاريع الممولة بمساعدات من البنك الدولي تتعلق بقطاعات المياه والمرافق الصحية، والتعليم، والكهرباء (537). للاطلاع على تفاصيل إجمالي قروض البنك الدولي حسب القطاعات انظر الشكل 2-42 (يشمل قروض هيئة التنمية الدولية وصندوق الائتمان العراقي (ITF) لدى البنك الدولي).

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-42

قروض هيئة التنمية الدولية (IDA) لدى البنك الدولي إلى العراق (بملايين الدولارات).

الاسم	مبلغ المشروع	تاريخ الموافقة	الوكالة المنفذة	الوصف	الوضع
المشروع العاجل الثالث للتعليم	100	تشرين الثاني/نوفمبر 2005	وزارة التعليم	تمويل بناء حوالي 82 مدرسة ابتدائية جديدة في 15 محافظة. سوف يفيد المشروع بصورة مباشرة حوالي 57 ألف طالب	اصبح نافذاً في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
المشروع العاجل لإعادة تأهيل الطرق	135	حزيران /يونيو 2006	وزارة الإنشاءات	سوف يعيد تأهيل ويعيد بناء طرق دولية وطرق للوصول إلى القرى ويستبدل حوالي ثلاثة جسور عائمة بإنشاءات دائمة تقع في وسط وجنوب العراق.	أصبح نافذاً في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007. أعيد إطلاق المشروع، بعد التأخيرات، عبر إقامة ورشة عمل في عمان خلال كانون الأول/ديسمبر 2007: بدأ تنفيذ عقود أشغال الإنشاءات والخدمات الاستشارية المتعلقة بإعادة تأهيل الطريق السريع في أربيل
المشروع العاجل لإعادة تأهيل محطتي توليد الطاقة الكهربائية في دوكان ودرنديكان	40	كانون الأول/ديسمبر 2006	وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كردستان	قسم من الخطة الرئيسية الإجمالية للكهرباء في العراق التي توفر الطاقة الكهربائية في منطقة كردستان والى الشبكة الوطنية الموصولة بها. سوف يؤثر المشروع مباشرة على حوالي 490 ألف عائلة ويقدم فوائداً للمستهلكين الصناعيين.	تمت المصادقة في تموز/يوليو 2007 على العقد الرئيسي للاستشارات لتقييم حاجات إعادة التأهيل. تأخر البدء بتنفيذ العقد إلى أيلول/سبتمبر 2007. التقدم في الوقت الحاضر مرض. يقوم حالياً استشاري بإعداد مستندات تقديم العروض لإعادة التأهيل العاجل.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-42 (تابع)

الاسم	مبلغ المشروع	تاريخ الموافقة	الوكالة المنفذة	الوصف	الوضع
المشروع العاجل لإعادة إعمار الكهرباء	124	آذار / مارس 2007	وزارة الكهرباء	يهدف إلى استعادة قدرة التوليد بالحمل الأساسي لمحطة الطاقة في الحارثة والى بناء القدرات في وزارة الكهرباء	اصبح نافذ المفعول في 17 كانون الأول/ديسمبر 2007. يجري حالياً التفاوض على عقد أشغال إعادة التأهيل. تجري حالياً وزارة الكهرباء مراجعة مقترحات الإشراف على الإنشاء ومن المفروض ان تقدم المقترحات إلى البنك الدولي في كانون الثاني/يناير 2008.

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 كانون الأول/ديسمبر 2007.

ملاحظة: البيانات لم تراجع أو تدقق أو جرى التحقق من صحتها بصورة رسمية.

الشكل 2-42

القروض النشطة للبنك الدولي

المصدر: البنك الدولي، الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي (2007/11/30)



ملاحظات:

- 1- استندت البيانات إلى قروض الهيئة الدولية للتنمية والى التمويل المصدق عليه عبر صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي.
- 2- يشمل بند "آخرون" الإدارة الاقتصادية والحماية الاجتماعية، والتنمية الريفية، وبناء القدرات، والإدارة العامة، والبيئة.

صندوق النقد الدولي

أهداف صندوق النقد الدولي (IMF) هي تعزيز التعاون النقدي العالمي، والمساعدة في نمو التجارة الدولية، ودعم استقرار أسعار صرف العملات، وتشجيع إنشاء نظام للمدفوعات الدولية، وخفض مستوى الفقر من خلال النشاطات الأولية التالية (538):

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

- الإشراف: تزويد الاتصالات والاستشارة السياسية للأعضاء وتنفيذ مراجعات اقتصادية منتظمة لكل دولة عضوة.
- المساعدة الفنية: تزويد المساعدة الفنية والتدريب للدول الأعضاء حول مواضيع مثل السياسات المالية، والنقدية، وأسعار صرف العملات، وتنظيم النظام المصرفي والمالي، والإحصاء.
- القروض: تزويد برنامج إصلاح اقتصادي للدولة من أجل تقديم الدعم المالي.

في العام 2005، دخل صندوق النقد الدولي طرفاً في ترتيبات قروض احتياطية (SBA) أولية مع العراق للمساعدة في تقديم الإصلاحات في القطاعين الاقتصادي والمالي.

ترتيبات القروض الاحتياطية لصندوق النقد الدولي

في 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، صادق المجلس التنفيذي في صندوق النقد الدولي على إنشاء ترتيبات القروض الاحتياطية (SBA) الجديدة اللاحقة بقيمة حوالي 744 مليون دولار. الترتيبات الاحتياطية الحالية التي كانت قد دخلت إلى حيز التنفيذ منذ 23 كانون الأول/ديسمبر 2005، ألغيت قبل التصديق على خلفها⁽⁵³⁹⁾. تنوي الحكومة العراقية التعامل مع الترتيبات الجديدة كتدابير احترازية ولا تخطط لاقتراض المال بموجبها⁽⁵⁴⁰⁾.

بموجب ترتيبات القروض الجديدة الجديدة، سوف تستمر المساعدة للبرنامج الاقتصادي العراقي حتى آذار/مارس 2009، لتحقيق الأهداف الأولية التالية⁽⁵⁴¹⁾:

- المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي.
- المساعدة في زيادة الاستثمار والإنتاج في قطاع النفط.
- التقدم في إصلاحات اقتصادية رئيسية بدأ تنفيذها بموجب ترتيبات القروض الاحتياطية الأولى.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

سوف تركز الترتيبات الاحتياطية الجديدة اهتمامها على الإصلاحات البنوية الأساسية التالية (542):

- تحسين نظام الإدارة المالية العامة والبنية المحاسبية للمصرف المركزي العراقي.
- المساعدة في إعادة هيكلة المصارف المملوكة من الدولة.
- تعزيز الحكم في قطاع النفط.

يبين الجدول 2-43 معايير الأداء البنوي وعلامات الاهتداء البنوية لترتيبات القروض الاحتياطية (SBA) الجديدة.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-43

معايير الأداء البنوي وعلامات الاهتداء البنوية لترتيبات القروض الاحتياطية الجديدة

التاريخ المتوقع	المعايير/علامات الاهتداء
	معايير الأداء البنوي
مستمر	منع التقييدات التي تحدد المشاركة أو تقديم عروض الأسعار في مزادات العملة للمصرف المركزي العراقي، ما عدا لمنع تبييض الأموال وللمساعدة في مبادرات مكافحة الإرهاب.
2007/12/31	إقرار التعديل/التعديلات لقانون التقاعد من أجل تأمين استدامة القانون مالياً
2008/3/31	إكمال تدقيق خارجي لبيانات الاحتياطات المالية الدولية الصافية كما كانت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007. يجب أن تشمل عملية التدقيق العد الفعلي لموجودات المصرف المركزي من الذهب والعملات الأجنبية
2008/30/6	إكمال عملية تدقيق خارجي للبيانات المالية الصادرة عن المصرف المركزي العراقي للسنة المالية 2007. يجب إكمال عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
	علامات اهتداء بنوية
2009/3/31	تطبيق مطابقة متكررة للحسابات التالية لدى المصرف المركزي العراقي: الحسابات الجارية للمصارف المحلية، الحسابات بين الفروع، والحسابات الموقوفة
2009/3/30	وضع إرشادات لإدارة الاحتياطي المالي من قبل المصرف المركزي العراقي
2008/5/30	إكمال عمليات التدقيق العملائية والمالية للبيانات المالية للعام 2006، لأكبر مصرفين تملكهما الدولة، بنك الرشيد وبنك الرافدين
2008/5/31	تبني ترجيح جديد لمؤشر أسعار الاستهلاك استناداً إلى مسح نفقات العائلات للعام 2007
2008/6/30	تقديم الحسابات النهائية للموازنة الفدرالية لنهاية العام 2007 إلى المجلس الأعلى للتدقيق
2008/6/30	إكمال إحصاء كافة الموظفين الحكوميين بضمنهم موظفي الحكومة المركزية والجيش.
2008/7/31	تطوير وتطبيق خطة عمل لتحسين نظام الإدارة المالية
2008/7/31	إنهاء مجموعة كاملة من الأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-43 (تابع)

التاريخ المتوقع	المعايير/علامات الاهتداء
2008/2/15	نشر تقارير التدقيق المطلوبة من قبل لجنة الخبراء الماليين وتقديم توصيات لأول نصف سنة إلى مجلس الوزراء (سوف تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو 2008)
2008/9/30	إنشاء آلية تعديل دورية لأسعار الوقود. تستند التعديلات إلى التغييرات الحاصلة في تكاليف الإنتاج المحلي وتكاليف الاستيراد.
2008/9/30	تطبيق برنامج إعادة هيكلة عملانية لمصرف الرافدين بالاعتماد على نتائج التدقيق
2008/9/30	تطبيق برنامج إعادة هيكلة عملانية ومالية لمصرف الرشيد بالاعتماد على نتائج التدقيق
2008/11/15	تقديم نشر الحسابات المدققة للموازنة الفدرالية لنهاية العام 2007 إلى مجلس النواب وفقاً لقانون الإدارة المالية للعام 2004

المصدر: صندوق النقد الدولي: "صندوق النقد الدولي: العراق، طلب إجراء ترتيبات قروض احتياطية وإلغاء الترتيبات الحالية، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، الصفحة 37.

استناداً إلى تقييم مدى التقدم حتى هذا التاريخ، تتوقع ترتيبات القروض الاحتياطية اللاحقة من صندوق النقد الدولي أن يتحقق ما يلي خلال العام 2008⁽⁵⁴³⁾.

- احتمال نمو الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى 7%.
- انخفاض مستوى التضخم السنوي لأسعار المواد الاستهلاكية ليصل إلى 12%.
- احتمال ارتفاع الاحتياطيات المالية الدولية الصافية لدى المصرف المركزي العراقي (CBI) إلى 34 مليار دولار.

سوف يواصل صندوق النقد الدولي رعايته لبعثات المساعدة الفنية من أجل تزويد التدريب إلى العراقيين حول شؤون اقتصادية مثل: القطاع الضريبي، والنقدي، والمالي، وسياسة إدارة الدين العام، وتنمية القدرات الإحصائية⁽⁵⁴⁴⁾.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

لاحظ نائب المدير الإداري للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ان الحكومة العراقية حققت تقدماً في برنامجها الاقتصادي خلال 2006 و2007، رغم الوضع الأمني والسياسي في البلاد وقد تمّ تسجيل إشارات التقدم التالية خلال السنة الماضية (545).

- ارتفاع سعر صرف الدينار.
- التشدد في تطبيق السياسة النقدية.
- خفض نسبة التضخم.
- إلغاء الإعانات المالية للوقود من الموازنة المباشرة (باستثناء الكيروسين (الكان))
- تخفيف القيود على الاستيرادات الخاصة للوقود.
- تبني جدول تخطيطي جديد للحسابات وتصنيف بنود الموازنة.
- تحديث نظام المدفوعات.

راجع البحث في التنمية الاقتصادية الوارد في القسم 2 من هذا التقرير للحصول على معلومات إضافية محدثة حول التقدم الاقتصادي العراقي.

دور صندوق النقد الدولي في الاستثمار المباشر الأجنبي

الاستثمار المباشر الأجنبي المتزايد يُشكّل جزءاً مهماً من عملية التطبيق الناجح للإصلاح الاقتصادي. دعم صندوق النقد الدولي تشكيل لجنة استثمار عاملة والتصديق السريع على القوانين المتعلقة بالهيدروكاربونات (546).

أحد المكونات الرئيسية لترتيبات القروض الاحتياطية السابقة والجديدة لدى صندوق البنك الدولي هو وجوب امتناع العراق عن فرض قيود جديدة حول العملات الأجنبية من خلال تنظيم المشاركة في مزايدات العملات التي يجريها المصرف المركزي العراقي، وقد تشمل الاستثناءات الوحيدة لذلك منع تبييض الأموال والمساعدة في مبادرات مكافحة الإرهاب. سوف يواصل صندوق النقد الدولي السير قُدماً ويستمر في منع فرض قيود على العملات الأجنبية وفي دعم القوانين والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي (547).

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

معلومات محدثة حول برنامج إعادة هيكلة المصارف

يعمل أكبر مصرفان تملكهما الدولة، مصرف الرافدين ومصرف الرشيد، بموجب مذكرة تفاهم (MOU) موقعة بين وزير المالية والمصرف المركزي العراقي التي توجه متطلبات إعادة هيكلة المصارف. مبادرة إعادة هيكلة المصارف تهدف إلى زيادة دور المصارف الخاصة في القطاع المالي والاقتصادي. (548)

مصرف الرافدين ومصرف الرشيد يقومان بنسبة 90% تقريباً من مجمل العمليات المصرفية في العراق ويقود كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عملية إعادة هيكلتهما.

جرت مباحثات بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول المصارف الثلاثة الأخرى التي تملكها الدولة، وهي: المصرف الزراعي، والمصرف العقاري، والمصرف الصناعي ولم يتخذ حتى الآن أي قرار حول مستقبلها. وقد تمّ وضع خطة عمل لدعم مذكرة التفاهم شملت مهمات محددة لتلبية البنود الـ 49 المفروض معالجتها. (549)

خلال ربع السنة هذا، بدأت شركة تدقيق دولية خارجية بتنفيذ عمليات تدقيق تشغيلية ومالية لمصرفي الرافدين والرشيد. يعتبر هذا العمل خطوة رئيسية ضمن العملية الإجمالية لإعادة الهيكلة (550).

في 6-9 كانون الأول/ديسمبر 2007، استضاف صندوق النقد الدولي ورشة عمل لإعادة هيكلة المصارف للبحث في الاحتياجات المالية والتشغيلية المتبقية لتلبية علامات الانتهاء في عملية إعادة هيكلة المصارف. درس الحاضرون أيضاً كيف ستؤثر عمليات التدقيق الخارجية على برنامج إعادة هيكلة المصارف. حضر ورشة العمل هذه أفراد يعملون لدى المصرف المركزي العراقي، وزارة المالية، والمجلس الأعلى للتدقيق، والمصارف التي تملكها الدولة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة المالية الأميركية (551).

المفوضية الأوروبية

تزود المفوضية الأوروبية (EC) الدعم لإعادة إعمار العراق من خلال تنظيم مشاريع ثنائية كما من خلال الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI) لدى المفوضية الأوروبية حالياً خمسة موظفين يعملون في العراق يركزون اهتمامهم بصورة أولية على المحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة العراقية ومع مشاركين دوليين رئيسيين آخرين في العراق (552).

دعم المفوضية الأوروبية

في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007، أعلنت المفوضية الأوروبية عن تقديم منحة بقيمة 73.38 مليون دولار تهدف إلى توسيع خدمات الصحة والتعليم إلى اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن (553). وقد اشتركت المفوضية الأوروبية مع منظمات أخرى في رعاية مشاريع تدعم إعادة إعمار العراق، شملت: (554)

- المشاركة مع المنظمة الدولية للهجرة لتزويد المساعدة في انتخابات الحكومة العراقية.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) لمساعدة المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي تعمل في حقل مبادرات حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.
- العمل مع مجموعة الإدارة الدولية لتقديم المساعدة الفنية إلى الحكومة العراقية.

برنامج المساعدة للمفوضية الأوروبية للعراق خلال عام 2007 شمل خمس عمليات جديدة، بلغ مجموع قيمتها أكثر من 130 مليون دولار لدعم ما يلي (555):

- العملية الانتخابية - 49.44 مليون دولار.
- إصلاح الإدارة المالية العامة - 29.44 مليون دولار.
- حكم القانون والعدالة - 20.61 مليون دولار.
- اللاجئين: مساعدة نظام التعليم في الأردن لزيادة فرص التعليم المقدمة إلى اللاجئين العراقيين - 39.28 مليون دولار.
- اللاجئين: مساعدة إلى مرافق الصحة العامة في سوريا لزيادة تقديم المساعدة الطبية للاجئين العراقيين - 13.25 مليون دولار.

علاوة على ذلك، زودت المفوضية الأردنية مساعدة مالية عبر الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، حيث تُشكّل المفوضية الأوروبية أكبر مانح على أساس الودائع التي بلغ مجموعها

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

687,36 مليون دولار في الصندوقين الذين يديرهما الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI).⁽⁵⁵⁶⁾ وقعت المفوضية الأوروبية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2005 اتفاقية لتقديم حوالي 25 مليون دولار كتمويل إضافي إلى صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي (WBIF) لإصلاح الإدارة المالية العامة⁽⁵⁵⁷⁾.

تقدم التجارة

المفوضية الأوروبية والعراق يعملان بنشاط لتطوير اتفاقية تجارة وتعاون (TCA). جرت الجولة الثالثة من المفاوضات في 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007⁽⁵⁵⁸⁾، شددت خلالها المفوضية الأوروبية على الأولويات التالية التي يجب ان ينفذها العراق بموجب معاهدة التجارة والتعاون:⁽⁵⁵⁹⁾

- تعزيز العلاقات مع المفوضية الأوروبية
- تحقيق تقدم في التجارة الثنائية وفقاً لمبادئ منظمة التجارة العالمية.
- زيادة الاتفاقيات التجارية مع المفوضية الأوروبية.
- الاستمرار بالانخراط في الاقتصاد العالمي وإعادة علاقات الأعمال مع المجتمع الدولي إلى حالتها الطبيعية.

من المتوقع ان تعقد الجولتان الرابعة والخامسة من المفاوضات خلال شباط/فبراير وحزيران/يونيو 2008. عيّرت الحكومة العراقية والمفوضية الأوروبية عن اهتمامهما بإكمال المفاوضات في أسرع وقت ممكن.⁽⁵⁶⁰⁾

الدعم من الدولة المانحة

كما ذكر سابقاً في هذا التقرير، بدأ العراق في إعادة علاقاته الثنائية مع المجتمع الدولي إلى حالتها الطبيعية مما يضعف إمكانية الولايات المتحدة في الاطلاع على التمويلات التي التزمت بتقديمها الدول المانحة. وكانت النتيجة، في ربع السنة هذا، ان عدل المفتش العام منهجيته في الإبلاغ عن مبالغ تعهدات المانحين، فاعتمد أرقام لمكتب شؤون الشرق الأدنى في العراق التي بلغت حوالي 15,826 مليار دولار على شكل تمويلات دولية تم الالتزام بتقديمها لإعادة إعمار العراق (باستثناء الولايات المتحدة).⁽⁵⁶¹⁾

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

استناداً إلى البيانات المستمدة من قاعدة بيانات المانحين، ازدادت قيمة الالتزامات بمقدار 759,46 مليون دولار منذ ربع السنة السابق مما جعل المبلغ الإجمالي يصل إلى حوالي 4.56 مليار دولار. بقيت مبالغ المدفوعات على حالها تقريباً عند حوالي 2.49 مليار دولار.⁽⁵⁶²⁾

رغم صعوبة الإبلاغ عن إجمالي الدعم الدولي حتى هذا التاريخ، يستطيع المفتش العام ان يؤكد ان اليابان والمملكة المتحدة كانتا اثنتين من الدول المانحة الرئيسية إلى العراق إذ دعمت كلا الدولتين جهود إعادة الإعمار عبر العراق من خلال مشاريع نفذت في قطاعات متعددة.

اليابان

قدمت اليابان أكبر مساعدة مالية لإعادة إعمار العراق بعد الولايات المتحدة بلغ مجموعها 5 مليارات دولار. شمل هذا المبلغ حوالي 1.5 مليار دولار على شكل منحة لتلبية الحاجات الفورية لإعادة الإعمار وحوالي 3.5 مليار دولار بصورة رئيسية عبر القروض اليابانية لمساعدات التنمية الرسمية (ODA) من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات على المدى المتوسط.⁽⁵⁶³⁾ زودت الحكومة اليابانية أيضاً مساعدات إنسانية للعراق. وخلال تشرين الثاني/نوفمبر 2007، منحت اليابان مساعدة عاجلة بقيمة 5.18 مليون دولار تهدف بصورة محددة إلى تحسين الظروف المعيشية للمهجرين داخل البلاد ولللاجئين.⁽⁵⁶⁴⁾

بحلول آب/أغسطس 2007، كانت اليابان قد التزمت بتقديم منحة بقيمة 1.5 مليار دولار وأنفقتها على مشاريع عبر مختلف القطاعات رغم ان معظم المبلغ انفق لتمويل مشاريع في قطاع الكهرباء (30%) وفي قطاع العناية الصحية/الطبية (22%). أنظر الشكل 2-43 للحصول على تفاصيل المساعدة اليابانية حسب المحافظات.⁽⁵⁶³⁾

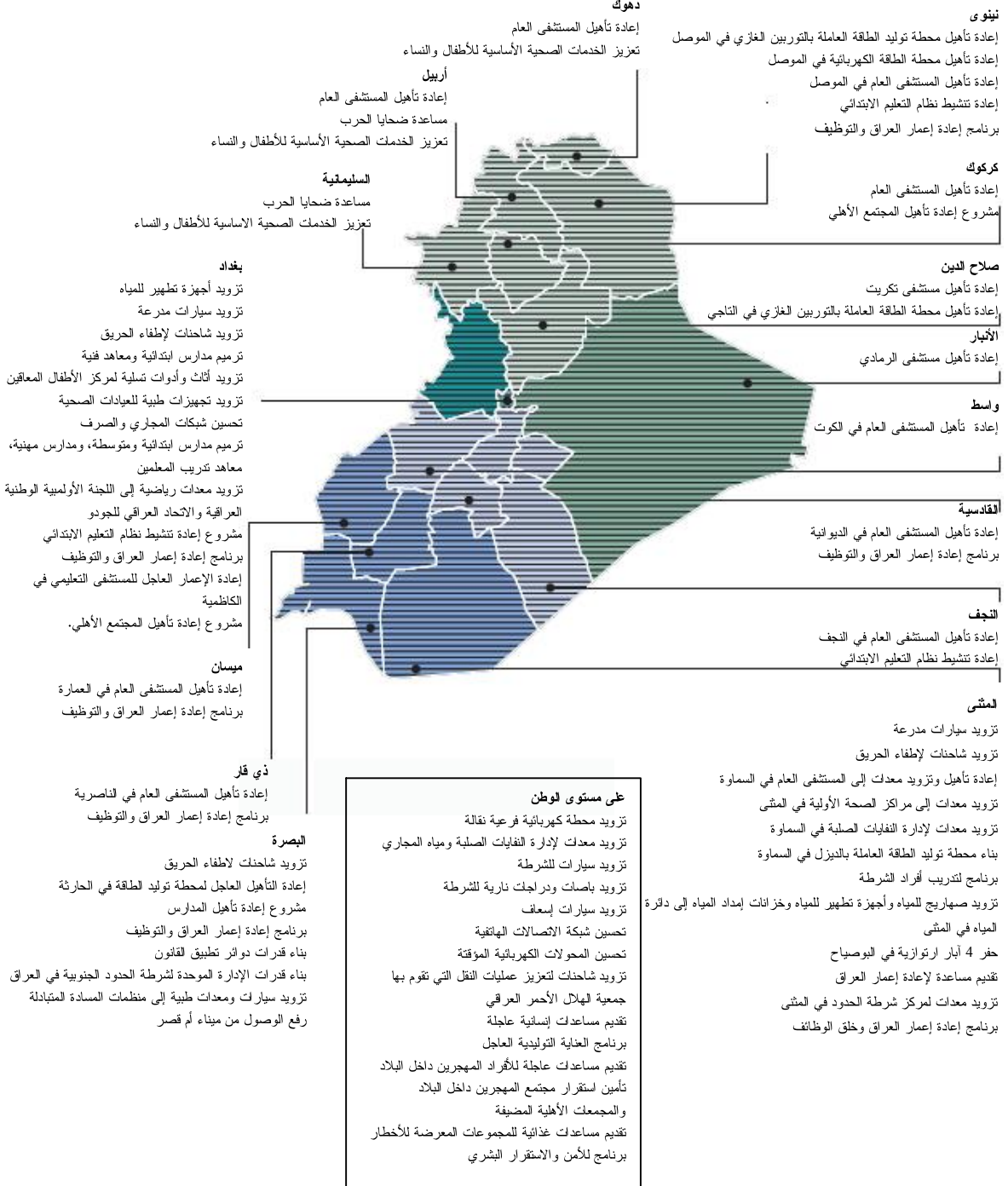
في تموز/يوليو 2007، وقعت اليابان عشر مذكرات متبادلة حول القروض اليابانية لمساعدات التنمية الرسمية لتمويل مشاريع بقيمة 2.1 مليار دولار. زودت المذكرات المتبادلة قروضاً بمعدل فائدة تبلغ 0.75% وفترة تسديد تصل إلى 40 سنة بضمنها فترة سماح لمدة 10 سنوات⁽⁵⁶⁶⁾. يلقي الجدول 2-44 الضوء على تفاصيل المشاريع العشرة.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الشكل 2-43

خريطة المساعدة اليابانية

المصدر: السفارة اليابانية في العراق، الاستجابة لطلب المفتش العام لليابان (2007/12/3).



المملكة المتحدة

دائرة التنمية الدولية (DIFID) تشرف على المساعدات التي تقدمها المملكة المتحدة إلى الدول الفقيرة. الهدف الأولي للمملكة المتحدة في العراق هو بناء قدرات الحكومة العراقية وبالأخص توسيع قدرات الحكومة العراقية على توفير الأمن والخدمات الأساسية إلى الشعب العراقي. حددت دائرة التنمية الدولية المبادرات الرئيسية الخمس التالية⁽⁵⁶⁷⁾:

- تزويد مساعدة خبيرة إلى الوزارات الرئيسية في الحكومة العراقية.
- العمل عبر فريق إعادة إعمار المحافظات في جنوب العراق لدعم السلطات في المحافظات في تحسين الخدمات على المستوى المحلي.
- تأمين التحسينات في طاقة والمياه وإمداداتها في جنوب العراق.
- دعم المجتمع المدني العراقي وإنشاء وسائل إعلام مستقلة.
- تمويل وكالات المساعدات الإنسانية العاملة في العراق والمنطقة لتزويد إغاثة عاجلة إلى المهجرين داخل البلاد واللاجئين.

أنظر الجدول 2-45 للاطلاع على أمثلة عن المشاريع المدعومة من جانب المملكة المتحدة.

الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)

الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق يمثل إحدى الآليات الرئيسية للتمويل على يد مانحين دوليين. أنشأت الأمم المتحدة والبنك الدولي صندوق المانحين هذا من أجل تمكين الدول المانحة توجيه تمويلاتها نحو الجهود المنسقة للمساعدات الدولية. في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007، وخلال الاجتماع السادس للجنة المانحين للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، تبنت لجنة المانحين النسخة المراجعة من الشروط المرجعية التي تربط بقوة الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق بميثاق العراق.⁽⁵⁶⁸⁾ يعزز هذا العمل دور المعاهدة كآلية الأولوية لتقديم مساعدة المانحين الدوليين⁽⁵⁶⁹⁾. علاوة على ذلك، سوف يتم تنسيق بنية إدارة الصندوق الدولي مع ميثاق العراق. بحيث تقع المسؤولية الأولية على اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق في تقديم المساعدات للتنسيق بين الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق وميثاق العراق.⁽⁵⁷⁰⁾

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

جرى تمديد عمليات الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق حتى العام 2010⁽⁵⁷¹⁾، مما يعني أهمية تنسيق دعم المانحين. لاحظت لجنة المانحين في تقريرها "مراجعة الشروط المرجعية" وجود آراء متعددة لدى ممثلي الدول المانحة حول ما إذا كان من الضروري تخصيص تمويلات إضافية للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق أو تركيز دوره على الإشراف على تنفيذ مشاريع المانحين⁽⁵⁷²⁾. خلال أحدث اجتماع شددت الدول المانحة على هذه الأولويات للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق⁽⁵⁷³⁾.

الجدول 2-44

مشاريع القروض اليابانية لمساعدات التنمية الرسمية (بملايين الدولارات)

المشروع	المبلغ	الموقع	الوصف	مذكرات	مصادقة	مصادقة
				التبادل	مجلس النواب	مجلس الرئاسي
				الموقعة		
برنامج إعادة تأهيل مرفق خبراء النفط الخام	421	إلغاء	إنشاء خط أنابيب على الشاطئ/بعيداً عن الشاطئ لتصدير النفط، تركيب مرافق شحن بعيداً عن الشاطئ	2007/4/9	2007/7/29	لم يصادق حتى الآن
مشروع تحسين إمداد المياه في البصرة	361	البصرة	تحسين مرافق إمداد المياه في مدينة البصرة والمناطق المحيطة	2007/7/31	لم يصادق حتى الآن	لم يصادق حتى الآن
مشروع إعادة تأهيل محطة توليد الطاقة الحرارية في المسيب	309	ضاحية بغداد	إعادة تأهيل الوحدات الموجودة من محطات توليد الطاقة الحرارية	2007/1/10	2007/9/24	2007/11/4
مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء	274	على مستوى الوطن	تزويد مآكنات ومعدات لتأمين استقرار إمداد الطاقة. سوف يستهدف المشروع مناطق ذات أولوية عالية	2007/4/9	2007/7/29	لم يصادق حتى الآن

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-44 (تابع)

المشروع	المبلغ	الموقع	الوصف	مذكرات التبادل الموقعة	مصادقة مجلس النواب	مصادقة المجلس الرئاسي
تطوير قطاع الموانئ	254	البصرة	تجديد ميناء أم قصر والمناطق المحيطة من خلال تعميق طرق الملاحة، وإزالة السفن المدمرة، وإعادة تأهيل مرافق الميناء. تزويد معدات ومواد مثل آلات حفر وتعميق الموانئ	/1/10 2007	/9/24 2007	/11/4 2007
مشروع إعادة تأهيل محطة السماد في خور الزبير	152	البصرة	تزويد ماكنات لمحطة السماد في خور الزبير	/4/9 2007	/7/29 2007	لم يصادق حتى الآن
مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء	124	دهوك، أربيل، السليمانية	تزويد ماكنات ومواد لنظام تحويل وتوزيع الطاقة في منطقة كردستان	/7/31 2007	لم يصادق حتى الآن	لم يصادق حتى الآن
برنامج قروض قطاع الري الوطن	80	على مستوى الوطن	تزويد مضخات صرف لمياه الري، معدات ومواد للمحافظة على تشغيل اقلية الري في مناطق يكون فيها للري أهمية مركزية	/1/10 2007	/9/24 2007	/11/4 2007
مشروع إنشاء جسور وطرق في السماوة	28	السماوة	إنشاء وإعادة بناء جسر فوق نهر الفرات، إنشاء طرق موصلة في السماوة والمناطق المحيطة	/1/10 2007	/9/24 2007	/11/4 2007
خدمات هندسية لمشروع رفع مستوى محطة تكرير النفط في البصرة	17	البصرة	إنشاء محطة جديدة لزيادة إنتاجية تكرير البنزين ومنتجات أخرى في محطات التكرير القائمة	/1/10 2007	/9/24 2007	/11/4 2007

ملاحظات:

- 1- مصدر وصف المشروع: وزارة الخارجية اليابانية، صفحة وقائع مساعدة اليابان للعراق، آب/أغسطس 2007.
- 2- مصدر المبلغ والتواريخ: مخطط تقدم العمل القروض الرسمية اليابانية لمساعدة التنمية، السفارة اليابانية في العراق، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 3 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- 3- مصدر المواقع: خريطة مواقع مشروع القروض بالين الياباني، السفارة اليابانية في العراق، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 3 كانون الأول/ديسمبر 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-45

المملكة المتحدة: أمثلة عن المشاريع

المبادرة	نشاطات مساعدة منتقاة
توفير مساعدة خبيرة إلى وزارات رئيسية في الحكومة العراقية	● وزارة المالية - مشروع بقيمة 13 مليون جنيه إسترليني لمساعدة تنمية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية تستهدف السكان الأشد فقراً. ركز المشروع على: (1) تحسين إدارة الحكومة العراقية للاقتصاد، (2) مساعدة الحكومة العراقية في تنفيذ إصلاحات بنوية، و(3) مساعدة الحكومة العراقية في تنمية استثمارات محلية.
	● الحكومة العراقية، بضمنها مكتب رئيس الوزراء - فريق عمل مؤلف من خمسة أفراد يعملون بدوام كامل في مكتب رئيس الوزراء. يساعد هذا الفريق أيضاً أمانة سر مجلس الوزراء في عمل اللجنة الوزارية.
	● المحافظات الجنوبية - دعم فريق إعادة الاعمار الإقليمي بقيادة المملكة المتحدة في البصرة.
	● موظفو الحكومات في المحافظات والشركات الهندسية المحلية في الجنوب - تزويد معلومات إلى المقاولين المحليين وموظفي حكومة الإقليم حول أفضل الممارسات لتحقيق البنية التحتية وإدارة المشاريع.
العمل من خلال فريق إعادة الاعمار الإقليمي في جنوب العراق لدعم السلطات في المحافظات في تحسين الخدمات على المستوى المحلي	● فريق إعادة إعمار المحافظات بقيادة المملكة المتحدة.
	● المساعدة في تنفيذ استراتيجية التنمية لثلاث سنوات للمجلس الإقليمي في البصرة من أجل تخطيط وتنفيذ إصلاحات أساسية للعراق، والبنية التحتية للمياه، والمجاري، وتوليد الطاقة الكهربائية.
تسليم تحسينات في إمدادات الطاقة والمياه في جنوب العراق	● المشاريع المكتملة:
	● مركز التدريب على المياه في البصرة للمساعدة في تدريب مهندسين عراقيين. افتتح المركز في آذار/مارس 2006.
	● مساعدة وزارة الطاقة العراقية في إجراء إصلاحات لمدرخنة بارتفاع 90 متراً في محطة توليد الطاقة في الحارثة.
	● استبدال توربينات متضررة في محطة توليد للطاقة في جنوب العراق. اكتمل المشروع في تموز/يوليو 2006.

المبادرة	نشاطات مساعدة منتقاة
	<p>المشاريع قيد التنفيذ أو المخططة للتنفيذ</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنشاء ثلاثة أبراج مياه جديدة في البصرة. يتوقع ان يزود المشروع مياه شرب نظيفة إلى 250 ألف نسمة. • إنشاء محطة جديدة لضخ الغاز. سوف تزيد المحطة الجديدة كمية الغاز المزودة لمحطتين لتوليد الطاقة موجودتين حالياً في جنوب العراق. من المتوقع ان يزود المشروع إلى العراقيين طاقة كهربائية إضافية تبلغ 20 ميغا واط وان يؤمن طاقة إضافية تبلغ 30 ميغا واط. • إعادة إصلاح محطة ضخ المياه ووحدة التناضح العكسي القائميتين. سوف يزود هذا المشروع مياه شرب نظيفة إلى حوالي 250 ألف مواطن عراقي يعيشون في منطقة البصرة.
دعم المجتمع المدني العراقي وإنشاء وسائل إعلامية مستقلة	<ul style="list-style-type: none"> • تزويد حلقات دراسية لتعليم الناخبين استفاد منها اكثر من 300 ألف عراقي عبر البلاد للمساعدة في انتخابات كانون الثاني/يناير 2005. • تزويد تدريب على تغطية أخبار الانتخابات إلى صحافيين عراقيين وتسهيل تشكيل مجموعات نقاش حول التوعية السياسية للنساء. • إقامة ورش عمل للتوعية الدستورية لطالبات شابات. • تسهيل إنشاء عدة محطات مستقلة للبحث التلفزيوني والإذاعي.
تمويل وكالات إنسانية تعمل في العراق والمنطقة لتزويد إغاثة عاجلة للاجئين المهجرين داخل البلاد	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم أكثر من 125 مليون جنيه استرليني في أعمال الإغاثة الإنسانية لتلبية الحاجات العاجلة.

المصدر: المملكة المتحدة، وصف الدول لدى دائرة التنمية الدولية للدول: العراق، 2 كانون الثاني/يناير 2008.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-46

أولويات مبادرات لصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)

1-	تحسين السياسات، والاستراتيجيات والتطوير المؤسسي المتعلقة بها، التي تكون حساسة تجاه الاحتواء الاجتماعي والنمو الاقتصادي.
2-	تعزيز القطاعات الرئيسية للاقتصاد المحلي في معظم المناطق المحرومة.
3-	استدامة التنمية الزراعية، الأمن الغذائي، وتطوير الموارد الطبيعية.
4-	تغذية قطاعي الكهرباء والنقل لتأمين النمو الاقتصادي السريع.
5-	زيادة إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة، والمرافق الصحية المحسنة، ومعالجة مياه المجاري، وجمع/التخلص من النفايات الصلبة.
6-	تحسين إمكانيات الوصول، والحضور، وإكمال التعليم النوعي على كافة المستويات بضمنها التدريب المهني.
7-	تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية النوعية والخدمات الغذائية.
8-	تحسين نظام تأمين المسكن والمأوى.
9-	تقوية نظام الحماية والخدمات المتعلقة برصد الحقوق الإنسانية والإبلاغ عنها.
10-	زيادة المشاركة في انتخابات حرة وعادلة.
11-	تقوية الحوار الوطني للمصالحة.
12-	تفويض السلطات إلى المجتمع المدني بضمنه هيئات وسائل الإعلام.
13-	تعزيز إطار عمل حكم القانون ليتوافق مع المقاييس الدولية.
14-	تقوية الحكم المحلي لتأمين خدمات فعالة، ووسائل عيش مستدامة، وأمن محسن (تهديد الألغام الأرضية).

المصدر: بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، قطاعات ذات الأولوية في الميثاق لمشاريع الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، وثيقة العمل، استلمت في 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

ونظراً لكون غالبية التمويلات قد تم تخصيصها، سوف تتركز جهود الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI) على تنفيذ، ورصد، وتقييم المشاريع القائمة.⁽⁵⁷⁴⁾ سوف يتم انتقاء أية برامج ومشاريع جديدة ممولة من الصندوق الدولي لتمويل مشاريع إعادة إعمار العراق بموجب إطار عمل استراتيجية التنمية الوطنية العراقية (NDS) والميثاق.⁽⁵⁷⁵⁾

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2007، وضعت اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق قائمة أولويات للبرامج التي تربط ما بين النتائج التي توصل إليها فريق الأمم المتحدة للبلدان، وعلامات الاهتمام للميثاق، وبنود عمل الميثاق المستندة إلى أولويات القطاعات للعام 2008.⁽⁵⁷⁶⁾ الجدول 2-46 يدرج أولويات المبادرات.

يوجه الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق وينسق الدعم المالي لإعادة إعمار وتنمية العراق من خلال صندوق ائتمان، صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي (ITF) وصندوق الائتمان العراقي لدى مجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF).⁽⁵⁷⁷⁾

التزم خمسة وعشرون مانحاً بمبلغ 1.766 مليار دولار لتمويل الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI).⁽⁵⁷⁸⁾ أما الزيادة البالغة 15 مليون دولار عن ربع الربع الأخير فتمثل التزامات إضافية قدمتها كوريا الجنوبية، 5 ملايين دولار من صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي (ITF) و 10 ملايين إضافية إلى صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG-ITF) . حوالي 98% من الالتزامات للصندوق الدولي لتمويل وإعادة إعمار العراق تم إيداعها.⁽⁵⁷⁹⁾

صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي (ITF)

صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي يُشكل أحد مكونات برنامج البنك الدولي الإجمالي في العراق. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أودع 17 مانحاً مبلغ 464.6 مليون دولار لتمويل صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي. جرت الموافقة على مجمل إيداعات المانحين تقريباً (436.7 مليون دولار) لتنفيذ مشاريع محددة. لكن تم إنفاق مبلغ 125.9 مليون دولار فقط من هذا التمويل،⁽⁵⁸⁰⁾ أنظر الشكل 2-44 للاطلاع على وضع التمويلات.⁽⁵⁸⁷⁾

في 13 كانون الأول/ديسمبر 2007، وقعت المفوضية الأوروبية (EC) اتفاقاً مع البنك الدولي لتقديم مبلغ إضافي قدره 29 مليون دولار لتمويل صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي. تم تحديد هذا التمويل لدعم إصلاح الإدارة المالية العامة.⁽⁵⁸⁷⁾ للاطلاع على تفاصيل إيداعات المانحين الخمسة الأول إلى صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي، أنظر الجدول 2-47.

لدى صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي حالياً 14 مشروع قيد التنفيذ، يتم تنفيذهم بصورة رئيسية على يد الحكومة العراقية. ويتم حالياً تنفيذ مشروعين بصورة مباشرة على يد صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تم إكمال تنفيذ مشروعين اثنين.⁽⁵⁸³⁾

مشروع واحد فقط تمت المصادقة عليه خلال عام 2007، أي المشروع العاجل للكهرباء بمبلغ 6 ملايين دولار الذي صودق عليه خلال شهر آذار/مارس. هذا المشروع يتم تمويله بالتشارك مع اعتماد تمويل قدمته وكالة التنمية العراقية (IDA)⁽⁵⁸⁴⁾. في 17 كانون الأول/ديسمبر 2007، أصبح هذا المشروع فعالاً.⁽⁵⁸⁵⁾

خلال كانون الأول/ديسمبر 2007، جرى افتتاح مدرستين جديدتين في الأنبار مولهما صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي، عبر المشروع العاجل لإنشاء وإعادة تأهيل المدارس. سوف يتعلم ما يزيد عن 800 طالب في هاتين المدرستين، أدارت وزارة التعليم عملية الإنشاء واستخدمت مقولين محليين لهذا العمل.⁽⁵⁸⁶⁾

سبعة من المشاريع قيد التنفيذ استهلكت نسبة 81% من التمويل الإجمالي للمشاريع الموافق عليها. انظر الجدول 2-48 للاطلاع على تفاصيل هذه المشاريع.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الشكل 2-44

صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي - وضعية الأموال

بمليارات الدولارات، المجموع الملتمزم به 467 دولار

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق

(2007/11/30)



ملاحظات:

- 1- تأثرت الأرقام بفعل التدوير
- 2- مصدر المبلغ المتعاقد عليه: التقرير الرسمي لصندوق النقد الدولي لطلب ترتيبات قروض احتياطية وإلغاء الترتيبات الحالية. ملحق إعلامي"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، الصفحة 7.
- 3- الالتزام هو مساهمة قانونية ملزمة للصندوق، والإيداع هو المبلغ النقدي الفعلي الذي استلمه الصندوق. المبلغ المتعاقد عليه هو المبلغ المتعاقد عليه لتنفيذ مشروع. المبلغ المنفق هو المبلغ المدفوع إلى بائع أو إلى هيئة.

الجدول 2-47

صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي: أكبر خمسة مانحين (بملايين الدولارات)

المانح	الإيداعات كما كانت في تشرين الثاني/نوفمبر 2007
المفوضية الأوروبية	\$150
اليابان	\$130.6
المملكة المتحدة	\$71.4
كندا	\$26.7
أسبانيا	\$20

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق: صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-48

صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي: لمحة سريعة عن مشاريع مختارة

الاسم	مبلغ المشروع	المبلغ المنفق	تاريخ الموافقة	الوكالة المنفذة	الوصف	الوضعية
مشروع الإمداد العاجل للمياه، المجاري الصحية والتنمية المدنية	\$110	\$18.6	كانون الأول/ديسمبر 2004	وزارة البلديات والأشغال العامة	تمويل مشاريع إمداد المياه وإعادة تأهيل المجاري الصحية في تسع مدن. وإعادة الاعمار المدني في المناطق الأكثر فقراً من ثلاث مدن. يستفيد من المشروع أكثر من مليوني شخص. علاوة على ذلك، يقدم المشروع الدعم لتنمية القدرات من خلال التدريب والمساعدة الفنية.	أعمال إعادة التأهيل التي تقدر قيمتها بـ 71 مليون دولار هي قيد التنفيذ. خلال ربع السنة هذا أكملت وزارة البلديات والأشغال العامة عملية مسح على مستوى الوطن للمياه والمياه المستعملة. كان من المتوقع إنجاز دراسة لقطاع المياه على مستوى الوطن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2007.
المشروع العاجل لإمداد المياه وتأمين المجاري الصحية لمدينة بغداد	\$65	\$7.7	كانون الأول/ديسمبر 2004	بلدية بغداد (أمانة العاصمة)	يساعد في استعادة الإمداد الأساسي للمياه وخدمات المجاري الصحية في مدينة بغداد من خلال إعادة إعمار وإعادة تأهيل الشبكات ذات الأولوية القائمة ومرافق المعالجة كما تزويد دعم لتنمية القدرات.	أمانة العاصمة بغداد تعاقدت مع مستشارين لإعداد مستندات تقديم العروض والتصاميم لمرحلة الإنشاء. تم توقيع عقود بقيمة 6.3 مليون دولار لتزويد سلع وأشغال. كما وظفت أمانة العاصمة أيضاً فريق عمل لوضع وتنفيذ خطة تنمية لمدينة بغداد.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-48 (تابع)

الاسم	مبلغ المشروع	المبلغ المنفق	تاريخ الموافقة	الوكالة المنفذة	الوصف	الوضعية
المشروع العاجل لإنشاء وإعادة تأهيل مدارس	\$60	\$16.7	تشرين الأول/أكتوبر 2004	وزارة التعليم	يهدف إلى تحسين ظروف التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية من خلال إنشاء 56 مدرسة جديدة وإجراء عمليات رئيسية لإعادة تأهيل 133 مدرسة. يتوقع أن تستفيد من هذا المشروع أكثر من 100 ألف عائلة.	اكتمل تنفيذ عمليات إعادة التأهيل الرئيسية بالنسبة لـ 133 مدرسة. استفاد من المشروع 46 ألف طالب حتى الآن. اكتمل إنجاز قسم إعادة التأهيل للمشروع عام 2005. ويجري حالياً تنفيذ قسم الإنشاء للمشروع لكن حصل تقليص لهذا القسم منذ أن ارتفع سعر صرف الدينار العراقي. كانت 30 مدرسة جديدة قيد الإنشاء بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وجرى افتتاح اثنتين من المدارس خلال كانون الأول/ديسمبر 2007.
المشروع الأول لتنمية القطاع الخاص	\$55	\$4.4	تشرين الثاني/نوفمبر 2004	وزارة التخطيط والتنمية والتعاون وشركة الهاتف والبريد العراقية	يساعد في تنمية القدرات بهدف زيادة النمو والاستثمار في القطاع الخاص. يمول تركيب شبكة اتصالات قومية بسعة كبيرة. من أجل تحسين البنية التحتية للاتصالات.	بدأ العمل على تركيب شبكة الاتصالات ومنحت عقود لتنفيذ مكون المؤسسات العامة، المكون التنافسي والبنية التحتية لنظام المدفوعات. جرى الالتزام بنسبة 95% تقريباً من قيمة المشروع.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-48 (تابع)

الاسم	مبلغ المشروع	المبلغ المنفق	تاريخ الموافقة	الوكالة المنفذة	الوصف	الوضعية
المشروع العاجل لإعادة تأهيل القطاع الصحي	\$25	\$8.4	تشرين الثاني/نوفمبر 2004	وزارة الصحة	يساعد في تأمين خدمات إعادة التأهيل العاجل في تسعة مستشفيات. خفض الهدف الأولي للمشروع بإعادة تأهيل 12 مستشفى كما يزود المشروع معدات وأدوية أساسية إلى 12 مستشفى.	اكتملت أعمال إعادة تأهيل أربعة مستشفيات ويجري العمل حالياً على إنجاز ثلاثة مستشفيات إضافية. كان من المتوقع ان تبدأ عملية إعادة تأهيل المستشفيات المتبقين خلال كانون الثاني/يناير 2008.
المشروع العاجل إعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع المحلي	\$20	\$16	كانون الأول/ديسمبر 2004	وزارة الموارد المائية	يمول برامج اشغال مدنية صغيرة النطاق وكثيفة العمالة. يتوقع ان يحسن المشروع 80 ألف هكتاراً من الأراضي المروية ويفيد أكثر من 130 ألف مزارع (فلاح).	اكتمل إنجاز 20 مشروع فرعي لاستفاد منهم حوالي 121,500 مزارع (فلاح). يوجد مشروعان فرعيان متبقيان بوشر بتنفيذهما ومن المتوقع ان يكتمل إنجازهما بحلول شباط/فبراير 2008.
مشاريع عاجلة لحالات العجز	\$19.5	\$1.5	تشرين الثاني/نوفمبر 2005	وزارة الصحة	سوف يمول المشروع (1) المساعدة في وضع سياسة وطنية للعاجزين (2) تحسين قدرات الحكومة العراقية وشركاء آخرين لتلبية حاجات الأفراد المعاقين؛ (3) تزويد معدات وبنية تحتية محسنة لمراكز مختارة لإعادة التأهيل وتزويد أطراف صناعية.	بدأ التصميم وتقديم العروض لإنشاء ثمانية مراكز لحالات العجز. من المتوقع ان تكتمل هذه الخطوة بحلول كانون الثاني/يناير 2008. عانى المشروع من بعض الإعاقات في شراء السلع ولكنه يتقدم حالياً.

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI): صفحة البيانات لعمليات البنك الدولي في العراق 2-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007 أكمل البنك الدولي مراجعة أداء محافظة استثمارات الدول (CPPR) بالنسبة للعراق. الغرض من هذه المراجعة هو تحسين تنفيذ وتأثير المشاريع الممولة من البنك الدولي. شملت المراجعة 11 مشروعاً قام بتمويلها صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي ونفذتهم الحكومة العراقية.⁽⁵⁸⁹⁾

حددت مراجعة أداء محافظة استثمارات الدول (CPPR) ثلاثة مسائل كأولويات للحل وقدمت توصيات حول كيفية تحسين هذه النواحي.⁽⁵⁸⁸⁾ يعطي الجدول 2-49 التفاصيل حول المسائل والتوصيات هذه.

الجدول 2-49

مراجعة أداء محافظة استثمارات الدول: المسائل ذات الأولوية والتوصيات

مسألة البنك الدولي	التوصيات
عدم وجود مرادف للحكومة المركزية لكي يشرف على محافظة الاستثمارات لدى البنك الدولي ويؤمن العمل عبر الوزارات لمعالجة اخفاقات المشروع والبحث عن الأعطال وإصلاحها حسب الضرورة	<ul style="list-style-type: none"> • يجب على الحكومة العراقية تعيين مرادفاً لها على المستوى الفني للمساعدة في رصد تقدم المشروع ومعالجة عوائق التنفيذ. من خلال مثل هذا النظرير يستطيع البنك الدولي والحكومة ان يسعيا لحل مختلف المسائل التي جرى تحديدها في مراجعة أداء محافظة استثمارات الدول (CPPR).
نواقص في تمويل المشروع بسبب النزوح في أسعار صرف العملات وارتفاع الأسعار	<ul style="list-style-type: none"> • يجب على فرق عمل المشروع ان تحدد النواقص في التمويل والفرص المتاحة لإعادة هيكلة المشاريع من اجل تحقيق التأثير الأقصى للأموال المتبقية ولإعادة تخصيصها إلى مكونات يمكن إكمالها بحلول تاريخ الإقفال.
تأخيرات دفع المستحقات إلى المقاولين	<ul style="list-style-type: none"> • سوف يزود البنك إلى الحكومة العراقية موجزاً بنواقص تمويل المشاريع لاتخاذ قرار حول كيفية معالجة كل نقص (تمويل إضافي من صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي، تمويل حكومي مشترك، إعادة هيكلة المشاريع، وغير ذلك).
	<ul style="list-style-type: none"> • يجب على البنك الدولي ان يوافق رسمياً على استعمال الحسابات المحددة (حساب تسليف دوار من البنك الدولي، لمشروعين على أساس تجريبي من اجل تأمين السيولة المطلوبة وتقليل التأخير في المدفوعات. • يجب على البنك الدولي ان يعقد مباحثات عالية المستوى مع وزارة المالية لحل كافة المسائل المحاسبية للمشاريع المتبقية ولتأمين السيولة الملائمة لحسابات المشاريع العراقية.

المصدر: البنك الدولي، "مراجعة أداء محافظة استثمارات الدول: العراق" 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة

يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بإدارة صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF). التزم خمسة وعشرون مانحاً بتقديم حوالي 1.30 مليار دولار إلى صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة، أي بزيادة قدرها 10 ملايين دولار عن المبلغ الملتزم به في ربع السنة الماضي.

من بين الالتزامات الإجمالية، كان قد تم إيداع حوالي 1.27 مليار دولار بحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. ومنذ ربع السنة الأخير ازداد مبلغ الإيداعات بحوالي 50 مليون دولار.⁽⁵⁹⁰⁾ يعطي الجدول 2-50 التفاصيل حول الإيداعات الإضافية للمانحين التي نفذت منذ تموز/يوليو 2007.

الجدول 2-50

صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF) (بملايين الدولارات)

الماتح	الإيداع الإجمالي الإضافي منذ تموز/يوليو 2007
أسبانيا	\$30.54
كوريا الجنوبية	10
المفوضية الأوروبية	8.55
المجموع	49.09

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (IRRF, UNDG) 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

ملاحظة: التغيير يستند إلى الفرق بين الإيداعات التي أبلغت عنها النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG)، الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، والإيداعات التي أبلغت عنها النشرة الدورية المماثلة الصادرة في تموز/يوليو 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الجدول 2-51

صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF) : المانحون الخمسة الأول (بملايين الدولارات)

المانح	الإيداع الإجمالي كما في تشرين الثاني/نوفمبر 2007	الزيادة تموز/يولي 2007
المفوضية الأوروبية	\$537.36	\$8.55
اليابان	\$360.95	صفر \$
أسبانيا	\$93.17	\$30.54
كندا	\$63.79	صفر \$
المملكة المتحدة	\$55.54	صفر \$

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق: النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر 2007

ملاحظة: التغيير يستند إلى بيانات من الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق: النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة، تموز/يوليو 2007.

الجدول 2-52

صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG-ITF): وكالات التنفيذ الخمسة الأول (بملايين الدولارات)

الوكالة	تمويل موافق عليه كما في تشرين الثاني/نوفمبر 2007	التغيير من تموز/يوليو 2007	عدد المشاريع	التغيير من تموز/يوليو 2007
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	\$301.91	\$5.22	30	2
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	\$185.59	\$8.42	27	2
صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال	\$153.15	\$3.40	20	2
منظمة الصحة العالمية	\$105.57	(\$5.14)	18	1
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	\$87.45	\$1.72	10	1

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

ملاحظات:

1- تم تحديد الخمس الأول استناداً إلى إجمالي التمويل الموافق عليه.

2- يستند التغيير إلى بيانات من الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة، تموز/يوليو 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

تفاصيل التمويلات

حالياً، هناك 16 وكالة تابعة للأمم المتحدة تم إكمال تنفيذ 132 مشروع بقيمة إجمالية تتجاوز 1.079 مليار دولار.⁽⁵⁹¹⁾ منذ تموز/يوليو 2007، تم إكمال إنجاز 23 مشروع إضافي ليصبح العدد الإجمالي للمشاريع المكتملة 48 مشروعاً منذ إنشاء صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة.⁽⁵⁹⁹⁾ يبين الجدول 2-51 والجدول 2-52 أسماء المانحين الخمسة الأول فيما يتعلق بالإيداعات وأسماء الوكالات الخمس الأكبر التي قامت بالتنفيذ.

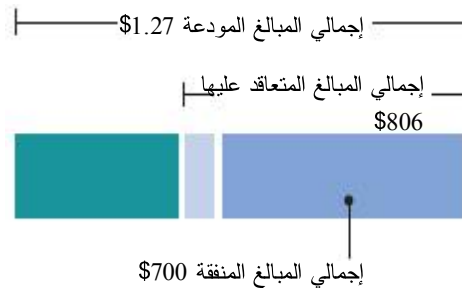
من بين التمويلات الموافق عليها، جرى توقيع عقود بمبلغ 806 مليون دولار (75%) وتم إنفاق مبلغ 700 مليون دولار (65%) بموجبها. انظر الشكل 2-45 للإطلاع على وضع التمويلات من صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF).

كان لقطاع إعادة تأهيل البنية التحتية هو الذي تلقى أكثر التمويلات الموافق عليها، يتبعه قطاع التعليم والثقافة ودعم عملية الانتخابات. انظر الشكل 2-46 للاطلاع على تفاصيل التمويلات للقطاعات.

الشكل 2-45

صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF)

المصدر: صندوق تمويل إعادة إعمار العراق: النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة.



ملاحظات:

- 1- تأثرت المبالغ بفعل التدوير.
- 2- الالتزام هو مساهمة قانونية ملزمة للصندوق، الإيداع هو المبلغ التقديري الفعلي الذي استلمه الصندوق، المتعاقد عليه هو المبلغ الذي جرى التعاقد بشأنه لتنفيذ المشروع، المبلغ المنفق هو المبلغ المدفوع إلى بائع أو إلى هيئة.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

الشكل 2-46

التمويلات التي وافق عليها صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF) حسب القطاعات (بملايين الدولارات)

المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة.

عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة المالية (\$ملايين)	التمويلات الموافق عليها
28	24%	\$254.43	إعادة تأهيل البنية التحتية
26	18%	\$191.25	التعليم والثقافة
11	18%	\$188.78	دعم عملية الانتخابات
21	14%	\$155.62	الصحة والتغذية
22	14%	\$152.42	الزراعة، الأمن الغذائي، البيئة وإدارة الموارد الطبيعية
20	10%	\$112.23	الحكم والتنمية البشرية
5	2%	\$23.76	اللاجئون، المهجرون داخل البلاد وحلول مستدامة
1	0%	\$0.30	منحة صغيرة لإغاثة الجنوح للحجاج

ملاحظة: تأثرت الأرقام بفعل التدوير.

عند مقارنة الإطار الزمني للفترة 2004-2006 وللفترة 2007، يلاحظ ان الالتزامات والمدفوعات قد انخفضت بوجه عام. بصورة إجمالية تم الالتزام بنسبة 86% من مجموع الالتزامات خلال الفترة 2004-2006 وتحققت نسبة 84% من مجموع المدفوعات خلال الفترة 2004 - 2006. على المستوى القطاعي، تحول تركيز التمويل عن مشاريع دعم العملية الانتخابية. مثل هذا القطاع نسبة 24% من إجمالي الالتزامات الموافق عليها خلال الفترة 2004-2006 ولكنه مثل نسبة 2% فقط من إجمالي الالتزامات الموافق عليها خلال العام 2007.

الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق

خلال عام 2007، برزت بدرجة أكبر قطاعات نظام الحكم، والتنمية البشرية، والصحة، والتغذية
فحصلت على تمويل دولي أكبر بالمقارنة مع الفترة 2004-2006.⁽⁵⁹⁴⁾

يبين الشكل 2-47 مقارنة لتفاصيل القطاعات مستندة إلى إجمالي الالتزامات الموافق عليها خلال
الفترة 2004-2006 مقابل فترة عام 2007. يصور هذا الشكل التغيرات في درجة التركيز على
القطاعات خلال كل فترة زمنية من الفترتين الزمنيتين.

الشكل 2-47

التزامات صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF) حسب القطاعات
بمقارنة عام 2004-2006 مقابل العام 2007 (بملايين الدولارات)
المصدر: الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، النشرة الدورية لصندوق الائتمان العراقي لمجموعة التنمية في الأمم
المتحدة

إجمالي الالتزامات	أجمالي الالتزامات
\$690.18	\$115.88

من كانون الثاني/يناير 2007 من تموز/يوليو 2004
إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2007 إلى كانون الأول/ديسمبر 2006

اللاجئون والمهجرون داخل البلاد والحلول المستدامة
الحكم والتنمية البشرية
الزراعة، الأمن الغذائي، البيئة وإدارة الموارد الطبيعية
الصحة والتغذية
دعم عملية الانتخابات
التعليم والثقافة
إعادة تأهيل البنية التحتية

تحديث معلومات حول المشاريع

جرى تمويل 25 مشروع جديد من الأول من كانون الثاني/يناير حتى 30 أيلول/سبتمبر 2007، بقيمة إجمالية موافق عليها بلغت 177,66 مليون دولار. أدركت وكالات الأمم المتحدة بضرورة تطوير شراكات سوف تحسّن بالتأكد تنسيق المشاريع وتنفيذها. لذلك نفذت الأمم المتحدة 14 مشروعاً كمبادرات مشتركة مع منظمات أخرى.⁽⁵⁹⁵⁾

وكالات الأمم المتحدة لاحظت وجود بعض التحديات التي تعيق تنفيذ المشاريع. قدرت هذه الوكالات ان نسبة تتراوح بين 11 و22% من مشاريعها واجهت مشاكل خطيرة خلال التنفيذ، وان نسبة تتراوح بين 55 و80% من مشاريعها واجهت مشاكل معتدلة. كما واجه إنجاز المشاريع أيضاً بعض الصعوبات. بصورة إجمالية عانت المشاريع من إعاقات تراوحت مدتها بين 12 و24 شهراً بالمقارنة مع التقديرات الأصلية لتواريخ إنجازها.⁽⁵⁹⁶⁾

إشراف

المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تدقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
عمليات التفتيش للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
تحقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
خط الاتصال المباشر للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
مواقع الإنترنت للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
تحديث التشريعات

القسم 3

تدقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

منذ الأول من تشرين الثاني نوفمبر 2007، وحتى 30 كانون الثاني/يناير 2008، أنجز مكتب المفتش العام سبعة تدقيقات جديدة. منذ آذار/مارس 2004، كان المفتش العام قد أصدر 108 منتج من التدقيقات. تفاصيل تدقيقات المفتش العام مقدمة عبر صفحات هذا التقرير.

في ربع السنة هذا تناولت تدقيقات المفتش العام نطاقاً متنوعاً من المسائل والبرامج، بضمنها:

- تقريران ضمن سلسلة متواصلة من تدقيقات العقود التي تبحث بالنتائج، والكلفة، والإشراف المترافقة مع عقود رئيسية لإعادة الإعمار في العراق.
- تقريران يتعلقان بمسائل مرتبطة برسوم إدارة العقود.
- تقريران يزودان معلومات محدثة حول جهود تطبيق نظام معلوماتية للإدارة ويعززان جهود مكافحة الفساد في العراق.
- تقرير يتناول الاتجاهات في تمويل مشاريع إنشائية كبيرة بموجب برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

يدرج الجدول 3-53 لائحة بمنتجات هذه التدقيقات.

لدى المفتش العام عشرة تدقيقات قيد التنفيذ، وتم التخطيط لبدء تنفيذ تدقيقات أخرى خلال ربع السنة التالي. ينفذ المفتش العام عمليات التدقيق وفقاً للمعايير الحكومية المقبولة عموماً لعمليات التدقيق.

أنتجت تقارير المفتش العام عشرات التوصيات المصممة لتحقيق تحسينات إدارية وأعمال تصحيحية ضرورية في نشاطات إعادة الإعمار والإغاثة. إن تطبيق هذه التوصيات المقدمة في تقارير التدقيقات أمر حاسم. يتابع بانتظام مدققي المفتش العام تنفيذ التوصيات التي لا تزال مفتوحة في محاولة لتحقيق التطبيق الكامل إلى المدى العملي الممكن لهذه التوصيات.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول 3-53

المنتجات النهائية لعمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام منذ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2007

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير
08-004	النتائج، والكلفة، والإشراف على إعادة إعمار القاعدة العسكرية في التاجي ومركز التجنيد في بغداد	كانون الثاني/يناير 2008
08-005	الاختلافات في الخدمات والرسوم لإدارة عقود إعادة إعمار العراق والإشراف عليها	كانون الثاني/يناير 2008
08-006	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول مشاريعاً عديدة كبيرة النطاق	كانون الثاني/يناير 2008
08-007	جهود تطبيق نظام معلومات للإدارة المالية في العراق	كانون الثاني/يناير 2008
08-008	الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في العراق: التزام الإدارة المستدام لتحويل مفتاح رئيسي للنجاح	كانون الثاني/يناير 2008
08-009	اعتماد مقاييس مناسبة لتحويل رسوم منح العقود يمكنها تعزيز الحافز لأداء المقاول	كانون الثاني/يناير 2008
08-010	النتائج، والكلفة، والإشراف على عقد إعادة إعمار العراق رقم W914NS-04-D-006	كانون الثاني/يناير 2008

- انظر الملحق ي، الجدول ي-1 وموقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil للحصول على معلومات حول كافة عمليات التدقيق المكتملة التي أجراها المفتش العام حتى 30 كانون الثاني/يناير 2008، وعلى النص الكامل لكافة منتجات التدقيقات النهائية.
- أنظر الملحق ي، الجدول ي-2 للحصول على معلومات حول تطبيق توصيات المفتش العام حول الوضع استناداً إلى تقارير عمليات التدقيق التي قام بها والتوصيات التي لا زالت مفتوحة.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام منسقة بشكل جيد مع هيئات تدقيق أخرى منخرطة في أعمال تتعلق بالعراق. يجتمع ممثلو هذه الهيئات كل ربع سنة في مجلس المفتشين العامين في العراق (IGC) للتنسيق الرسمي لنشاطات التدقيق من أجل منع تكرار الجهود ومشاطرة المعلومات التي تم الحصول عليها من نشاطات التدقيقات الجارية. اجتمع مجلس المفتشين العامين في العراق (IGC) في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، في المركز الرئيسي للمفتش العام في ارلنتغتون، بولاية فرجينيا. شارك بعض الأعضاء في الاجتماع عبر الهاتف من بغداد ومن مواقع أخرى في الولايات المتحدة. حضر الاجتماع ممثلون عن:

- المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR).
- المفتش العام للجيش (Army IG).
- مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG).
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA).
- وكالة التدقيق في القوات الجوية.
- خدمة التدقيق في القوات البحرية.
- مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO).

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

المنتجات النهائية لتدقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق
النتائج والكلفة، والإشراف على إعادة إعمار القاعدة العسكرية في التاجي ومركز التجنيد في بغداد
(تقرير المفتش العام SIGIR-08-004، كانون الثاني/يناير 2008).

المقدمة

نص تعديل صدر في كانون الأول/ديسمبر 2006 على قانون تفويض المفتش العام أن عليه أن يعدّ، قبل انتهاء أجل هذا التفويض، تقريره النهائي للتدقيق الشرعي حول الأموال التي جرى تخصيصها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. من أجل المساعدة في تلبية هذا المطلب يقوم المفتش العام بتنفيذ مجموعة من عمليات التدقيق المركزة على العقود يفحص خلالها عقود رئيسية لإعادة إعمار العراق. هدف التدقيقات هذه فحص النتائج، والكلفة، والإشراف الإداري على العقود مع التشديد على مسائل تتعلق بالتعرض لأخطار الاحتيال، والهدر، وإساءة الاستعمال.

هذا التقرير، هو تقرير ضمن هذه السلسلة، يفحص أعمال إعادة الإعمار التي تعاقدت عليها حكومة الولايات المتحدة ونفذتها شركة بارسونز انغراستراكتشر أند تكنولوجي غروب انك (بارسونز) من باسادينا، كاليفورنيا. يكمل هذا التقرير عمليات تدقيق أخرى نفذها المفتش العام تتعلق بإعادة إعمار العراق بموجب عقود أخرى موقعة مع بارسونز.

في بعض الحالات، بضمنها هذه الحالة، اكمل المقاولون عملهم وسددت مستحققاتهم. سوف نتناول تقارير مستقبلية مشاريع أخرى لإعادة إعمار العراق.

نزولاً عن طلب سلطة الائتلاف المؤقتة⁽⁵⁹⁷⁾ في كانون الثاني/يناير 2004، منح مركز القوات الجوية للامتياز البيئي، يعرف حالياً بمركز القوات الجوية للهندسة والبيئة (AFCEE)، بارسونز أمر مهمة على أساس الكلفة زائداً رسم ثابت ضمن عقد قائم موقع مع بارسونز. بموجب أمر المهمة يجب على بارسونز ان تجدد وتستبدل مرافق وتنفيذ إصلاحات للبنية التحتية في القاعدة العسكرية في التاجي وفي مراكز التجنيد في الحلة، وكركوك، وبعقوبة. كان على بارسونز أيضاً أن تبني مرفق دعم لوجستي في قاعدة كركوش في ديالى.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تعديلات لاحقة أدخلت إلى أمر المهمة ألغت متطلبات تجديد مراكز التجنيد الثلاثة ومرفق الدعم اللوجستي في قاعدة كركوش. كما وسعت التعديلات نطاق العمل في القاعدة العسكرية في التاجي وأضافت مطلباً ينص على تجديد مركز التجنيد في بغداد الذي كان قد تم تفجيره مؤخراً. نتيجة هذه التعديلات أصبح النطاق النهائي للعمل يشمل إعادة بناء القاعدة العسكرية في التاجي ومركز التجنيد في بغداد.

النتائج

شركة بارسونز ومقاولوها من الباطن اكملوا إلى حد كبير بناء المرفق وأعمال الإصلاح في القاعدة العسكرية في التاجي بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2004 (بكلفة 36.5 مليون دولار تقريباً)، وتجديد مركز التجنيد في بغداد (بكلفة 922 ألف دولار تقريباً). عبرت الحكومة عن رضاها بالمشروع الإجمالي، بالأخص عن عمل مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة. بلغت كلفة هذين المشروعين حوالي 11.1 مليون دولار أكثر من المبلغ المقدر للمشاريع الخمسة الأصلية. استناداً إلى أقوال مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة تعود أسباب الزيادة إلى عدة عوامل بضمنها تغييرات في نطاق العمل ومسائل أمنية.

تشير معلومات حصل عليها المفتش العام إلى وجود تقييدات ذات شأن أمام المنافسة الكاملة والمفتوحة في منح العقود من الباطن. غياب مثل هذه المنافسة قد يعرض الحكومة لأخطار تضخيم أسعار العقود من الباطن.

كما كانت مسألة الإشراف الحكومي سبباً للقلق أيضاً وخلال فترة الإنشاء زادت نقاط الضعف في نظام إعداد فواتير العقود لدى شركة بارسونز خطر إصدار فواتير خاطئة. لقد تم تصحيح هذه النواقص منذ ذلك الحين. بالإضافة إلى ذلك، رغم اكتمال أعمال الإنشاءات بقي أمر المهمة مفتوحاً بسبب النواقص في الجردة مما يترك الحكومة معرضة لأخطار السرقة أو النهب غير المكتشفة. تبلغ قيمة مواد هذه الجردة حوالي 859,000 دولار.

نتائج الإنشاء والكلفة

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

اكتمل العمل المشمول بأمر المهمة بشكل رضيت الحكومة عنه بصورة عامة. بحلول أيار/مايو 2004، أكملت شركة بارسونز ومقاولوها من الباطن إعادة بناء مركز التجنيد في بغداد. وبحلول حزيران/يونيو 2004، اكتمل أيضاً إعادة بناء القاعدة العسكرية في التاجي. رغم ان الكلفة الإجمالية لأمر المهمة هذا الممنوح بشكل تنافسي قدرت بالأصل بمبلغ 26.3 مليون دولار، فقد ارتفعت الكلفة الفعلية بنسبة 42% تقريباً من 11.1 مليون دولار إلى 37.4 مليون دولار. استهلكت إعادة بناء قاعدة التاجي 36.5 مليون دولار من هذه الأموال وكان على بارسونز بصورة أولية تنفيذ الأعمال في خمسة مواقع ولكن التعديلات اللاحقة خفضت عدد المواقع إلى اثنين وأجريت تغييرات في نطاقات اخرى. وكانت النتيجة ان شمل المشروع النهائي إعادة بناء قاعدة التاجي ومركز بغداد. انظر الشكل 3-48 للاطلاع على مواقع الإنشاءات المخططة للتنفيذ الفعلي.

الشكل 3-48

خريطة التدقيق

■ أمر مهمة أصلي
■ أمر مهمة نهائي



إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

استناداً إلى بارسونز ومسؤولي مركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) سبب عدد من العوامل زيادات في الكلفة خلال تنفيذ أمر المهمة.

- تغييرات في نطاق أمر المهمة.
- تأخير تسليم المقاولون من الباطن للمواد والمعدات
- تغييرات في أولويات الأشغال.
- صعوبة في إدخال وإخراج عراقيين إلى ومن القاعدة.
- الوضع الأمني المتدهور على الأرض.
- التقييدات الأمنية على السفر (أفقال المعابر)

إدارة العقود والإشراف عليها

استناداً إلى معلومات حصل عليها المفتش العام كانت هناك تقييدات ذات شأن أمام المنافسة الكاملة والمفتوحة في منح العقود من الباطن التي تُشكّل حوالي ثلاثة أرباع كلفة إعادة الاعمار. أوجدت هذه الظروف مخاطرًا بالأخص لجهة تأمين أسعار عادلة ومعقولة للعقود من الباطن، اعترف مسؤولو بارسونز ان المنافسة كانت محدودة بسبب عدة عوامل:

- عدم توفر الوسائل، كالصحف، والإذاعات، والإنترنت، أو الخدمة البريدية الاعتيادية لتوزيع دعوات تقديم العروض على قاعدة واسعة من الموردين.
- عدم قدرة المقاولين من الباطن على تولي أعمال إضافية.
- عدم قدرة العديدين من المقاولين من الباطن المحتملين في إعداد عروض الأسعار.

كما أكدت شركة بارسونز انه كان من الضروري استخدام موردين معروفين لديها لضمان القدرة على تنفيذ الأشغال، نظراً لأخطار العمل في بغداد وفي التاجي وللضرورة الملحة للبدء بتنفيذ أعمال الإنشاءات بسرعة.

باعتبار للبيئة التشغيلية في العراق في ذلك الوقت، كان أداء بارسونز بموجب أمر المهمة هذا إيجابياً في معظمه وذلك استناداً إلى مسؤول عن العقود في مركز القوات الجوية للامتياز البيئي. اعتبر قائد

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ان أداء مركز القوات الجوية للامتياز البيئي كان إيجابياً للغاية. لكن حسب ما أفادت التقارير لم تشرف شركة بارسونز بصورة ملائمة على عمل أحد مقاوليها من الباطن الأمر الذي نتج عنه بناء سبباً لإثارة القلق. وبالنتيجة تعاقد مركز القوات الجوية مع شركة الحكومي على ضمان النوعية كان سبباً لإثارة القلق. وبالنتيجة تعاقد مركز القوات الجوية مع شركة خاصة متخصصة بضمن النوعية. علق مسؤول في مركز القوات الجوية للامتياز البيئي على هذا بالقول: "تساعد مجموعة احترافية من موظفي ضمان النوعية في تأمين نجاح المشروع. أما استخدام موظفين زائدين عن الحاجة وغير مدربين لتأمين الإشراف على الإنشاءات يسبب حصول كارثة."

فحصت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) نظام إعداد فواتير العقود الذي تتبعه بارسونز كما كان في نيسان/أبريل 2004، واستنتجت انه كان غير ملائم. بعد اكتمال الإنشاءات وإجراء المدفوعات صححت بارسونز نواقصها بشكل ارضى وكالة تدقيق العقود الدفاعية.

الأعمال الإنشائية بموجب أمر المهمة هذا اكتملت في معظمها بحلول منتصف عام 2005، لكن بقي أمر المهمة مفتوحاً بسبب عدم نقل المساءلة للجردة التي قدرت بنودها مبلغ 859 ألف دولار. الإعاقات في مطابقة النواقص في سجل الجردة ونقل المساءلة إلى الحكومة تترك الجردة معرضة لأخطار الفقد أو السرقة غير المكتشفة. تشمل بنود الجردة سترات واقية من الرصاص، آلات تصوير، أجهزة راديو وتلفزيون، ومقطورات، وبنوداً أخرى.

التوصية

يوصي المفتش العام بان توجه القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) مركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) للعمل مع بارسونز، ووكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، ووكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) من أجل تحديد المعالم والأطر الزمنية لتسوية النواقص في سجل الجردة وإقفال أمر المهمة.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الدروس المستخلصة

بما ان العمل بموجب أمر المهمة قد اكتمل وتم دفع مستحقات المقاول حدد المفتش العام أيضاً دروساً مستخلصة قد يمكن تطبيقها على استراتيجيات إدارة العقود في المستقبل في بيئات مماثلة. هذه الممارسات حيوية لخفض فرص ارتكاب عمليات احتيال، وهدر، وإساءة استعمال:

- استعمال العقود الموجودة لتسريع تنفيذ أوامر المهمات.
- زيادة المنافسة بشأن العقود من الباطن.
- تأمين عدد كاف من الموظفين الكفؤين في ضمان النوعية.
- تطبيق إجراءات للمساءلة عن معدات زودتها الحكومة.
- إكمال تخطيط سابق للإنشاء

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

وافقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على توصيات المفتش العام ووجهت مركز القيادة الجوية لامتياز البيئي نحو العمل مع بارسونز، وكالة تدقيق العقود الدفاعية، ووكالة إدارة العقود الدفاعية من اجل وضع المعالم والأطر الزمنية لتسوية النواقص في سجل الجردة وإفبال أمر المهمة. وقد حددت 15 آذار/مارس 2008 كتاريخ تقريبي لإكمال العمل المطلوب.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الفروقات في الخدمات والرسوم لإدارة وتنظيم عقود إعادة إعمار العراق

تقرير المفتش العام SIGIR 08-005، كانون الثاني/يناير 2008

المقدمة

بعد أن اكتشفت الحكومة الأميركية ان البنية التحتية في العراق كانت في حال أسوأ مما أشارت إليه تقييمات ما قبل الحرب، جرى تخصيص مليارات الدولارات للمساعدة في إعادة إحياء البنية التحتية والاقتصاد. وزعت هذه الأموال بين عدد من الوكالات الأميركية ولكن معظم المبالغ ذهبت إلى وزارة الدفاع التي أوكلت إليها مسؤولية الإشراف على برامج الإنشاءات العسكرية. منطمتان عسكريتان أميركيتان تؤمنان إدارة وتنظيم عقود إعادة إعمار العراق هما فرقة منطقة الخليج (GRD) لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) وهي وكالة عاملة ميدانياً لدى سلاح الهندسة المدنية في القوات الجوية. عبر المسؤولون المشتركون في جهود إعادة الإعمار عن اهتمامهم بتحليل إجراءات الإدارة والتنظيم لدى المنطمتين الاثنتين، وبالأخص الرسوم التي تقاضاتها.

كانت أهداف تقارير المفتش العام ما يلي:

- مقارنة وإبراز الفرق بين إدارة مشاريع إعادة إعمار العراق من جانب فرقة منطقة الخليج ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي، بضمنها الخدمات المزودة والرسوم المفروضة.
- التحديد إلى أي مدى قيمت وزارة الدفاع فعالية ونسبة الكلفة المنفقة على هذه النشاطات.

النتائج

سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي قاما سوية بإدارة وتنظيم حتى 30 أيلول/سبتمبر 2007 عقوداً لإعادة إعمار العراق بلغت قيمتها أكثر من 10.3 مليار دولار وتقاضيا مبلغاً قارب 535 مليون دولار كرسوم لخدماتهما.

فرقة منطقة الخليج أدارت ونظمت عقوداً بقيمة 6.3 مليار دولار تقريباً، أي أكثر من نسبة 60% من المبلغ الإجمالي، وتقاضت رسوماً بقيمة 418 مليون دولار تقريباً. مركز القوات الجوية للامتياز

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

البيئي دبر وأدار عقوداً لإعادة إعمار العراق بقيمة 4 مليارات دولار تقريباً وتقاضى رسوماً بقيمة 117 مليون دولار تقريباً.

سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD) ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) زودا خدمات إنشائية شملت إدارة وتصميم المشاريع وإدارة العقود والتنظيم المالي والإداري وضمان النوعية. لكنهما اتبعا مقاربات مختلفة في إدارة مشاريع إعادة إعمار ممولة من الولايات المتحدة. تعمل فرقة منطقة الخليج على عقود التصميم والبناء والتي تتطلب مشاركة مباشرة أكثر وواسعة في مراحل التصميم والإنشاء. لم تشمل مقارنة مركز القوات الجوية للامتياز البيئي وضع تصاميم مفصلة. وبمقارنة تمييز آخر بين نموذجي عمل هاتين المنظميتين، اعتمدت فرقة منطقة الخليج بصورة أولية على موظفيها العسكريين والمدنيين فيما يخص ضمان النوعية وغيرها من الخدمات الإدارية والتنظيمية الأخرى بينما اعتمد مركز القوات الجوية للامتياز البيئي على المقاولين الخارجيين لتزويد الكثير من خدماته.

كانت قدرة المفتش العام محدودة في إجراء تحليل مقارن كامل بسبب عدم توفر بيانات كافية حول الفروقات التقارنية والشفافية فيما يخص الرسوم والخدمات. لكن وجد المفتش العام أن وزارة الدفاع لم تجر تحليلاً لنموذجي إدارة الأعمال لدى المنظميتين، أو للخدمات المزودة أو لهيكليات الرسوم، مع أن مثل هذا التحليل قد يزود الأساس لتحسين الإرشادات حول السياسة المتبعة.

سلاح الهندسة لدى فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD) ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) يختلفان في المقاربات، والخدمات، والرسوم

معظم العمل الذي قامت به في وقت مبكر فرقة منطقة الخليج فيما يخص إدارة وتنظيم عقود المشاريع شمل عقود تصميم وبناء⁽⁵⁹⁸⁾ زائداً الكلفة التي منحتها المنظمة السابقة، ووظفت شركات كبيرة متعددة الجنسيات. في عام 2004 بدأ سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج يبتعد عن مثل هذه الأنواع من العقود ويتعاقد مع شركات محلية وإقليمية لتنفيذ مشاريع اصغر حجماً ولمدى أقصر. نتيجة هذا التحول بدأت فرقة منطقة الخليج الاشتراك بصورة مباشرة أكثر في عقود إعادة الاعمار عكس دورها السابق الذي اقتصر بدرجة كبيرة على إدارة المشروع وضمان النوعية. حسب ما جاء في تقرير فرقة منطقة الخليج بعنوان "لمحة سريعة حول مشاريع إعادة الاعمار" الصادر في 29 أيلول/سبتمبر 2007، فقد تم

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إنجاز 3641 مشروعاً بضمنهم 424 مشروعاً في قطاع الكهرباء، 76 مشروعاً في قطاع النفط، و667 مشروعاً في قطاع المياه، ومشاريع أخرى في قطاعات النقل والاتصالات، والصحة والتعليم والأمن والعدل.

مبدئياً كان دور مركز القوات الجوية للامتياز البيئي في إعادة إعمار العراق تلبية متطلبات عاجلة لإعادة الاعمار، قدرت بمبلغ 238.6 مليون دولار، للجيش العراقي الجديد. في وقت لاحق، تولى مركز القوات الجوية للامتياز البيئي دوراً موسعاً وبدأ يمنح أوامر مهمات لإعادة إعمار مدارس، ومباني مكاتب حكومية، ومشاريع أخرى. تناول تقرير المفتش العام في العام 2004 هذا الدور الموسع واستناداً إلى التوصية التي جاءت في التقرير، راجع مركز القوات الجوية للامتياز البيئي الاتفاقية التي تنظم هذا العمل. بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2007، كان مركز القوات الجوية للامتياز البيئي قد منح 245 أمر مهمة لتنفيذ 590 مشروعاً (من المحتمل ان يشمل أمر مهمة تنفيذ مشاريع متعددة) وأكمل إنشاء ما يزيد عن 4267 مرفقاً، من بينها ثكنات، ومدارس، وحصون حدودية، ومراكز شرطة بلغت مساحتها الإجمالية اكثر من 60 مليون قدم مربع.

فرقة منطقة الخليج ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي زودا سوية خدمات مثل إدارة المشاريع وأكلافها، تنظيم العقود، وضمان نوعية الإنشاءات، والخدمات الإدارية والتنظيمية المالية للإنشاءات. مع ذلك، اختلفت الخدمات المحددة المزودة استناداً إلى حاجات المستهلك، ونوع المشروع والعقد. هذه الاختلافات جعلت اجراء مقارنة مباشرة بين فرقة منطقة الخليج ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي أمراً صعباً. لكن الاختلافات الرئيسية في إدارة وتنظيم مشاريع إعادة إعمار العراق بدت واضحة للغاية في المراحل السابقة لتصميم وإنشاء مشاريعها. شمل العمل الابتدائي لفرقة منطقة الخليج عقود تصميم وبناء تطلبت مشاركة مباشرة وموسعة اكثر في مراحل التصميم والإنشاء. من جهة أخرى، لم يزود مركز القوات الجوية للامتياز البيئي أية خدمات تصميم مفصلة واستعمل أسلوب العقود بتواريخ إنجاز غير محددة، وبكميات غير محددة، وأوامر مهمات بكلفة زائد رسم مقطوع من اجل التعجيل في إنجاز مشاريع إعادة الاعمار. وقد نفذ أعمال الإنشاء من خلال استعمال مخططات عمل تصورية بدون مجموعات تصاميم مفصلة. وفيما يخص جهود ضمان النوعية، استخدم مركز القوات الجوية للامتياز البيئي خدمات مقاولين خارجيين في حين اعتمدت فرقة منطقة الخليج على موظفيها العسكريين والمدنيين في هذا العلم.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وفق مقارنة إجمالية بدت الرسوم التي تقاضتها فرقة منطقة الخليج أعلى مما تقاضاها مركز القوات الجوية للامتياز البيئي. تراوحت نسبة الرسوم التي تقاضتها فرقة منطقة الخليج بين 4 و 9.2% ولكنها تقاضت رسماً بنسبة 6.5% مقابل الإشراف الكامل على العقود والخدمات الإدارية. الرسم الأولي الذي تقاضاه مركز القوات الجوية للامتياز البيئي مقابل تقديم خدمات مماثلة كان 1.5% من كلفة المشروع ولكن الرسم الذي تقاضاه في السنة الماضية ارتفع إلى نسبة تزيد قليلاً عن 3%. وبصورة عامة:

- فرضت كلا المنظمتين رسوماً من أجل استعادة الاكلاف التي دفعتها.
- اعترفت كلا المنظمتين بان الاكلاف قد تكون أعلى من قيمة الرسم بالنسبة لبعض المشاريع واقل بالنسبة لمشاريع اخرى ولذلك جرى تعديل الرسوم الإجمالية لاستعادة الاكلاف فقط.
- لم تسجل أي واحدة من المنظمتين الاكلاف الفعلية التي أنفقتها على المشاريع الفردية.
- لم تستعد أية منظمة منهما اكلاف الأمن ودعم المعيشة بموجب الرسوم التي فرضتها. لكن تبقى هناك إمكانية ضئيلة لإجراء المقارنة وتأمين الشفافية فيما يخص الرسوم المفروضة والخدمات المزودة من قبل المنظمتين.

لم تقيّم وزارة الدفاع الاختلافات

وكيل وزارة الدفاع للمشتريات والتكنولوجيا واللوجستيات. هو المسؤول عن رصد تنفيذ برامج إنشائية وعسكرية، طائرة ومحتملة، من اجل تأمين إكمالها الفعال، وتسريع ومقارنة كلفتها مع فعالية إنجازها. لكن وجد المفتش العام انه لا يوجد تحليل على هذا المستوى لتحديد مزايا الاختلافات بين المقاربات، والخدمات، والرسوم لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، ولدى مركز القوات الجوية للامتياز البيئي.

سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي نفذ كل منهما تقييمات محدودة وغير مكتملة سلطت الأضواء على فوائد مقارباتهما. لكن هذه المقاربات استندت في معظمها إلى العموميات بدلاً من تحليل معيّن ووجد المفتش العام ان كل تقييم احتوى ادعاءات غير مدعومة ولم يحل بالكامل المسائل المتعلقة بالاختلافات في المقاربات، والخدمات، والرسوم.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

قد يزود تحليل أكثر شمولاً الدروس التي جرى تعلمها من أجل تحسين كفاءة إدارة وتنظيم المشاريع، وتخفيض الاكلاف، واستخدام أموال إعادة الاعمار بصورة اكثر فعالية وكفاءة. كما قد يزود أيضاً الأساس لتحسين الإرشادات حول السياسة المتبعة المتعلقة بمدى إمكانية استعمال المنظمين ومقارباتهما. قد تصل المسائل التي يمكن مناوئتها إلى أبعد من المقاربة بين الخدمات والرسوم وتتوسع لتصل إلى نمذجي الأعمال الذي تستعملهما المنظمتان في منح، إدارة وتنظيم عقود الإنشاءات، والمساءلة المحاسبية، وإعداد التقارير حول الاكلاف والرسوم. كما قد يستطيع أيضاً تحليل مقارن الأخذ في الاعتبار فوائد درجة من المنافسة بين المنظمتين. فبدون منافسة لن يكون لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي سوى القليل من الحوافز للإدارة الصارمة للاكلاف.

التوصية

نظراً لاحتمال مشاركة واهتمام عدة منظمات تابعة لوزارة الدفاع والإدارات العسكرية يوصي المفتش العام بان يجري وزير الدفاع تحليلاً مقارناً مفصلاً مباشراً وشاملاً لخدمات إدارة الإنشاءات التي يزودها كل من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD) ومركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE). يجب ان يجري التحليل فحصاً لنماذج الأعمال المستعملة، وأنواع الخدمات المزودة، والوسائل التي يتم توفيرها من خلالها، والرسوم المفروضة، والوسائل التي يتم استعادة الاكلاف بموجبها والمساءلة المحاسبية حولها، وعناصر الاكلاف التي يتم استعادتها.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

مكتب وكيل وزارة الدفاع للامتلاكات، والتكنولوجيا واللوجستيات وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج زدوا تعليقات مكتوبة حول مسودة هذا التقرير كما زود مركز القوات الجوية للامتياز البيئي تعليقات غير رسمية عليه. ذكر مكتب وكيل وزير الدفاع ان جهد المفتش العام يبهر اجراء دراسة إضافية حول الطريقة المثلى لتلبية متطلبات إعادة الاعمار والإنشاءات الطارئة المحتملة، وأنه سوف يتم تنفيذ مقارنة لتحقيق "الممارسة الفضلى". لم يوافق المكتب على التقرير الإجمالي، وقال انه خال من تحليل مقارن يدعم التوصية التي جاءت في التقرير. ابلغ المفتش العام انه

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

لم يتم اجراء تحليل مقارن كامل ولكنه يعتقد ان العمل اكتمل وان المسائل المحددة تبرر تقديم توصية لإجراء تحليل لاحق من قبل وزارة الدفاع. وافقت وزارة الدفاع على ضرورة اجراء تحليل لاحق.

التعليقات التي قدمها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج اقترح إجراء تغييرات فنية في التقرير. اخذ المفتش العام هذه التعليقات في عين الاعتبار عند إعداد التقرير النهائي وأجرى التغييرات حسب ملاءمتها. وافق مركز القوات الجوية للامتياز البيئي على ما جاء في التقرير في تعليقات غير رسمية.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول العديد من المشاريع الكبيرة الحجم (تقرير المفتش العام SIGIR-08-006، كانون الثاني/يناير 2008)

المقدمة

في أيار/مايو 2003، تبنت رسمياً سلطة الائتلاف المؤقتة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق وخولت القادة العسكريين الأميركيين استعمال الأموال المتوفرة للاستجابة للمتطلبات العاجلة للإغاثة الإنسانية وإعادة الاعمار ضمن المنطقة المسؤول عنها القائد، على ان يتم ذلك من خلال تنفيذ برامج تساعد العراقيين فوراً وتحقق "التأثيرات المركزة". تفرض توجيهات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد القادة إلى التركيز على إنفاق الأموال في مشاريع تحسن أنظمة إمداد المياه، وشبكات المجاري، والكهرباء وعمليات التنظيف المدني، التي توظف اكبر عدد من العراقيين على امتداد فترة زمنية محددة. يتوقع ان يستند اختيار المشروع إلى مدى السرعة التي يمكن تنفيذه خلالها، وإلى عدد العراقيين الذين سوف يوظفون لتنفيذه، وعدد الذين سوف يستفيدون منه، ومدى إمكانية " رؤية" المشروع عامة.

التمويل الاولي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد كان مصدره الأصول العراقية المصادرة وصندوق تنمية العراق.⁽⁶⁰⁰⁾ بحلول أواخر العام 2003 بدأت الولايات المتحدة تخصيص مبالغ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق، وبحلول نهاية السنة المالية 2007 كان الكونغرس قد صادق على تخصيص ما يزيد عن 2.3 مليار دولار لهذا البرنامج.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) هي المنسقة الإجمالية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. نشرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق دليلاً بعنوان: "المال كنظام سلاح" (MAAWS)، وهو دليل يضم السياسات والإجراءات التي توجه تنفيذ البرنامج وتحدد أهداف تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

يقارن تقرير المفتش العام هذا التمويل المخصص لمشاريع صغيرة الحجم والتي تترافق بصورة نموذجية مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، مع التمويل المخصص لمشاريع أكبر حجماً وبكلفة أعلى. كما يزود التقرير أيضاً ملاحظات حول إمكانية تطبيق شؤون إدارية مختارة تم تحديدها في مراجعات سابقة للمفتش العام، وفي دروس مستخلصة تمّ لحظها في هذه المراجعة، قد تكون ذات أهمية في إدارة مثل هذه المشاريع.

النتائج

الوسائل الرقابية الإدارية المحسنة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وبالأخص العالية الكلفة منها، سوف تساعد في تأمين فوائد طويلة الأمد لكل مشروع وقابليته للحياة كما الاستثمار الفعال لصناديق الحكومة الأميركية. منذ وضع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق في العام 2003 جرى البدء بتنفيذ ما يزيد عن 18 ألف مشروع واكتمل تنفيذ أكثر من 14 ألف مشروع منها. استناداً إلى توجيهات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من المفروض ان تشمل التزامات البرنامج بصورة مبدئية مشاريع صغيرة الحجم للإغاثة الإنسانية وإعادة الاعمار العاجل لفائدة الشعب العراقي، وقد تم تحقيق ذلك إلى حدٍ معين. فعلى سبيل المثال، ومنذ السنة المالية 2004، كانت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي تبلغ الكلفة المقدرة لكل مشروع 25 ألف دولار أو اقل تشكل نسبة تزيد عن 44% من إجمالي عدد مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق، ولكن قيمتها الإجمالية بالدولار بلغت 4% فقط من مجموع المبالغ الملتزم بها للبرنامج. وبصورة عكسية منذ السنة المالية 2004، كانت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي تبلغ الكلفة المقدرة لكل مشروع 400 ألف دولار أو أكثر تُشكل نسبة تقل عن 3% من إجمالي مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ولكنها شكلت نسبة 37% تقريباً من إجمالي المبالغ المالية الملتزم بها. نُفذت معظم المشاريع الكبيرة الحجم لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في قطاع المياه الذي تلقى حوالي 567 مليون دولار، أي نسبة تزيد

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

عن 28% من كافة الأموال التي التزم بها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً تمويل كثيف لمشاريع الكهرباء والنقل.

حدد المفتش العام في عدة تقارير حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد نقاط الضعف في الإدارة، التي شملت:

- تنسيق نشاطات البرامج
- الاحتفاظ بملفات المشاريع
- التخطيط لنقل المشاريع المكتملة إلى الحكومة العراقية.

ثالث عدد هذه المسائل يشمل التسليم المادي للمشاريع المكتملة للحكومة والمخططات اللازمة لصيانتها واستدامتها على المدى الطويل. شمل المفتش العام هذه المسائل في هذا التقرير نظراً لأهميتها في تأمين نجاح المشاريع الكبيرة الحجم على المدى الطويل.

كان المفتش العام قد ابلغ سابقاً بان الحكومة العراقية لم تكن مستعدة بالكامل لتولي الإدارة على المدى القصير أو على المدى الطويل، أو تمويل العديد من مشاريع البنية التحتية الممولة من الحكومة الأميركية كما الجهود الإضافية المطلوبة لتأمين قابليتها للحياة. مع ان القوات المتعددة الجنسيات في العراق أكدت أنها زادت التشديد على مسائل الانتقال والاستدامة، فإن المفتش العام قلق لكون الإرشادات الواردة في دليل "المال كنظام سلاح" كما لا يحتوي غير القليل من التوجيه المحدد حول مسؤوليات الوحدات في هذه المجالات. تتخذ هذه المسائل أهمية اعظم بالنسبة لمشاريع إعادة اعمار العراق نظراً لان معظم التمويلات من المصدر الرئيسي لتمويل إعادة الاعمار، إلا وهو صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تم إلزامها، مما يترك برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بمثابة المصدر المهم للتمويل.

خلال المراجعة التي أجراها المفتش العام بحث مسؤولون عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد دروسا ذات شأن جرى استخدامها، والتي في حال تم توثيقها بصورة ملائمة، قد تفيد مدراء البرنامج في

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

المستقبل. تركز هذه الدروس بصورة أولية على توجيه تشديد اكبر أن مسائل الانتقال والاستدامة. لكن لا يوجد لدى القوات المتعددة الجنسيات في العراق عملية رسمية لجمع وتوثيق هذه الدروس.

التوصيات

يوصي المفتش العام بأن يأمر القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق باتخاذ الإجراءات التالية:

- تعزيز أهمية توثيق ملفات المشاريع وبالأخص للمشاريع الكبيرة الحجم التي تعتبر ذات كلفة عالية، وتكون معقدة من الوجهة الفنية، وتحتاج إلى صيانة مكثفة.
- إدخال توجيهات محددة أكثر في دليل "المال كنظام سلاح" لمناولة مسائل انتقال واستدامة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي تتجاوز قيمة محددة، وبالأخص تلك المشاريع التي تعتبر ذات كلفة عالية، وتكون معقدة من الوجهة الفنية، وتحتاج إلى صيانة مكثفة.
- وضع عملية مناسبة لتطوير ونشر الدروس المستخلصة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لمساعدة المسؤولين عن البرنامج في المستقبل عند حصول التغييرات في مناوبة الوحدات من أجل تخفيض المنحنيات للدروس المستخلصة وتسهيل الاستمرارية في إدارة البرامج.

التعليقات الإدارية والاستجابة للتدقيق

تلقى المفتش العام تعليقات كتابية على مسودة هذا التقرير من القوات المتعددة الجنسيات في العراق. رئيس أركان القوات المتعددة الجنسيات في العراق وافق على كافة التوصيات وحدد الأعمال التصحيحية التي جرت المبادرة بتنفيذها أو التخطيط لتنفيذها. استناداً إلى التعليقات طبقت القوات المتعددة الجنسيات في العراق سياسة استعادة/إعادة تكوين الملفات لمعالجة ملفات المشاريع الناقصة. وافقت القوات المتعددة الجنسيات في العراق انه في حين جرى تفهم الدروس المستخلصة ونشرها في وسائل إعلامية مختلفة قد تساعد أكثر إجراء عملية رسمية في هذا الاتجاه. قيادة هذه القوات وافقت

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

على استكشاف خيارات رسمية أكثر بضمنها مركز الدروس المستخلصة للجيش (CALL). وقد تم شمل هذه التعليقات في قسم تعليقات الإدارة من هذا التقرير.

الجهود من أجل تطبيق نظام معلوماتية للإدارة المالية في العراق (تقرير المفتش العام SIGIR-08-007، كانون الثاني/يناير 2008)

المقدمة

في أوائل صيف عام 2003 أجرت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وصندوق النقد الدولي (IMF) تقييمات حددت ضرورة إدخال تحسينات في الموازنة ونظام المراقبة المالية للحكومة العراقية. وجدت هذه التقييمات ان الهيكلية المالية للحكومة العراقية لم تزود سوى قدرة محدودة لرصد موازنات ونفقات الوزارات العراقية مما ترك الوزارات معرضة لعمليات الاحتيال، والهدر، واختلاس الأموال العامة.

استناداً إلى مستشار رئيسي يعمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة، تعرضت وزارة المالية العراقية للسرقة والحرق بشكل كامل. لم تكن هناك أي كمبيوترات وكان كل شيء يعتمد بكثافة على التسجيلات الورقية".

وضعت سلطة الائتلاف المؤقتة التي أدارت الموازنة في ذلك الوقت نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق (IF MIS) كحل للإدارة والإشراف على موازنة الحكومة العراقية.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، عندما تلقت تعليمات من سلطة الائتلاف المؤقتة لتطبيق نظام معلوماتية للإدارة المالية في العراق، وقعت عقداً ذا قاعدة واسعة مع شركة بيرنج بوينت انك (Bearing Point, Inc.) لهذا الغرض. شمل العقد مهمات عديدة اخرى تتعلق بإصلاحات اقتصادية ومالية. شكل نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق جزءاً صغيراً فقط من الجهد الإجمالي والكلفة المقدره بموجب العقد، الذي عرف بعقد نظام الحكم الاقتصادي رقم 1 (EG-1). في أيلول/سبتمبر 2004، منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى شركة بيرنج بوينت عقد متابعة لاستمرار تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية. عرف هذا العقد بنظام الحكم الاقتصادي رقم 2 (EG-II) واستمرت في

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تمويل نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق الذي شكل مرة أخرى جزءاً صغيراً من الجهد الإجمالي والكلفة الإجمالية. كان كلا العقدين على أساس الكلفة زائداً رسم ثابت وفق مستوى الجهد.

في أيلول/سبتمبر 2006، منحت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان شركة بيرنغ بوينت عقدين متزامنين لمكتب إدارة لإعادة إعمار العراق، والذي أصبح يعرف الآن باسم مكتب المساعدة الانتقالية للعراق. كان للعقد الأول ثلاثة مكونات، اثنان يتعلقان بنظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق والآخر يتعلق بإصلاحات للسياسة الضريبية. كان الغرض من العقد الثاني دمج وحدة للمشتريات في نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق (IFMIS).

في تموز/يوليو 2007، أمرت السفارة الأميركية في العراق وقف تنفيذ مشروع نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق بسبب اختطاف رئيس فريق مشروع بيرنغ بوينت وفريق حراسته، كما بسبب عدم توفر دعم من الحكومة العراقية للنظام. بغية تزويد معلومات في الوقت المناسب حول مسائل التوفير والكفاءة، وللإجابة لطلب المساعدة من السفارة الأميركية، أصدر المفتش العام تقريراً مؤقتاً حول عقود نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق⁽⁶⁰²⁾. أوصى المفتش العام ان تُشكّل السفارة مجموعة عمل لتقييم عدد من العوامل التي تؤثر على التقدم إلى الأمام وان يرتبط أي عمل لاحق حول نظام الإدارة المالية بالتزام الحكومة العراقية بتنفيذ مثل هذا النظام وبإجراء تقييم مستقل بشأن حاجات الحكومة العراقية. يقدم هذا التقرير نتائج المراجعة الإجمالية التي قام بها المفتش العام لمشروع نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق.

كان الغرض الإجمالي للمفتش العام من إعداد هذا التقرير تقييم جهود الحكومة الأميركية لتحسين إدارة وضع الموازنة العامة والإدارة المالية للحكومة العراقية من خلال نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق. درس المفتش العام ما يلي بصورة محددة:

- التمويل الأميركي لتطوير تطبيق نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق.
- المدى الذي حققه الجدول الزمني والأهداف لتطوير وتطبيق نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- المسائل التشغيلية التي أثرت في نجاح ومقبولية نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق.
- أعمال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية فيما يخص التوصيات الواردة في التقرير المؤقت للمفتش العام.

النتائج

قبل إقفاله في حزيران/يونيو 2007، حقق نظام المعلومات للإدارة المالية في العراق (IFMIS) مهمات وظيفية محدودة، وقدرت اكلافه في ذلك الوقت بمبلغ 26 مليون دولار. كان غياب الدعم من الحكومة العراقية للنظام والمشاكل الأمنية عوامل رئيسية ساهمت في الإقفال. في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بدأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تنفيذ مبادراتها لضمان دعم الحكومة العراقية للنظام في المستقبل. ففي أواسط كانون الثاني/يناير 2008، وقّع وزير المالية العراقي ونائب مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مذكرة تفاهم لإعادة بدء تشغيل النظام. تتماشى هذه المبادرات مع التوصية السابقة للمفتش العام التي نصت على وجوب تأمين التزام من الحكومة العراقية بنظام المعلوماتية للإدارة المالية. كما تماشت هذه المبادرات مع التوصية السابقة للمفتش العام التي نصت على وجوب اجراء الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لعملية تقييم مستقلة من فريق ثالث لمتطلبات وقدرات نظام الإدارة المالية للحكومة العراقية.

مع ان الظروف الأمنية المتدهورة واحتياجات المنافسة أثرت دون شك بصورة عكسية على تطوير نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق، لكن لم يكن هناك أيضاً إرشاد واضح استند إلى احتياجات المستعمل للنظام. لا عقود نظامي الحكم الاقتصادي الأول والثاني للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ولا خطط العمل لشركة بيرنغ بوينت زدوا هذا التوجيه. لم تتوفر معلومات من اجل اجراء تقييم واضح لتقدم العمل على النظام في ما يتعلق بالمعالم الإرشادية المتوفرة مما جعل من الصعب على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان تُقيّم أداء شركة بيرنغ بوينت.

الكلفة تشكل عاملاً هاماً في إدارة أي تطوير للنظام، ولم تفرض عقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحديد اكلاف نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق. يعتبر المفتش العام ذلك نقطة ضعف في متطلبات العقد. يعتقد المفتش العام أيضاً ان استعمال عقود الكلفة زائداً رسم ثابت وفقاً لمستوى الجهد

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

لم يكن الخيار الأفضل لجهود تطوير وتطبيق النظام، نظراً لأنه يضع مخاطر كلفة أكبر على عاتق الحكومة الأميركية.

يدرك المفتش العام ان العراق كان و مازال يُشكّل بيئة معقدة وصعبة للعمل وان اعتبارات السياسة دفعت إلى إصدار المزيد من القرارات المبكرة حول كيفية تحسين معلوماتية الإدارة المالية للحكومة العراقية. وبسبب توقيف تطوير تطبيق نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق، ولان المفتش العام قدم توصيات في السابق حول تحسين النظام، فلن يقدم المفتش العام توصيات لاحقة. لكن المفتش العام يعتقد ان الدروس الثمينة المستخلصة، والتي تحمل معها قابلية أوسع للتطبيق، يمكن الاستفادة منها من خلال المسار الذي اتبعه مشروع التطوير لنظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

عارضت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بقوة مواقف ومعلومات المفتش العام حول وضعية وأكلاف النظام والنوع المستعمل للعقود. يعتقد المفتش العام بان مواقفه سليمة وان المعلومات الواردة في التقرير دقيقة. يعالج المفتش العام هذه الاختلافات في هذا التقرير، حيث يمكن تطبيقها. علاوة على ذلك، أضاف المفتش العام معلومات حديثة تتعلق بالترام الحكومة العراقية بدعم نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق. تمت إضافة نسخة من التعليقات المفصلة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في قسم تعليقات الإدارة من هذا التقرير.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في العراق: الالتزام بالإدارة المستدامة مفتاح للنجاح
(تقرير المفتش العام SIGIR-08-008، كانون الثاني/يناير 2008)

المقدمة

هذا التقرير هو الأحدث في سلسلة تقارير المفتش العام حول جهود حكومة الولايات المتحدة لمكافحة الفساد في العراق. نفذ المفتش العام مراجعات لبرامج مكافحة الفساد إدراكاً منه للأهمية التي يلعبها القضاء على الفساد في تقرير إعادة الإعمار الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي في العراق. وصف المفتش العام التأثير الذي ولده الفساد في العراق على انه "التمرد الثاني". استنتجت التقارير السابقة للمفتش العام بان جهود الولايات المتحدة تتقنها خطة شاملة تربط نشاطات البرنامج باستراتيجية إجمالية كما تتقنها خطوط أساسية تمكن من قياس مدى التقدم. بالإضافة إلى ذلك، وجد المفتش العام ان الجهود الأميركية لمكافحة الفساد مرت بفترات نشاط مكثف كما بفترات ضعفت خلالها هذه الجهود. كان هدف المفتش العام من إعداد هذا التقرير مراجعة تقدم وزارة الخارجية الأميركية في تطبيق التوصيات السابقة التي قدمها المفتش العام لتحسين إدارة الجهود الأميركية لمكافحة الفساد في العراق.

النتائج

وجد المفتش العام ان السفارة الأميركية في العراق اتخذت أو خططت لاتخاذ خطوات لمعالجة قلق المفتش العام من حيث أنه في حال تم تطبيقها بصورة فعالة سوف تعالج كافة التوصيات المحتواة في تقارير المفتش العام السابقة⁽⁶⁰³⁾. بصورة ملحوظة اكثر، حدد السفير أعمالاً لتحسين الإشراف والتنسيق للجهود الأميركية لمكافحة الفساد. واقترح في كانون الأول/ديسمبر 2007 على وزير الخارجية إعادة تنظيم الموظفين من اجل رفع مستوى أهمية برامج مكافحة الفساد.

يدعم المفتش العام هذه الأعمال ولكنه يلاحظ بان الجهود الماضية لإعادة تنشيط وتنسيق الجهود الأميركية لمكافحة الفساد كانت غير مؤثرة بدرجة كبيرة. عانت هذه الجهود من غياب المتابعة الإدارية للنشاط المصممة. وعليه نجاح هذه الجهود الجديدة سوف يعتمد بدرجة كبيرة على الالتزام بإدارة مستدامة، بالأخص فيما يتعلق بالقيادة اليومية، وبإشراف إدارة أعلى مرتبة. تشمل الأعمال

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الحديثة للسفارة الأميركية تقديم اقتراحات لاصلاح الاستراتيجية الأميركية في محاربة الفساد، ورفع مستوى أولوياتها ضمن نطاق مسؤوليات السفارة مع الإدارة والإشراف الأفضل على النشاطات. لهذا الغرض، وافق السفير على إعادة تنظيم ينصّ على تعيين موظف كبير يرفع تقاريره بصورة مباشرة إلى نائب رئيس البعثة ويكون مسؤولاً عن التنسيق بين كافة السياسات والبرامج الأميركية لمكافحة الفساد. في 7 كانون الأول/ديسمبر 2007، طلب السفير من وزير الخارجية دعماً للخطة بحيث تشمل تعيين موظف مسؤول كبير لاشغال منصب المنسق. بانتظار موافقة وزير الخارجية على البرنامج، اتخذت السفارة خطوات إدارية ابتدائية مثل إعادة تنشيط مجموعة العمل لمكافحة الفساد والبدء في وضع جردة بكافة مشاريع مكافحة الفساد الممولة من الحكومة الأميركية. في 9 كانون الثاني/يناير 2008، ابلغ وزير الخارجية السفارة بدعم وزارة الخارجية لجهود إعادة التنظيم. وتبعاً لذلك، لم يقدم المفتش العام أية توصيات في هذا التقرير.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق

زود المفتش العام وزارة الخارجية بمسودة هذا التقرير لإبداء تعليقاتها عليه ووافقت وزارة الخارجية على ما جاء فيه.

وضع مقاييس ملائمة لتحديد منح لمكافئة الرسم يمكنها ان تعزز الحافز لأداء المقاول (تقرير المفتش العام SIGIR-08-009، كانون الثاني/يناير 2008)

في آذار/مارس 2004، أصدرت الحكومة الأميركية سبعة عقود على أساس الكلفة زائداً مكافئة ورسم لتأمين خدمات دعم لإدارة برامج من أجل إعادة الاعمار في العراق. في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007، اصدر المفتش العام تقريراً تناول فيه بصورة واسعة استعمال وأداء هذه العقود في إدارة مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق⁽⁶⁰⁴⁾. قرر المفتش العام ان يتناول بصورة مفصلة مسألة استعمال مقاييس التحويل لتحديد المكافئة والرسم لأداء المقاول. وطبقاً لذلك يناقش تقرير المتابعة هذا المدى الذي قامت فيه هذه العقود باتباع افضل الممارسات التي أوصى باتباعها الجيش الأميركي في استعمال مقاييس التحويل في عملية المكافئة والرسم.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كل واحد من هذه العقود السبعة منح على أساس الكلفة زائداً مكافئة ورسم مع تسديد الاكلاف التي تحملها المقاول. تلقى المقاول أيضاً رسماً أساسياً بنسبة 3% من الكلفة المخصصة في الموازنة وكان يحق للمقاول استلام مكافئة ورسم تصل إلى نسبة 12% من الكلفة المخصصة في الموازنة. لاحظ المفتش العام استثناءً واحداً في قطاع الكهرباء، حيث تراوحت نسبة المكافئة والرسم بين 9 و 13 بالمئة استناداً إلى السنة المعنية.

النتائج

لم تحدد العقود والأسس الإرشادية المتعلقة بنوع المقياس اللازم لتحويل المكافأة والرسم الذي كان يجب استعماله في حساب المكافأة والرسم بموجب هذه العقود. استعملت الوكالات الحكومية المشاركة في إدارة العقود نفس المقياس لحساب المكافأة والرسم بالنسبة لكافة القطاعات ولكافة فترات المكافأة والرسم. لكن لم يوصي الجيش الأميركي باستعمال قياس التحويل هذا لكونه لا يقدم حوافزاً مناسبة للمقاولين من أجل تحقيق نتائج أفضل من تلك المتوقعة. فعلى سبيل المثال، لم يمنح المقياس أي رسم مقابل مجموعة نقاط أداء تقل عن 60 ولكنه منح رسماً لا يقل عن 60% من مجموعة الرسوم لتسجيل نقاط لا تقل عن 60 نقطة. وهكذا فإن تسجيل نقاط أداء تبلغ 65 نقطة وهو ما يقع ضمن المدى "الجيد" للأداء ويتجاوز بالكاد عتبة المكافأة قد يحقق للمقاول نسبة 65 بالمئة من مجموعة المكافآت والرسم. استعمال هذا المقياس مثل خروجاً عن "الممارسات الفضلى" التي أوصى بها الجيش وقلل الحافز لتحقيق أداء محسن من قبل المقاول.

في أيلول/سبتمبر 2003، صدر دليل موجز حول العقود على أساس الكلفة زائداً مكافئة ورسم من وكالة العقود في الجيش (ACA) لتزويد معلومات وأسس إرشادية بشأن تطوير وإدارة هذا النوع من العقود. القصد من الدليل الموجز هذا هو أن يُشكّل "وثيقة حية"، ويتم تحديث معلوماتها لتعكس الممارسات الفضلى والسياسة الجارية بشأن العقود على أساس الكلفة زائداً مكافئة ورسم، وللاستجابة إلى احتياجات مجتمع الامتلاكات لدى وكالة العقود في الجيش (ACA).

يقترح الدليل الموجز أنواعاً مختلفة من مقاييس التحويل التي يمكن استعمالها لإيجاد حوافز للمقاولين من أجل تحقيق نتائج متفوقة. لكن هناك صفة مشتركة لجميع مقاييس الحوافز الفعالة الموصى باستعمالها تقوم على النسبة المئوية للرسم الممنوح لتلبية للعتبة الدنيا تبدأ من الصفر وليس من 60.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

فعلى سبيل المثال، كان أحد مقاييس التحويل التي أوصت بها وكالة العقود في الجيش هو مقياس التوزيع - المكعب للمكافأة والرسم، الذي قد يتم بموجبه تحويل مجموع من النقاط يبلغ 70 مكافأة تصل إلى 19% فقط من مجموع الرسوم.

يمكن توضيح قيمة استعمال مقياس ملائم أكثر للتحويل وموافق عليه من الجيش، من خلال مثال الأجور الممنوحة إلى أحد مقاولي القطاع. فقد تلقى المقاول على امتداد فترة 15 شهراً تقديرات أداء تراوحت بين 61.79 و 81.23. تم تحويل النقاط هذه إلى رسوم مكافأة بلغ مجموعها 3,239,178 دولار. فلو كان قد استعمل مقياس التوزيع المكعب للمكافأة والرسم لبلغ مجموع الرسوم المصادق عليها 1,085,700 دولار، أي بفارق قدره 2,153,478 دولار. ولأن المقاول استلم رسوماً عالية مقابل أداء متواضع نسبياً، استنتج المفتش العام ان استعمال مقياس تحويل جديد موصى به قد يزود حافزاً أعظم للمقاول من اجل تحقيق نتائج متفوقة، وربما بكلفة اقل للحكومة.

الدروس المستخلصة

لم يقدم المفتش العام أية توصيات جديدة لكون العمل بموجب عقود الدعم التي راجعها كان قد توقف أو أنه سوف يتوقف قريباً. في 23 أيلول/سبتمبر 2007، ابلغ المفتش العام مسؤولين في القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان (JCC-I/A) بهذه النتائج. أجاب أحد كبار المسؤولين في القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان، بان حكومة الولايات المتحدة انتقلت إلى استراتيجية منح عقود أكثر بأسعار ثابتة لاعادة إعمار العراق وبدأت تعتمد بدرجة اقل على عقود على أساس الكلفة زائداً مكافأة ورسم. ولكن، عند استعمال عقود على أساس الكلفة زائداً مكافأة ورسم يمكن ان تتوقع الوكالات الحكومية تحقيق نتائج متفوقة من خلال تبني مقياس تحويل ملائم وإدخاله في مخطط المكافأة والرسم.

تعليقات الإدارة

أشار سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج في تعليقه على مسودة هذا التقرير إلى انه يوافق على "الدروس المستخلصة" للمفتش العام بشأن استعمال مقاييس تحويل ملائمة كحافز لاداء افضل. مكتب مساعد وزير الجيش للسياسة والمشتريات (ADASA) في العراق/أفغانستان لاحظ ان الدليل الموجز للجيش بعنوان "الدليل الموحد للعقود الممنوحة على أساس المكافأة والرسم" لا يفرض استعمال مقياس تحويل معين وانه عند غياب أي إثبات للعكس، يفترض ان ضابط العقود اتخذ قراراً بأن هيكلية

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الحوافز المنصوص عنها في العقد كانت البنية التي قد تحفز بشكل افضل المقاول تحت ظروف العمل الصعبة في العراق.

أشار مساعد الوكيل المذكور أيضاً إلى التوجيه السياسي لمكتب وزير الدفاع الذي صدر عام 2006، حيث شدد على وجوب تشكيل هيكلية العقود الممنوحة على أساس المكافأة والرسم لكي تُركّز جهود الحكومة والمقاول على الالتزام بمتطلبات الكلفة، وبرنامج العمل، والأداء أو حتى بتجاوزها. اقترحت هذه الاستجابة إمكانية استعمال الدليل الموجز للجيش والتوجيه السياسي لمكتب وزير الدفاع في تطوير خطط مستقبلية تستند إلى المكافأة والرسم. ناقش تقرير المفتش العام الممارسات الفضلى ولاحظ عدم الإشارة على الإطلاق إلى مقياس التحويل المستعمل لهذه العقود المشمولة في التقرير ضمن مخططات المكافأة والرسم لهذه العقود. كان هذا الأساس للدروس المستخلصة. لم يتلقى المفتش العام تعليقات من القيادة لمشاركة للعقود في العراق/أفغانستان أو من مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO).

النتيجة، والكلفة، والإشراف على عقد إعادة إعمار العراق رقم W914NS-04-D-0006 (تقرير المفتش العام SIGIR-08-010، كانون الثاني/يناير 2008)

المقدمة

في آذار/مارس 2004، منح سلاح الهندسة نيابة عن سلطة الائتلاف المؤقتة إلى شركة بارسونز ديلاوير انك (بارسونز) عقداً على أساس الكلفة زائداً مكافأة ورسم (W914NS-04-D-0006) لتزويد خدمات تصميم وبناء. كان هذا العقد واحداً من عشرة عقود إنشاء تستند إلى مبدأ التصميم والبناء كان قد صادق عليها وكيل مساعد وزير الجيش (للسياسة والمشتريات) من اجل تزويد إطار عمل شامل لخدمات إنشاء تستند إلى مبدأ التصميم والبناء من اجل ترميم البنية التحتية في العراق. صدرت العقود في قطاعات عمل محددة مثل قطاع الكهرباء، وقطاع الموارد المائية، وقطاع المجاري الصحية.

تم منح عقد بارسونز هذا لتنفيذ مشاريع في قطاعات المباني، والإسكان، والعناية الصحية. كان بيان العمل بالنسبة لكل عقد شاملاً واستند إلى الأداء. لكن عقد بارسونز حدد ثلاثة أهداف، هي:

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- إصلاح وتجديد مباني وزارات عراقية معينة تعرضت بشدة للسرقة والنهب والتخريب المتعمد، وبعض أضرار الحريق خلال عام 2004.
- تجديد وإصلاح مستشفيات عراقية لتحسين وظائفها وتأمين النظافة المطلوبة في المستشفيات.
- بناء عيادات للعناية الصحية الأولية عبر كامل العراق.

كان من المفروض ان يتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال إصدار أوامر مهمة بموجب العقد الأساسي. ولاحقاً أصدرت الحكومة مجموعة من 14 أمر مهمة مقابل العقد البالغ سقفه 500 مليون دولار من بينها 11 أمر مهمة لمشاريع إنشاء و 31 أوامر مهمة لخدمات التجنيد، ودعم البرامج، وإقفال العقود. كانت أوامر المهمة الأحد عشرة هي التالية:

- أمري مهمة إنشاء، لتحديد أو إصلاح 3 مباني وزارات عراقية.
- 6 أوامر مهمة لتجديد 20 مستشفى عراقي قائم.
- 3 أوامر مهمة لتصميم وإنشاء 150 مركز للعناية الصحية الأولية.

أهداف هذا التدقيق كانت تقييم، (1) نتيجة العمل الذي بوشر بتنفيذه بموجب هذا العقد، (2) كفاية أنظمة المراقبة الداخلية المستعملة لإدارة العقد.

النتائج

بحلول 15 آب/أغسطس 2007، كان قد تم إلزام 365,217,336 دولاراً وتم إنفاق مبلغ 342,088,911 دولاراً مقابل سقف العقد البالغ 500 مليون دولار⁽⁶⁰⁵⁾. الاكلاف النهائية للعقد معلقة بانتظار قيام وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) بعمليات تدقيق الاكلاف الناتجة لعمل المقاولين وتسديد مطالبات المقاولين. من بين 11 أمر مهمة صدرت بموجب عقد بارسونز اكتمل تنفيذ ثلاثة أوامر مهمة وأوقف العمل بثمانية أوامر مهمة أخرى طبقاً لملائمة الحكومة مع اكتمال قسم من الأعمال. لم يتم تحديد أسباب معينة لإيقاف العقود طبقاً لملائمة الحكومة. لكن فرقة منطقة الخليج في استجابة كتابية على تقرير سابق للمفتش العام حول مراكز العناية الصحية الأولية⁽⁶⁰⁶⁾، حددت عدداً

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

من الأمور المقلقة بضمنها عدم وجود مراقبة على المقاولين من الباطن، وضعف الإدارة والإشراف على الإنشاء، وعدم وجود مراقبة للاكلاف. استناداً إلى مسؤولين في فرقة منطقة الخليج:

- 1- أكملت بارسونز بنجاح كافة الأعمال المشمولة بأمر مهم (أمر المهمة 2 وأمر المهمة 5) المتعلقين بتجديد وإصلاح ثلاثة مباني وزارات عراقية بكلفة إجمالية بلغت 9,714,964 دولاراً. كانت هناك تغييرات في كلا أمري المهمة تتعلق بالنطاق ولكنهما أكملتا ضمن الاكلاف المحددة نهائياً لهما.
- 2- أكملت بارسونز بنجاح كافة الأعمال المشمولة بأمر مهمة واحد (أمر المهمة 10) المتعلقة بإعادة تأهيل ثمانية مستشفيات ولادة وطب أطفال في شمال العراق بكلفة إجمالية بلغت 16,182,230 دولار. أُدخل على أمر المهمة هذا 18 تعديل، تضمن 8 تعديلات على بيان العمل لامر المهمة. اكمل تنفيذ أمر المهمة ضمن الاكلاف المحددة نهائياً له.
- 3- كان لدى بارسونز أربعة أوامر مهمة (أوامر المهمة رقم 3، 6، 8 و9) متعلقة بإعادة تأهيل 12 مستشفى ولادة وطب أطفال أوقف العمل بها طبقاً لملائمة الحكومة. عند تاريخ الإيقاف كان العمل قد اكتمل في أربعة مستشفيات واکتملت نسبة تتراوح بين 78% و98% من الأعمال المشمولة في أوامر المهمة الثمانية المتبقية:

 - أمر المهمة رقم 3 (يتعلق بمستشفى واحد) حددت كلفته نهائياً بمبلغ 14,193,200 دولار وتم إلزام 9,585,023 دولار من هذه الكلفة. كان أمر المهمة قد اكتمل بنسبة 80% وكان قد تجاوز التاريخ المخطط لإكماله بمدة سنة واحدة.
 - أمر المهمة رقم 6 (المتعلق ب 3 مستشفيات) حددت كلفته نهائياً بمبلغ 19,399,885 دولار وتم إلزام 16,755,944 دولار من هذه الكلفة. اكتمل العمل في مستشفى واحد وقدر تاريخ إكمال العمل في اثنين من المستشفيات بستة أسابيع من التاريخ الذي كان مقرراً لإكمالهما، وقد اكتملت الأعمال فيهما بنسبة 87-88%.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- أمر المهمة رقم 8 (يتعلق بأربعة مستشفيات) حددت كلفته النهائية بمبلغ 13,505,103 دولار وتم إلزام 11,066,849 دولار من هذه الكلفة. اكتملت الأعمال في ثلاثة مستشفيات واكتملت الأعمال في المستشفى المتبقي بنسبة 82% ولكن تجاوز اكتمال الأعمال مدة ستة أشهر من التاريخ المقرر لإكمالها.
 - أمر المهمة رقم 9 (يتعلق بمستشفى واحد) حددت كلفته النهائية بمبلغ 5,072,730 دولار وتم إلزام 4,412,859 دولار من هذه الكلفة. اكتملت الأعمال في المستشفى بنسبة 90% لكن تجاوز إكمال الأعمال مدة ستة أشهر من التاريخ المقرر لإكمالها.
- 4- كان لدى بارسونز ثلاثة أوامر مهمة (أوامر المهمة رقم 4، 11 و 12) لتصميم وإنشاء 150 مركز للعناية الصحية الأولية تم إيقاف العمل بها طبقاً لملائمة الحكومة. كان العمل على إنشاء 6 مراكز قد اكتمل، كما اكتملت الأعمال بنسبة تراوحت بين 9 و 99% من الأشغال المطلوبة لإنشاء 135 مركزاً. صرف النظر عن إنشاء 8 مراكز بعد استشارات مع وزارة الصحة العراقية، وصرف النظر عن إنشاء مركز واحد آخر لكن استمرت أعمال إنشائه من خلال التعاقد المباشر. قدرت في 15 آب/أغسطس 2007، التكاليف الإجمالية للحكومة لإنشاء مراكز العناية الصحية الأولية بحوالي 186,030,873 دولار.
- 5- كانت قيمة الالتزامات الإجمالية بالنسبة لأوامر المهمة الثلاثة (أوامر المهمة 1، 7 و 14) المتعلقة بخدمات دعم برنامج الخدمات وإقبال العقود بلغت 124,808,083 دولار أو 34% من إجمالي الالتزامات بموجب العقد. تم تخصيص 115,846,799 دولار تقريباً (32%) لتمويل خدمات دعم البرنامج (دعم المعيشة، إدارة الأمن، تكنولوجيا المعلوماتية، الموظفين داخل البلاد لإدارة المشاريع، السفر، أكلاف مكاتب المشاريع، التأمين، الكفالة، والتأمين طبقاً لقانون القاعدة الدفاعية). أشارت فرقة منطقة الخليج إلى الاكلاف الإدارية المرتفعة للعقود كأحد أسباب إيقاف العمل بالعقد.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

فحص المفتش العام هيكلية الإدارة والإشراف على العقد المتعلقة بهذا العقد ووجد نقاط ضعف عديدة. معظم هذه المشاكل حدد بالأصل في التقرير السابق للمفتش العام حول مراكز العناية بالصحة الأولية، والمدى الذي تتم مناقشته في هذا التقرير فهو فقط لتصوير المشاكل التي أثرت على العقد قبل إيقافه. فرقة منطقة الخليج والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان اتخذتا خطوات لحل العديد من هذه المسائل. بعض نقاط الضعف المحددة في التقرير تشمل:

- مكاتب إدارة العقود والبرامج عانت من دوران كثيف للموظفين. علاوة على ذلك لم يكن لدى موظفي مكتب العقود تجربة إلاً محدودة في عقود الإنشاءات.
- لم تستجب فرقة منطقة الخليج لطلبات المقاول بإجراء تعديلات منصفة والسماح بتأخيرات يمكن تبريرها تستند إلى ظروف الموقع غير المخطط لها، وتغييرات في التصميم أو النطاق، أو تقييدات في الوصول إلى موقع العمل، أو لاسباب أمنية. فعلى سبيل المثال، جرى اختيار مواقع عديدة لمراكز العناية الصحية الأولية وفقاً لتحديداتها على الخريطة" وكان بعضها غير مناسب للبناء. في نفس الوقت قبل المقاول برامج عمل واكلاف غير واقعية لاكمال المشاريع وتخلف عن الإبلاغ الدقيق عن وضعيات المشاريع عندما بدأ يتأخر عن التاريخ المقرر لإنجازها.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- البيئة الأمنية والعدد المحدود من موظفي ضمان النوعية التابعين للحكومة الأميركية أثرًا على إشراف الحكومة على أوامر المهمات. فعلى سبيل المثال، بلغ مسؤولون في فرقة منطقة الخليج ان المنطقة الجنوبية للفرقة كانت مسؤولة عن ما يزيد عن 400 مشروع ولكنها وظفت أقل من 40 مهندس ميداني عسكري ومدني ومفتشي لإنشاءات لهذا الغرض.

- لم يكن العقد مقتصرًا على متطلبات البيانات لتقرير أداء الكلفة ولم تطلب الحكومة من بارسونز بموجب العقد تقديم تقارير شهرية.

وخلال هذه المراجعة حدد المفتش العام بعض المسائل الإضافية المتعلقة بالإشراف:

- لم تؤمن بارسونز إشرافاً ملائماً على مقاوليها من الباطن. زودت فرقة منطقة الخليج وثائقاً عديدة تشير إلى زيارات غير متناسقة وغير متكررة لمواقع عمل المشاريع من قبل موظفي المقاول. وكانت النتيجة وجود نقص إجمالي في "الحقيقة الأساسية" عند إعداد تقارير تقدم الإنشاءات.

- لم تراجع فواتير المقاول قبل دفعها. بدلاً من ذلك، كانت الفواتير ترسل مباشرة إلى وكالة تدقيق العقود الدفاعية مما أوجد احتمال دفع مبالغ مقابل عمل لم ينفذ أو لم ينفذ وفقاً لمقاييس العقد.

أعمال الإدارة

اتخذ مسؤولون في الحكومة الأميركية خطوات لمعالجة بعض المسائل التي حددها المفتش العام.

- التزمت الحكومة الأميركية بإنجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع. استمرت فرقة منطقة الخليج في عملها عبر التعاقد المباشر مع شركات محلية عراقية أنجزت العديد من

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

المشاريع منذ إيقاف عمل بارسونز. استناداً إلى مسؤولين في فرقة منطقة الخليج، تم إنجاز 68 مركز إضافي للعناية الصحية الأولية ومستشفين اثنين منذ هذا الإنهاء.

- في 18 تموز/يوليو 2005، أرسلت القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان كتاباً إلى بارسونز بينت فيه قلقها "بشأن بعض النواقص المعينة، ومسائل تتعلق بعدم الالتزام بمعايير النوعية، والسلامة، ومعايير برامج تنفيذ الأعمال والأداء التي يجب معالجتها فوراً وتصحيحها". أشارت الرسالة إلى مسائل برزت نتيجة زيارة مكتب العقود والمشاريع لمواقع مراكز العناية الصحية الأولية في منطقة بغداد.
- في خريف عام 2005، نسبت القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان تقييماً إجمالياً مؤقتاً لأداء غير مرض للمقاول بسبب عدم تلبيةه لمعالم الاهتمام وحصول تخلفات في برنامج تنفيذ الأعمال، وأكلاف إدارية غير واضحة لأوامر المهمة.
- بسبب عدم ثقة ضابط العقود بتقارير الأداء والكلفة الأسبوعية التي قدمتها شركة بارسونز غلوبال سرفيسز انك، طلب تقديم تقارير الأداء والكلفة الشهرية حسب ما ينص عليه القسم 2-3-5 من العقد. في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2005، وافقت الحكومة وشركة بارسونز على شكل معين للتقارير الجديدة، ولاحقاً أنتجت بارسونز تقارير أداء وكلفة شهرية وفق الشكل المعين الجديد.
- في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2005، قام ضابط العقود بإبلاغ مكتب العقود والمشاريع (PCO) وشركة بارسونز بأنه سوف يتم التنفيذ القسري للإجراءات المطلوبة لتنفيذ "تغييرات بناءة" على المشروع. فرض ضابط العقود ان تكون "التغييرات البناءة المستقبلية محددة كلفتها بصورة صحيحة. كما دفع العملية الرسمية لحل طلب التعديل المنصف (REA). وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2005، بدأت المفاوضات لتسوية طلب التعديل المنصف لشركة بارسونز البالغ 39 مليون دولار. وبحلول 24 شباط/فبراير 2006، كان قد تم حل 50 من أصل 58 بنداً تتعلق بـ 22 مليون دولار. جرى توقيع الاتفاقية وتمويل

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أوامر المهمة. كما تم الوصول إلى حل حول البنود الثمانية المتبقين بموجب اتفاقية أحادية الجانب وجرى التوقيع في 17 آذار/مارس 2006، على تعديل العقد.

- في 21 كانون الأول/سبتمبر 2005، بدأت شركة بارسونز غلوبال سرفيسز انك، والحكومة الأميركية المفاوضات حول تقديم بارسونز طلب تأخيرات لها ما يبررها، وتم التوصل إلى اتفاقية وعدلت برامج تنفيذ الأعمال في شباط/فبراير 2006.
- في 4 شباط/فبراير 2006، عقد مكتب العقود والمشاريع في فرقة منطقة الخليج مؤتمراً هاتفياً مع مسؤولين في الحكومة الأميركية وممثلين لشركة بارسونز لتحديد حل قابل للتنفيذ حول عدد مراكز العناية الصحية الأولية التي يتوجب على شركة بارسونز إنجازها وعدد مراكز العناية الصحية الأولية التي يجب إخراجها من نطاق العقد. قاد المؤتمر إلى وضع خطة تكمل بموجبها شركة بارسونز تنفيذ 20 مركزاً بحلول 30 نيسان/أبريل 2006. واخراج المراكز الـ 121 الأخرى من نطاق العقد. تدرس فرقة منطقة الخليج الآن خيارات إكمال المراكز الـ 121 المتبقية.

الدروس المستخلصة

كان البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق صعباً للغاية. فمنذ البداية برزت مسائل تتعلق بالتخطيط والإنشاء مما سبب إعاقات في بدء تنفيذ المشاريع وزيادة النفقات غير المباشرة للمقاول، كما جعلت زيادة المشاكل الأمنية من الصعب إجراء تقييمات للمواقع قبل منح العقود، وأوجدت مشاكل في تحديد احتياجات المشاريع، وفي بعض الحالات منعت انتقاء موقع المشاريع. وأثرت أيضاً البيئة الأمنية على تسليم التجهيزات وعلى قدرة الحكومة في الإشراف الناجح لعمل المقاول لديها وقدرة المقاول على المراقبة المناسبة لأعمال مقاوليه من الباطن.

لم يكن من غير المتوقع، في هذه البيئة، ازدياد اكاليف المشاريع الافراذية والتأخير في تنفيذ المشاريع. ولكن الأمر الذي لم يكن متوقفاً هو عجز الإدارة في معالجة المشاكل في الوقت المناسب. يبين هذا العقد مشاكل متعددة:

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- بيانات العمل بالنسبة لأوامر المهمات كانت سيئة التحديد.
- وافق المقاول على برنامج عمل غير واقعي وتأخر باستمرار عن التاريخ المحدد لبرنامج تنفيذ العمل وتخلف عن الإبلاغ بدقة عن وضعية المشاريع.
- تخلفت الحكومة عن اتخاذ عمل فعال لمعالجة المشاكل.

مع انه كان من الصعب بوضوح قيام الحكومة بزيارات لمواقع المشاريع فان عملية الإشراف ومراقبة الخدمات و عقود الإنشاء تمثل عنصراً أساسياً في المشتريات ويمثل المسؤولية الجماعية لنشاطات الطلب والتعاقد. في هذا العقد برزت مشاكل واضحة لدى كلا الجانبين لكن المفتش العام يعتقد ان الدرس الأبرز المستخلص هو ان الحكومة مسؤولة عن تأمين تلبية المقاول لشروط العقد فيما يخص الكلفة، وبرامج تنفيذ العمل، والأداء.

بالنسبة لهذا العقد يبدو انه كان هناك نقص في القيام بعمل فعال لحل المشاكل التي لا تحصى التي جرت مواجهتها.

عمليات التدقيق الجاري تنفيذها وتلك المخطط لتنفيذها

يقوم المفتش العام بصورة أولية بعمليات تدقيق لتقييم مدى التوفير، والكفاية العالية والنتائج التي حققتها برامج إعادة إعمار العراق وفي أحيان كثيرة يكون التركيز على ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية، وعلى احتمالات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستعمال. يشمل هذا العمل تنفيذ مجموعة من تدقيقات العقود المركز عليها العائدة لعقود رئيسية لإعادة إعمار العراق⁽⁶⁰⁷⁾ التي سوف تمكن المفتش العام من الاستجابة إلى توجيه الكونغرس في ما يخص إجراء "التدقيق الشرعي" للإنفاق الأميركي المترافق مع إعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق الجاري تنفيذها

يقوم المفتش العام حالياً بعمليات التدقيق التالية:

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-7018: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب عقود بلاكو اتر (تتركز على مراجعة العقود).
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-7022: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب عقود المشروع المشترك لفلور-اميك (FluorAMEC) - قطاعات الكهرباء والأشغال العامة/المياه (تتركز على مراجعة العقود).
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-7023: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب عقود مؤسسة تريانغل للأبحاث (Research Triangle Institute)
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-7027: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب عقود شركة بيريني كورب (Perini Corp) - قطاع الكهرباء (تتركز على مراجعة العقود)
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-7029: مسح مشاريع إعادة إعمار العراق التي أوقفت طبقاً للملائمة أو أوقفت بسبب التخلف عن التنفيذ.
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-8001: مسح صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-8002: مسح صندوق الدعم الاقتصادي (ESF).
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-8003: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب مشاريع كيلوغ براون اند روت سرفيسز انك (KBR) لإعادة الإعمار - قطاع النفط (تتركز على مراجعة العقود).
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-8004: مراجعة 100 عملية تدقيق نفذها المفتش العم (تقرير شامل).
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-8006: مراجعة الإنفاق والأداء بموجب مشاريع بارسونز لإعادة الإعمار - الأمن والعدل.
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-8010: المساءلة المحاسبية النقدية في صندوق تنمية العراق.
- عملية تدقيق المفتش العام SIGIR-8011: مراجعة محاسبة قوة قوات الأمن العراقية.

عمليات التدقيق المخطط لتنفيذها

خلال السنة المالية 2008 سوف يستمر المفتش العام في تنفيذ مجموعة عمليات تدقيق تتركز على مراجعة العقود للاستجابة إلى توجيه الكونغرس لإجراء "تدقيق شرعي" للإنفاق الأميركي المترافق مع إعادة إعمار العراق. عندما يكتمل تنفيذ هذه المجموعة، سوف يتولى المفتش العام إعداد تقرير شامل يوجز نتائج ذلك العمل. سوف يعيد المفتش العام في ربيع السنة القادم تقييم التوقيت لإكمال هذا العمل، بالاستناد إلى التغييرات في التشريعات المرتبقة التي تؤثر على توليته ونطاق عمله.

خلال ما تبقى من هذه السنة المالية وما بعدها، حسب ما يكون ذلك مناسباً، يتوقع المفتش العام بأن يكمل تقييمات التحديث الدورية للاستراتيجية، والنقد، والوضعية الأميركية المتعلقة بتعزيز جهود مكافحة الفساد في العراق. كما يتوقع المفتش العام أيضاً الاستمرار في تزويد تقييمات محدثة دورية للجهود الأميركية الهادفة إلى التعزيز الفعال للتخطيط، والبرمجة، وإعداد الموازنات اللازمة لنقل مشاريع إعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية. سوف يؤمن هذا العمل الصيانة والاستدامة على المدى الطويل للمشاريع المكتملة.

صادق الكونغرس مؤخراً على قانون الترخيص للدفاع القومي للعام 2008 الذي قد يوسع نطاق عمل المفتش العام ويمدد توليته إلى ابعده من العام 2008، التاريخ النهائي المتوقع سابقاً. لكن الرئيس رفض التوقيع على القانون بسبب قلقه حول شرط ورد فيه لا يرتبط بالموضوع. أثناء إعداد تقرير ربيع السنة هذا انهمك الكونغرس والإدارة في مناقشات حول التغييرات المحتملة للقانون. عند هذه النقطة يستطيع المفتش العام ان يفترض فقط بان أي قانون معدّل سوف يحافظ على التفويض والتولية الممنوحين للمفتش العام، والموافق عليهما سابقاً. كانت نقطة تركيز العمل السابق للمفتش العام على مشاريع الإنشاء الممولة من خلال تخصيصات صادق عليهما الكونغرس وأشار إليهما بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني (IRRF 1) و (IRRF 2)، وبصورة محددة على التخصيصات التي تقررت خلال السنة المالية 2006.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

حسب ما نص عليه القانون الذي نقضه الرئيس مؤخراً، تم تفويض المفتش العام الإشراف على كافة الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق بدون الأخذ في الاعتبار السنة المالية ودون ان يتحدد ذلك بحسابات تخصيصات معينة.

سوف يجري المفتش العام تقييمات كاملة أكثر حول كيف سوف تؤثر على عمله المتطلبات التي ينص عليها أي قانون يتم تعديله ويصدر لاحقاً في المستقبل. في غياب تغييرات في الأحكام التشريعية المتعلقة بعمل المفتش العام فقد يتوقع من أية تشريعات، في الحد الأدنى، أن توسع عبء عمله في الاتجاهات التالية:

مشاريع غير إنشائية: نقطة تركيز الكثير من الأعمال التي قام بها المفتش العام حتى التاريخ الحالي كانت على مشاريع إنشائية سوف ينقل المفتش العام تركيزه إلى نشاطات وبرامج ممولة من صناديق إعادة الإعمار، ولكن التي تدعم جهود غير الجهود "التقليدية" الإنشائية. أنفقت الولايات المتحدة مئات الملايين من أموال إعادة الإعمار على مشاريع حرجة، بضمنها نشاطات تنمية الديمقراطية، ونشاطات مجتمع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مجال العمل المجتمعي، ونشاطات نظام الحكم الاقتصادي، وتنمية القطاع الخاص، ودعم اللاجئين، وحقوق الإنسان. سوف العمل الذي خطط المفتش العام لتنفيذه تقييم هذه لهذه البرامج، وأكلافها، ونتائجها.

تقارير نهائية: يخطط المفتش العام لتقديم مجموعة من التقارير الشاملة حول عمليات تدقيق الأداء، يلخص فيها الإنجازات ضمن كل قطاع من قطاعات إعادة الإعمار التالية:

- الأمن وفرض تطبيق القانون.
- العدل، والبنية التحتية للسلامة العامة، والمجتمع المدني.
- الكهرباء
- النفط
- الموارد المائية والمجاري الصحية
- النقل والاتصالات
- الطرق، والجسور، والإنشاءات

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- تنمية القطاع الخاص
- التعليم، واللاجئين، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ونظام الحكم.

سوف تستند هذه التقارير إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من التركيز على مراجعات العقود التي نفذت في السنة المالية 2008، وتزود أوصافاً مفصلة للمشاريع المكتملة ضمن كل قطاع والاكلاف المترافقة معها. كما سوف يقيم المفتش العام مدى جودة المحافظة على هذه المشاريع على يد العراقيين وتأثير كل مشروع على المجتمعات المحلية.

صندوق الدعم الاقتصادي (ESF): لدى المفتش العام حالياً تفويضاً بمراجعة مخصصات السنة المالية 2006 التي يبلغ مجموعها حوالي 1.485 مليار دولار. من المتوقع ان يمنح المفتش العام تفويضاً بمراجعة مخصصات السنة المالية 2007 والسنة المالية 2008 لصندوق الدعم الاقتصادي، وسوف ينفذ المفتش العام عمليات التدقيق المركزة على أنظمة المراقبة المالية وكيفية تعقب النتائج والإبلاغ عنها.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF): مُنح المفتش العام مؤخراً تفويضاً بمراجعة انفاقات مخصصات السنة المالية 2006، ويتوقع ان يتم توسيع تفويضه ليشمل مراجعة المخصصات المتبقية. سوف يشمل عبء عمل التدقيق المخطط للنشاطات الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية مراجعات للبنية التحتية المبنية بتمويل من صندوق قوات الأمن العراقية، والتدريب، والعمليات المنفذة، ومشتريات المعدات، ووسائل النقل.

استرجاع المدفوعات الزائدة للعقود: بموجب مذكرة مكتب الإدارة والموازنة (OMB) رقم M-03-07 سوف تحدد عملية التدقيق هذه ما إذا كانت الوكالات المشاركة في إعادة إعمار العراق قد اتخذت إجراءات لوضع برنامج فعال بالنسبة للكلفة من اجل تحديد الأخطاء المرتكبة عند دفع الأموال إلى المقاولين ولاسترجاع المبالغ المدفوعة لهم خطأً. هذا المطلب تم فرضه في القسم 831 من قانون التفويض للشؤون الدفاعية للسنة المالية 2002، من خلال إضافة فصل فرعي جديد إلى القانون الأميركي (31USC3561-3567). يفرض هذا الفصل الجديد على الوكالات التي تمنح عقوداً بقيمة

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إجمالية تتجاوز 500 مليون دولار في أي سنة مالية ان تنفذ برنامج لتحديد الأخطاء واستعادة المبالغ المدفوعة خطأ.

أمور أخرى: سوف يستمر المفتش العام في إكمال مراجعات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنوات المالية التي مُنح تفويضاً للإشراف عليها. علاوة على ذلك، كان من المحتمل ان يغطي القانون، الذي نقضه الرئيس، للمفتش العام دوراً رئيسياً في تطوير خطة تدقيق شاملة لمجموعة من عمليات تدقيق العقود، والعقود من الباطن، وأوامر المهمة والتسليم التي تنفذها وكالات فدرالية لاداء وظائف الأمن وإعادة الاعمار في العراق بعد استشارة مفتشين خاصين آخرين يتعلق الأمر بهم. في حال إدخال هذا الدور في القانون في نهاية المطاف، سوف يجري المفتش العام استشارات مع الكونغرس للحصول على مفهوم شامل لتوقعات الكونغرس من إكمال هذا العمل.

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

في ربع السنة هذا قِيم المفتش العام وكتب تقاريراً حول ستة مشاريع. شملت أربعة من التقييمات الست لأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار الممولة بموجب برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، مشروعان للإنشاء ومشروعان للاستدامة. كما قام المفتش العام أيضاً بتقييم مشروعين قيد الإنشاء ممولين من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).

تركزت عمليات تقييم الاستدامة التي نفذها المفتش العام على ما إذا كانت المشاريع المسلمة إلى العراقيين تعمل وفق القدرة المقررة في العقد الاساسي او هدف أمر المهمة. من أجل تنفيذ ذلك حدد المفتش العام ما إذا كانت المشاريع أصبحت تعمل وفق القدرة المقررة لها عندما استلمتها الحكومة الأميركية، وعندما جرى نقلها إلى مشغلين عراقيين، وخلال عملية التقييم. بالإضافة إلى ذلك، حدد المفتش العام ما إذا كانت الاستدامة مخططة بصورة ملائمة وعمّا إذا كان من المحتمل لها ان تستمر.

كانت الأهداف العامة لعمليات تقييم الإنشاء التي قام بها المفتش العام هي التالية:

- هل تم التصميم الملائم لمكونات المشروع قبل الإنشاء او التركيب؟
- هل تلبى أعمال الإنشاء او إعادة التأهيل معايير التصميم؟
- هل كانت برامج مراقبة النوعية (QC) لدى المقاول وبرامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية (QA) ملائمة؟
- هل عولجت بصورة ملائمة مسألة استدامة المشروع وفعاليتته التشغيلية؟
- هل كانت نتائج المشروع متناسقة مع الأهداف الأصلية.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كانت الأهداف الرئيسية لعمليات تقييم صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل كان التخطيط للإنشاء والاستدامة ملائماً؟
- هل كانت ممارسات تنفيذ العقد وإدارة الإنشاء ملائمة؟
- هل من المتوقع ان يتم نقل المشروع إلى الحكومة العراقية في الوقت المناسب؟

أنجز المفتش العام برنامج عمليات التفتيش الذي بدأ تنفيذه في صيف عام 2005، 108 تقارير تقييم للمشاريع، و 96 عملية تفتيش في موقع العمل، و 425 عملية تقييم جوية.

وكما حصل في أرباع السنوات السابقة، أعاق عدم استتباب الأمن في أجزاء من البلاد مشاريع إعادة إعمار العراق وعمليات التقييم من قبل المفتش العام وقيد بصورة مهمة الوصول إلى مواقع المشاريع. وبسبب نشاط المتمردین في ضاحيتي بغداد، والحلة، والكرادة رفض المقاول الخاص للأمن والجيش الأميركي طلبات فرق التفتيش لتأمين حرس للوصول إلى مشروع المحلة 824 للمجاري الصحية، والى مشروع مدرسة الاسكندرونة. نتيجة ذلك، لم يتمكن المفتش العام خلال ربع السنة هذا من تنفيذ عمليات تقييم في موقع العمل لاثنتين من المشاريع الأربعة الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. كان المشروعان الممولان من صندوق قوات الأمن العراقية لا يزالان قيد التنفيذ وقت تنفيذ المفتش العام لعملية التقييم. كانت أكاديمية الشرطة في أربيل مكتملة بنسبة 24% وكان مرفق الجيش العراقي في الديانة مكتملاً بنسبة 14%. واكتمل مرفق الدبشة بنسبة 17%. لكن، استناداً إلى نتائج عمليات التقييم، من المفروض ان يؤدي المشروعان إلى إنجاز مرافق كاملة وملائمة.

الجدول 3-54 يدرج عمليات التقييم التي أكملها المفتش العام خلال ربع السنة هذا. أنظر الملحق ك للحصول على لائحة كاملة لعمليات تقييم المشاريع من أرباع السنوات السابقة.

الشكل 3-49 يبين الموقع التقريبي لكل مشروع تم تقييمه خلال ربع السنة هذا كما في أرباع السنوات السابقة.

عمليات تقييم المشاريع من قبل المفتش العام

يزود هذا القسم موجزات لتقارير تقييم المشاريع التي أكملها المفتش العام خلال ربع السنة هذا. انظر موقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil للحصول على التقارير الكاملة.

مدرسة الاسكندرونة، بغداد، العراق

تقرير المفتش العام SIGIR-PA-07-110

كان الهدف الإجمالي للمشروع إعادة تأهيل مدرسة الاسكندرونة في منطقة الكرادة لمدينة بغداد لإفادة حوالي 450 طالب. مُنح مقالٍ محلي في 12 آذار/مارس 2006، عقداً بسعر ثابت بلغ 86,615 دولار. اكتمل مشروع إعادة تأهيل مدرسة الاسكندرونة في أيار/مايو 2006 وجرى في حزيران/يونيو 2006، تسديد الدفعة الأخيرة للمقاول.

أهداف تقييم المشروع

كان هدف عملية تقييم هذا المشروع تحديد ما إذا كان المشروع يعمل بالقوة المقررة في العقد الاصلي. ومن اجل تحقيق هذا الهدف، حدد المفتش العام ما إذا كان المشروع يعمل بقدرته او بسعته الكاملة عندما قبلته الحكومة، وعند نقله إلى مشغلين عراقيين، وخلال عملية التفتيش التي أجراها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

الاستنتاجات

عملية التفتيش التي قام بها المفتش العام لمدرسة الاسكندرونة شملت مراجعة وتحليل لوثائق العقد بضمنها العقد بالذات، الوثائق المتعلقة بالعقد، بيان العمل، مجموعة التصاميم (رسوم مواصفات)، تقارير مراقبة النوعية وتقارير ضمان النوعية، الصور لفوتوغرافية لتقدم الإنشاء، تقارير الوضع النهائي، الفواتير، عروض الأسعار، وثائق إنهاء العقد، صور زودها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي التقطها خلال زيارة قام بها أفراد سلاح الهندسة للموقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، وصور فوتوغرافية جوية.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول 3-54

سنة مشاريع جرى تقييمها في ربع السنة هذا (بملايين الدولارات)

اسم المشروع	نوع التقييم	المحافظة	الكلفة المخصصة	الوكالة المنفذة	مصدر التمويل	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
مدرسة الاسكندرونة	استدامة	بغداد	\$0.866	فرقة منطقة الخليج	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	محلي	مركزي
إعادة تأهيل محطة المضخات في المنصور	استدامة	بغداد	\$0.123	فرقة منطقة الخليج	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	محلي	مركزي
مشروع المجاري الصحية في المحلة 824	إنشاء	بغداد	\$0.629	فرقة منطقة الخليج	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	محلي	مركزي
مرافق الجيش العراقي في الديانة والدبشة	إنشاء	أربيل	\$9.3	مركز القوات الجوية للهندسة والبيئة	صندوق قوات الأمن العراقية (ESFF)	تولنيس، انك	شمال
أكاديمية الشرطة في اربيل	إنشاء	أربيل	\$10.0	فرقة منطقة الخليج	صندوق قوات الأمن العراقية (ESFF)	تيجريس كومباني	شمال
إصلاح محطة رفع مياه المجاري G-7 في الغزالية	إنشاء	بغداد	\$0.329	فرقة منطقة الخليج	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)	محلي	مركزي

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الشكل 3-49

عمليات تقييم المشاريع

المواقع التقريبية لـ 180 مشروع حيث أجريت عمليات التفتيش، وتم تحليلها، وجرى الإبلاغ عنها حتى هذا التاريخ



رفض الجيش الأميركي والمقاوم الخاص للأمن طلبات فرق التقييم تأمين حراس لهم عند ذهابهم إلى المدرسة بسبب النشاط المتزايد للمتمردين في منطقة الكرادة من بغداد. وكانت النتيجة عدم تمكن فريق التقييم تنفيذ عملية تقييم في موقع العمل. لكن الوثائق التي قدمها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أكدت انه تم الالتزام بشروط العقد وان المدرسة باتت صالحة للتشغيل. علاوة على ذلك، زود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي صوراً فوتوغرافية التقطها افرادا تابعون له أثناء زيارة قاموا بها في 5 تشرين الثاني 2007، التي أعادت تأكيد صحة الوثائق كما زود صوراً فوتوغرافية للوضع الحالي.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)



مناظر داخل وخارج مبنى مدرسة الاسكندرونة بعد إصلاحها وطلاتها الجديد (الصور مقدمة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي)

التوصيات وتعليقات الإدارة

لم يحتوي تقرير المفتش العام أية نتائج سلبية او توصيات لعمل تصحيحي. لذلك لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة. مع ذلك، زود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي معلومات توضيحية للصور الفوتوغرافية التي شملها التقرير وصحح نوع العقد المذكور.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إعادة تأهيل محطة المضخات في المنصور، بغداد، العراق

تقرير المفتش العام SIGIR-PA-07-011

كان هدف هذا المشروع إعادة تأهيل محطة المضخات في المنصور في بغداد من أجل تحسين نظام المجاري الصحية في منطقة العامرية. في العراق تستعمل أنظمة المياه المبتذلة مبدأ الجاذبية لنقل المياه من المنازل ومؤسسات الأعمال إلى مرافق المعالجة المركزية. في مدينة بغداد هناك تغييرات عديدة في الارتفاعات تتطلب محطات رفع لضخ المياه المصروفة إلى ارتفاعات أعلى. محطات رفع مياه المجاري تضخ الدفق إلى منطقة تجميع لتأمين معالجة المياه المبتذلة الآتية من مناطق أقل ارتفاعاً. استناداً إلى وثائق العقد، وقبل إصدار هذا العقد، كانت محطة المضخات في المنصور طافحة بمياه المجاري غير المعالجة التي انسابت عبر شوارع المنطقة المجاورة. في 23 آب/أغسطس 2006، منح عقد بسعر ثابت بمبلغ 122.95 دولاراً لإعادة تأهيل محطة المضخات في المنصور إلى مقاول محلي.

هدف تقييم المشروع

هدف تقييم هذا المشروع كان تزويد معلومات حول المشروع في الوقت الحقيقي حول مشروع إغاثة وإعادة إعمار إلى أطراف معنيين لتمكين العمل الملائم عند إمكانية تبريره. بصورة خاصة، حدد المفتش العام ما إذا كان المشروع يعمل وفق السعة المقررة في العقد الاصلي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قرر المفتش العام ما إذا كان المشروع يعمل بالقدر أو السعة الكاملة عند قبوله من قبل الحكومة، وعند نقله إلى مشغلين عراقيين، وخلال عمليات التفيتش للموقع في 9 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

الاستنتاجات

كانت غاية المشروع إعادة تأهيل محطة المضخات في المنصور لجعلها شغالة وعاملة بالكامل. كان ينقص عملية إعادة تأهيل محطة المضخات في المنصور الرؤية الشاملة والتفتيش الكامل للمرفق من أجل تحديد المشاكل المعينة قبل منح العقد. وكانت النتيجة، منح أربعة عقود منفصلة بقيمة إجمالية تبلغ 683,400 دولاراً إلى مقاولين مختلفين لإعادة تأهيل المرفق. لكن بعد مراجعة العقود المتوفرة وجد

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

المفتش العام ان هناك ازدواجية في الأعمال. فعلى سبيل المثال، نصت المرحلة الثانية من العقد على تركيب مضخة عمودية بقطر 350 ملم، ولكن المرحلة الثالثة للعقد فرضت على المقاول "فصل المضخة العمودية الموجودة بقطر 350 ملم وتركيب مضخة جديدة تزودها الحكومة". لم توجد في ملف العقد أية وثيقة تبين لماذا يجب استبدال المضخة العمودية بقطر 350 ملم التي تم تركيبها في كانون الثاني/يناير 2006، بمضخة جديدة بعد اقل من سنة واحدة.

علاوة على ذلك، فرضت المرحلة الرابعة من العقد على المقاول تأمين "صيانة كاملة" لنفس المضخة العمودية بقطر 350 ملم. بالتالي وفي اقل من سنتين جرى استبدال المضخة العمودية بقطر 350 ملم مرتين وجرت صيانتها مرة واحدة.

الازدواجية الظاهرة في الجهد والمواد في العقود الأربعة الممنوحة تبدو أنها نتيجة عدم وجود رؤية شاملة لإعادة تأهيل محطة المضخات. فعلى سبيل المثال، ذكر مهندس يعمل في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي للمرحلة الثالثة ان بيان العمل المطلوب منه كان غير كاف لتحقيق الوظيفة الفاعلة لهذا المرفق". بالإضافة إلى ذلك، عند اكتمال أعمال المرحلة الثالثة قرر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي عدم إمكانية تشغيل المضخات بقطر 600 ملم و 800 ملم لان المولد الكهربائي 750 كيلو فولت أمبير لا يعمل وليس مشمولاً "ببيان العمل"، وان المضخات بقطر 350 ملم و 500 ملم تعاني من مشاكل ميكانيكية لا يغطيها بيان العمل هذا. وبالتالي، وعند إكمال تنفيذ العقود الثلاثة الأولى التي تقدر قيمتها ب 432,900 دولار بقيت محطة المضخات في المنصور لا تعمل، مع ان ذلك كان هو هدف كافة العقود الثلاث. بالنتيجة منح عقد رابع بقيمة 250,500 دولار بعد انقضاء شهر واحد على تسليم المرحلة الثالثة وذلك من اجل تصحيح المشاكل المحددة في العقود الثلاثة الأولى.

نتج عن عدم وجود تقييم موسع لمحطة المضخات من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي فشل بيانات عمل كل واحد من العقود في تحديد وتصحيح المشاكل من اجل جعل المضخات صالحة للخدمة والعمل بشكل كامل. بدون منح العقد الرابع لمعالجة المشاكل الميكانيكية لمحطة المضخات لبقيت محطة المضخات لا تشتغل.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)



صورة التقطت في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 للشوارع المغمورة في منطقة العامرية من بغداد خارج محطة مضخات المنصور.



الشوارع التي كانت سابقاً مغمورة في منطقة العامرية أصبحت جافة عندما زار المفتش العام المنطقة مجدداً في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

قام المفتش العام بزيارتين إلى موقع المشروع. خلال الزيارة الأولى لاحظ الفريق ان مياه المجاري مسدودة في منطقة العامرية. ولكن لم يبدو هذا الطفح للمياه على أنه منتشرًا بقدر ما تم وصفه قبل منح العقود الأربعة. خلال الزيارة الأولى، كان المضخة العمودية بقطر 500 ملم تعمل واستناداً إلى مشغل محطة المضخات لم تتوفر طاقة كهربائية كافية لتشغيل المضخات العمودية الثلاث بسبب نقص في الوقود وتعطل أحد المحولات.

خلال الزيارة الثانية للمفتش العام لموقع العمل، لم تكن مياه المجاري طافحة في الشوارع حسب ما كان قد تم تحديده في الزيارة السابقة. خلال الزيارة الثانية كانت المضخات العمودية بقطر 350 و 500 ملم صالحة للعمل.

قرر المفتش العام ان المقاول لم يركب لوحات التحكم بالمضخات العمودية بقطر 600 ملم و 800 ملم التي ينص عليها العقد. بدلاً من ذلك، ربطت المضختان العموديتان والمحركات مباشرة بالمولد الكهربائي قدرة 750 كيلو فولت مما أوجد وضعاً خطراً محتملاً. يحتاج المولد قدرة 750 كيلو فولت إلى محول مخفض تدريجياً من اجل تزويد المضخات العمودية والمحركات بالطاقة. لكن المحول الحالي في الموقع لا يعمل. لذلك تبقى المضخات العمودية بقطر 600 و 800 ملم غير جاهزة للعمل. قرر المفتش العام ان المقاول لم يركب المضخة المغمورة بقطر 100 ملم التي نص عليها العقد. بدلاً

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

من ذلك وجد المفتش العام مضخة مغمورة يعلوها الصدأ ومتآكلة بشدة يعود تاريخ صنعها إلى ما قبل 20 إلى 30 سنة.

تأكد المفتش العام من إمكانية تشغيل المضخة العمودية بقطر 350-500 ملم والمحركات، لكن لم يكن ممكناً تحديد إمكانية تشغيل المضخات العمودية بقطر 600 و800 ملم والمحركات.

علاوة على ذلك، نص عقدان مختلفان على إصلاح أو استبدال الصمامات غير المرجعة والصمامات البوابية. وقد وجد المفتش العام ان المقاول قام ببساطة بطلاء الصمامات غير المرجعة والصمامات البوابية الموجودة سابقاً.

لم يتوافق تنفيذ عقد المرحلة الثالثة مع هدف المشروع في إعادة تأهيل محطة المضخات في المنصور من اجل جعلها صالحة للخدمة والعمل بالكامل. قرر المفتش العام انه يجب تشغيل مضختين عموديتين على الأقل بصورة متزامنة من أجل إزالة مياه المجاري الفائضة في الجوار. لكن فشل عقد المرحلة الثالثة في تزويد محطة المضخات بطاقة كهربائية ملائمة لتشغيل اكثر من مضخة عمودية واحدة في نفس الوقت. حدد عقد المرحلة الرابعة هذه المشكلة وحاول تصحيحها من خلال خدمة المولدات الكهربائية الموجودة في مواقع العمل. لكن تحتاج محطة المضخات إلى محولات خفض متدرج ذات حجم مناسب للاستفادة من المولد بقوة 750 كيلو فولت الموجود في موقع العمل، ومن طاقة الشبكة اليومية التي تتوفر من 5 إلى 7 ساعات لتشغيل المضختين العموديتين (600 و800 ملم).

خلال مرحلة الإعداد للقيام بزيارات لمحطة المضخات في المنصور، لاحظ المفتش العام وجود حوالي 20 مضخة عمودية، ومحركات، وقطع غيار في المرفق المركزي لفرقة منطقة الخليج. ممثلو المرفق المركزي لفرقة منطقة الخليج ابلغوا المفتش العام بانه تم شراء المعدات عام 2005، لاستعمالها في محطات مضخات أخرى. مع ان هذه المعدات الهامة غير مخصصة للاستعمال في محطة المضخات في المنصور، قلق المفتش العام هو كونها بقيت متوقفة عن العمل في المرفق المركزي لفرقة منطقة الخليج منذ عام 2005. تحتاج محطات المضخات عبر مجمل العراق إلى مضخات عمودية مع محركات كهذه. بالإضافة إلى ذلك لاحظ المفتش العام ان محركات المضخات العمودية موضوعة على

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

جنبها مما يؤدي مع مرور الوقت إلى تلف هذه المعدات. هناك عدة ملايين من الدولارات من المعدات لا تستعمل لأغراضها المقصودة وغير محمية من التقلبات الجوية.

التوصيات

أوصى المفتش العام بأن يقوم قائد فرقة منطقة الخليج المركزية بما يلي:

- 1- تزويد وتركيب محول تخفيض متدرج 11 كيلو فولت/3.3 كيلو فولت (850 كيلو فولت أمبير) مع كافة الكابلات، لوحات التحكم الرئيسية بالطاقة، قاطعات التيار، لوحات تحكم فرعية، لوحات توزيع، ولوحات مراقبة في محطة المضخات في المنصور من أجل الحصول على الطاقة المتوفرة من الشبكة الوطنية للكهرباء، واستعمالها لتشغيل المضخات العمودية بقطر 600-800 ملم.
- 2- تحديد ما إذا كانت المضخات العمودية، المحركات، المكونات المترافقة المختلفة الموجودة خارج مرافق السكن المركزية لفرقة منطقة الخليج لا زالت تعمل، وإذا كانت صالحة للعمل، وجوب حفظها في منطقة آمنة من الظروف البيئية ومشروع ملائم لاستعمالها.

تعليقات الإدارة

تلقى المفتش العام تعليقات على مسودة التقرير من سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج توافق على التوصيات وتزود معلومات توضيحية للتقرير النهائي.

تقييم تعليقات الإدارة

عالجت تعليقات الإدارة المسائل المثارة في التقرير الاستجابة للأعمال المخططة لفرقة منطقة الخليج مع وجوب تحديد وتصحيح أية مشاكل محتملة. راجع المفتش العام المعلومات والوثائق والتعليقات التوضيحية التي زودتها فرقة منطقة الخليج وراجع التقرير النهائي حسب الأصول.

إشراف المفتش العام بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إشارات تدل على عمليات احتيالية محتملة

خلال عملية التفتيش هذه وجد المفتش العام إشارات تدل على عمليات احتيالية محتملة وحول هذه المسائل إلى لجان التحقيق لدى المفتش العام لاتخاذ العمل المناسب بشأنها.



فتحة الصيانة الموجودة المنهارة قبل إكمال الإنشاء من جانب المقاول (الصورة مقدمة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي)



فتحة صيانة مبنية مجدداً (الصورة مقدمة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي)

مشروع إنهيار المجاري في المحلة 824 بغداد، العراق

تقرير المفتش العام SIGIR-PA-07-112

الهدف من مشروع انهيار المجاري في المحلة 824 كان هدم المجاري الصحية القائمة واستبدالها بمجاري صحية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، كان المطلوب إزالة المجاري القائمة من الشارع وإنشاء مصرف جديد لمياه الأمطار.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أهداف تقييم المشروع

كان الهدف من تقييم هذا المشروع تزويد معلومات في الوقت الحقيقي حول مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار إلى جهات معينة من أجل التمكين من اتخاذ عمل مناسب عندما يكون ذلك الأمر مبرراً. وبصورة خاصة، حدد المفتش العام الأمور التالية:

- ما إذا كانت مكونات المشروع مصممة بصورة ملائمة قبل الإنشاء أو التركيب.
- ما إذا كانت أعمال الإنشاء أو إعادة التأهيل تلبّي المعايير المقررة في التصميم.
- ما إذا كانت برامج مراقبة النوعية لدى المقاول وبرامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية كافية.
- هل تمت معالجة استدامة المشروع.
- هل كانت نتائج المشروع متوافقة مع الأهداف الأصلية.

الاستنتاجات

حددت عملية التقييم ما يلي:

- لم ينص العقد على وجوب ان يقدم المقاول تصميماً. رسم التصميم الموجود زود تفاصيلاً نموذجية لأنابيب المجاري الرئيسية والفرعية. نص العقد على وجوب قيام المقاول باستبدال الانابيب المتضررة/المنهارة والقديمة الموجودة شرط ان تتطابق الانابيب الجديدة مع قطر وانحدار الأنابيب وفتحات الدخول الحالية. لذلك كان رسم التصميم ملائماً.
- بدأت أعمال الإنشاء متوافقة مع الهدف من المشروع. منعت الظروف الأمنية فريق التقييم من زيارة موقع المشروع ومشاهدة أي إنشاء أقيم في الموقع. وهكذا استندت استنتاجات المفتش العام إلى مراجعة ملفات العقود، بضمنها تقارير ضمان النوعية، الصور الفوتوغرافية لتقدم الأعمال، مقابلات مع موظفي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والصور الفوتوغرافية الجوية. حدد الممثل العراقي لضمان النوعية لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي النواقص في الإنشاءات وقت حصولها ودعمها بالوثائق.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- لم يزود المقاول خطة مراقبة النوعية من أجل التوجيه الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول. لم يقدم المقاول تقاريراً حول مراقبة النوعية ولم يفرض سلاح الهندسة في الجيش الأميركي تطبيق الشروط التي تفرض على المقاول تزويد تقارير مراقبة النوعية. كان من المفروض ان تحتوي تقارير مراقبة النوعية معلومات مثل العمل المنفذ في كل يوم مع تحديد الموقع، النشاط، الذين نفذوه، نتائج الاختبارات، النواقص والأعمال التصحيحية، توزيع الأيدي العاملة، المعدات المستعملة والمواد المستلمة في موقع العمل. بالإضافة إلى ذلك، لم يحتفظ المقاول بسجل النواقص من أجل توثيق المشاكل الملاحظة في نشاطات الإنشاء.



قام المقاول بإعادة أشغال العتبات العلوية للأبواب في مرفق الجيش العراقي في الدبشة

- لم يكن برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية فعالاً في رصد برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول بالنسبة لمشروع انهيار المجاري في المحلة 824. لكن كانت نشاطات ضمان النوعية موثقة بدرجة كافية بسبب جهود الممثل العراقي في برنامج ضمان النوعية خلال تنفيذ المشروع.
- لم تكتشف مراجعة ملف العقد أية مسائل تتعلق بالاستدامة المترافقة مع المشروع. لم ينص العقد على تزويد معدات اختصاصية أو كتب تعليمات للصيانة.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

في حال استمر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في تطبيق مستوى إشرافه الحالي من المفروض ان يلبي مشروع انهيار المجاري في المحلة 824، عند اكتماله، أهداف العقد الأصلي وان يتوافق معه. ومن المفروض ان يؤمن المشروع عند اكتماله خط مجاري عامل في محافظة الدورة.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

التوصيات وتعليقات الإدارة

لم يتضمن تقرير المفتش العام أية نتائج سلبية أو توصيات بتنفيذ أعمال تصحيحية. لذلك لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة. أبلغ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بأنه راجع التقرير وليست لديه أية تعليقات عليه.



أعمال الإنشاء في مرفق الجيش العراقي في الدبشة



أعمال التجديد في مرفق الجيش العراقي في الديانة

مرفقي الجيش العراقي في الديانة والدبشة، العراق

تقرير المفتش العام SIGIR-PA-07-114

هدف هذا المشروع هو قيام المقاول بتزويد خدمات لتخطيط، وترميم، وإنشاء، وتحسين مرافق الوحدات العسكرية في العراق. تشمل المواقع خليطاً من إنشاءات جديدة وعمليات تجديد للمباني والمرافق القائمة. حدد بيان الشروط والمواصفات بأن من المفضل عند الإمكان تجديد المباني القائمة. بالإضافة إلى ذلك، شجعت حكومة الولايات المتحدة المقاول على استخدام مقاولين من الباطن عراقيين محلبيين بقدر الإمكان. استناداً إلى مراجعة تقارير ضمان النوعية التي تفصل خليط الأيدي العاملة في الموقع كان أكثر من 90% من المقاولين من الباطن من العراقيين.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أهداف تقييم المشروع

هدف هذا التقييم هو تزويد معلومات في الوقت الحقيقي حول الإغاثة وإعادة الإعمار فيما يخص مرفقي الجيش العراقي في الديانة والدبشة إلى أطراف معنيين لتمكينهم من اتخاذ عمل ملائم في حال كان لهذا العمل ما يبرره. وبصورة خاصة حدد المفتش العام ما إذا:

- كان التخطيط للإنشاء والاستدامة ملائماً.
- كان تنفيذ العقد وممارسة إدارة الإنشاء ملائماً.
- كان نقل المرافق إلى الحكومة العراقية ممكناً في الوقت المناسب.

الاستنتاجات

حددت عملية التقييم ما يلي:

- التخطيط للإنشاء والاستدامة كان ملائماً
- الخلط بين التجديد والإنشاءات الجديدة بدا انه معقول بالنسبة لاستعمال مبان سليمة إنشائياً، عندما يكون ذلك عملياً، وتنفيذ إنشاءات جديدة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك من اجل تلبية متطلبات السعة والتشغيل. التفاصيل العديدة المتعلقة بالأسس الإرشادية بشأن المواد والتصميم المشمولة في بيان الشروط والمواصفات سوف تؤثر بإيجابية على وظيفية ومثانة الأشغال على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، يجب تعزيز الاستدامة على المدى الطويل باستعمال مهاجع للجنود من طابق واحد ومراحيض قائمة بذاتها. وكنتيجة لهذا العمل، من المفروض أن تلبى المرافق، عند اكتمال تنفيذها، الشروط الإجمالية للتشغيل والسعة لوحداث بحجم الكتيبة للجيش العراقي.
- كان تنفيذ العقد وممارسة إدارة الإنشاء ملائماً لانه جرى التطبيق الفعال لعملية إدارة النوعية من بداية تنفيذ الإنشاء. فعلى سبيل المثال، موظفو مراقبة النوعية لدى المقاول وموظفو ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية اثبتوا بالوثائق وجود نواقص هامة وعملوا سوية لجعل المقاول من الباطن يزيل ويستبدل عدداً من العتبات العلوية المتضررة (عارضات أبواب علوية مصنوعة من الإسمنت) في كل مرفق الدبشة. في حالة أخرى،

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أدى الإشراف الفعال لموظفي مراقبة النوعية وضمان النوعية على العمليات الخاصة بمواد الردم واختبارات دكّ التربة إلى منع صب خرسانة الأرضية قبل أوانها.

- بالإضافة إلى ذلك، عيّن المقاول عدداً ملائماً من المدراء في موقعي الديانة والدبشة. كان هناك لكل مرفق مهندس يعمل بدوام كامل مسؤول عن إدارة الإنشاء ومهندس يعمل بدوام كامل مسؤول عن مراقبة النوعية. وبالنتيجة بدأ أن الإنشاء وقت زيارة الموقع أنه يلبي الشروط. في حال استمرت الممارسات الحالية لإدارة النوعية من المفروض ان يكون الإنشاء مرضياً عند اكتمال إنجاز المشروع.
- مراجعة ملف الوثائق والمناقشات مع المقاول ومسؤولي الحكومة الأميركية لم تكتشف أية أسباب تمنع نقل المشروع إلى الحكومة العراقية في الوقت المناسب.

التوصيات وتعليقات الإدارة

لم يتضمن تقرير المفتش العام أية نتائج سلبية أو توصيات بتنفيذ أعمال تصحيحية. لذلك لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة. نوقشت نتائج هذا التقييم مع ممثل القسم ي7 (الهندسة) لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) والضابط المسؤول في مركز القوة الجوية للامتياز البيئي (AFCEE). راجع مسؤولون في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ومركز القوة الجوية للامتياز البيئي مسودة هذا التقرير ولم يقدموا أية تعليقات ولم يزودوا أية معلومات إضافية.

أكاديمية الشرطة في أربيل، أربيل، العراق

تقرير المفتش العام SIGIR-PA-07-115

كان هدف المشروع تصميم وإنشاء أكاديمية تدريب للشرطة تتسع ل 650 طالب. عندما تم التخطيط لمشروع أكاديمية شرطة أربيل لم يكن أفراد الشرطة البالغ عددهم 4300 في محافظة أربيل قد التحقوا بدورة تدريبية وافق عليها فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT). من المفروض، عند

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

اكتمال المشروع ان تساهم بدرجة كبيرة أكاديمية شرطة اربيل في تحقيق الهدف الوطني العراقي القاضي بالتدريب الصحيح لحوالي 135 ألف شرطي.



جرى القياس المسبق لقضبان التسليح وتعليمها لتسهيل التركيب الصحيح لمكونات تجميعة قضبان تسليح الخرسانة



في مجمل المرفق كانت الطبقة الخرسانية الخارجية ملساء دون وجود ما يشير إلى انفصال مفرد للمواد خلال الصب. كما بموجب نطاق العمل، عولجت الخرسانة الأدنى درجة لكي تصبح سدودة للماء

أهداف تقييم المشروع

كان هدف هذا التقييم تزويد معلومات في الوقت الحقيقي حول مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الأطراف المعنية لتمكينها من اتخاذ عمل مناسب عند بروز ما يبرره. وبصورة خاصة، حدد المفتش العام ما إذا:

- كان التخطيط للإنشاء والاستدامة ملائماً.
- كان تنفيذ العقد وممارسات إدارة الإنشاء ملائمة.
- كان نقل المرفق إلى الحكومة العراقية سيكون ممكناً في الوقت المناسب.

الاستنتاجات

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

حددت عملية التقييم ما يلي:

- التخطيط للإنشاء والاستدامة كان ملائماً بسبب تنفيذ السياسة والإجراءات الواجبة التطبيق. كان نطاق العمل مفصلاً، ومفهوماً ويمكن استعماله كأداة إدارية لتأمين امتلاك موظفي المقاول وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي نفس النقطة المرجعية. وقد خفض ذلك خطر حصول ارتباك حول الاحتياجات.
- شمل نطاق العمل أوصافاً واضحة الشروط، والمواد، ومواصفات الإنشاء. كما شمل التخطيط أيضاً شراكة فعالة مع حكومة إقليم كردستان ابتداءً من مرحلة التخطيط الأولي للمشروع. كما تم شمل مسؤولين في حكومة إقليم كردستان عند تحديد احتياجات المشروع. كانت النتيجة الإدارة الفعالة لعملية التصميم والبناء مع تقديم عروض المقاول وموافقة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في الوقت المناسب.
- كان تنفيذ العقود وممارسات إدارة الإنشاء ملائماً بسبب تنفيذ عملية فعالة لإدارة النوعية. بالإضافة إلى ذلك، نفذ المهندس المقيم لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي برنامج تدريب رسمي داخلي للتدريب على إدارة النوعية بغية تأمين حصول كافة الأطراف على المعلومات اللازمة وتدريبهم على التوقعات والعمليات التي ينص عليها العقد، والقاضية برصد ومراقبة نشاط الإنشاءات بصورة فعالة وفي الوقت الحقيقي.
- لاحظ المفتش العام ان موظفي مراقبة النوعية لدى المقاول وضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية توفرت لهم مساحات كافية للعمل المكتبي الإداري الأمر الذي ساعد في تنفيذ العقد والإنشاء. تضمنت تقنيات صب الخرسانة حواف أفقية وعمودية منتظمة. كانت صببات خرسانة التسوية صحيحة، وكانت قضبان التسليح الفولاذية من حجم مناسب ومثبتة بشكل صحيح. لم تظهر أعمدة الخرسانة المصبوبة، والعرضات، والجدران أي انفصال بين المواد الأمر الذي يؤكد واقع صب الخرسانة بصورة صحيحة. علاوة على ذلك، اكتملت الاختبارات المطلوبة (المواد، التربة، الخرسانة المصبوبة وغير ذلك) بدون أي اعتراض عليها حتى هذا التاريخ.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- من المفروض ان يتم قبول المشروع من جانب مسؤولي حكومة إقليم كردستان في الوقت المناسب، لسبب أساسي هو المقاربة المبتكرة في انخراط مسؤولين على مستوى الوزارات في حكومة إقليم كردستان في التخطيط الابتدائي للمشروع. استناداً إلى مناقشات جرت مع مسؤولي الوزارات، فقد اعتبرت مسألة ملكية المشروع أمراً مفروغاً منه منذ بداية تنفيذ المشروع. شاركت حكومة إقليم كردستان شريكة مع الحكومة الأميركية في تنفيذ المشروع. وعلى وجه التخصيص، تعاقدت الحكومة الأميركية على بناء عناصر مختارة من المشروع الإجمالي قدرت قيمتها بحوالي 10 ملايين دولار واختارت حكومة إقليم كردستان أقساماً أخرى من المشروع الإجمالي لتنفيذها تقدر قيمتها بحوالي 5.4 مليون دولار.

التوصيات وتعليقات الإدارة

لم يتضمن تقرير المفتش العام أية نتائج سلبية أو توصيات بتنفيذ أعمال تصميمية. لذلك لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة. عندما اكتمل العمل الميداني تم بحث نتائج هذا التقييم بالتفصيل مع المهندس المقيم من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ومكتب المهندس المقيم في أربيل، وأبلغ موجزها إلى مهندس المنطقة التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ومسؤولون في مكتب منطقة الموصل. قامت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وفرقة منطقة الخليج بمراجعة هذا التقرير ولم يقدم أية تعليقات ولم يزودا أية معلومات إضافية.

إصلاح محطة الرفع G-7 لمياه المجاري في الغزالية، بغداد، العراق

تقرير المفتش العام SIGIR-PA-07-118

كان هدف هذا العقد ترميم محطتي رفع مياه المجاري في منطقة الغزالية إلى السعة التشغيلية المقررة. وعلى وجه التخصيص، كانت أعمال الإصلاح وإعادة التأهيل تتضمن استبدال وصيانة المولدات والمضخات في كل موقع بالإضافة إلى أعمال المراقبة والأشغال الكهربائية وتجديدات هندسية

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

محدودة. محطات الرفع المشمولتان في هذا العقد كانتا محطتي رفع مياه المجاري، G-6 و G-7 في الغزالية.

هدف تقييم المشروع

هدف تقييم هذا المشروع كان تزويد معلومات في الوقت الحقيقي لمشروع الإغاثة وإعادة الاعمار حول إصلاح محطتي الرفع G-6 و G-7 في الغزالية، بغداد، إلى الأطراف المعنية لتمكينها من اتخاذ العمل المناسب عند بروز ما يبرر ذلك. على وجه التخصيص حدد المفتش العام ما إذا:

- كانت مكونات المشروع مصممة بصورة ملائمة قبل الإنشاء أو التركيب.
- كانت أعمال الإنشاء وإعادة التأهيل تلبى معايير التصميم.
- كانت برامج مراقبة النوعية لدى المقاول وبرامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية ملائمة.
- كانت مسالة استدامة المشروع قد عولجت.
- كانت نتائج المشروع متوافقة مع الأهداف الأصلية.



منظر خارجي لمحطة رفع مياه المجاري G-7 في الغزالية

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

نظراً لنشاط المتمردين في منطقة محطة الرفع لمياه المجاري G-6 في الغزالية، رفض الجيش الأميركي ومقاول الأمن الخاص الطلبات المتكررة لفريق التقييم للحصول على حراسة من أجل تفتيش الموقع. بالتالي شملت في التقرير المتعلق بالتقييم محطة الرفع لمياه المجاري G-7 في الغزالية. سوف يعالج المفتش العام محطة الرفع لمياه المجاري G-6 في الغزالية.



منظر داخلي لمبنى رفع مياه المجاري G-7 في الغزالية



منظر مياه المجاري المجمعة في منطقة الغزالية في بغداد

الاستنتاجات

حددت عملية التقييم ما يلي:

لم يتم التصميم بصورة ملائمة لكافة مكونات المشروع قبل التجديد والإنشاء في محطة رفع مياه المجاري G-7 في الغزالية.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كان ينقص ملف العقد عروض التصميم الضرورية من المقاول ومن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي كالرسوم البيانية التخطيطية التي تحدد نسبة تدفق مياه المجاري الداخلة إلى والخارجة من المحطة G-7 في الغزالية وعبر كامل منطقة الغزالية.

علاوة على ذلك، لم يقدم أي رسم بياني توضيحات حول موقع تركيب ووظيفة القطع المحددة من المعدات. كما كان ينقص ملف العقد حسابات التصميم التي تحدد حجم مياه المجاري الداخلة إلى المرفق وسعة كل مضخة مغمورة مما كان سيحدد العدد الصحيح وحجم المضخات المغمورة الضرورية للتركيب. وأخيراً، لم تكن موجودة في ملف العقد أية خطط كهربائية أو رسوم بيانية من خط واحد فيما يخص تركيب لوحة التوزيع الرئيسية التي توصل المرفق بالمولد وبشبكة التوزيع الرئيسية في موقع العمل.

نظراً للمدة المحددة من الوقت المتوفرة في موقع العمل وعدم توفر طاقة كهربائية في موقع العمل، لم يتمكن المفتش العام من ان يحدد نهائياً نوعية عمل المقاول، فعلى سبيل المثال:

- نص العقد على تركيب مولد كهربائي بقوة 100 كيلو فولت أمبير و خزان وقود سعة 1000 لتر. لكن المولد الكهربائي لم يكن يعمل خلال أية زيارة من الزيارتين للموقع.
- تم تسليم وتركيب مضخة مغمورة واحدة بقطر 150 ملم ولكنها لم تكن تعمل خلال الزيارتين للموقع. ونظراً لأن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي كان قد انتهى العمل بالعقد لم يكن يوجد في موقع العمل أي شخص لتشغيل المعدات. نتيجة ذلك، لم يحدد مفتشو المفتش العام ما إذا كانت أية قطعة من المعدات قد تكون غير صالحة للتشغيل بسبب تدهور نوعية أعمال العقد أو بسبب عدم توفر الطاقة الكهربائية.

لكن المفتش العام تمكن من تحديد نواقص الإنشاء بضمنها التركيب غير الملائم للوحة التوزيع الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تم تركيب لوحة التوزيع في الخارج معرضة للرياح، الأمطار والحرارة المفرطة.

كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية، بضمنها استعمال التقارير اليومية لمراقبة النوعية من أجل توثيق نواقص الإنشاء. لكن تطبيق برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول لم يحدد وجود أية نواقص في الإنشاء ذات شأن مثل ممارسات تركيب المعدات الكهربائية الخطرة المحتملة.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- التقارير اليومية لمراقبة النوعية لم تحدد أية نواقص في الإنشاء أو مخالفات للمعايير الدولية.
- التقارير اليومية لمراقبة النوعية لم تحتوي على قسم لتوثيق نواقص الإنشاء، أو مخالفات للمعايير الدولية أو نتائج الاختبار و/أو التفيتش.
- لم يحتفظ لهذا المشروع بأي سجل لنواقص مراقبة النوعية.
- لم يكن برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية ملائماً
- استناداً إلى وثائق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لم تتوفر سوى عشرة تقارير يومية حول ضمان النوعية لهذه المشاريع كان آخرها تقرير ضمان النوعية الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2006.
- كانت التقارير اليومية لضمان النوعية غامضة ولم تثبت بالوثائق معلومات حرجة كالبحت المتبصر في أية مشاكل جرت مواجهتها في موقع العمل.
- في آذار/مارس 2007، قدم المقاول فاتورة نهائية. لكن عندما زار موقع العمل ممثل من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي تمّ التحديد بان المقاول كان قد "أكمل فقط نسبة 20% تقريباً من المشروع". عدم حضور ممثلي ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية إلى موقع العمل ساهم في حصول هذا الوضع.

عولجت مسألة الاستدامة في شروط العقد وأمر التسليم. نصت فقرة "إدارة الكفالة" للعقد على ان يزود المقاول كفالة إجمالية لمدة سنة واحدة للإنشاء ونص أمر التسليم على ان يزود المقاول كافة كتيبات التعليمات والصيانة، وكافة الكفالات المصدقة. ون اجل المحافظة على استمرارية استعمال المولدات في موقع العمل، نص أمر السليم على تزويد محطة رفع مياه المجاري بكمية من الوقود تكفي لسنة اشهر. لكن، استناداً إلى وثائق فرقة منطقة الخليج المركزي، عندما أوقف التسليم بسبب الوضع الأمني المتدهور في المنطقة الذي منع المقاول من إكمال المشروع، لم يكن المقاول قد زود أكثر من وقود تكفي لمدة ثلاثة اشهر فقط إلى موقع المشروع.

لم تتوافق نتائج مشروع تجديد وإنشاء محطة رفع مياه المجاري G-7 في الغزالية مع الأهداف الأصلية المنصوص عليها في أمر التسليم. طلب بيان العمل لأمر التسليم من المقاول "تزويد مرفق كامل جاهز للاستعمال عند انتهاء الإنشاء". على وجه التخصيص، فرض هذا المشروع إزالة الكمية الزائدة من مياه المجاري الفائضة في جوار الغزالية.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- لم يكن مرفق G-7 في الغزالية صالحاً للعمل وقت القيام بزيارات للموقع. وبالتالي، لاحظ المفتش العام وجود مياه مجاري فائضة في شوارع الجوار.
- بالإضافة إلى ذلك، نتج عن أنابيب المجاري المكسورة المؤدية إلى المرفق في تكون بركة واسعة من مياه المجاري التي استقرت مباشرة خارج المبنى، وبالنتيجة استمر سكان الجوار في خوض برك كبيرة من مياه المجاري عند تنقلهم وتعرضهم لتهديد متواصل بالوباء والمرض.

عقد إضافي لإكمال تنفيذ المرفق

ممثلون عن اللواء الثاني من فرقة القوات المحمولة جواً 101 أبلغوا المفتش العام، خلال القيام بهذا التقييم انهم قرروا وطوروا شروط عقد لحل المسائل والمشاكل العالقة في محطة رفع مياه المجاري G-7 في الغزالية لجعلها عاملة وجاهزة للاستعمال. ومع إكمال فريق المفتش العام لعملية التقييم كان اللواء الثاني من فرقة القوات المحمولة جواً ال 101 منهمكاً في عملية منح العقود.

التوصيات وتعليقات الإدارة

حدد المفتش العام ان العمل الذي يقوم بتنفيذه اللواء الثاني من فرقة القوات المحمولة جواً ال 101 يجب ان يكون كافياً لحل المشاكل التي لوحظت في هذا التقييم وبالتالي لم يقدم توصيات لاحقة. لذلك لم تكن تعليقات الإدارة على هذا التقرير مطلوبة. لكن المفتش العام تلقى تعليقات على مسودة التقرير من سلاح الهندسة في فرقة منطقة الخليج زودت معلومات توضيحية أدخلت في التقرير النهائي حسب ما هو ملائم.

برنامج المسح الجوي للمشروع

أجرت مجموعة التصوير عبر الأقمار الصناعية التابعة للمفتش العام والتي يوجد مركزها في ارلنغتون، بولاية فرجينيا تقييمات جوية عبر العراق. يقوم محلل صور الأقمار الصناعية لدى المفتش العام بتوفير استخبارات محدثة تستند إلى الصور وخرائط إلى إدارة مكتب المفتش العام، أي نتائج التفتيش، والتدقيق، والتحقق. مكن هذا العمل المفتش العام تزويد معلومات جارية حول مواقع العمل النائية وتعقب تقدم الإنشاء في مواقع المشاريع عبر مجمل أنحاء العراق.

خلال ربع السنة هذا، أجرى المفتش العام تحليلاً للصور شمل 37 صورة وأوجد 25 منتج تصويري باستعمال صور الأقمار الصناعية والمعلومات المحدودة المتوفرة حول العقد. تؤمن الصور تقييماً

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

مرئياً للتقدم في مواقع أعمال إعادة الاعمار عبر أرجاء العراق. يقوم المفتش العام بمشاركة المنتجات الصورية مع وكالات حكومية مختصة بالعقود من اجل تحديث المعلومات حول مشروعها وتحديد أية نواقص واضحة.

محال الصور لدى المفتش العام قيم وراجع المشاريع الممولة من صندوق الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق قوات الأمن العراقية التي قدرت مبالغها خلال ربع السنة هذا. انظر الجدول 3-55 للحصول على مراجعة شاملة للصور المنتجة

الجدول 3-55
المنتجات التصويرية المنتجة خلال ربع السنة هذا

عدد الصور	نوع المشروع
9	محطات مضخات ومرافق مياه المجاري
2	قاعدة عسكرية
2	محطة لمعالجة المياه
1	مدرسة
	نوع منتجات تصويرية إضافية
8	تحليل صور غير واضحة
2	محطات توليد الطاقة
1	ميناء

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)



الصورة الجوية رقم 1- منظر تصويري شامل لمحطتي رفع مياه المجاري G-6 و G-7 في الغزالية في 29 آب/أغسطس 2007، اللتين قيمهما فريق المفتشين خلال ربع السنة هذا في تقرير المفتش العام رقم PA-07-118

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)



الصورة الجوية رقم 2- صورة التقطت في 19 أيلول/سبتمبر 2007 لمحطة المضخات في المنصور التي قيمها المفتش العام في التقرير رقم PA-07-111



الصورة الجوية رقم 3- نظرة شاملة تصويرية لمحطة توليد الطاقة في خور الزبير التقطت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)



الصورة الجوية رقم 4- نظرة شاملة للرصيف رقم 2 الجنوبي لميناء ام قصر التقطت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2005

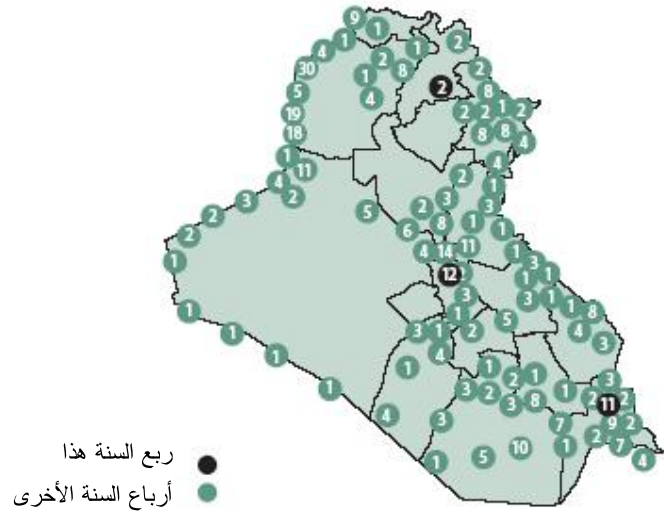
المنتجات التصويرية الداعمة، بضمنها المراجعة الشاملة للمواقع، تفاصيل مواقع المشاريع وتقييمات المواقع، تستعمل لإعداد زيارات التفتيش للمواقع ولتحديد المشاكل المحتملة (انظر الصور الجوية 1، 2، 3 و4). بالنسبة لربع السنة الرابع، تم تزويد رسم بياني للخريطة إلى مديرية التدقيق لاستعمالها في أحد التقارير. كما أجرى فريق صور الأقمار الصناعية أيضاً تحليلاً تصويرياً لـ 14 صورة زودها إلى مديرية التحقيقات من أجل إجراء تحقيق يجري تنفيذه ونتاج ثلاثة منتجات تصويرية قابلة للحياة لاستعمالها في هذه الحالة.

بالمشاركة مع الوكالة القومية لاستخبارات الفضاء الخارجي والمركز القومي لاستخبارات الأرضية، انتج تحليل الصور لدى المفتش العام 425 عملية تراكمية لتقييم صور الأقمار الاصطناعية والمنتجات التصويرية (انظر الشكل 3-50)؟

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الشكل 3-50

الصور الجوية



تحقيقات المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يوصل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عمله مع عدد كبير من الوكالات الأميركية المشاركة في ملاحقة الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام خلال عملية إعادة إعمار العراق. لدى المفتش العام، حالياً، 56 قضية لا يزال التحقيق فيها مفتوحاً، و36 قضية جرت إحالتها إلى المدعين العامين في وزارة العدل الأميركية أو أنها في وزارة العدل من أجل إصدار قرارات قضائية. كان لدى المفتش العام في الربع الحالي من السنة 6 عملاء معيّنين في مدينة بغداد، و16 عميل في مركز قيادة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في ارلنغتون في ولاية فرجينيا.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

نتج عن عمل محققي المفتش العام حتى هذا التاريخ 14 توقيف و 14 اتهام، و 5 إدانات وأحكام بالسجن، وأكثر من 17 مليون دولار ناتجة عن غرامات، ومصادرات، واستعدادات، وتعويضات.

المفتش العام لإعادة إعمار العراق وشركاءه التحقيقيون

يشمل شركاء المفتش العام الوكالات التالية:

- وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي (MPFU CID).
- دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS).
- مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI).
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- مديرية التحقيقات الجنائية لدى مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG).

يقوم فريق عمل فساد العقود الدولية (ICCTF)، الذي يضم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق وكافة الوكالات المذكورة أعلاه، بتنسيق كل الأعمال المتعلقة بالاحتيال في العراق. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2006، وفر مركز العمليات المشتركة (JOC) لفريق عمل فساد العقود الدولية في العراق، الدعم العملي والاستراتيجي للوكالات المشاركة بالتحقيق، بما في ذلك التنسيق، وحل المنازعات، والدعم التحليلي والاستخبارات الجنائية المتعلقة بالقضايا. يدير مركز العمليات المشتركة القائم في مقر مكتب التحقيقات الفدرالية في واشنطن العاصمة، محققون رئيسيون من وكالات فريق عمل فساد العقود الدولية. هدف هذا الفريق الأساسي هو تعزيز التعاون التكاملي ورفع مستوى موارد التحقيق لدى الوكالات المشاركة إلى الحد الأقصى.

يوصل المفتش العام دعم مشروع مراجعة الفواتير في مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) في روم بولاية نيويورك. لقد أطلقت دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع هذا المشروع لكشف الاحتيال الذي رافق عمليات الدفع التي قام بها الجيش الأميركي لدعم جهود الحرب في العراق. يرتبط

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

هذا المشروع مع مركز العمليات المشتركة لتوفير تحاليل التحقيقات لبيانات دفعات فواتير العقود العراقية من أجل دعم تحقيقات المفتش العام.

يشارك المفتش العام في العراق فريق العمل القومي للاحتيال في المشتريات (NPFTF) ولجنة العمل الدولي (IWC) وهي لجنة فرعية في فريق العمل المذكور. في تشرين الأول/أكتوبر 2006، أنشأ القسم الجنائي في وزارة العدل فريق العمل هذا لتشجيع الكشف المبكر، ولمنع ومقاضاة عمليات الاحتيال في المشتريات المترافقة مع تزايد نشاطات التعاقد المتعلقة بالأمن القومي والبرامج الحكومية الأخرى. ترتبط لجنة العمل الدولية بوزارة العدل ووكالات فرض تطبيق القانون الفدرالي وتقيم المحاكم المناسبة لتناول المسائل القضائية الناتجة عن التحقيق في عمليات الاحتيال التي أجريت في أي منطقة من مناطق الحرب الدولية.

فريق عمل برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) في روك ايلاند بولاية إيلينوي، يستمر في متابعة عدد متنوع وواسع من قضايا الاحتيال والنشاطات الجنائية الأخرى المتعلقة بنشاطات الولايات المتحدة في العراق. ويقوم بالعمل محققون من فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID)، ووحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية (MPFU)، و دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، ومكتب التحقيقات الفدرالية (FBI)، ومصلحة ضريبة الدخل إضافة إلى قضاة من مكتب المدعي العام في مركزه الرئيسي في إيلينوي والقسم الجنائي في وزارة العدل. برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) هو مبادرة الجيش الأميركي لاستخدام مقاولين مدنيين في أوقات الحرب والبدائل الأخرى لدعم قوات الولايات المتحدة، مما يتيح تفرغ الجيش لمهام أخرى أو لسد النقص الحاصل في عمليات الدعم. مع أنه ليس عضواً في هذه المجموعة، يصدر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تقريراً بقضايا فريق العمل لإعطاء صورة إجمالية للاحتيال في العراق. للحصول على تفاصيل حول الاتهامات والادانات راجع الجدول 3-57.

إضافة إلى الوكالات المدرجة أعلاه، يعمل مندوبو المفتش العام مع الوكالات التالية في الولايات المتحدة:

- وكالة فرض قوانين الهجرة والجمارك (ICE).

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- قسم التحقيقات الجنائية لدى مصلحة ضريبة الدخل (IRS-CID).
- سلطة الفصل وخفض الرتب في الجيش الأميركي.

النشاطات القضائية خلال ربع السنة الحالي

أفاد تقرير سابق للمفتش العام ان الجهود المشتركة للتحقيقات التي تمّ بذلها من جانب كل من وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية (MPFU) لدى فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID)، والمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، و دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)، ومكتب التحقيقات الفدرالية (FBI)، ووكالة فرض قوانين الهجرة والجمارك (ICE)، ومصلحة ضريبة الدخل (IRS) قد أنتجت في تموز/يوليو 2007، اتهامات للميجور جون كوكراهام، وميليسيا كوكراهام، وكارولين بلاك. هذه الاتهامات قائمة الآن بانتظار المحاكمة المجدولة بتاريخ 21 أبريل/نيسان 2008، في سان انطونيو بولاية تكساس.

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، نتج عن تحقيقات إضافية في هذه القضية توقيف المدعو تيري هول بتهمة جنائية على أساس الرشوة. بعد ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، اتهمت هيئة محكمة عليا فدرالية هول هذا بدفع رشوة. ادعت التهمة أن "هول" دفع مالا وأشياء أخرى قيمة إلى موظف تعاقد في الجيش الأميركي من اجل التأثير في عمل هذا الموظف، بما في ذلك منح عقود تصل قيمتها إلى أكثر من 20 مليون دولار.

نشأت من تحقيقات المفتش العام محاكمة شملت خمسة أشخاص، وهي مجدولة لتبدأ في آذار/مارس 2008. ثلاثة من هؤلاء هم موظفون عسكريون في الخدمة الفعلية: العقيد في الجيش الأميركي، كورتيس جي وايتفورد، والعقيد في الجيش الأميركي، دبرا ام هاريسون، ومايكل ويلر. الشخصان الآخران هما مدنيان، مايكل مورس، ووليام درايفر، اللذان سيحاكمان لجرائم متنوعة. اتهم الخمسة بانهم ارتكبوها في العراق. تتضمن التهم، التآمر، والرشوة والاحتيال، ونقل مسروقات عبر حدود الدول، وتبييض أموال، وسرقة أموال نقدية، وتقديم استثمارات ضريبة دخل مزورة.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2005، عمل المفتش العام وشركاؤه في الوكالات عن كذب مع فرع الاحتيال في المشتريات في وكالة الخدمات القانونية في الجيش الأميركي، من أجل فصل وحظر

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

متعاقدين بسبب الاحتيال أو الفساد ضمن الجيش الأميركي، بمن فيهم المنخرطين في عملية إعادة إعمار العراق أو عقود دعم الجيش الأميركي في العراق. في حزيران/يونيو 2003، عينت وزارة الدفاع وزارة الجيش كوكالة تنفيذية لدعم التعاقد لدى سلطة الائتلاف المؤقتة. نتيجة لذلك، فإن سلطة الفصل والحظر لدى الجيش الأميركي هي التي تقود الجهود لضمان نزاهة المتعاقدين الذين ينفذون هذه العقود. إن هدف هذا البرنامج هو ضمان منح هذه العقود وتنفيذها على يد مقاولين يتمتعون بالنزاهة والصدق ويملكون القدرة على تنفيذ هذا العمل المهم بنجاح. وقد اتخذ فرع الاحتيال في المشتريات دوراً قيادياً أيضاً ضمن الجيش الأميركي وبالتزامن مع المنظمات المتعاقدة لتدريب موظفي التعاقد للمساعدة في تجنب احتيال المتعاقدين في عملية إعادة إعمار العراق وكشف هذا الاحتيال بشكل مبكر.

منذ صدور آخر تقرير ربع سنوي، قام فرع الاحتيال في المشتريات بفصل 3 أفراد أو شركات على أساس اتهامات بالاحتيال وسوء التصرف في عملية إعادة الإعمار، وفي قضايا احتيال المقاولين، مما رفع مجموع المفصولين إلى 32 حتى تاريخه. إضافة إلى ذلك، ومنذ صدور التقرير السابق جرى اقتراح حظر شخصين وشركتين وجرى حظر ثلاثة مما رفع عدد عمليات الحظر المقترحة إلى 30 وعدد عمليات الحظر المنفذة إلى 20.

للاطلاع على لائحة عمليات الفصل والحظر لهذا الربع من السنة، راجع الجدول 3-56. وللاطلاع على تفاصيل هذه العمليات، راجع الملحق (ك).

الجدول 3-56

عمليات الفصل والحظر لربع السنة الحالي

المحظورون

2007/27/9

مركس، ستيفن

2007/20/9

هوفن غاردنر، بروس

2007/27/7⁽¹⁾

سيمنز، ستيفن

مقترحون للحظر

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

2007/27/11	ريفرد، جون
2007/8/11	إنصات، يوكسل
	المفصولون
2007/11/10	وارد، ولاس
2007/11/10	سيلمان، جيمس
2007/3/21	كرنشو، جوزف

(¹) لم يقد عنه سابقاً

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول 3-57

الاتهامات والإدانات

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الجرم	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق						
فيليب بلوم	مالك	Global Business Group, GBG Holdings & GBG-Logistics Division	تأمر، رشوة وتبويض أموال	2006/10/3	سجن لمدة 46 شهر، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين. استعادة 3.6 مليون دولار ومصادرة 3.6 مليون دولار، و 300 دولار تقييم خاص	2007/16/2
المقدم بروس دي هوبتر جاردن	مستشار خاص لسلطة الائتلاف المؤقتة، الجنوب الأوسط	احتياطي الجيش الأميركي	التأمر، والتأمر لارتكاب الاحتيال وتبويض الأموال وسرقة أموال نقدية	2006/25/8	سجن لمدة شهرين ومصادرة 144,500 دولار وإطلاق سراح مراقب لمدة 3 سنوات، وغرامة 200 دولار.	2007/25/6
سنتيفن مركس	مدني في وزارة الدفاع	احتياط الجيش الأميركي	قبول إكراميات غير قانونية	2007/16/2	سجن لمدة 21 شهر ويوم واستعادة 24 ألف دولار.	2007/1/6
فهيم موسى سلام	مترجم	Titan Corporation	مخالفة إجراءات مكافحة الرشوة	2006/4/8	سجن ثلاثة سنوات. إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، خدمة اجتماعية لمدة 250 ساعة، وتقييم خاص بقيمة 100 دولار	2007/2/2

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الجرم	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق						
روبرت ستاين	مكتب التمويل والتدقيق لسلطة الائتلاف المؤقتة، الجنوب الأوسط	سلطة التحالف المؤقتة (CPA)	حيازة سلاح فردي، حيازة سلاح حربي، رشوة، تبييض أموال وتآمر	2006/2/2	سجن لمدة 9 سنوات، إطلاق مُرتقب لمدة 3 سنوات، استعادة 3.5 مليون دولار ومصادرة 3.6 مليون وتقييم خاص بقيمة 500 دولار	2007/29/1
كرتيس جاي واينفورد	عقيد	احتياطي في الجيش الأميركي	تآمر، رشوة واحتيال	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/11/3		
مايكل بي ويلر	مقدم	احتياطي في الجيش الأميركي	تآمر، رشوة، احتيال، نقل مسروقات عبر الدول، وسرقة كميات من الأموال النقدية	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/11/3		
دبرا أف هاريسون	مقدم	احتياطية في الجيش الأميركي	تبييض الأموال، تآمر، رشوة، تبييض أموال، احتيال نقل مسروقات عبر الدول وسرقة أموال نقدية، إعداد استثمارات زائفة لضريبة الدخل.	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/11/3		

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الجرم	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قادها المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق						
وليام درايفر	زوج دبرا هاريسون		تبييض أموال	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/3/11		
مايكل بي موريس	رجل أعمال		نأمر، احتيال بواسطة برقيات	المحاكمة مجدولة في لتاريخ 2008/3/11		
تحقيقات قلدتها وكالات أخرى						
جنيفر انجاكوس	احتياطية في الجيش الأمريكي	الحرس الوطني للجيش الأمريكي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم 223	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة برقيات	2006/11/13	مراقبة لمدة 3 سنوات، 100 دولار تقييم؛ وإعادة مبلغ 86.557 دولار.	2007/9/17
كريستوفر كيهلي	نائب الرئيس، الشرق الأوسط والهند	شركة إيجل غلوبال لوجستكس إنك (EGL)	احتيال كبير بحق الولايات المتحدة	2006/2/16	سجن لمدة 30 شهر، وإطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، غرامة 10 آلاف دولار، 100 دولار تقييم (تسوية مدنية مع EGL ناتجة عن نفس الحقائق التي أدت إلى تسوية بقيمة 4 ملايين دولار)	2006/8/30
لومالي شافيز	مجندة، درجة 5، احتياطية عسكرية	الحرس الوطني للجيش الأمريكي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم 223	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة برقيات	2006/11/13	مراقبة لمدة 7 سنوات، 100 دولار تقييم؛ وإعادة 28,107 دولار.	2007/9/17

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الجرم	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قلدتها وكالات أخرى						
ديري هولير	مجندة، درجة 5، احتياطية في الجيش الأميركي	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم 223	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة برقيات	2006/11/13	مراقبة لمدة 3 سنوات، 100 دولار تقييم؛ وإعادة 83,675,47 دولار.	2007/9/19
شايبير خان	مدير عمليات، الكويت والعراق	شركة تاميمي غلوبال كوالتي ليمتد، مقاول من الباطن لشركة كيلوغ، براون أند روت، انك (KBR)	رشوة	2006/6/23	سجن لمدة 51 شهر، إطلاق سراح مراقب لمدة سنتين، غرامة 10 آلاف دولار، إعادة 133,860 دولار وتقييم 1400 دولار.	2006/12/1
جس دي لاين	احتياطي عسكري	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم 223	تأمر و احتيال بواسطة البرقيات غير مقصود	2007/6/5	سجن 30 شهر، إعادة 323,228 دولار، إطلاق سراح مراقب لمدة 3 سنوات.	/10/15 2007
لويس لوبيز	مجنده، درجة 5، احتياطي عسكري	الحرس الوطني للجيش الأميركي في كاليفورنيا/المفرزة المالية رقم 223	تأمر لارتكاب أعمال احتيال بواسطة برقيات	2006/11/13	مراقبة لمدة 3 سنوات، 100 دولار تقييم؛ وإعادة 66,865 دولار	2007/9/17
أنطوني جاي مارتن	مدير مقاول من الباطن	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك KBR	مخالفات للقانون الاثني "كيك باك"	2007/7/13	غير منشور	/11/16 2007

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الجرم	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قلدتها وكالات أخرى						
بوني ميريفي	ممثل ضباط العقود (COR)	مصلحة التسويق وإعادة الاستخدام في وزارة الدفاع (DRMS)	قبول إكراميات غير قانونية	2006/11/7	إطلاق سراح مُراقب لمدة سنة واحدة، غرامة 1500 دولار.	2007/1/30
شيفرغيس بابين	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (موظف مدني)	الجيش الأميركي/مجموعة دعم المنطقة، مكتب البلد المضيف، مخيم عريفجان بالكويت	التماس وقبول إكراميات غير قانونية	2007/10/12	سجن لمدة سنتين، إعادة 28,900 دولار، إطلاق مُراقب لمدة سنة واحدة.	
CWO	مستشار خدمات التغذية في الجيش الأميركي للكويت والعراق وأفغانستان	الجيش الأميركي	رشوة وسرقة أموال نقدية	2007/2/9		
غلين باول	مدير مقاول من الباطن	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك KBR	احتيال ومخالفة القانون الاتي "كيلك باك"	2005/8/1	سجن لمدة 15 شهر، إطلاق سراح مُراقب لمدة 3 سنوات، إعادة 90,973,99 دولار، تقييم 200 دولار	/11/18 2005

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الجرم	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قذتها وكالات أخرى						
ستيفن سيمنز	مدير مقاول من الباطن	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك KBR	احتيايل بواسطة البرقيات، تبييض أموال وتآمر	2006/3/1	سجن 12 شهر ويوم، إطلاق سراح مُراقب لمدة 3 سنوات، إعادة 380,120 دولار، تقييم 200 دولار	2006/12/1
كيفن أي سموث	مدير إداري	شركة إيغل غلوبال لوجيستيكس انك	مخالفة قانون الاثني كيك باك، شهادة مزورة	2007/7/20	سجن لمدة 14 شهر، إطلاق سراح مُراقب لمدة سنتين، غرامة 6000 دولار، إعادة 17,964 دولار	/12/18 2007
جون آلن ريفرد	رائد	احتياطي في الجيش الأميركي	رشوة، تآمر، تبييض أموال	2007/7/23 (اعتراف بالجرم)	سجن 10 سنوات، إطلاق سراح مُراقب لمدة 3 سنوات، غرامة 5000 دولار، أمر بمصادرة مليون دولار	/10/19 2007
المايجور جون لي كوكراهام	مدير إداري	الجيش الأميركي	رشوة، تآمر، تبييض أموال	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/4/21		
ميليسيا كوكراهام	زوجة جون كوكراهام		تآمر، تبييض أموال	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/4/21		

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الاسم	الصفة	المقاول/الشركة، الوكالة	الجرم	تاريخ الإدانة	الحكم	تاريخ الحكم
تحقيقات قلدتها وكالات أخرى						
كارولين بلاك	أخت جون كوكرهام		تأمر، تبييض أموال	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/4/21		
أوستن كاي	ضباط تعاقد	الجيش الأميركي	رشوة	2007/12/19 (اعتراف بالجرم)	النطق بالحكم مجدول لتاريخ 2008/6/27	2008/6/27
سمير محمود	موظف في شركة إنشائية أميركية		اعتراف بشهادة كاذبة أثناء التحقيق بمخالفة محتملة للقانون الاتني كيك باك	2006/11/3 (اعتراف بالجرم)	يوم له بعد تمضية مدة العقوبة، إطلاق مراقب لمدة سنتين.	2007/2/2
علي حجازي	رجل أعمال كويتي		4 حالات احتيال كبيرة ضد الولايات المتحدة و6 حالات احتيال بواسطة البرقيات	هارب		
جيف الكس مازون	موظف مقاول	شركة كيلوغ، براون أند روت، انك (KBR)	حالات احتيال كبيرة ضد الولايات المتحدة و6 حالات احتيال بواسطة البرقيات	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/14/4		
زبير خان	مقاول من الباطن	تاميني غلوبال - كوليمند	احتيال بواسطة البرقيات، تلاعب بالشهود، إعاقة العدالة وشهادة كاذبة	هارب		
تيري هول	مقاول	الجيش الأميركي، مخيم ارفيجان، الكويت	حالتا رشوة	تاريخ المحاكمة معلق		
سمير عيتاني	مالك	أميركان جروسرز انك	46 حالة ادعاء كاذب وتأمر	المحاكمة مجدولة لتاريخ 2008/2/6		

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يسهل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الإبلاغ عن الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والاستيلاء في كافة البرامج المترافقة مع جهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافع الضرائب الأميركي. يقوم المفتش العام بتحويل كافة القضايا المُبلَّغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر والتي ليس لها علاقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو بالأموال المخصصة، أو الموفرة بطريقة أخرى للسنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق، أو ببرامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة إلى جهات مناسبة. يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام اتصالات شخصية، بواسطة الهاتف أو البريد أو الفاكس أو اتصالات عبر شبكة الإنترنت من العراق ومن الولايات المتحدة ومن كافة أنحاء العالم.

الإبلاغ خلال ربع السنة الأول

بحلول 31 كانون الثاني/ديسمبر 2007، أدى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام إلى بدء التحقيق في 618 قضية، منها 553 قضية قد أُغلقت و65 قضية لازالت مفتوحة حالياً. يُبين الجدول 3-58 موجزاً لهذه القضايا.

القضايا الجديدة

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير تلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام 17 شكوى جديدة ليصبح العدد المتراكم للقضايا 618 قضية عبر خط الاتصال المباشر، وقد صنفت الشكاوى الجديدة حسب الفئات التالية:

- 9 شكاوى تتعلق بالاحتيال.
- 3 شكاوى تتعلق بمسائل شخصية
- شكاويان تتعلقان بسوء الإدارة
- 3 شكاوى تتعلق بمسائل متنوعة

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول 3-58

موجز قضايا خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام كما كانت في 31 كانون الثاني/ديسمبر 2007.

القضايا المفتوحة					
55	التحقيقات				
10	التدقيقات				
65	مجموع القضايا المفتوحة				
القضايا المغلقة	الربع الأول 2007	الربع الثاني 2007	الربع الثالث 2007	الربع الرابع 2007	المجموع المتراكم*
قانون حرية الإعلام	0	0	0	0	4
مراجعة قيادة الدعم التشغيلي	0	0	0	0	2
عمليات مساعدة	0	0	0	1	45
قضايا صُرف النظر عنها	5	6	2	4	112
قضايا أحيات	8	10	7	6	232
عمليات تفتيش	0	0	0	0	79
تحقيقات	3	0	1	0	70
تدقيقات	0	0	0	0	9
مجموع القضايا المغلقة	16	16	10	11	553
المجموع التراكمي* للقضايا المفتوحة والمغلقة	16	16	10	11	618

* تعطى المجاميع التراكمية للفترة بين بدء تشغيل خط الاتصال المباشر أي في 24 آذار/مارس 2004، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2007.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام معظم تقارير حالات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة، والاستيلاء بواسطة البريد الإلكتروني. تلقى هذا الخط 17 شكوى جديدة عبر الوسائل التالية:

- 14 بواسطة البريد الإلكتروني.
- 1 بواسطة اتصالات هاتفية عبر خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام.
- 1 بواسطة الفاكس عبر خط الاتصال المباشر بالمفتش العام.
- 1 بواسطة البريد العادي.

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة الحالي جرى غلق 11 قضية كان قد أبلغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر:

- 6 أحيلت إلى وكالات أخرى للمفتشين العامين.
- 4 صرف النظر عنها لعدم كفاية المعلومات أو لكونها خارج نطاق تحقيقات المفتش العام.
- شكوى واحدة أغلقت استناداً إلى مدير مصلحة المعلومات لدى المفتش العام.

الشكاوى المُحالَة

- بعد إجراء مراجعة شاملة أحيلت ثماني شكاوي إلى وكالات خارجية لاتخاذ الحل المناسب.
- واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية.
 - واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات وزارة الدفاع.
 - واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى الجيش الأميركي.
 - واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات المتعددة الجنسيات.
 - واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان.
 - واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

موقع المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق على الإنترنت

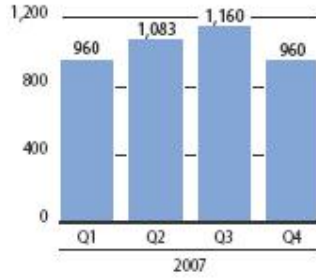
خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير سجل موقع المفتش العام على الإنترنت (www.sigir.mil) النشاطات التالية:

- زار ما يقارب 90 ألف شخص موقع المفتش العام على الإنترنت خلال ربع السنة المنصرم هذا، أي أقل بقليل من 1000 زائر باليوم.
- كان معظم الزوّار من داخل الولايات المتحدة (82%). وجاءت النسبة المتبقية من الزوار البالغة 18%، من 168 دولة مختلفة وبصورة رئيسية من أوروبا الغربية (6%) وآسيا (4%) والشرق الأوسط (2%).
- تلقى قسم اللغة العربية للموقع ما يزيد عن 850 زيارة، أي بانخفاض طفيف عن الربع السابق من هذه السنة.
- جاءت نسبة مئوية ذات شأن من الزائرين لموقع المفتش العام على الإنترنت من وكالات أميركية حكومية، وبصورة خاصة من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، ومن مجلس النواب الأميركي.
- زار المستعملون قسم تقارير المفتش العام بتكرار أكبر.
- كانت أكثر المستندات التي تمت زيارتها تقارير المفتش العام لربع السنة الأحدث.

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

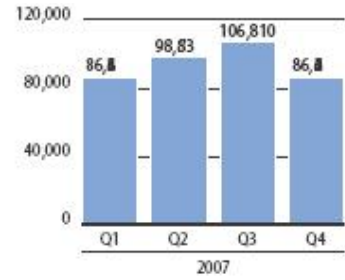
معدل عدد الزوار باليوم

المصدر: تحاليل منحى مواقع الإنترنت



العدد الإجمالي للزوار بكل ربع سنة

المصدر: تحاليل منحى مواقع الإنترنت



تحديث التشريعات

في كانون الأول/ديسمبر 2007، وقّع الكونغرس قانون التفويض للدفاع القومي (NDAA) موسعاً بذلك سلطة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)، وممدداً فترة عمل المفتش العام فعلياً. ومع أنه جرى نقض هذا القانون، فقد أقر مشروع قانون مشابه في كانون الثاني/يناير 2008. وعند إرسال هذا التقرير إلى المطبعة، لم يكن قد أصبح وشيكاً اتخاذ إجراء نهائي حول قانون الترخيص للدفاع القومي. إضافة إلى ذلك، وخلال فترة إصدار هذا التقرير، أدلى المفتش العام بشهادته مرتين أمام لجان في الكونغرس.

السلطة الممنوحة للمفتش العام والمسائل المتعلقة بها

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2007، وافق الكونغرس على تقرير المؤتمر المنعقد حول قانون التفويض للدفاع القومي (NDAA) للسنة المالية 2008 (H.R. 1585) وأرسل مشروع القانون إلى رئيس الجمهورية في 19 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، قال الرئيس أنه سيتمتع عن الموافقة، أي أنه سيستعمل حق النقض ("فيتو في الجيب") على مشروع القانون. أقرّ مجلس النواب، في 16 كانون الثاني/يناير 2008، نسخة أخرى عن مشروع قانون التفويض للدفاع القومي (H.R. 4986) وكان عنوانها أيضاً قانون الترخيص للدفاع القومي للسنة 2008، وقد تضمنت هذه النسخة تعديل في القانون (لا يتعلق بالمفتش العام) كان قد اعترض عليه الرئيس. ومنذ 21 كانون

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الثاني/يناير 2008 لم يتخذ أي إجراء حول القانون الجديد في مجلس الشيوخ، لكن إقراره أصبح وشيك الحدوث، ومن الأرجح أن يوقعه الرئيس.

تضمن تقرير المؤتمر ثلاثة أقسام تؤثر على المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق. الأول، قام التقرير بتوسيع سلطة إشراف المفتش العام لتشمل كل المبالغ المخصصة "لإعادة إعمار العراق"، وحدد التقرير ان ذلك يشمل كل المبالغ المخصصة لأية سنة مالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، ولبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، كما المبالغ المخصصة "لمساعدة إعادة إعمار العراق" بظل صندوق الدعم الاقتصادي، وحساب مكتب مراقبة المخدرات الدولية وتطبيق القانون، أو أي إجراء قانوني آخر. وقد عدل تقرير المؤتمر أيضاً الأحكام التي تطلب من المفتش العام إنهاء عمله خلال 180 يوماً بعد التاريخ الذي تصبح فيه المبالغ غير المنفقة من تلك المخصصة لإعادة إعمار العراق، أقل من 250 مليون دولار.

وثانياً، تضمن تقرير المؤتمر توجيهات لمكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG) والمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)، والمفتش العام الجديد لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) لتطوير خطط تدقيق كما يلي:

1- يجب أن يطور المفتش العام لدى وزارة الدفاع خطة شاملة لسلسلة من التطبيقات للعقود، ولعقود من الباطن، وأوامر المهمة، وأوامر التسليم المعنية بالدعم اللوجستي لقوات الائتلاف في العراق وأفغانستان. يجب أن يقوم المفتش العام لدى وزارة الدفاع بهذا العمل "بالتشاور مع مفتشين عامين آخرين"، ذكروا في مكان آخر من هذا القسم، "بما يخص أية عقود يكون لهؤلاء المفتشين أية سلطة عليها".

2- يجب أن يطور المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق خطة تدقيق شاملة لسلسلة من التدقيقات للعقود وللعقود من الباطن للوكالات الفدرالية، وأوامر المهمة، وأوامر التسليم لأداء وظائف الأمن وإعادة الإعمار في العراق. ويجب ان يقوم المفتش العام بهذا العمل "بالتشاور مع مفتشين آخرين"، جرى ذكرهم في مكان آخر من هذا القسم، "بما يخص أية عقود يكون لهؤلاء المفتشين العاميين سلطة عليها".

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

3- يجب على المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) تطوير خطة تدقيق شاملة موازية لخطة المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) لكن مع التركيز على أفغانستان. ويجب ان يقوم المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان بهذا العمل "بالتشاور مع مفتشين عامين آخرين"، جرى ذكرهم في مكان آخر من هذا القسم، "بما يخص أية عقود.... يكون لهؤلاء المفتشين العاميين سلطة عليها".

يفيد تقرير المؤتمر أيضاً بأن المفتشين العاميين لدى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، والمفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان، يجب ان يقوموا بعمليات التدقيق المحددة في الخطة ضمن مجال عمل مهامهم المحددة في القانون. ويجب على المفتش العاميين أن يخططوا وينفذوا تدقيقاتهم بشكل مستقل من دون استشارة اللجنة المنشأة حديثاً للتعاقد في زمن الحرب في أفغانستان والعراق، لكن تقارير التدقيق يمكن ان تقدم إلى هذه اللجنة.

ثالثاً، هناك فقرة في تقرير المؤتمر تفرض حماية إضافية للذين يبلغون عن عمليات الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام فيما يتعلق بعقود وزارة الدفاع. تحمي هذه الفقرة الأشخاص الذين يكشفون عن ارتكاب خطأ للمفتشين العاميين بمن فيهم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

جلسات الاستماع في الكونغرس

منذ آخر تقرير ربع سنوي، مثل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أمام لجان من الكونغرس في مناسبتين:

1- 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007- لجنة المخصصات المالية في مجلس النواب، اللجنة الفرعية حول عمليات الدولة والعمليات الأجنبية والبرامج المتعلقة بها، أي جلسة الاستماع حول "تقييم برنامج فعّال للدبلوماسية والتنمية في العراق: فحص الاندفاع الدبلوماسي". أعطى المفتش العام شهادتين حول فعالية إعادة الإعمار والتنمية في

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

العراق في وقت إصدار التقرير الخامس عشر ربع السنوي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.

2- 24 كانون الثاني/يناير 2008 - لجنة مجلس الشيوخ حول الأمن القومي والشؤون الحكومية، واللجنة الفرعية حول الإدارة المالية الفدرالية، ومعلومات الحكومة، والخدمات الفدرالية، والأمن الدولي، جلسة الاستماع حول "الإدارة والإشراف على التعاقد الطارئ في المناطق الخطرة". أعطى المفتش العام شهادة حول الدروس المكتسبة من التعاقدات في بيئة زمن الحرب، بما في ذلك توصيات لتقوية نظام المشتريات.

إشراف الوكالات الأخرى

المقدمة
تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

القسم 4

المقدمة

في آذار/مارس 2004، شكل المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) مجلس المفتشين العامين العراقي (ICG) (608) لتوفير منتدى لمناقشة عملية الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتشارك بين المفتش العامين التابعين للوكالات التي تشرف على صناديق تمويل إعادة إعمار العراق. يجتمع، كل ربع سنة، ممثلين عن المنظمات الأعضاء في المجلس لتبادل التفاصيل المتعلقة بعمليات التدقيق الحالية والمخطط لتنفيذها، ولتحديد الفرص المتاحة للتعاون وتخفيف التكرار.

عُقد آخر اجتماع في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، في مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في أرلنغتون بولاية فرجينيا. وقد حضر الاجتماع المنظمات التالية:

- مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG).
- مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoD OIG).
- وكالة التدقيق لجيش الولايات المتحدة (USAAA).
- مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO).
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- مكتب وكالة الاستخبارات الدفاعية للمفتش العام.
- خدمة التدقيق للقوات البحرية.
- المفتش العام للجيش.
- وكالة التدقيق للقوات الجوية.
- المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR).



محطة لمعالجة المياه تمّ تجديدها

في كل ربع سنة، يطلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق تحديثات من المنظمات الأعضاء حول نشاطات إشرافهم المنجزة، والجارية، والمخطط لها. يوجز هذا القسم التدقيقات والتحقيقات المبلغة إلى المفتش العام من قبل مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG)، أو مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية (DoS OIG)، ومكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG)، ومكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)، ووكالة التدقيق للجيش الأميركي (USAAA). للاطلاع على تحديثات وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، راجع الملحق (م). لم تنجز وزارة المالية الأميركية ولا وزارة التجارة الأميركية ولم تبادر إلى البدء بأية تدقيقات جديدة خلال ربع السنة هذا.

تدقيقات الوكالات الأخرى

يحدّث هذا القسم التدقيقات التي نقلتها الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العامين العراقي (IIGC) إلى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR).

- بالنسبة إلى تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً، أنظر الجدول 1-4.
- بالنسبة إلى تقارير الإشراف الجارية حالياً والتي أعدتها الوكالات الأميركية الأخرى خلال فترة التقرير هذا، انظر الجدول 2-4.
- لمزيد من المعلومات حول تدقيقات الوكالات الأخرى، بما فيها ملخصات التدقيقات، أنظر الملحق (م).
- بالنسبة إلى القائمة التاريخية الكاملة للتدقيقات والمراجعات حول إعادة إعمار العراق من قبل كافة الكيانات، أنظر الملحق (ن).

الجدول 1-4

تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً على يد الوكالات الأميركية الأخرى، حتى تاريخ 2007/12/31

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-033	2007/12/28	تدريب القوات البرية الأميركية في مراكز تدريب الجيش على المناورات القتالية.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-038	2007/12/21	الشراء والقبول المشروط لعربات الجيش التكتيكية المتوسطة
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-029	2007/12/5	طلب واستخدام الأموال الإضافية الطارئة لمبادرة الانتشار الميداني السريع.
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-026	2007/11/30	إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوبي غربي آسيا - المرحلة الثالثة

إشراف الوكالات الأخرى

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
وزارة الدفاع (DoD)	D-2008-027	2007/11/21	استخدام القوات الجوية الأموال الإضافية للحرب العالمية على الإرهاب المقدمة للمشتريات، والابحاث، والتنمية، والاختبار، والتقييم
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-08-68	2007/11/6	الحرب العالمية على الإرهاب: يجب ان تتخذ وزارة الدفاع إجراءات لتشجيع الانضباط المالي واستمثال استخدام الأدوات المعتمدة لتحسين تقارير كلفة الحرب العالمية على الإرهاب (GWOT).
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	GAO-08-231T	2007/10/30	تأمين واستقرار وإعادة بناء العراق: تدقيقات مكتب المحاسبة الحكومي ومسائل الإشراف الرئيسية.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-0021-FFS	2007/11/28	خطط الجيش العملائية لدعم المقاتلين في ساحة المعركة.
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2008-0010-ALL	2007/11/2	تدقيق متابعة للرقابة الداخلية لدفعات فواتير الشحن، وللائنتشار العسكري الأرضي، وقيادة التوزيع.

المصدر: استجابة مكتب المحاسبة الحكومية لطلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق للبيانات، في 2 كانون الثاني/يناير 2008. استجابة وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA) لطلب المفتش العام للبيانات في 3 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة وزارة الدفاع لطلب المفتش العام للبيانات.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 2-4

نشاطات الإشراف الجارية حالياً على يد الوكالات الأميركية الأخرى، حتى تاريخ 2007/12/31

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ بدء المشروع	وصف المشروع
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FI-0083.000	2007/12/27	الرقابة على رفع تقارير تكاليف النقل في عملية دعم الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000LF-0093.000	2007/11/28	المعدات الطبية المستخدمة لدعم العمليات في جنوبي غربي آسيا
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AS-0044.000	2007/10/16	أمن تعريف ترددات الراديو
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FJ-0014.000	2007/10/11	إدارة صندوق تمويل ذخائر الأسلحة الصغيرة لدعم الحرب العالمية على الإرهاب
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000AS-0022.000	2007/10/5	عقود الموارد التي تتطلب استخدام تعريف ترددات الراديو
وزارة الدفاع (DoD)	D2008-D000FJ-0006.000	2007/9/20	دفعات النقل بواسطة شركة باورتراك
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FL-0252.000	2007/8/31	الرقابات الداخلية واعتمادية البيانات في نظام الإنفاق القابل للتوزيع (DDS)
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000XA-0249.000	2007/8/22	موجز المسائل المؤثرة في عملية عمليتي حرية العراق والحرية الدائمة الوارد في تقرير رفعته منظمات إشراف رئيسية في بداية السنة المالية 2003 وحتى السنة المالية 2007.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000CK-0256.000	2007/8/17	ادعاءات خط الاتصال المباشر للدفاع المتعلقة بالعقود الصادرة من قائد إدارة دورة الحياة لنظام TACOM للجيش الأميركي إلى فرقة الأنظمة الأرضية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LA-0199.001	2007/8/14	الرقابة على مدة صلاحية بطاقة إجازة الدخول العامة للمقاول

إشراف الوكالات الأخرى

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ بدء المشروع	وصف المشروع
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000IG-0239.000	2007/7/27	المسائلة حول الذخائر المقدمة إلى قوات الأمن العراقية وأفغانستان
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-DIP0E3-0038.002	2007/7/15	الدروس المكتسبة: دعم استشاري للمفتشين العاملين لدى وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية العراقية
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000CK-0230.000	2007/7/13	شراء وتسليم عربات مصفحة محمية للخدمات المشتركة.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FB-0198.000	2007/6/19	أموال مخصصة للعراق وأفغانستان عبر صندوق الائتمان للجيش الأجنبية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000CK-0201.000	2007/6/18	أموال التشغيل والصيانة المستعملة لعقود الإنشاءات العسكرية للحرب العالمية على الإرهاب.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-DINT01-0092.001	2007/6/14	مراجعة الموارد الاستخباراتية لدى فريق العمل الاستخباراتي المشترك لمحاربة الإرهاب وقيادة العمليات الخاصة لدعم عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق
وزارة الدفاع (DoD)	D2007C003	2007/6/13	تقييم تحقيقات الجيش في موت وإصابة موظفي وكالة رويترز الإخبارية على يد القوات الأميركية بتاريخ 28 آب/أغسطس 2005.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-DIP0E1-0210	2007/6/24	مراجعة مستندات التحقيق المتعلق بمقتل عريف في الجيش الأميركي خلال عمليات المرافقة في العراق (مسودة التقرير الصادر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

إشراف الوكالات الأخرى

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ بدء المشروع	وصف المشروع
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-DIP0E3-0038	2007/4/19	تقييم دعم وزارة الدفاع للمفتش العام لدى قوات الأمن العراقية (وزارة الدفاع ووزارة الداخلية)
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LD-0129.000	2007/4/13	إدارة سلاح البحرية لبرامج الإغاثة والإعادة إلى الوضع السابق.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000AS-0157.000	2007/3/6	ادعاءت خط الاتصال المباشر لوزارة الدفاع فيما يتعلق بنظام التعريف البيومتري لعقد الوصول الممتقل/المتبدل.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FD-0145.000	2007/3/5	الرقابة الداخلية على الأموال العامة لسلاح الجو والأموال النقدية والأصول المالية الأخرى.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FN-0142.000	2007/3/27	الرقابة الداخلية على الأموال العامة للبحرية والأموال النقدية والأصول المالية الأخرى المحفوظة خارج الولايات المتحدة القارية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000FP-0122.000	2007/2/9	الرقابة الداخلية على الأموال العامة للجيش والأموال النقدية والأصول المالية الأخرى المحفوظة خارج الولايات المتحدة القارية.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LH-0108.000	2007/1/5	تدريب وزارة الدفاع للقوات البرية الأميركية الداعمة لعملية حرية العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-DINT01-0092	2006/12/15	تقييم الدعم الاستخباراتي لوزارة الدفاع للقيادات القتالية في عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LC-0051.000	2006/12/14	ممارسات التوظيف المستخدمة لاشغال الوظائف لدى السلطات العراقية المؤقتة.

إشراف الوكالات الأخرى

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ بدء المشروع	وصف المشروع
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LF-0032.000	2006/11/30	الأموال الإضافية المستخدمة للدعم الطبي للحرب العالمية على الإرهاب.
وزارة الدفاع (DoD)	D2007-D000LA-0054.000	2006/11/9	شراء، وتوزيع، واستخدام الدروع البدنية في وزارة الدفاع.
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000LQ-0254.000	2006/9/5	المياه الصالحة للشرب ومياه غير الصالحة للشرب في العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000LH-0246.000	2006/8/30	عملية التفتيش لبرنامج الجيش لإعادة ضبط المعدات للوحدات العائدة من عملية حرية العراق.
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000AE-0241.000	2006/8/4	استخدام وزارة الدفاع للأموال الإضافية للحرب العالمية على الإرهاب المقدمة للمشتريات، والابحاث، والتنمية، والاختبار، والتقييم
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-DIP0E2-0137	2006/7/24	وزارة الدفاع/مشروع بين الوكالات للمفتشين العاميين لقسم شؤون المجندين.
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000AE-0225.000	2006/7/10	القبول المشروط وإنتاج عربات الجيش التكتيكية المتوسطة دعماً للحرب العالمية على الإرهاب.
وزارة الدفاع (DoD)	D2006-D000FL-0208.000	2006/5/23	الرقابة الداخلية على المدفوعات خارج البلاد.
وزارة الدفاع (DoD)	07AUD3034	نيسان/أبريل 2007	مراجعة منافسة المشتريات، مجمع السفارة الجديد في بغداد.
مكتب المساعلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	غير متوفر	تشرين الثاني/نوفمبر 2007	مساعدة الولايات المتحدة للاجئين العراقيين والنازحين داخل العراق.
مكتب المساعلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	351076	أب/أغسطس 2007	اختبارات وبرامج الدروع البدنية.
مكتب المساعلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	351083	أب/أغسطس 2007	استخدام شركات الأمن الخاصة في العراق.

إشراف الوكالات الأخرى

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ بدء المشروع	وصف المشروع
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	351092	آب/أغسطس 2007	تخطيط للتراجع في العراق
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	غير متوفر	آب/أغسطس 2007	استخدام وزارة الدفاع للتعزيرات الافرادية
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	351054	تموز/يوليو 2007	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	غير متوفر	تموز/يوليو 2007	جهازية التدوير للجيش الأمريكي
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	120657	حزيران/يونيو 2007	استخدام وزارة الخارجية للتعاقديين الوكالات
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	320484	آيار/مايو 2007	إنفاق الوزارات العراقية الرئيسية للموازنة
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	غير متوفر	نيسان/أبريل 2007	الوضع الصحي للجنود المنتشرين
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	351016	آذار/مارس 2007	عمليات مشتركة لمنظمة هزيمة أدوات التفجير الارتجالية (JIEDDO) للتنسيق الاستخباراتي المضاد لأدوات التفجير الارتجالية
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	351017	آذار/مارس 2007	قدرات الدعم للعمليات المشتركة لمنظمة هزيمة أدوات التفجير الارتجالية (JIEDDO)
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	350948	كانون الأول/ديسمبر 2006	العوامل المؤثرة على الدعم الأمريكي لقوات الأمن العراقية
مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GAO)	320461	تشرين الأول/أكتوبر 2006	جهود تثبيت استقرار العراق وتحقيق ظروف تسمح بخفض عدد القوات الأميركية في العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)	A-2007-ALL-0081	2007/9/6	إدارة نقل الحاويات في جنوب غربي آسيا

إشراف الوكالات الأخرى

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ بدء المشروع	وصف المشروع
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0887-003	2007/8/5	تدقيق أعمال القيادة التعاقدية المشتركة - أفغانستان
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0887.001	2007/7/24	تدقيق أعمال القيادة التعاقدية المشتركة - العراق
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2007-ALL-0329	2006/10/26	تدقيق أعمال القيادة التعاقدية المشتركة للحيش الأميركي في جنوب غرب آسيا - الكويت
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2006-ALL-0397	2006/6/26	عمليات التراجع في جنوب غرب آسيا
وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)	A-2006-ALL-0264 A-2007-ALL-0212	2005/1/3 ^(ب)	تدقيق برنامج التزايد المدني للوجستيات.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يصدر تقرير	لم يصدر تقرير	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/برنامج استقرار مجتمع العراق
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يصدر تقرير	لم يصدر تقرير	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/صندوق مر لا روزيسكا لمساعدة ضحايا الحرب.
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يصدر تقرير	لم يصدر تقرير	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/إدارة العراق لاسطول العربات الرسمية لديه
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	لم يصدر تقرير	لم يصدر تقرير	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/برنامج مراقبة وتقييم الأداء العراقي.

المصدر: استجابة مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) لطلب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق للبيانات، في 2 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA) لطلب المفتش العام للبيانات في 3 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة وزارة الدفاع ل طلب المفتش العام للبيانات. ملاحظات:

- (أ) جرى تعليق المشروع في حزيران/يونيو 2007
- (ب) بدأ التخطيط الأولي للتدقيق في 3 كانون الثاني/يناير 2005 وبدأ عمل التدقيق في الكويت والعراق في 3 أيار/مايو 2005.

تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق مكتب المفتش العام أعماله بصورة منتظمة مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بالتحقيق في العراق. بالنسبة للإحصاءات حول نشاطات التحقيق للوكالات الأميركية الأخرى، أنظر الجدول 3-4.

الجدول 3-4

وضعية نشاطات التحقيق للوكالات الأميركية الأخرى، حتى تاريخ 2007/12/31

الوكالة	المحققون في العراق	المحققون في الكويت	حالات مفتوحة/جارية
فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي/وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية (CID/MPFU)	6	4	87
دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)	2	2	105
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS/OIG)	0	0	4
مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)	2	1	58
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	2	0	11
المجموع	12	7	265

الملاحظات

- (1) تقرير صدر حديثاً، حول قدرة العراق على إنفاق أمواله، يبيّن الاعتمادية الضعيفة لبيانات الأداء الاقتصادي للحكومة العراقية، وجد مكتب المحاسبة الحكومية أن مصادر متنوعة أفادت عن أرقام إنفاق للعام 2007 تراوحت بين 4 و 24 بالمئة.
- (2) تقرير مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) ربع السنوي إلى الكونغرس الأمريكي، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 93.
- (3) صندوق النقد الدولي (IMF) "تقرير البلد رقم 17/80" كانون الثاني/يناير، صفحة 26.
- (4) دكتور أحمد الجليبي، مقابلة المفتش العام، كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (5) تنبيه إخباري تنفيذي (FMA)، إدارة البرامج العراقية: سوف تضع المعاهدة الأمنية حدود زمنية لوجود القوات الأميركية في العراق"، 10 كانون الأول/ديسمبر، 2007.
- (6) تدقيق المفتش العام SIGIR 08-006 "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول عدة مشاريع كبيرة"، كانون الثاني/يناير 2008.
- (7) البيانات المتعلقة بدفع المانحين لمنحهم من وزارة الدفاع، منذ 16 كانون الثاني/يناير 2008. تحصل وزارة الدفاع على بياناتها من البلدان المانحة عبر وزارة التخطيط والتنمية. لا يوجد إطار زمني قياسي يحدد متى يجب على البلدان المانحة إعطاء أرقام محدثة، لذلك، يجب عدم اعتبار بيانات وزارة الدفاع شاملة كلياً وقد لا توفر الصورة الكاملة لكيفية دفع المانح لمنحته.
- (8) تدقيق المفتش العام SIGIR 06-021 "مسح مشترك لسفارة الولايات المتحدة وبرنامج مناهضة الفساد في العراق" 28 تموز/يوليو 2006: تدقيق المفتش العام SIGIR 07-007، "وضع جهود الحكومة الأميركية المناهضة للفساد في العراق"، 24 تموز/يوليو 2007.
- (9) تقرير مكتب المحاسبة الحكومية 153/08، "يحتاج الأمر إلى بيانات أفضل لتقييم تنفيذ الميزانية العراقية"، كانون الثاني/يناير 2008.
- (10) استجابة وزارة العمل (DoL) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (11) استجابة وزارة الخارجية (DoS) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (12) لجنة حماية الصحفيين، 18 كانون الثاني/يناير 2008.
- (13) مركز الأخبار للأمم المتحدة، خدمة الأخبار للأمم المتحدة، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (14) مركز الأخبار للأمم المتحدة، خدمة الأخبار للأمم المتحدة، 10 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (15) تشمل قوات الأمن العراقية، والجيش العراقي، والشرطة.
- (16) الكونغرس الأميركي، "قانون التخصيص التكميلي الطارئ للدفاع، والحرب العالمية على الإرهاب، وإغاثة التسونامي (PL-109-13) 11 أيار/مايو 2005.
- (17) لاحظت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) أن أموال السنة المالية 2007 صدرت في ستة تكرارات بين كانون الأول/ديسمبر 2006 وكانون الثاني/يناير 2008، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات. 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (18) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (19) في ربع السنة هذا، تم إدراج ثلاثة من المبالغ الإلزامية الأعلى من دون اسم مقبول، وبالتالي لا يستطيع المفتش العام تحديد ما إذا كانت هذه التعاقبات تشمل تمويل لشركة واحدة أو أكثر، وبدلاً من ذلك جرى إدراجها باسم الوكالة المانحة للعقد، شركتان جرى منحهما عقود صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) على يد مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) لدى وزارة الدفاع.
- (20) يستخدم المفتش العام تصنيف القيادة المتعددة الجنسيات في العراق لهذه المواضيع كمجموعات نشاطات فرعية.
- (21) الرفع والدعم تشيران إلى تمويل صندوق قوات الأمن العراقية الذي يذهب إلى دعم جهود محاربة التمرد في العراق، بما في ذلك الطعام، والوقود، والخدمات اللوجستية الأخرى.
- (22) القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، تقرير القسم 3033 إلى الكونغرس، 7 كانون الثاني/يناير 2008.
- (23) مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، التقرير رقم 026-2008. "إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا المرحلة الثالثة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 8.
- (24) مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، التقرير رقم 026-2008. "إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا المرحلة الثالثة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 7 و صفحة 8.
- (25) مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، التقرير رقم 026-2008. "دارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا المرحلة الثالثة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة أ.
- (26) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) لطلب المفتش العام للبيانات، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (27) وزارة الدفاع قياس الاستقرار والأمن في العراق، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 29.

الملاحظات

- (28) وزارة الدفاع، تقرير الوضع الإقليمي، 23 كانون الثاني/يناير 2008: سياسة مكتب وزير الدفاع (OSD) الملحوظة في 16 كانون الثاني/يناير 2008، "معظم الزيادة تمثل الذين تدربوا في مراكز التدريب في المناطق والضواحي، ولم يكونوا جزءاً من تدريب الائتلاف المبرمج كما ولم يتم شملهم في تقارير وزارة الدفاع السابقة."
- (29) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (30) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإقليمي حول العراق، 9 كانون الثاني/يناير 2008، الشريحة 11.
- (31) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 29.
- (32) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 23 كانون الثاني/يناير 2008.
- (33) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإقليمي حول العراق، 23 كانون الثاني/يناير 2008.
- (34) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 29.
- (35) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإقليمي حول العراق، 23 كانون الثاني/يناير 2008.
- (36) استجابة سفارة الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (37) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإقليمي حول العراق، 9 كانون الثاني/يناير 2008، الشريحة التوضيحية 11.
- (38) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (39) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإقليمي حول العراق، 23 كانون الثاني/يناير 2008.
- (40) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (41) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (42) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإقليمي حول العراق، 23 كانون الثاني/يناير 2008.
- (43) المفتش العام، التقرير الإقليمي إلى الكونغرس الأمريكي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 38.

الملاحظات

- (44) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ استجابة فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف (CMATT) لطلب المفتش العام للبيانات، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (45) بيانات دورة تدريب فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف (CMATT)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (46) بيانات دورة تدريب فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف (CMATT)، استجابة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (47) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (48) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، و 15 يناير/كانون الثاني 2008.
- (49) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (50) القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، تقرير القسم 3303 إلى الكونغرس، 7 كانون الثاني/يناير 2008.
- (51) القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، تقرير القسم 3303 إلى الكونغرس، 7 كانون الثاني/يناير 2008.
- (52) القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، تقرير القسم 3303 إلى الكونغرس، 7 كانون الثاني/يناير 2008.
- (53) القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، تقرير القسم 3303 إلى الكونغرس، 7 كانون الثاني/يناير 2008.
- (54) تدقيق المفتش العام رقم 06-032 SIGIR، "مراقبة قوات الأمن العراقية لخطط تنفيذ القدرات اللوجستية"، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

الملاحظات

- (55) تقرير مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO) رقم 08-143R، "عملية تحرير العراق: تقييم وزارة الدفاع لوحدة قوات الأمن العراقية ليس واضحاً لأن قدرات دعم قوات الأمن العراقية (ISF)، لم يجر تطويرها كلياً بعد"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (56) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، "تقرير اللجنة المستقلة حول قوات الأمن العراقية"، تقرير مقدم إلى الكونغرس، 6 أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 13.
- (57) تدقيق المفتش العام رقم SIGIR 06-032، "مراقبة قوات الأمن العراقية لخطط تنفيذ القدرات اللوجستية"، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2006، صفحة ii.
- (58) تقرير مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO) رقم 08-143R، "عملية تحرير العراق: تقييم وزارة الدفاع لوحدة قوات الأمن العراقية ليس واضحاً لأن قدرات دعم قوات الأمن العراقية (ISF)، لم يجر تطويرها كلياً بعد"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الصفحات 6-13.
- (59) في استجابتها على المفتش العام، لاحظت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) ان التغيير الحاصل في التمويل لفئة "الاعتماد الذاتي اللوجستي" تعكس التغييرات التي حصلت "المفهوم RSU/GSU الذي تطور إلى مفهوم الكتائب اللوجستية: مشاريع قيد الإنجاز حالياً" القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، تقرير القسم 3303 إلى الكونغرس، 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (60) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (61) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (62) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008 و 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (63) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 5 كانون الثاني/يناير 2008، بعنوان "بيانات فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف (CMATT) حول دروس (IASSI)
- (64) فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف (CMATT)، "موجز القيادة"، 4 كانون الثاني/يناير 2007، الشريحة 16.
- (65) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (66) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (67) مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، التقرير رقم 026-2008. "إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا - المرحلة الثالثة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة i.
- (68) مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، التقرير رقم 026-2008. "إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا - المرحلة الثالثة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة i.
- (69) مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، التقرير رقم 026-2008. "إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا - المرحلة الثالثة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 2.
- (70) مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، التقرير رقم 026-2008. "إدارة صندوق قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا - المرحلة الثالثة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 3.
- (71) تقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) رقم 08-143R، "عملية تحرير العراق: تقييم وزارة الدفاع لوحدة قوات الأمن العراقية ليس واضحاً لأن قدرات دعم قوات الأمن العراقية (ISF) لم يجرِ تطويرها كلياً بعد"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 4.
- (72) القوانين العامة: P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-148; P.L. 109-234; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-161، استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، وحتى مبلغ 50 مليون دولار إضافي يمكن تخصيصها بظل القانون العام PL-110-161.
- (73) وزارة الدفاع، "إيجاز سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA): برنامج الاستجابة الطارئة للقائد"، 14 كانون الثاني/يناير 2004.
- (74) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل اكسل (Excel) لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (75) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل اكسل لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (76) فرقة منطقة الخليج (GRD)، "إعادة الاعمار في العراق جلسة إيجاز خاصة بالانسحاب"، تشرين الثاني/نوفمبر 2006.
- (77) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل اكسل لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 14 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (78) تدقيق المفتش العام رقم SIGIR 08-006 'برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول عدة مشاريع كبيرة' كانون الثاني/يناير 2008.
- (79) تدقيق المفتش العام رقم SIGIR 08-006 'برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول عدة مشاريع كبيرة' كانون الثاني/يناير 2008.
- (80) تدقيق المفتش العام رقم SIGIR 08-006 'برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول عدة مشاريع كبيرة' كانون الثاني/يناير 2008.
- (81) تدقيق المفتش العام رقم SIGIR 08-006 'برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق يمول عدة مشاريع كبيرة' كانون الثاني/يناير 2008.
- (82) استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 9 كانون الثاني/يناير 2008.
- (83) استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 18 كانون الأول/ديسمبر 2008.
- (84) القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، سمينار إحصائي: "ترحيب ومقدمة"، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، شريحة 8.
- (85) استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 18 كانون الأول/ديسمبر 2008.
- (86) القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، ندوة إحصائي: المصالحة والمواطنين المحليين المهتمين (CLCs)، 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الشريحة التوضيحية 180.
- (87) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة iii.
- (88) القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، سمينار إحصائي: المصالحة والمواطنين المحليين المهتمين (CLCs)، 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الشريحة 180.
- (89) استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 18 كانون الأول/ديسمبر 2008.
- (90) القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، تقييم SPA: مساهمات المصالحة والمواطنين المحليين المهتمين (CLCs) "3 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (91) استجابة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 18 كانون الأول/ديسمبر 2008.

الملاحظات

- (92) قانون الإدارة المالية لوزارة الدفاع، "ملخص التغييرات الرئيسية على تقرير وزارة الدفاع DoD 7000.14-R، المجلد 12، الفصل 27، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، تحديث تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (93) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل اكسل (Excel) لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (94) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل اكسل (Excel) لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (95) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل اكسل لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 14 كانون الثاني/يناير 2008.
- (96) الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، المال كنظام سلاح (MAAWS)، حزيران/يونيو 2007، صفحة 10، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق يعرف "صاحب المبادرة المحروم" بأنه يفتقر إلى الثروة المستقلة أو عدم القدرة على الحصول على قروض عمل بشروط تجارية معقولة.
- (97) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإسيوعي حول العراق، 5 كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 18.
- (98) الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، المال كنظام سلاح (MAAWS)، 1 حزيران/يونيو 2007، صفحة 18.
- (99) الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، "وحدات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق".
- (100) استجابة مكتب الإدارة والموازنة لطلب المفتش العام للبيانات، 2 كانون الثاني/يناير 2008.
- (101) من أصل 3.287 مليون دولار مخصصة، استطاع المفتش العام احتساب مبلغ ملزم ومنفق بنسبة 97% من التمويل. بتاريخ النشر، لم تكن تفاصيل مبالغ التزيم والإنفاق قد توفرت بعد لما يقارب 18 مليون دولار في السنة المالية 2007، ولمبلغ 15 مليون مخصصة لربع السنة الحالي. إضافة إلى ذلك، ليس لدى المفتش العام تفاصيل المبالغ المنفقة من الأموال المخصصة لوزارة الخارجية، للسنة المالية 2006، التي يبلغ مجموعها 56 مليون دولار تقريباً. خصص الكونغرس مبلغ 60.39 مليون دولار إلى صندوق دعم الاقتصاد العراقي (ESF) (منها 4.95 مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لميزانية السنة المالية 2006. وبحسب تقرير القسم 2207 لشهر نيسان/أبريل العام 2007، الصادر عن وزارة الخارجية، لزمّت وزارة الخارجية ما يقارب 56 مليون دولار من أموال السنة المالية 2006، لصندوق دعم الاقتصاد، إلى المؤسسة الوطنية للديمقراطية (NDI) والمؤسسة الجمهورية الدولية (IRI) لنشاطات بناء الديمقراطية. أما المعلومات عن المبالغ المنفقة من هذا المبلغ الملزم فلم تتوفر للمفتش العام في وقت نشر هذا التقرير.

الملاحظات

- (102) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (103) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ميزانية الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: صندوق دعم الاقتصاد"، 2 حزيران/يونيو 2006.
- (104) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (105) تفاصيل حول الوكالات التنفيذية للسنة المالية 2003، لصندوق دعم الاقتصاد (ESF) لم تكن متوفرة.
- (106) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (107) الأموال التكميلية للسنة المالية 2007 لصندوق دعم الاقتصاد يمكن ان تلزم أو تتفق فقط عندما يوافق الرئيس على التقدم في إجراءات معينة في العراق. قدم الرئيس تقرير تقييم مرجعيين (12 تموز/يوليو 2007، و 14 أيلول/سبتمبر 2007)، الذين سمحا، بمجموعهما، بإطلاق 1.554 مليار دولار، كتخصيص تكميلي للسنة المالية 2007.
- (108) لمزيد من المعلومات عن هذا البرنامج، راجع مناقشات فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs) في القسم 2ب من هذا التقرير.
- (109) يقوم صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) بتمويل برنامج استجابة مشابه سريع خاص لمشاريع صندوق دعم الاقتصاد: هذا البرنامج مختلف عن برنامج صندوق الاستجابة السريعة QRF، الممول من صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، والذي يدعم فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT).
- (110) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (111) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (112) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (113) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (114) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (115) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2007.
- (116) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (117) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، تقرير استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، حول المؤشرات المهمة، 1 كانون الثاني/يناير 2008.
- (118) سفارة الولايات المتحدة بولاية فرق إعادة إعمار المحافظات، توجيهات لإدارة فرق إعادة الإعمار المرافقة (ePRT) برنامج صندوق الاستجابة السريعة (QRF)، 12 آب أغسطس 2007.
- (119) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 12 كانون الثاني/يناير 2008.
- (120) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (121) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (122) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (123) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (124) تقرير مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، حول المؤشرات المهمة، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (125) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (126) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (127) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008 و 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (128) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (129) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (130) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2007.
- (131) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (132) تدقيق المفتش العام رقم SIGIR 06-017 نقل مشاريع إعانة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية، 28 تموز/يوليو 2006، صفحة ii حتى iv.
- (133) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (134) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "فرق إعادة إعمار المحافظات: استقرار المجتمع"، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (135) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD)، لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (136) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS)، "التطور الحاصل مؤخراً في مساعدة إعادة الإعمار" تحديث 12 أيار/مايو 2005. صفحة 14.
- (137) تقرير القسم 2207 لوزارة الخارجية، تشرين الأول/أكتوبر 2004.
- (138) فرقة منطقة الخليج (GRD)، "التقرير الإسبوعي لوضع البرامج"، 10 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 2.
- (139) فرقة منطقة الخليج (GRD)، "التقرير الإسبوعي لوضع البرامج"، 10 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 2.
- (140) فرقة منطقة الخليج (GRD)، "التقرير الإسبوعي لوضع البرامج"، 10 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 7.
- (141) يستخدم المفتش العام تقليدياً "بيانات التمويل المتوفرة من مكتب الإدارة والميزانية"، إلا ان البيانات التي يقدمها مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون، تتناقض مع معلومات مكتب الإدارة والموازنة حول التمويل. ليس لدى المفتش العام الا رؤية للبيانات التي يقدمها مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون، لذلك وبهدف ذكر بيانات الأموال المخصصة والمنفقة، يشمل هذا القسم معلومات مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون.
- (142) لأغراض هذا التقرير، يشير مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) إلى المكتب نفسه، ويشير الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE) إلى التمويل الذي خصصه الكونغرس مباشرة "للمكتب" (INL).
- (143) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (144) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (145) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (146) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (147) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية (INL) وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008 و 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (148) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (149) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة 37، استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (150) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة 37-38.
- (151) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (152) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (153) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (154) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (155) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، و 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (156) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (157) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (158) تقديم وزارة العدل ووزارة الخارجية والجيش والبحرية، محكمة "جرائم كركوك الكبرى"، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (159) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (160) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (161) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (162) تقدم الولايات المتحدة التدريب الاساسي للحراس الشخصيين المتعاقد معهم، لكن المجلس العدلي الأعلى لا يريد صرف مال على التدريب الكامل بسبب معدل التبدل المرتفع لهؤلاء الحراس.

الملاحظات

- (163) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (164) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (165) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (166) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (167) وزارة الخارجية "صفحة وقائع: مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون- برامج الشرطة المدنية وحكم القانون"، 2 كانون الثاني/يناير 2008. استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (168) استجابة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (169) هذا القسم غير متعلق بفترة "إدارة إعادة الاعمار" في البحث حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) الواردة سابقاً في هذا القسم.
- (170) وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية "تبرير التخصيصات التكميلية: السنة المالية 2008"، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 4 و 5.
- (171) القانون العام 96-465 PL، "قانون الجهاز الدبلوماسي للعام 1980"، السنة المالية 2008، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الصفحة 4 و 5.
- (172) وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية "تبرير التخصيصات التكميلية: السنة المالية 2008"، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 4 و 5.
- (173) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (174) تقرير مكتب المحاسبة الحكومية 08-39، "استقرار الدول والمناطق"، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 12.
- (175) تقرير مكتب المحاسبة الحكومية 08-39/ "استقرار الدول والمناطق"، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 12.
- (176) الأمم المتحدة، "قرار الأمم المتحدة رقم 1790"، 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (177) تقرير مكتب المحاسبة الحكومية 08-231T، "أمن، واستقرار، وإعادة إعمار العراق"، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 4.
- (178) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (179) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (180) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، هذه النسبة المئوية هي على أساس توزيع الوكالة لـ 306 موظفين وفرتهم السفارة.
- (181) تدقيق المفتش العام SIGIR 08-003، "مراجعة استخدام المقاولين في إدارة مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة iii.
- (182) المفتش العام، "إغاثة وإعادة إعمار العراق: دروس في التعاقد والمشتريات"، تموز/يوليو 2006، صفحة 94 حتى صفحة 96.
- (183) القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، "تقديم: وفد من الكونغرس"، 16 حزيران/يونيو 2007، صفحة 3.
- (184) القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، "ملخص السنة المالية 2007"، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 4.
- (185) استجابة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (186) البيت الأبيض، "تقرير إلى الكونغرس بموجب القسم 2207 من القانون PL.108-106"، نيسان/أبريل 2004.
- (187) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (188) المفتش العام (SIGIR) "إعادة إعمار العراق: دروس في العقود والمشتريات"، تموز/يوليو 2006، صفحة 73.
- (189) المفتش العام (SIGIR) "إعادة إعمار العراق: دروس في العقود والمشتريات"، تموز/يوليو 2006، صفحة 74.
- (190) استجابة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (191) استجابة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (192) استجابة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (193) استجابة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (194) لجنة امتلاكات الجيش وإدارة البرامج في عمليات الحملات، "الإصلاح الطارئ المطلوب: تعاقد الجيش أثناء الحملات"، تشرين الثاني، 2007، صفحة 1-2.
- (195) لجنة امتلاكات الجيش وإدارة البرامج في عمليات الحملات، "الإصلاح الطارئ المطلوب: تعاقد الجيش أثناء الحملات"، تشرين الثاني، 2007، صفحة 4.
- (196) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 08-009 "استخدام مقياس التحويل لمبلغ المنحة والرسم يمكنها تعزيز التحفيز لأداء المقاول"، كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 8.
- (197) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 08-009 "استخدام مقياس التحويل لمبلغ المنحة والرسم يمكنها تعزيز التحفيز لأداء المقاول"، كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 1.
- (198) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 08-009 "استخدام مقياس التحويل لمبلغ المنحة والرسم يمكنها تعزيز التحفيز لأداء المقاول"، كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 1.
- (199) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 08-009 "استخدام مقياس التحويل لمبلغ المنحة والرسم يمكنها تعزيز التحفيز لأداء المقاول"، كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 8.
- (200) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 08-009 "استخدام مقياس التحويل لمبلغ المنحة والرسم يمكنها تعزيز التحفيز لأداء المقاول"، كانون الثاني/يناير 2008.
- (201) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 08-009 "استخدام مقياس التحويل لمبلغ المنحة والرسم يمكنها تعزيز التحفيز لأداء المقاول"، كانون الثاني/يناير 2008.
- (202) وكالة التدقيق للجيش الأميركي، التدقيق رقم A-2008099-21-FFS. "خطط عمليات الجيش لدعم المقاولين في ساحة المعركة"، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (203) تقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) رقم 80-39، "إعادة الاستقرار وإعادة الإعمار" الأعمال اللازمة لتطوير إطار عمل تخطيطي وتنسيقي لتحقيق فيلق الاحتياط المدني"، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (204) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (205) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (206) تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) رقم 08-004 "الناتج، والكلفة، والإشراف على إعادة إعمار قاعدة تاجي العسكرية ومركز بغداد للتطوع"، كانون الثاني/يناير 2008.
- (207) استجابة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 18 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (208) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (209) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، 2 كانون الثاني/يناير 2007.
- (210) الجمهورية العراقية، مجلس التدقيق الأعلى، التدقيق رقم 9730/3/4، "تقرير حول المشاريع الممولة بأموال الولايات المتحدة"، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، مترجم.
- (211) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 2 كانون الثاني/يناير 2008.
- (212) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 08-008 جهود الولايات المتحدة لمحاربة الفساد في العراق"، كانون الثاني/يناير 2008.
- (213) تدقيق المفتش العام (SIGIR) رقم 06-045، "وضع مشاريع تطوير قدرات الوزارات في العراق"، 30 كانون الثاني/يناير 2007. صفحة iii.
- (214) تقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) رقم 08-117 "إعادة بناء واستقرار العراق، جهود تطوير قدرات الوزارات العراقية تحتاج إلى إستراتيجية متكاملة شاملة لتوجيه الجهود وإدارة المخاطر"، تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 33.
- (215) التقرير الموجز لوزارة الخارجية، حول تقدم العمل في إعادة الإعمار، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 4.
- (216) وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 14 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 4.
- (217) التقرير الموجز لوزارة الخارجية، حول تقدم العمل في إعادة الإعمار، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 4.
- (218) التقرير الموجز لوزارة الخارجية، حول تقدم العمل في إعادة الإعمار، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 4.
- (219) تقرير مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) حول المؤشرات المعتمدة، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (220) استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، 14 كانون الثاني/يناير 2008.
- (221) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (222) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "فرق إعادة إعمار المحافظات (PRT)"، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 2.
- (223) فرقة منطقة الخليج، "لائحة فرق إعادة إعمار المحافظات/اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRT) B PRDC الرئيسية لصفحة توزيع قاعدة البيانات" 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

الملاحظات

- (224) التقرير الموجز لوزارة الخارجية، حول تقدم العمل في إعادة الإعمار، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 3.
- (225) صندوق النقد الدولي (IMF) "تقرير صندوق النقد الدولي حلو البلاد رقم 17/08" كانون الثاني 2008، صفحة 7.
- (226) وحدة الاستخبارات الاقتصادية في العراق: تقرير البلاد، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 7.
- (227) صندوق النقد الدولي (IMF) "أنجز العراق الدفعات السابقة لكل التلزيقات الكبيرة إلى صندوق النقد الدولي، 14 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (228) صندوق النقد الدولي (IMF) "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على 744 مليون دولارا كترتيب احتياطي للعراق". 20 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 1.
- (229) صندوق النقد الدولي (IMF) "تقرير صندوق النقد الدولي حلو البلاد رقم 17/08" 16 كانون الثاني 2008.
- (230) وحدة الاستخبارات الاقتصادية في العراق: تقرير البلاد، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 7.
- (231) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة توزيع قاعدة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (232) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 9.
- (233) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 9.
- (234) المصرف المركزي العراقي (صفحة توزيع قاعدة البيانات للمؤشرات المالية" 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (235) المصرف المركزي العراقي (صفحة توزيع قاعدة البيانات للمؤشرات المالية" 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (236) صندوق النقد الدولي (IMF) "تقرير صندوق النقد الدولي حلو البلاد رقم 17/08"، 16 كانون الثاني 2008، صفحة 16.
- (237) لا يوجد
- (238) استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، 14 كانون الثاني/يناير 2008.
- (239) صندوق النقد الدولي (IMF) "تقرير صندوق النقد الدولي رقم 294/07" آب/أغسطس 2007، صفحة 2. الحسابات عند معطل الدخل المحلي من الزيت على سعر السوق (40,210 مليار دينار عراقي) مقسومة على معدل الدخل المحلي على سعر السوق للعام 2006 (61,845 مليار دينار عراقي).
- (240) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 14.
- (241) وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 14.
- (242) صندوق النقد الدولي (IMF) "تقرير صندوق النقد الدولي حلو البلاد رقم 294/07"، آب/أغسطس 2007، صفحة 2.

الملاحظات

- (243) وزارة الدفاع نسخة الأخبار مع الوزير غوردن - إنكلترا، بول برنكلي، والوزير فوزي حريري في البنتاغون" 4 أيلول/ديسمبر 2007. .
- (244) فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO) "أسئلة متكررة" 11 كانون الثاني/يناير 2008.
- (245) فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار (TF-BSO) "الإنعاش الاقتصادي في العراق" تحديث الإستراتيجية الاقتصادية لفريق عمل تحسين عمليات الاستقرار والأعمال. تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (246) وزارة الدفاع "النشرة الصحفية": الأمن الطويل الأمد في العراق يعتمد على الظروف الاقتصادية" 6 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (247) وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والأمن في العراق" 7 كانون الثاني 2008، صفحة 7.
- (248) وحدة الاستخبارات الاقتصادية في العراق: تقرير البلاد، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 6.
- (249) صندوق النقد الدولي (IMF) "تقرير صندوق النقد الدولي حلو البلاد رقم 17/08" آب/أغسطس 2007، صفحة 18.
- (250) استجابة وزارة الخارجية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (251) فرقة منطقة الخليج (GRD) "تقرير الوضعية الإيسوعي" 10 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 8.
- (252) تقرير مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) حول المؤشرات المهمة، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (253) نذام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كتاب عمل اكسل (Excel) لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (254) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون ثاني/يناير 2008.
- (255) وحدة استخبارات مجلة الايكونوميست، في العراق: تقرير البلد"، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 13.
- (256) استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون ثاني/يناير 2008.
- (257) استجابة فرقة منطقة الخليج لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون ثاني/يناير 2008.
- (258) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) "لا تزال أزمة نزوح العراقيين قائمة بالرغم من تضاؤل العنف والأعداد المحدودة للعائدين في العام 2007"، 1 كانون الثاني/يناير 2008.
- (259) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "شمال العراق: القصف التركي يتسبب بالنزوح"، 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (260) المفوض الأعلى للاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR)، "شمال العراق: القصف التركي يتسبب بالنزوح،" 18 كانون الثاني/يناير 2007، يحقق المفوض هدف معاهدة 2007 للاجئين العراقيين" 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (261) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "النداء الإضافي لوضعية العراق 2008". 1 كانون الثاني/يناير 2008.

- (262) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الحذر بشأن العائدين"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (263) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "النداء العالمي 2008-2009"، 1 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 209.
- (264) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "النداء العالمي 2008-2009"، 1 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 210.
- (265) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تقارير متضاربة بشأن أرقام العائدين"، 7 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (266) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تقارير متضاربة بشأن أرقام العائدين"، 7 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (267) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "النداء العالمي 2008-2009"، 1 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (268) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "إحصاءات عن النازحين العراقيين حول العالم"، أيلول/سبتمبر 2007.
- (269) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "خارطة الوضع في العراق"، تموز/يوليو 2007.
- (270) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "النداء العالمي 2008-2009"، 1 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (271) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تقارير متضاربة بشأن أرقام العائدين"، 7 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (272) المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "موجز المحافظات: الانبار، وبغداد، وديالى" كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (273) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، "وزارة الهجرة العراقية وإطلاق خطة الأمم المتحدة لمساعدة العائدين"، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (274) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تلبية المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة لهدف عودة اللاجئين العراقيين"، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (275) تصريحات لجنة العدل في مجلس الشيوخ من قبل مساعد الوزير لمكتب اللاجئين والهجرة، "محنة اللاجئين العراقيين"، 16 كانون الثاني/يناير 2007.
- (276) وزارة الخارجية، "مكتب الناطق الرسمي: معاملات اللاجئين العراقيين لإعادة توطينهم (جواب على سؤال)"، 18 أيلول/سبتمبر 2007.

الملاحظات

- (277) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "تلبية المفوضية العليا للاجئين للهدف المحدد لإعادة توطين اللاجئين العراقيين"، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (278) تعريف المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) للأفراد "المعرضين للأخطار" على أنهم "كبار في السن، لديهم إعاقة جسدية أو عقلية، لا يتلقون دعم من أحد (أيتام أو أرباب عائلات وحيديين من دون زوج أو زوجة)، ضحايا عنف (بما في ذلك العنف الجنسي) أو تعذيب، أو معتقلين سابقين أو ما شابه"، وللأفراد "المعرضين جداً" على أنهم "محتاجين إلى دعم دولي متواصل على ضوء الصعوبات التي سيواجهونها في الانخراط بالمجتمع لدى عودتهم".
- (279) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "اللاجئين العراقيين: دراسات أبحاث حديثة"، 14 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 19.
- (280) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، "الحذر بشأن العائدين"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (281) المجموعة F، "تحديث معلومات النازحين داخل العراق"، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، صفحة 19.
- (282) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) "موجز المحافظات: الانبار، وبغداد، وديالى"، كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (283) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) "موجز المحافظات: الانبار، وبغداد، وديالى"، كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (284) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) "موجز المحافظات: الانبار، وبغداد، وديالى" كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (285) المجموعة F، تحديث معلومات عن النازحين داخل العراق"، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (286) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) "موجز المحافظات: الانبار، وبغداد، وديالى"، كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (287) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 2 كانون الثاني/يناير 2008.
- (288) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) "النداء العالمي 2008-2009". 1 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (289) "برنامج الغذاء العالمي (WFP) للمساعدة في تأمين الغذاء لمليون لاجئ عراقي"، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (290) وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (291) وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (292) موقع معهد قانون حقوق الإنسان الدولي على الإنترنت، "مشروع تاريخ العراق".
- (293) وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

- (294) صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، هذه الأرقام تشمل فقط المصاريف الإضافية للسنة المالية 2006 لتطوير القدرات ومشاريع استدامة التشغيل والصيانة المتعلقة بالكهرباء. تقرير المفتش العام ربع السنوي المقدم إلى الكونغرس الأميركي، 30 تموز/يوليو 2005، تقرير الوضعية الإيسوعي لوزارة الخارجية، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (295) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)/مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO): تقرير الأداء اليومي للوحدات الكهربائية، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (296) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO): تقرير الأداء اليومي للوحدات الكهربائية من 2007/10/1 حتى 2007/12/31. هذا الرقم هو من المتوسط الفعلي للإنتاج لكل يوم من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2007. يشمل هذا الرقم الواردات من إيران وتركيا.
- (297) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)/مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO): تقرير الأداء اليومي للوحدات الكهربائية من 2007/10/1 إلى 2007/12/31.
- (298) تقرير المفتش العام الإيسوعي إلى الكونغرس الأميركي، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (299) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)/مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO): مستويات الاستيراد لربع السنة هذا من العام الفائت بلغ متوسطها 282 ميغا واط. لم تكن أرقام مستويات الاستيراد لربع السنة المنصرم متوفرة بوقت نشر هذا التقرير.
- (300) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007 صفحة 11: استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (301) مستوى ما قبل الحرب (4075 ميغا واط) هو متوسط مأخوذ من بيانات صندوق النقد الدولي.
- (302) في ربع السنة المنصرم، لاحظ مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) الميغا واط ساعة هو وحدة قياس تفوق الميغا واط، لأنها تقيس بدقة أكبر الناتج بالوقت، وهو الطريقة التي يعرف بها الزبائن استخدام الطاقة. استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (303) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008: مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)/مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الأداء اليومي لوحدات الكهرباء من 2007/1/10 حتى 2007/12/31. الرقم متأثر بالتدوير، في استجابة لطلب المفتش العام للبيانات بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2008، أعطى مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) رقماً هو 104,909 ميغا واط ساعة للمتوسط اليومي للإمداد لربع السنة الذي ينتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (304) تقرير المفتش العام الإيسوعي إلى الكونغرس الأميركي، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007. صفحة 25.

الملاحظات

- (305) حسب مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، حددت وزارة الخارجية هدف إنتاج يبلغ متوسطه اليومي 110 آلاف ميغا واط ساعة لصيف العام 2005. ولصيف العام 2006، حددت وزارة الخارجية رقم 127,000 ميغا واط ساعة. إنما باي حال تواصل وزارة الخارجية اعتماد الهدف البالغ 110 آلاف ميغا واط ساعة لمتابعة التقدم الإسبوعي، تقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) رقم 07-677، "إعادة بناء العراق: يحتاج الامر إلى خطة استراتيجية متكاملة للمساعدة في إعادة تجديد قطاعي النفط والكهرباء العراقيين"، أيار/مايو 2007، صفحة 28.
- (306) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (307) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (308) مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) تقرير رقم 07-677، "إعادة بناء العراق: يحتاج الامر إلى خطة استراتيجية متكاملة للمساعدة في إعادة تجديد قطاعي النفط والكهرباء العراقيين"، أيار/مايو 2007، صفحة 16.
- (309) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (310) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (311) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (312) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (313) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، "العراق في المنظور: النمو الاقتصادي والكهرباء"، شباط/فبراير 2006، صفحة 1.
- (314) تم قياس هذا الرقم بأخذ كل أرقام القدرة مع أرقام الوحدات المركبة او المجددة وتم جمعها معاً. استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (315) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (316) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (317) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007 صفحة 12: استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (318) فرقة منطقة الخليج (GRD)، برامج SITREP نصف الشهرية، 10 كانون الأول، ديسمبر 2007، صفحة 3.
- (319) فرقة منطقة الخليج (GRD)، برامج SITREP نصف الشهرية، 10 كانون الأول، ديسمبر 2007، صفحة 3.
- (320) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (321) فرقة منطقة الخليج (GRD) "مشاريع الكهرباء توفر الطاقة الممكن الاعتماد عليها لجنوب العراق"، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 14.
- (322) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (323) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، الإنهاء، كانون الثاني/يناير 2008.
- (324) فرقة منطقة الخليج (GRD)، برامج SITREP نصف الشهرية، 10 كانون الأول، ديسمبر 2007، صفحة 3.
- (325) فرقة منطقة الخليج (GRD)، برامج SITREP نصف الشهرية، 10 كانون الأول، ديسمبر 2007، صفحة 3.
- (326) فرقة منطقة الخليج (GRD) "مشاريع الكهرباء توفر الطاقة الممكن الاعتماد عليها إلى جنوب العراق"، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 14.
- (327) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (328) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (329) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، الإنهاء، كانون الثاني/يناير 2008.
- (330) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، الإنهاء، كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (331) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (332) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (333) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (334) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (335) تقرير المفتش العام الإقليمي إلى الكونغرس الأميركي: 30 تموز/يوليو 2005، وزارة الدفاع تقرير الوضعية الإقليمي 31 كانون الثاني/يناير 2008، نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) التقرير ربع السنوي، 14 كانون الثاني/يناير 2008.
- (336) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (337) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (338) لاحظ مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) أن بيانات الصادرات الشمالية غير كاملة. وزارة الخارجية، وزارة المالية، وصندوق القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) يعملون معاً على تقديم بيانات كاملة. استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (339) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (340) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007. صفحة 10.
- (341) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (342) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (343) وكالة الطاقة الدولية، "البيانات 2: أوبيك"، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (344) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007.

- (345) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (346) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، صفحة البيانات للإنتاج الشهري والصادرات، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (347) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (348) مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير المؤشرات الأساسية، 4 كانون الأول/ديسمبر 2007، فرقة منطقة الخليج، "قطع خطوط النفط منذ بدء إنشاء مناطق حظر الدخول إلى خطوط الأنابيب"، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 11.
- (349) فرقة منطقة الخليج (GRD) "قطع خطوط النفط منذ بدء إنشاء مناطق حظر الدخول إلى خطوط الأنابيب". 2 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 11. استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008. لاحظت فرقة منطقة الخليج (GRD) انه مع تحسن الوضع الأمني، هذا الجهد سيوفر مبلغ الـ 30 مليون دولار يومياً لمكتب المحاسبة الحكومية.
- (350) فرقة منطقة الخليج (GRD) "قطع خطوط النفط منذ بدء إنشاء مناطق حظر الدخول إلى خطوط الأنابيب"، 2 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 11.
- (351) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني 2008.
- (352) تدقيق المفتش العام رقم 006-009 "مراجعة فرق العمل لبرامج الحماية" 28 نيسان/أبريل 2006.
- (353) تدقيق المفتش العام رقم 006-009 "مراجعة فرق العمل لبرامج الحماية" 28 نيسان/أبريل 2006. صفحة i.
- (354) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، تشرين الأول/أكتوبر، صفحة 34-35.
- (355) تدقيق المفتش العام رقم 06-038، "موجز غير سري لمراجعة المفتش العام لجهود رفع قدرات العراق لحماية البنى التحتية للطاقة"، 27 أيلول/سبتمبر 2006.
- (356) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 48.
- (357) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 2.
- (358) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 2.
- (359) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإسيوعي، 3 كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 14.
- (360) تقرير المفتش العام ربع السنوي إلى الكونغرس الأميركي، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 126، الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقدير احتياجات العراق"، تشرين الأول/أكتوبر 2003، صفحة 55.

الملاحظات

- (361) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإسيوعي، 2 كانون الثاني/يناير 2008؛ نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، "الكلفة حتى الإنجاز"، 11 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (362) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (363) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (364) وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة I-36.
- (365) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO) لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (366) وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة I-36.
- (367) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب لمفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (368) وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة I-37.
- (369) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب لمفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (370) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (371) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير الإنهاء، 2 كانون الثاني/يناير 2008، تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، 11 كانون الثاني/يناير 2008.
- (372) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير الإنهاء، 2 كانون الثاني/يناير 2008، تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، 11 كانون الثاني/يناير 2008.
- (373) تدقيق المفتش العام رقم 08-010، الناتج، والاكلاف، والإشراف على عقد إعادة إعمار العراق رقم W914NS-04-D-0006 "كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (374) تدقيق المفتش العام رقم 06-011، "إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية"، 29 نيسان/أبريل 2006.
- (375) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب لمفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (376) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسيوعي، 3 كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 14.
- (377) وزارة الدفاع، "ثشرة صحفية: سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي (USACE) منح عقد لمستشفى جراحة جديد في ضواحي ميسان" 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (378) استجابة فرقة منطقة الخليج (GRD) لطلب لمفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (379) وزارة الخارجية، 19 كانون الثاني/يناير 2008.
- (380) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، تقرير الإنهاء، 2 كانون الثاني/يناير 2008.
- (381) نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، كتاب العمل، 3 كانون الثاني/يناير 2008.
- (382) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (383) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (384) تطوير، "حول التطوير" 22 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (385) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (386) القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNSC-I)، تقرير القسم 3303 إلى الكونغرس، 7 كانون الثاني/يناير 2008.
- (387) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسيوعي، 3 كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 34.
- (388) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسيوعي، 3 كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 41.
- (389) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008 و 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (390) تقرير المفتش العام ربع السنوي إلى الكونغرس الأمريكي، تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 104.
- (391) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

- (392) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (393) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسيوعي، 3 كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 34.
- (394) القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNSC-I)، تقرير القسم 3303 إلى الكونغرس، 7 كانون الثاني/يناير 2008.
- (395) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسيوعي، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 44.
- (396) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسيوعي، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 41.
- (397) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسيوعي، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 41.
- (398) تدقيق المفتش العام رقم 08-007، "جهود تحقيق نظام معلومات للإدارة المالية في العراق"، كانون الثاني/يناير 2008.
- (399) تدقيق المفتش العام رقم 08-001، "تقرير الجهود والأعمال الإضافية اللازمة لتحقيق نظام معلومات للإدارة المالية في العراق"، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (400) وزارة التخطيط وتنسيق الإنماء، "موجز النظرة الشاملة على البرنامج"، 19 أيلول/سبتمبر 2007.
- (401) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (402) وزارة المالية العراقية، "مسودة الموازنة: موجز مقارنة تكاليف العمليات (الحسابات الرئيسية) مع الموازنة العامة 2008" التي استلمها المفتش العام في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (403) وزارة المالية العراقية، "مسودة الموازنة: موجز مقارنة تكاليف العمليات (الحسابات الرئيسية) مع الموازنة العامة 2008"، التي استلمها المفتش العام في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (404) وزارة المالية العراقية، "مسودة الموازنة: موجز مقارنة تكاليف العمليات (الحسابات الرئيسية) مع الموازنة العامة 2008" التي استلمها المفتش العام في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (405) وزارة مالية الولايات المتحدة وصندوق القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، "تفويض الموازنة العراقية" 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الشريحة 2.
- (406) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (407) ملحق لرسالة أرسلتها إدارة المحافظات إلى رئيس الوزراء، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (408) ملحق لرسالة أرسلتها إدارة المحافظات إلى رئيس الوزراء، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (409) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (410) قدمت وزارة مالية الولايات المتحدة إلى المفتش العام موازنة الحكومة العراقية (GOI) للعام 2008، التي تضمنت 45.2 مليار دينار تقريباً من واردات النفط (حوالي 37.7 مليار دولار أميركي، بسعر 1200 دينار للدولار الواحد). قدرت الحكومة العراقية سعر النفط في العام 2008 بحوالي 57 دولار للبرميل أي ما يساوي 661 مليون و 83 الف و 99 برميل. الا ان وزارة الطاقة قدرت السعر للعام 2008 بحوالي 85 دولار للبرميل. وبهذا السعر المرتفع، تصبح الواردات الإجمالية من النفط للحكومة العراقية ما يقارب 56.2 مليار دولار. نتيجة لذلك، من المتوقع ان يكون الربح غير المتوقع في الموازنة العراقية ما يقارب 18.5 مليار دولار.
- (411) وزارة التنمية الدولية (في المملكة المتحدة) (DFID)، "موجز حول تحليل الموازنة، 16 أيلول/سبتمبر 2007، استلمه المفتش العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (412) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (413) وزارة المالية العراقية، "مسودة الموازنة: موجز مقارنة تكاليف العمليات (الحسابات الرئيسية) مع الموازنة العامة 2008" التي استلمها المفتش العام في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (414) تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 08-153 احتسب ان 99% من ميزانية الرواتب العراقية للعام 2006 تم إنفاقها بالفعل.
- (415) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (416) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (417) تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 08-153، "إعادة إعمار العراق: الموازنة، والأمن، وعوامل أخرى تحد من قدرة العراق على تنفيذ موازنات المشاريع الكبرى وتعقب الإنفاق" كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 2.
- (418) تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 08-153، "إعادة إعمار العراق: الموازنة، والأمن، وعوامل أخرى تحد من قدرة العراق على تنفيذ موازنات المشاريع الكبرى وتعقب الإنفاق"، كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 5.
- (419) تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 08-153، "إعادة إعمار العراق: الموازنة، والأمن، وعوامل أخرى تحد من قدرة العراق على تنفيذ موازنات المشاريع الكبرى وتعقب الإنفاق" كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 5.
- (420) تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 08-153، "إعادة إعمار العراق: الموازنة، والأمن، وعوامل أخرى تحد من قدرة العراق على تنفيذ موازنات المشاريع الكبرى وتعقب الإنفاق" كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 5.

الملاحظات

- (421) البيت الأبيض، تقرير التقييم المرجعي، أيلول/سبتمبر 2007.
- (422) البيت الأبيض، تقرير التقييم المرجعي، أيلول/سبتمبر 2007، تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 08-153، "الموازنة، والأمن، وعوامل أخرى تحد من قدرة العراق على تنفيذ موازنات المشاريع الكبرى وتعقب الإنفاق" كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 6. تساءلت كل من وزارة الخارجية ووزارة المالية كيف حدد مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) نسبة 4.4% ولاحظت وزارة المالية ان البيانات المستخدمة في تقرير تقدير التقييم للبيت الأبيض كانت أولية وأشارت إلى "مسائل الدقة المحتملة لهذه البيانات"، كما وأفادت وزارة المالية أيضاً ان الأرقام الأكثر دقة ستبقى غير معروفة "لبعض الوقت" بسبب "محدودية" البيانات وتغيرات الإجراءات المالية العراقية ومنحى تنفيذ المشاريع الكبرى للعام 2007. "وزارة الخارجية ناقضت وزارة المالية بان تقرير البيت الأبيض كان غير رسمي ولم يغط إلا الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير 2007 و15 تموز/يوليو 2007. وأفادت وزارة الخارجية أيضاً ان الاختلاف ناتج بشكل كبير عن الفارق بالوقت بين البيانات الرسمية وغير الرسمية التي قدرها مكتب المحاسبة الحكومي (GAO).
- (423) تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 08-153، "إعادة إعمار العراق: الموازنة، والأمن، وعوامل أخرى تحد من قدرة العراق على تنفيذ موازنات المشاريع الكبرى وتعقب الإنفاق"، كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 7. البيت الأبيض تقرير التقييم المرجعي، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 25-27.
- (424) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (425) استجابة وزارة مالية الولايات المتحدة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (426) موقع الإنترنت لوزارة التخطيط وتنسيق التنمية، www.mop.Iraq.org، 13 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (427) وزارة التخطيط وتنسيق التنمية/ "موجز النظرة الشاملة للبرنامج"، 19 أيلول/سبتمبر 2007.
- (428) الطاولة المستديرة لتنفيذ ميزانية المشاريع الكبرى، "نظام طلب ومتابعة ميزانية المشاريع الكبرى" 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (429) استجابة مكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO)، لطلب المفتش العام للبيانات، 20 كانون الثاني/يناير 2008.
- (430) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، آذار/مارس 2007، صفحة 23؛ وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 27، استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (431) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008، استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008. أفاد

- تقرير القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) ان اللجنة المشتركة لنقل مسؤولية الأمن (JCSTR) كان مشرعاً من رئيس الوزراء في تموز/يوليو 2005. وضعت اللجنة المعيار المستخدم في تحديد جهوزية المحافظات للسيطرة العراقية (PIC). تناوب على رئاسة نقل مسؤولية الأمن (JCSTR) مجلس الأمن الوطني للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNFI-DCS SPA) والحكومة العراقية (GOI). تتضمن اللجنة ممثلين من وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية العراقية ومجلس الأمن الوطني، مع أعضاء من السفارة الأميركية والسفارة البريطانية والقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I). العملية تعاونية على كل المستويات وهي شفافة بالنسبة إلى كل من الائتلاف والحكومة العراقية (GOI). تقدم كل المستويات معلومات إلى نقل مسؤولية الأمن (JCSTR) لأخذها بالاعتبار.
- (432) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (433) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (434) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (435) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (436) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (437) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسبوعي، 3 كانون الثاني/يناير 2008، صفحة 29.
- (438) وزارة الدفاع، تقرير الوضعية الإسبوعي، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 27.
- (439) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (440) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (441) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (442) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (443) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (444) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (445) تقرير المفتش العام ربع السنوي إلى الكونغرس الأميركي، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007. صفحة 85-86.
- (446) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 28.
- (447) وزارة الدفاع، قياس الأمن والاستقرار في العراق، تشرين الأول/أكتوبر 2006 وكانون الأول/ديسمبر 2007.
- (448) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (449) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (450) زيارة المفتش العام إلى موقع ذي قار، كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (451) استجابة القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لطلب المفتش العام لليبيانات، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (452) البيت الأبيض، تقرير التقييم المرجعي، 14 أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 14.
- (453) البيت الأبيض، تقرير التقييم المرجعي، 14 أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 14.
- (454) البيت الأبيض، تقرير التقييم المرجعي، 14 أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 14.
- (455) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، "تنفيذ البند 140: تاريخ التسليم 31 كانون الأول/ديسمبر 2007"، 15 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (456) الحكومة الانتقالية العراقية، "قانون الإدارة للدولة العراقية للفترة الانتقالية"، 8 آذار/مارس 2004.
- (457) الحكومة الانتقالية العراقية "قانون الإدارة للدولة العراقية للفترة الانتقالية"، 8 آذار/مارس 2004.
- (458) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإسبوعي، 0 كانون الثاني/يناير 2008، الشريحة 5.
- (459) البيت الأبيض، تقرير التقييم المرجعي، 14 أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 14.
- (460) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (461) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام لليبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (462) استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لطلب المفتش العام لليبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

- (463) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (464) السفارة الأميركية، "تصريح صحفي 2008"، 14 كانون الثاني/يناير 2008.
- (465) السفارة الأميركية، "تصريح صحفي 2008"، 14 كانون الثاني/يناير 2008.
- (466) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 17 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (467) الحكومة العراقية (GOI)، "قانون الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتشكيل المناطق"، كانون الأول/ديسمبر 2006.
- (468) وحدة استخبارات مجلة الايكونومست، تقرير البلد: العراق، كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 11
- (469) البيت الأبيض، "صفحة الوقائع: إعلان المبادئ بين الولايات المتحدة والعراق حول الصداقة والتتسيق"، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (470) الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يجدد للقوة المتعددة الجنسيات في العراق لعام آخر"، 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (471) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "تفويض القوة المتعددة الجنسيات"، 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (472) الأمم المتحدة "مجلس الأمن"، تفويض للقوة المتعددة الجنسيات في العراق لعام آخر"، 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (473) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (474) الحكومة العراقية (GOI)، قاعدة بيانات مساعدات التنمية، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (475) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 1-2.
- (476) نادي باريس، "معالجة ديون العراق"، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.
- (477) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، "تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 1-2.
- (478) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008. ملاحظة: تحديث مشترك حول الميثاق الدولي مع العراق على أساس اجتماع تم مع الحكومة العراقية والأمم المتحدة، أشار إلى مبلغ 8 مليارات دولار يتوقع ان يعفى العراق منها. استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام أشار إلى دين لروسيا بمبلغ 6 مليارات دولار.

الملاحظات

- (479) الميثاق الدولي مع العراق، "اجتماع رفيع المستوى حول العراق: تحديث مشترك حول الميثاق الدولي مع العراق في اجتماع بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة"، 22 ليلول/سبتمبر 2007، صفحة 19.
- (480) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (481) صندوق النقد الدولي (IMF)، "المجلس التنفيذي يوافق على 744 مليون دولار كترتيب لقرض احتياطي للعراق"، 20 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (482) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، "تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 9.
- (483) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، "تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 10.
- (484) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (485) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (486) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (487) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 11 كانون الثاني/يناير 2008.
- (488) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008 وكانون الثاني/يناير 11.
- (489) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، "تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 4. ملاحظة: 37% من الديون المستحقة لغير نادي باريس على أساس تقدير إجمالي الديون المستحقة من دون أية فوائد مستحقة.
- (490) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، "تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 10.
- (491) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (492) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 11 كانون الثاني/يناير 2008.
- (493) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (494) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (495) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (496) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (497) الميثاق الدولي مع العراق، "اجتماع رفيع المستوى حول العراق: تحديث مشترك حول الميثاق الدولي مع العراق في اجتماع بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة"، 22 لؤل/سبتمبر 2007، صفحة 9.
- (498) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، "تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 10.
- (499) تقرير منسق إعادة الإعمار والاستقرار (CRS) للكونغرس، "تخفيف ديون العراق: الإجراءات والتوجيهات لتخفيف ديون العراق الدولية"، تحديث 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 11.
- (500) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (501) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (502) استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (503) تقرير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) رقم 07-308 "تقرير الأمن والاستقرار وإعادة بناء العراق: المسائل الأساسية لإشراف الكونغرس"، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة 60.
- (504) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (505) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (506) صندوق النقد الدولي (IMF)، "العراق ينجز التسديد المبكرة لكل الالتزامات لصالح صندوق النقد الدولي"، 14 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (507) الأمم المتحدة، "نشرة صحفية صادرة عن الأمم المتحدة رقم 1K/552: الأمم المتحدة والعراق اعلنا الانطلاق المشترك للميثاق الدولي مع العراق لمدة خمس سنوات"، 27 تموز/يوليو 2006. جرى إطلاق

الملاحظات

- الميثاق في احتفال مع الأمم المتحدة بتاريخ 27 تموز/يوليو 2006. كان ذلك موضوع حوار متواصل بين الدول الأعضاء وبين المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية.
- (508) الأمم المتحدة، "نشرة صحفية صادرة عن الأمم المتحدة ملاحظة رقم 6807، صفحة وقّع حول الميثاق الدولي مع العراق"، 27 نيسان/أبريل 2007.
- (509) الميثاق الدولي مع العراق "الميثاق الدولي مع العراق"، صفحة 3.
- (510) الميثاق الدولي مع العراق "الميثاق الدولي مع العراق"، صفحة 3-4.
- (511) الميثاق الدولي مع العراق "اجتماع رفيع المستوى، تحديث مشترك حول الميثاق الدولي مع العراق"، الحكومة العراقية والأمم المتحدة، 22 أيلول/سبتمبر 2007.
- (512) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، "صفحة وقائع: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق"، 10 آب/أغسطس 2007.
- (513) الموظفون الـ 800 بمن فيهم موظفي الأمن.
- (514) استجابة بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) لطلب المفتش العام للبيانات، 22 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (515) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، "صفحة وقائع: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق"، 10 آب/أغسطس 2007.
- (516) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق ائتمان العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (517) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق ائتمان العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (518) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق ائتمان العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (519) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) "تركيز بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة: صوت البعثة، نشرة إخبارية حول نشاطات البعثة"، كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (520) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق ائتمان العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (521) المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) "وضع العراق 2008 نداء تكميلي، 8 كانون الثاني/يناير 2008.

الملاحظات

- (522) الأمم المتحدة، "الجامعة العربية تطلق حملة ضخمة لمساعدة اللاجئين العراقيين بالتعاون مع الأمم المتحدة"، 10 كانون الثاني/يناير 2008.
- (523) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) "الأمم المتحدة والحكومة العراقية تطلق برنامج تنمية المناطق المحلية"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (524) وكالات الأمم المتحدة السبع هي: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وكالة المسكن التابعة للأمم المتحدة (UNHABITAT)، منظمة العمل الدولية (ILO)، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، منظمة الاونيسكو (UNESCO)، و (UNIFEM) يتلقى البرنامج أيضاً دعم من (UNEP) و (UNIDO)
- (525) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق ائتمان العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (526) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، "الأمم المتحدة والحكومة العراقية تطلق برنامج تنمية المناطق المحلية"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (527) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق ائتمان العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (528) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (529) استجابة السفارة الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 15 كانون الثاني/يناير 2008.
- (530) استجابة بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) لطلب المفتش العام للبيانات، 23 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (531) استجابة بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) لطلب المفتش العام للبيانات، 23 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (532) استجابة بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) لطلب المفتش العام للبيانات، 23 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (533) استجابة بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) لطلب المفتش العام للبيانات، 23 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (534) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

الملاحظات

- (535) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (536) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (537) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (538) صندوق النقد الدولي (IMF)، "صفحة وقائع صندوق النقد الدولي: نظرة خاطفة على الصندوق"، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (539) صندوق النقد الدولي (IMF)، "المجلس التنفيذي يوافق على 744 مليون دولار كترتيبات قروض احتياطية للعراق"، 20 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (540) صندوق النقد الدولي (IMF)، "طلب صندوق النقد الدولي والعراق لترتيب قروض احتياطية وإلغاء الترتيبات الحالية"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 5.
- (541) صندوق النقد الدولي (IMF)، "طلب صندوق النقد الدولي والعراق لترتيب قروض احتياطية وإلغاء الترتيبات الحالية"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 5.
- (542) صندوق النقد الدولي (IMF)، "طلب صندوق النقد الدولي والعراق لترتيب قروض احتياطية وإلغاء الترتيبات الحالية"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 5.
- (543) صندوق النقد الدولي (IMF)، "طلب صندوق النقد الدولي والعراق لترتيب قروض احتياطية وإلغاء الترتيبات الحالية"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، صفحة 14.
- (544) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (545) صندوق النقد الدولي (IMF)، "المجلس التنفيذي يوافق على 744 مليون دولار كترتيبات قروض احتياطية للعراق"، 20 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (546) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (547) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (548) الحكومة العراقية (GOI) "الميثاق الدولي مع العراق 2007، تقرير التقدم نصف السنوي"، 20 تموز/يوليو 2007، صفحة 8.
- (549) استجابة مكتب ارتباط الخزانة لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (550) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.

- (551) استجابة وزارة المالية الأميركية لطلب المفتش العام للبيانات، 4 كانون الثاني/يناير 2008.
- (552) استجابة المفوضية الأوروبية (EC) لطلب المفتش العام للبيانات، 17 كانون الثاني/يناير 2008.
- (553) الاتحاد الأوروبي، "نشرة إخبارية رقم 07/126: الاتحاد الأوروبي يقدم 50 مليون يورو لمساعدة اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن"، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. التمويل هو 50 مليون يورو. لأجل تحديد المبلغ بالدولار الأميركي، استعمل المفتش العام سعر صرف البنك الدولي في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007 والبالغ وقتها 1,4675 دولار لليورو الواحد.
- (554) استجابة المفوضية الأوروبية (EC) لطلب المفتش العام للبيانات، 17 كانون الثاني/يناير 2008.
- (555) استجابة المفوضية الأوروبية (EC) لطلب المفتش العام للبيانات، 17 كانون الثاني/يناير 2008. إجمالي التمويل بلغ 81.68 مليون يورو، جرى تجزأته إلى تمويل مفصل لكل عملية باليورو. استعمل المفتش العام سعر صرف البنك الدولي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007 الذي بلغ وقتها 1,4721 دولار لليورو الواحد من أجل احتساب المبلغ بالدولار الأميركي.
- (556) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق ائتمان العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (557) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، آخر أخبار الصندوق، 13 كانون الأول/ديسمبر 2007، www.irifi.org التمويل هو 20 مليون يورو، سعر الصرف من البنك الدولي في 13 كانون الأول/ديسمبر 2007 هو 1,4683 دولار لكل يورو وهو السعر المستعمل لتحديد المبلغ بالدولار الأميركي.
- (558) الاتحاد الأوروبي، "العراق: الجولة الثالثة من المباحثات للوصول إلى اتفاقية تجارة وتعاون"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (559) الاتحاد الأوروبي، "العراق: الجولة الثالثة من المباحثات للوصول إلى اتفاقية تجارة وتعاون"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (560) استجابة المفوضية الأوروبية (EC) لطلب المفتش العام للبيانات، 17 كانون الثاني/يناير 2008.
- (561) بالنسبة لهذا التقرير وفي المستقبل، سيقدم المفتش العام التعهدات الدولية على أساس البيانات الصادرة عن موظفي حكومة الولايات المتحدة، و مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I). ومنذ 31 كانون الأول/ديسمبر 2007 أفاد تقرير مكتب شؤون الشرق الأوسط (العراق) (NEA-I) عن مبلغ إجمالي قدره 15,826 مليار دولار كتعهد تمويل دولي لإعادة إعمار العراق. (ما عدا الولايات المتحدة). هذا التغيير

الملاحظات

- الكبير في الرقم عن تقرير المفتش العام لربع السنة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2007 (ما يقارب 18 مليار دولار) هو بسبب الطريقة الجديدة لإعداد التقرير وليس بسبب تغير بعينه في الأرقام الإجمالية.
- (562) الحكومة العراقية (GOI)، قاعدة بيانات مساعدة التنمية، 16 كانون الثاني/يناير 2008.
- (563) وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، "صفحة الحقائق حول المساعدة اليابانية للعراق" آب/أغسطس 2007.
- (564) وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، المساعدة الطارئة للنازحين داخل العراق واللاجئين العراقيين في البلدان المجاورة، سوريا والأردن، للمساعدة الإنسانية، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (565) وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، "صفحة الحقائق حول المساعدة اليابانية للعراق"، آب/أغسطس 2007.
- (566) السفارة اليابانية إلى العراق، "جدول تقدم القرض الياباني (ODA)"، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (567) المملكة المتحدة، وزارة التنمية الدولية: العراق، 2 كانون الثاني/يناير 2008.
- (568) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "بيان اجتماع لجنة المانحين لصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (569) وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الإسبوعي، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة 19.
- (570) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "مراجعة الشروط المرجعية لمرفق تمويل إعادة الاعمار الدولي للعراق - الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق: التقرير النهائي"، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 6.
- (571) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "مراجعة الشروط المرجعية لمرفق تمويل إعادة الاعمار الدولي للعراق - الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق: التقرير النهائي"، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 2.
- (572) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "مراجعة الشروط المرجعية لمرفق تمويل إعادة الاعمار الدولي للعراق - الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق: التقرير النهائي"، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 13.
- (573) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "بيان اجتماع لجنة المانحين لصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق" 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (574) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "مراجعة الشروط المرجعية لمرفق تمويل إعادة الاعمار الدولي للعراق - الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق: التقرير النهائي"، أيلول/سبتمبر 2007، صفحة 2.

الملاحظات

- (575) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "بيان اجتماع لجنة المانحين لصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (576) بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI)، "القطاعات ذات الأولوية لمشاريع الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI) في 2008، مستندات العمل"، استلام 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- (577) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (578) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، تعهدات المانحين للبنك الدولي، صندوق الائتمان العراقي ومجموعة التنمية للأمم المتحدة، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (579) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، تعهدات المانحين للبنك الدولي، صندوق الائتمان العراقي ومجموعة التنمية للأمم المتحدة، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (580) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (581) في التقرير ربع السنوي لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، ذكر المفتش العام مبلغ صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي المتعاقد عليه وقيمته 319 مليون دولار. هذا المبلغ يمثل مبالغ المشاريع المعروض لها أو المتعاقد عليها. في ربع السنة الحالي أفاد المفتش العام ان مبلغ تعاقد البنك الدولي هو 237 مليون دولار يمثل ذلك إجمالي التعاقد ولا يشمل العروض.
- (582) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، آخر أخبار هذا الصندوق، 13 كانون الأول/ديسمبر 2007، www.IRRFi.org، ملاحظة: التمويل هو 20 مليون يورو، سعر الصرف من البنك الدولي في 13 كانون الأول/ديسمبر 2007 المستخدم لتحديد المبلغ بالدولار الأميركي بلغ في ذلك الوقت 31,4683 دولار لليورو الواحد.
- (583) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (584) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، صفحة بيانات عمليات البنك الدولي في العراق، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (585) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "عمليات البنك الدولي في صندوق الائتمان العراقي: آخر الأخبار"، 12 ديسمبر 2007.

الملاحظات

- (586) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، "الموظفون والمواطنون يحتفلون بافتتاح مدرستين جدينتين في الانبار"، كانون الأول/ديسمبر 2007، www.IRRFi.org.
- (587) البنك الدولي، "مراجعة أداء محافظة دولة العراق (CPPR)"، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (588) البنك الدولي، "مراجعة أداء محافظة دولة العراق (CPPR)"، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (589) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، تعهدات المانحين للبنك الدولي، صندوق الائتمان العراقي ومجموعة التنمية للأمم المتحدة، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (590) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق الائتمان العراقي، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (591) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق الائتمان العراقي، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (592) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق الائتمان العراقي، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (593) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق الائتمان العراقي، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (594) الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG): نشرة إخبارية حول صندوق الائتمان العراقي، تشرين الثاني/نوفمبر 2007. ملاحظة: تمويل 2007 حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
- (595) برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، "سادس تقرير التقدم نصف السنوي حول النشاطات المنفذة بظل صندوق الائتمان الدولي للعراق لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF) للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، تقرير الوكيل الإداري للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يوليو 2007، الجزء الأول "19 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة iii و صفحة 5.
- (596) برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، "سادس تقرير التقدم نصف السنوي حول النشاطات المنفذة بظل صندوق الائتمان الدولي للعراق لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF) للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)، تقرير الوكيل الإداري للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يوليو 2007، الجزء الأول "19 تشرين الأول/أكتوبر 2007، صفحة iii.
- (597) في حزيران/يونيو 2004، تحملت القيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) مسؤولية بناء القدرات لقوات الأمن العراقية ومؤسساتها.

الملاحظات

- (598) مقارنة تجعل مقاول واحد مسؤول عن تصميم وإنشاء مشروع معين، مع العلم ان المقاول يمكن ان يستخدم الآخرين لإنجاز العمل.
- (599) تدقيق المفتش العام رقم 04-004، "أوامر المهمة الممنوحة من مركز القوات الجوية للامتياز البيئي من أجل دعم سلطة الائتلاف المؤقتة"، 18 تموز/يوليو 2004.
- (600) جرى تأسيس صندوق تنمية العراق (DFI) في أيار/مايو من العام 2003، بقرار من مجلس الأمن الدولي (UNSC) رقم 1483، كوسيلة لتحويل العائدات النفطية العراقية، وأرصدة النفط مقابل الغذاء، والأملاك العراقية المسترجعة إلى جهود إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- (601) يستخدم المفتش العام تعهدات التمويل المذكورة في هذا التقرير لتوفير أساس لرسم الاتجاهات في اكلاف البرامج والمشاريع الجاري تنفيذها وتلك المنجزة. يشير المفتش العام إلى هذه المبالغ الملزمة على انها الاكلاف المقدرة للمشاريع.
- (602) تدقيق المفتش العام رقم 08-001 "تقرير المفتش العام حول الجهود والنشاطات الأخرى الإضافية اللازمة لتحقيق نظام معلومات للإدارة المالية في العراق"، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (603) لا تشمل الخطط الأخيرة توظيف مواطن عراقي لهذا البرنامج. للحصول على لائحة بتدقيقات المفتش العام وعدد التوصيات بكل تدقيق، راجع الملحق (ك).
- (604) تدقيق المفتش العام رقم 08-003 "مراجعة استخدام مقاولين لإدارة مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- (605) سقف العقد بلغ 500 مليون دولار، منها 425 مليون دولار للإنشاء، و15 مليون دولار رسم اساسي، و60 مليون دولار كأقصى حدّ للرسم الممنوح.
- (606) تدقيق المفتش العام رقم 06-011، "إدارة مشروع مراكز العناية الصحية الأولية"، 29 نيسان/أبريل 2006.
- (607) يشار إليه سابقاً بتدقيقات مالية مركزة.
- (608) أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي (IIGC) : المفتش العام رئيس، مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG) (نائب رئيس مساعد) مكتب المفتش العام وفي وزارة الدفاع (DoD OIG) (نائب رئيس مساعد)، مكتب المفتش العام في الجيش، مكتب المفتش العام في وزارة المالية، مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID IG)، مكتب المفتش العام لدى السفارة الأميركية، مكتب المفتش العام لدى غرفة التجارة، وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)، مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) (عضو مراقب) والمدقق التنفيذي الأعلى لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (غير مراقب).

المختصرات والتعريفات

يتضمن هذا القسم جميع المختصرات الموجودة في تقرير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
ABOT :	Al Basrah Oil Terminal	محطة البصرة لتحميل النفط
ACA:	Army Contracting Agency	وكالة العقود في الجيش
ACEE:	Air Force Center for Engineering and the Environment	مركز القوات الجوية للامتياز البيئي
ARDI:	Agricultural Reconstruction and Development Program for Iraq	برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق
Army:	U.S. Department of the Army	وزارة الجيش الأميركي
Army IG	Army Inspector General	المفتش العام لدى الجيش (الأميركي)
BCT:	Brigade Combat Team	فريق اللواء القتالي
ATO:	Administrative Task Order	أمر مهمة إدارية
BIA:	Basrah International Airport	مطار البصرة الدولي
CALL:	Center for Army Lessons Learned	مركز الجيش للدروس المكتسبة
CAP:	Community Action Program	برنامج عمل المجتمع المحلي
CBI:	Central Bank of Iraq	البنك المركزي العراقي
CBRT:	Capital Budget Request and Tracking	طلب الموازنة الرأسمالية وتعقبها
CCCI:	Central Criminal Courts Iraq	المحاكم الجنائية المركزية العراقية
CBTC	Communications-based Train Control System	نظام مراقبة القطارات القائم على الاتصالات
CERP:	Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

CID	U.S. Army Criminal Investigation Command	قيادة التحريات الجنائية للجيش الأمريكي
CID-MPFU:	U.S. Army Criminal Investigation Command, Major Procurement Fraud Unit	وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأمريكي
CIS:	Critical Infrastructure Security	عقود أمن البنية التحتية الحرجة
CLC:	Concerned Local Citizen	المواطنون المحليون المهتمون
CMATT:	Coalition Military Assistance Training Team	فريق التدريب للمساعدة العسكرية التابع للتحالف
COM:	Chief of Mission	رئيس البعثة الأميركية
Compact:	International Compact with Iraq	الميثاق الدولي مع العراق
CoR:	Council of Representatives	مجلس النواب
CPA:	Coalition Provisional Authority	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPA-IG:	Coalition Provisional Authority-Inspector General	المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة
CPATT:	Civilian Police Assistance Training Team	فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة
CPPR:	Country Portfolio Performance Review (World Bank)	مراجعة أداء محفظة استثمارات الدول (البنك الدولي)
CSP:	Community Stabilization Program	برنامج استقرار المجتمع الأهلي
DAD:	Donor Assistance Database	قاعدة بيانات مساعدات المانحين
DBE:	Department of Border Enforcement	دائرة فرض تطبيق القانون على الحدود
DCAA:	Defense Contract Audit Agency	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DCIS:	Defense Criminal Investigative Service	دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
DCMA:	Defense Contract Management Agency	وكالة إدارة العقود الدفاعية
DFI:	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
DFID:	Department for International	دائرة التنمية الدولية (في المملكة)

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

Development		(المتحدة)
DMRCN:	Digital Microwave Radio Communication Network	شبكة الاتصالات اللاسلكية الرقمية ذات الموجات الصغيرة
DoD:	Department of Defense	وزارة الدفاع
DoD OIG:	Department of Defense Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
DoJ:	Department of Justice	وزارة العدل
DoL:	Department of Labor	وزارة العمل
DoS:	Department of State	وزارة الخارجية
DoS OIG:	Department of State Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
DynCorp:	DynCorp International LLC	شركة داين كورب الدولية المحدودة
EC:	European Commission	المفوضية الأوروبية
EFT:	Electronic Funds Transfer	نظام التحويل الإلكتروني للأموال
EG:	Economic Governance	نظام الحكم الاقتصادي
ePRT:	Embedded Provincial Reconstruction Team	فرق إعادة الإعمار المرافقة
ESF:	Emergency Support Funds	أموال الدعم للطوارئ
FBI:	Federal Bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالي
FMIS	Financial Management Information System	نظام المعلوماتية للإدارة المالية
FOB:	Forward Operating Base	القواعد العاملة الأمامية
FY:	Fiscal Year	السنة المالية
GAO:	Government Accountability Office	مكتب المحاسبة الحكومية
GDP:	Gross Domestic Product	النتاج القومي الإجمالي
GOI:	Government of Iraq	الحكومة العراقية
GRD:	Gulf Region Division	فرقة منطقة الخليج
GRC:	Gulf Region Central	فرقة منطقة الخليج المركزية

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

GRD:	Gulf Region Division	منطقة الخليج الشمالية
GRN:	Gulf Region North	شمال منطقة الخليج
GWOT:	Global War On Terrorism	الحرب العالمية على الإرهاب
HJC:	Higher Judicial Council	مجلس القضاء الأعلى
ICCTF:	International Contract Corruption Task Force	فريق عمل الفساد في العقود الدولية
ICE:	Immigration and Customs Enforcement	وكالة فرض قوانين الهجرة والجمارك
IDA:	International Development Association (World Bank)	رابطة التنمية الدولية (البنك الدولي)
IDP:	Internally Displaced Person	هيئة التنمية الدولية
IED:	Improvised Explosive Device	جهاز تفجير مرتجل
IFF:	Iraq Freedom Fund	صندوق حرية العراق
IFMIS:	Iraq Financial Management Information System	نظام المعلوماتية للإدارة المالية في العراق
IG:	Inspector General	المفتش العام
IIGC:	Iraq Inspectors General Council	مجلس المفتشين العاميين العراقي
IMF:	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INCLE:	International Narcotics Control and Law Enforcement Fund (INL)	الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون
INL:	Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs (DoS)	مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية)
IOM:	International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
IPA:	International Police Advisor	مستشار دولي للشرطة
IPS:	Iraqi Police Service	خدمة الشرطة العراقية
IRAP:	Iraq Rapid Assistance Program	برنامج المساعدة السريعة للعراق
IRFFI:	International Reconstruction Fund Facility for Iraq	الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

IRMS:	Iraq Reconstruction Management System	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRR:	Iraqi Republic Railway	سكة حديد الجمهورية العراقية
IRRF:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRRF 1:	Iraq Relief and Reconstruction	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول
IRRF 2:	Iraq Relief and Reconstruction Fund-funded	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
IRS-CID:	Internal Revenue Service, Criminal Investigation Division	قسم التحقيقات الجنائية لدى مصلحة ضريبة الدخل
ISF:	Iraqi Security Force	قوات الأمن العراقية
ISFF:	Iraq Security Forces Fund	صندوق قوات الأمن العراقية
ISP:	Infrastructure Security Protection	برنامج حماية أمن البنية التحتية
ITAO:	Iraq Transition Assistance Office	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
ITF:	Iraq Trust Fund	صندوق الائتمان العراقي
IWC:	International Working Committee	لجنة العمل الدولي
JCC-I/A:	Joint Contracting Command-Iraq/Afghanistan	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
JCTSR:	Joint Committee to Transfer Security Responsibility	اللجنة المشتركة لنقل مسؤولية الأمن
JOC:	Joint Operations Center	مركز العمليات المشتركة
JPS:	Judicial Protection Service	خدمة الحماية القضائية
KBR:	Kellogg Brown & Root, Inc.	شركة كيلوغ، براون أند روت، إنك
Km:	Kilometer	كيلومتر
KRG:	Kurdistan Regional Government	حكومة إقليم كردستان
KV:	Kilovolt	كيلو فولت
LADP:	Local Area Development Programme	برنامج تنمية المناطق المحلية

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

LGP:	Local Governance Programs	برامج الحكم المحلي
LOGCAP:	Logistics Civilian Augmentation Program	برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني
MAAWS:	Money as a Weapon System	المال كنظام سلاح
MBPD:	Million Barrels Per Day	مليون برميل في اليوم
MMPW:	Ministry of Municipalities and Public Works	وزارة البلديات والأشغال العامة
MMC-I:	Multi-National Corps-Iraq	فيلق القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MND:	Multi-National Division	الفرقة المتعددة الجنسيات
MNF-I:	Multi-National Force-Iraq	القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MNSTC-I:	Multi-National Security Transition Command-Iraq	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
MPD:	Ministry of Defense	وزارة الدفاع
MoDM	Ministry of Displacement and Migration	وزارة المهجرين والهجرة العراقية
MOE:	Ministry of Electricity	وزارة الكهرباء
MOF:	Ministry of Finance	وزارة المالية
MOI:	Ministry of Interior	وزارة الداخلية
MOO:	Ministry of Oil	وزارة النفط
MoPDC:	Ministry of Planning and Development Cooperation	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
MOSQ:	Military Occupational Specialty Qualification	التأهل للوظائف العسكرية المتخصصة
MOU:	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MW:	Megawatt	ميغا واط
MWh:	Megawatt-hour	ميغا واط ساعة
NCCMD:	National Center for Consultancy and Management Development	المركز القومي العراقي للاستشارات والتنمية الإدارية
NCD:	National Capacity Development	إنماء القدرات القومية

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

NDA:	National Defense Authorization Act	قانون تفويض الدفاع القومي (الأميركي)
NDS:	National Development Strategy	استراتيجية التنمية الوطنية (العراق)
NEA-I:	Bureau of Near Eastern Affairs-Iraq (DoS)	مكتب شؤون الشرق الأدنى - العراق
NET:	National Embassy Team	فريق السفارة القومي (الأميركي)
NGO:	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NP:	National Police	الشرطة الوطنية (العراقية)
NPFTF:	National Procurement Fraud Task Force	فريق العمل القومي للاحتيال في المشتريات
O&M:	Operations & Maintenance	التشغيل والصيانة
ODA:	Official Development Assistance (Japan)	مساعدات التنمية الرسمية (اليابانية)
OMB:	Office of Management and Budget	مكتب الإدارة والموازنة
P.L.:	Public Law	قانون عام
PAC:	Procurement Assistance Center (Iraq)	مراكز المساعدة للمشتريات (العراق)
PCO:	Project and Contracting Office	مكتب المشاريع والعقود
PDS:	Public Distribution System	نظام التوزيع العام
PEG:	Provincial Economic Growth	برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية
PEZ:	Pipeline Exclusion Zone	مناطق حظر خطوط أنابيب النفط
PHC:	Primary Health Care	العناية الصحية الأولية
PIC:	Provincial Iraqi Control	سيطرة المحافظات العراقية
PMO:	Program Management Office	مكتب إدارة البرامج
POE:	Directorate of Ports of Entry	مديرية منافذ الدخول (العراقية)
PRDC:	Provincial Reconstruction Development Committees	اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار
PRT:	Provincial Reconstruction Team	فرق إعادة إعمار المحافظات
PTT:	Police Transition Team	فريق الشرطة الانتقالية

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

QA:	Quality Assurance	ضمان الجودة/النوعية
QC:	Quality Control	مراقبة الجودة/النوعية
QM:	Quality Management	إدارة الجودة/النوعية
QRF:	Quick Response Fund	صندوق الاستجابة السريعة
REA:	Request for Equitable Adjustment	طلب التعديل المنصف
SBA:	Stand-By Arrangement (IMF)	ترتيبات القروض الاحتياطية (من صندوق النقد الدولي)
SIB:	Strategic Infrastructure Battalion	كتيبة البنية التحتية الاستراتيجية
SIGAR:	Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان
SIGIR:	Special Inspector General for Iraq Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SOE:	State-owned Enterprise	مؤسسة تمتلكها الدولة
TCA:	Trade and Cooperation Agreement	اتفاقية تجارة وتعاون
TF-BSO:	Task Force to Improve Business and Stability Operations	فريق العمل لتحسين عمليات الأعمال والاستقرار
Treasury:	United States Department of Treasury	وزارة المالية الأميركية
UK:	United Kingdom	<u>المملكة المتحدة</u>
UN:	United Nations	الأمم المتحدة
UNAMI:	UN Assistance Mission for Iraq	بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة
UNDG:	United Nations Development Group	مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة
UNDG-ITF:	United Nations Development Group Iraq Trust Fund	صندوق الائتمان العراقي لدى مجموعة التنمية في الأمم المتحدة
UNDP:	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR:	United Nations High Commissioner	المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة

إشراف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)

for Refugees		المتحدة
UNOPS:	United Nations Office for Project Services	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
USAAA:	United States Army Audit Agency	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي
USACE:	United States Army Corps of Engineers	سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة
USAID:	United States Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USAID: OIG	United States Agency for International Development Office of the Inspector General	مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USDA:	United States Department of Agriculture	وزارة الزراعة الأميركية
USIP:	U.S. Institute of Peace	معهد السلام الأميركي
WFP:	World Food Programme	برنامج الغذاء العالمي
World Bank ITF:	World Bank Iraq Trust Fund	صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي